

المكتبة التاريخية

# البغايا في مصر

دراسة  
تاريخية  
اجتماعية  
(من 1834-1949م)

عماد هلال





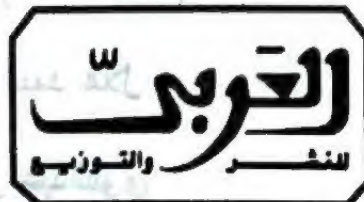
# البغايا في مصر

دراسة تاريخية اجتماعية

1834 - 1949

عماد هلال

2001



٦٠ شارع مصر المينى (١١٤٨١) القاهرة

تليفون: ٧٩٥٨٥٢٩ - ٧٩٢١٩١٣ فاكس: ٧٩٤٧٧٦١

٤٢ ميدان البصرة شارع مجلة من هباب - الهندسين

تليفون: ٧٩٢٢١٤٥ فاكس: ٧٩٢٢٢٨١

E-Mail: alarabi5@intouch.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر

العربي للنشر والتوزيع

60 شارع القصر العيني (11451) - القاهرة

ت : 7954529 - 7921943 فاكس : 7947566

42 ميدان البصرة - شارع دجله من شهاب - المهندسين

ت : 7492145 فاكس : 7618381

E-Mail: alarabi5@intouch.com

الطبعة الأولى

2001

1005

البغايا في مصر

دراسة تاريخية اجتماعية (1834 - 1949)

المؤلف : عماد أحمد هلال

الغلاف للفنان : ياسر عبد القوي

عدد الصفحات : 254

لم تظهروا الفاحشة في قومٍ حنى يعلنوا بها؛ إلا  
فشافهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت  
في أسلافهم الذين مضوا)

حديث شريف

ابن ماجه: السنن 1332/2





## إهداء

إلى الرجل الذي أعلن الحرب على البغاء الرسمي في مصر ...

وتحمل في سبيل مناهضته وإبطاله كثيراً من التجريح والتهكم ...

إلى الشيخ الجليل ..... محمود إبراهيم أبو العيون

أهدى هذا الكتاب

عماد هلال



1. a. 1.

... بعد از این که در میان مردم و ...  
... در میان مردم و ...

فصل في بيان ما يجب من العلم والادب

پاکستان انٹرنیٹ

2014 2015

## مقدمة

في السنوات الأخيرة، شهد الاتجاه نحو دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي طفرة كبيرة، بظهور العديد من الدراسات - التي قام بها جيل من الرواد - عن الأنشطة الاقتصادية والطبقات الاجتماعية المختلفة، وقد شملت هذه الدراسات : تطور الزراعة ووسائل الري وأحوال الفلاحين ، وتطور حقوق الملكية الزراعية ومراحل تكون طبقة الملاك ، وتطور الحرف والصناعات وتنظيمات طوائف التجار والصناع وجذور تكوين طبقة العمال، وغير ذلك من الموضوعات التي سارت في هذا التيار؛ غير أن دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - في زمن ما، أو بلد ما - لم تعد تقتصر على دراسة تلك الطبقات الاجتماعية الطبيعية وتطورها ، أو دراسة الحرف والصناعات النافعة وأثرها على الواقع الاجتماعي وتأثيرها به؛ وإنما أصبح من المحتم علينا دراسة تلك الطبقات التي تعيش على هامش المجتمع كالخفافيش التي تركز إلى الظلام، خوفاً من الضوء. فليس معنى أننا نخشى الخفافيش أو نتشائم منها أن، يبتعد علماء الأحياء مثلاً عن دراسة أطوار حياتها بل وتشرح أعضائها، ومعرفة الظروف التي دفعتها إلى حب الظلمة .

فكما نهتم بدراسة التجار والصناع والزراع، يجب أيضاً - وبنفس القدر - أن نهتم بدراسة خفافيش المجتمع، من بغايا، وقوادين، وشواذ، ومتسولين، ومتشردين، وعاطلين، وبلطجية، ولصوص ، وقتلة .. ومن على شاكلتهم. فهؤلاء جميعاً لم يسقطوا من السماء ، وإنما هم أبناء المجتمع دفعتهم ظروف اقتصادية واجتماعية إلى الانحدار في هاوية الرذيلة أو الجريمة أو التسول، ودراسة التاريخ الاجتماعي لا تقوم على الانتقاء لعناصر أو طبقات ، بل يجب دراسة كل تلك العناصر والطبقات والفئات بمختلف ظروفها وانتماءاتها واتجاهاتها.



فالباحث في التاريخ ينبغي عليه العمل على كشف كل الأوراق ، وتعريّة كل الحقائق من كل زيف أو تعتيم أو تحريف، على ألا تكون الإثارة أو المصلحة هي الدافع أو المحرك لهذا العمل. ولتكن تلك الدراسة التي أقدمها اليوم عن البغايا هي بداية رفع نقاب الحرج عن دراسة تلك الموضوعات - بالنسبة لباحثي التاريخ على الأقل - حيث أنها تدرس بحرية شبه كاملة في مجال علوم الاجتماع والقانون. وقد رسمت لنفسى طريقا لدراسة الطبقات المهمشة في المجتمع ، واعتقد أنني أمضى فيه بخطى ثابتة ، فهذه هي الدراسة الثانية بعد دراستي عن الرقيق، وهناك دراسات أخرى عن الجريمة وطبقات مهمشة أخرى في سبيلي لإخراجها بعون الله وتوفيقه.

وترجع أهمية هذه الدراسة عن البغايا، إلى أنها تزيج حُجبا كثيفة عن عالم قرأ البعض عنه أو سمع، بينما لا يعرف الكثيرون عنه شيئا على الإطلاق، ربما بسبب الحرج، أو بسبب عدم توفر المعلومة أساسا. وتزداد أهمية هذه الدراسة، بالنسبة للمؤرخ على وجه الخصوص، حيث أنها تكمل الصورة وتزيدها وضوحا أمامه، للحكم على فترة هامة في تاريخ مصر. فالربط بين التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي شهدته مصر الحديثة والمعاصرة، وبين ازدياد أو نقصان معدل الجريمة أو التسول أو التشرد أو البغاء، أمر مهم وضروري، لاستخلاص نتائج وإصدار أحكام أكثر صدقا مما لو صدرت بدون ذلك الربط.

والحق أن اهتمامي بهذا الموضوع قد بدأ منذ عام 1992 ، أثناء إعدادي لرسالتي للماجستير عن "الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر" ، حيث وجدت صلة ما بين إلغاء نظام الرق في مصر وبين كثرة وجود البغايا في بيوت العاهرات في أواخر القرن التاسع عشر ، كما أشرت إلى وجود علاقة بين إلغاء الرق وبين تصريح الحكومة بالبغاء ، ولكنني لم أجد متسعا من الوقت لبحث هذا الموضوع فاكثفت بالقول أن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة ولفت نظر الباحثين إلى أهمية دراسة موضوع البغاء، ولكن لما انتهيت من الرسالة في



عام 1996، وسجلت موضوع الدكتوراه عن "تاريخ الجريمة في مصر 1849 - 1889" وجدت هذا الموضوع يطاردنى ، فقد وجدت سجلات مجلس الأحكام تقدم لى مادة جديدة حول هذا الموضوع ، فبدأت أجمع مادته ، إلى جانب عملى فى رسالتى عن الجريمة . وسرعان ما تجرات واقترحت - وأنا أتوقع الرفض - على الدكتوراة نللى حنا أن أشارك به فى سمينار الجامعة الأمريكية الذى كان عنوانه "اكتساب الرزق بين الممكن والمستحيل" وفوجئت بها توافق ، بل وتبدى إعجابها بالموضوع وتشجعى على استكمالها ، مما كان له أكبر الأثر فى خروجه إلى النور .

وقد اكتفيت فى هذا البحث بدراسة البغايا من النساء فقط ، مع العلم بان الرجال من المخنثين وغيرهم كان لهم دور فى احتراف البغاء لا يقل عن البغايا ، ولكنى - رغم توفر مادة هذا الجانب لدى - فضلت الاقتصار على البغايا ، على أن أفرّد دراسة أخرى إن شاء الله للمخنثين والشوانذ . واقتضت دراسة هذا الموضوع بشكل متكامل أن يقسم إلى خمسة فصول :

**وقد عرضت فى الفصل الأول :** فى "لمحة تاريخية" سريعة للتطور التاريخى لحرفة البغاء فى مصر ، كمدخل لدراسة الفترة المحددة للموضوع ، فأوضحت أنه حرفة قديمة ترجع بجذورها إلى العصر الفرعونى ، ولكنى ركزت على الجذور القريبة لفترة الدراسة ، فبدأت بالفترة المملوكية ، حيث أوضحت أن حرفة البغاء كانت مزدهرة فى العصر المملوكى بشكل علقى ومعترف به من السلطات الحاكمة ، وإن كان بعض السلاطين المماليك قد حرموها . وقد استمرت هذه الحرفة فى العصر العثمانى بشكل منقطع ، ثم عاودت ازدهارها فى فترة الحملة الفرنسية ، واستمرت بعدها إلى أن حرمها محمد على عام 1834م ، ولكنها عاودت الظهور من جديد ، واستمرت فى التنامى إلى أن تم الاعتراف بها وتنظيم بيوت الدعارة فى عام 1882 بعد الاحتلال البريطانى ، واستمر هذا الوضع إلى عام 1949 حيث تم إلغاء البغاء رسميا من مصر .



**وفى الفصل الثانى :** تحدثت عن "الأصول الاجتماعية للبغايا" ، حيث صنفتهن من حيث الأصل الاجتماعى إلى أربع فئات هن : العجرب من الغوازى أو البرامكة الذين كانت حرفتهم الرئيسية - نساء ورجال - هى البغاء أو المساعدة عليه ، وقد عرضت لجوانب متعددة من حياة البرامكة . ثم تحدثت عن الفئة الثانية من البغايا، وهن المصريات ، فأوضحت أصولهن الاجتماعية والظروف التى دفعتهن إلى ممارسة هذه الحرفة . أما الفئة الثالثة فهن من الجوارى اللاتى عملن فى هذه الحرفة إما بإكراه سادتهن لهن على ذلك ، وإما لأنهن بعد حصولهن على الحرية لم يجدن مصدرا للدخل غير البغاء . ثم عرضت للفئة الرابعة وهن البغايا الأجنيبات وقد عرضت لظروف حضورهن إلى مصر وطريقة عملهن.

**أما الفصل الثالث :** فقد ناقشت فيه "جغرافية البغاء" من خلال استعراض أهم بؤر البغاء فى مصر ، والعوامل التى غيرت أهمية هذه البؤر من عصر إلى آخر ، ثم قمت بدراسة تعداد البغايا فى سنوات مختلفة ، ومناقشة العوامل التى أثرت على أعدادهن صعودا وهبوطا .

**ثم خصصت الفصل الرابع :** للغور فى اعماق "مجتمع البغايا" ، حيث حاولت رسم صورة لمجتمع الكرخانات - - بيوت البغاء - من الداخل ، واستعراض لنظام العمل وسلطة القوادين على البغايا ، والتنظيم الإدارى للكرخانة من خلال القوادة ومساعدوها ثم البغى والخدم والجوارى . كما حاولت رسم صورة لحياة البغى ومدى شقائها وتعاستها فى وسط هذه العالم السفلى ، وعرضت لمصادر دخلها ومدى ثراؤها . ثم عرضت لعنصر مهم فى هذه الحرفة وهو الزبون ، فاستعرضت نوعياتهم والعوامل التى دفعتهم إلى ممارسة الجنس مع البغايا .

**وفى الفصل الخامس :** تحدثت عن العلاقة بين "البغايا والسيطرة" ، حيث أوضحت أن هذه العلاقة كانت متغيرة من عصر إلى آخر، وإن كانت عدائية في معظم الأحيان فبينما كانت البغايا في مطلع القرن يقعن تحت إشراف المحتسب وسطوته، كما كانت تُحصلُ منهن الضرائب والإتاوات؛ فإن الوضع قد اختلف بعد تحريم محمد علي للبغاء حيث أصبحن مطاردات من الشرطة. أما في عصر سعيد وإسماعيل فكانت علاقتهن بالشرطة غريبة وشاذة، فلا هن معترف بهن، ولا هناك من يقبض عليهن بتهمة البغاء ! واستمر هذا الوضع إلى أن تم تقنين البغاء فأصبحت علاقتهن بالسلطة - ممثلة في رجال الشرطة والصحة - محددة طبقا للقانون.

**أما الفصل السادس :** فقد عرضت فيه لملاح "الحركة الشعبية المناهضة للبغاء الرسمي في مصر" من خلال استعراض موقف الشعب عامة ، والمثقفين ورجال الفكر والدين خاصة . وأوضحت كيف أن الشعب رفض اعتراف الحكومة بالبغاء، وظهر ذلك على صفحات الجرائد، في صورة معارك كلامية حامية بين الأغلبية المعارضة، والأقلية المؤيدة لموقف الحكومة، كما ظهر في صورة جمعيات لمحاربة البغاء، وكتب تولى للتديد به.

**وفى الخاتمة :** عرضت أهم النتائج التي قدمتها هذه الدراسة.

وقد اعتمدت في جمع مادة هذا البحث على المصادر الأصلية بدار الوثائق ، خاصة سجلات ديوان مجلس الأحكام ، وسجلات الضبطيات ، بالإضافة إلى مجموعات وثائقية أخرى كالمعية السنية وديوان الخديو والحفانية والمحاكم الشرعية وغيرها من المصادر الأصلية التي تغطي فترة القرن التاسع عشر . أما فترة القرن العشرين فقد اعتمدت في جمع مادتها على عدد كبير من الدوريات ، كما رجعت إلى تقارير الأمن العام ، وتقارير بوليس مدينة القاهرة ، وكذلك تقارير مصلحة الصحة العمومية ، ثم تقارير وزارة الصحة ، وكذلك إلى حشد من الكتب والمراجع التي تناولت الموضوع أو أحد جوانبه .



وبهذه المناسبة أود أن ألفت نظر زملائي الباحثين إلى مجموعة سجلات مجلس الأحكام التي اعتبرها أهم مصدر على الإطلاق لتاريخ مصر خلال الفترة من 1849 - 1889 م ، فهي تعتبر مرآة صادقة للمجتمع خلال تلك الفترة ، ولا شك أن كثيرا من الدراسات التي صدرت عن المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر - رغم احترامي لتلك الأعمال الرائدة - كان يمكن أن تكون مختلفة بشكل أو بآخر لو رجع أصحابها إلى سجلات جمعية الحقانية ، أو بعدها إلى سجلات مجلس الأحكام والضبطيات . ولا أعني بذلك الدراسات القانونية وما يتعلق بها فقط ؛ بل أيضا الدراسات التي تناولت الزراعة والصناعة والتجارة ، وكذلك الملكية ، وحتى التعليم والمرأة .

وأخيرا ، فإن الواجب يفرض على أن أقدم شكرى لكل من قدم لى يد المساعدة في إعداد هذا البحث ، وإخراجه على هذا الشكل الذى بين أيدي القارئ والباحثين بمختلف انتماءاتهم واتجاهاتهم، ويأتى على رأس هؤلاء الدكتورة نللى حنا أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية، التي شجعتنى على استكمال هذا الموضوع، وسمحت لى بعرضه في إطار سمينار "اكتساب الرزق بين الممكن والمستحيل" الذي نظمته الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالاشتراك مع المؤسسة الأوروبية للعلوم فى الفترة من 26 - 28 فبراير 1999، ولاشك أنه كان تكريما منها أن وضعتنى فى البرنامج كأول المتحدثين فى اليوم الأول من السمينار، وقد كان سمينارا حافلا، وأثار الموضوع العديد من التساؤلات التى شارك فيها نخبة من مؤرخى مصر والعالم كان لهم ملاحظات قيمة وضعوها نضب عيئى وأنا أعد هذه الدراسة للنشر، وكان على رأسهم: الدكتور رءوف عباس، الدكتور عبد الكريم رافق، الدكتور بيتر جران، الدكتور كينيث كونو، الدكتورة ليلى فواز(وكانت مقررة الجلسة)، الدكتور محمد عفيفى، والدكتور سيد عشاوى وغيرهم. وهم جميعا يستحقون الشكر على ما قدموه لى من ملاحظات وما أبدوه من استحسان.

لكن الشكر الخاص هنا يجب أن يقدم لأستاذى الدكتور رعوف عباس الذى شجعنى كثيرا على المضى قدما فى هذا الموضوع، وقدم لى مساعدات كثيرة، فقد سمح لى بعرض هذا الموضوع فى إطار سمينار التاريخ العثمانى ، الذى كان يعقد تحت رعايته بكلية الآداب جامعة القاهرة، وانتقل الآن إلى الجمعية التاريخية . كما قرأ هذا البحث فى مراحل الأولى وقدم لى ملاحظات كتوبة كانت سببا فى تقويم هذا البحث واستكماله .

كما ينبغى أن أقدم شكرى وعرفانى إلى أساتذتى الذين شجعونى وساعدونى فى إعداد هذا البحث واستكماله ليخرج كتابا بهذا الشكل ، وأخص بالشكر أساتذتى الدكتورة لطيفة محمد سالم غنيم، التى شجعتنى على استكماله ونشره . وكذلك الشكر لأستاذى الدكتور يونان لبيب رزق ، الذى تفضل مشكورا بقراءة هذا البحث بالاشتراك مع الدكتور رعوف عباس، وأشاد به فى أكثر من مناسبة . وكذلك أقدم شكرى واعتزازى لأستاذى وصديقى الذى أعزّ بأستاذيته وصداقته، الدكتور حمادة محمود إسماعيل الذى شاركنى قراءة هذا البحث ، وناقشنى فى بعض جوانبه وشجعنى على نشره .

ولا يفوتنى أن أشكر صديقى العزيز الدكتور خالد فهمى الأستاذ بجامعة نيويورك ، الذى كانت له اهتمامات بموضوع البغاء ، وقد ألقى محاضرة عن هذا الموضوع فى ندوة عقدت بجامعة أكسفورد خلال الفترة من 4 - 6 يونيو 1999م تحت عنوان "بعض الملاحظات عن البغاء فى مصر فى القرن التاسع عشر" ، وقد أسعدنى كثيرا أنه أمدنى بنسخة من الورقة التى قدمها إلى المؤتمر ، كما قدمت له نسخة من الورقة التى قدمتها إلى سيمينار التاريخ العثمانى بآداب القاهرة. والحق أنها ورقة طيبة ، ولكن تعوزها المادة العلمية الأصلية ، فلو وجد خالد متسعا من الوقت لأخرج بحثا قيما عن البغاء فى القرن التاسع عشر ، ولكن ضيق الوقت الذى يقضيه فى مصر يجعل بحثه تعوزه المادة العلمية الوثائقية إلى تؤكد الأفكار البراقة التى يطرحها . وعلى

أية حال فالموضوع لا يزال مفتوحا لمزيد من الدراسات التى أدعو الدكتور خالد للمساهمة فيها ، فما أقدمه اليوم ليس إلا لبنة واحدة تحتاج لمن يبني فوقها .

كما أقدم خالص شكرى وتقديرى لزملائى ورفاق دربى الذين قدموا لى يد العون بأى شكل من الأشكال ، سواء بإرشادى إلى الوثائق أو الدوريات أو المراجع التى تناولت الموضوع حيث لولاهم لخرج هذا البحث ناقصا أو لعله ما كان ليخرج إلى النور ، وأخص بالشكر منهم الأساتذة : أمنة حجازى ، صبرى العدل ، محمد عبد الرازق ، عبد الرازق عيسى ، د. علاء عرفات ، مصطفى الغريب ، ناصر إبراهيم ، د. سيد عثمانوى ، د. محمد رفعت ، حسام عبد المعطى ، وائل بيومى ، والشيخ رمضان عبد المطلب ، أ. فتحى حافظ الحديدي ، وكذلك صديقى العزيز أ. محمد خيرى مدير قاعة الإرشاد بدار الكتب المصرية على ما قدمه لى من مساعدات ، والشكر لكل موظفى دار الكتب والوثائق ، وغيرهم ممن قدموا لى مساعدات يضيق هذا المقام عن حصرها .

يبقى أن اعترف بأنه ما كان لهذا البحث أن يخرج إلى النور لولا مساندة زوجتى وتشجيعها لى ؛ فاقدم لها خالص الشكر وصادق العرفان ، ولعلنى أجد فى مستقبل الأيام من الوقت ما أعوضها هى وأولادى : رباب وإيناس وعمار عن الوقت الذى أنفقته فى سبيل هذا الكتاب وكانوا هم الأجدر به .

وأخير أقدم خالص شكرى للصديق العزيز الأستاذ إسماعيل عبد الحكيم ، الذى اقتنع بفكرة هذا الكتاب وهدفه وتحمس لنشره ، فله كل التقدير والإعزاز ولكل العاملين فى دار العربى للنشر والتوزيع الشكر الجزيل .

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت والخير أردت والله المستعان ،،،

عماد أحمد هلال

القاهرة فى 23 يوليو 2000



# الفصل الأول ... لمحة تاريخية

أولاً: تحديد المفاهيم

ثانياً: الجذور التاريخية للبغاء.

ثالثاً: البغاء في العصر المملوكي

رابعاً: البغاء في العصر العثماني

خامساً: البغاء في ظل الحملة الفرنسية

سادساً: البغاء في عهد محمد علي حتى خروجه عام 1834

## أولاً: تحديد المفاهيم

البغاء من المصدر بغى ، ومادة "بغى" من المواد الغنية كثيرة الاشتقاق فى اللغة العربية، وتحمل معانٍ متعددة أبرزها: بغى بمعنى طلباً وبحث عن ضالته، وبغى بمعنى عهرَ وزنى، وبغى بمعنى اعتدى وتجاوز الحد، فيقال: بغى يَبْغى بَغْياً فهو بَاغٍ والجمع بَغَاة، وهى بَغْيٌ والجمع بَغَايا، أى معتدين،<sup>(1)</sup> وبَغَت المرأة أى فَجَرَتْ وتكسبت بفجورها، وبَغَت الأمة تَبْغى بَغْياً، فهى بَغْيٌ وبَغُو أى عَهِرت.<sup>(2)</sup>

وقيل البَغْيُ : الأمة - أى الجارية - فاجرة كانت أو غير فاجرة، وقال آخرون البَغْيُ : الفاجرة، حُرَّة كانت أو أمة، وفى القرآن الكريم "وما كانت أمك بَغْيًا" أى ما كانت فاجرة، وأم مريم حرة لا محالة، وقال آخرون أصل اللفظ يراد به الإماء لأنهن كن يَفْجُرْنَ، يقال قامت على رعوسهم البَغَايا أى قامت على رعوسهم الإماء، فيقال للأمة البَغْيى وإن لم يَرَدْ به الذم، وإن كان فى الأصل نماً، ثم كثر فى كلامهم حتى عُمُوا به الفواجر إماء كنَّ أو حرائر<sup>(3)</sup> . وخلال فترة هذه الدراسة كانت كلمة حرة تستخدم كمقابل لكلمة بغى ، فتقول المرأة مثلاً أنا حرة ، أو أسكن فى بيت حر ، أى لست من البغايا ولا أسكن فى دار للبغاء.

ويقال للمرأة بَغْيٌ ولا يقال بَغْيَةٌ، والجمع بَغَايا، وأصل البَغْيُ مُجَاوِزَةُ الحد . وفى حديث ابن عمر قال لرجل أنا أبغضك، قال: لم؟ قال: لأنك تبغى فى أذنك، أراد التطريب فيه والتمديد من تجاوز الحد، وبغى الوالى ظلم، وكل مُجَاوِزَةٌ للحد وإفراط على المقدار بَغْيٌ، وبَغَت السماء اشْتَدَّ مطرها، وبغى الجرح فسد.<sup>(4)</sup>

وفى اعتقادنا أن البغاء كمصطلح يحمل المعانى الثلاثة التى وردت فى المعاجم ، فالْبَغْيُ أى المَبْتَغَاة التى يسعى إليها زبائنُها، والبغى هى العاهرة الفاجرة التى تتكسب بفجورها، والبغى هى التى تجاوزت حد العرف والتقاليد فى مجتمعها فنظر إليها المجتمع

(1) القاموس المحيط للفيروزبلى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1977 ، مادة رقم : 'بغى'.

(2) المعجم الوجيز إصدار مجمع اللغة العربية، طبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، 1995 ، مادة رقم : 'بغى'.

(3) لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت ، د.ت ، مادة رقم : 'بغى'.

(4) نفس المصدر .

على أنها بغت على الحد، فالبغي هي التي أفرطت في علاقتها بالرجال وتجاوزت المقدار الطبيعي الذي ينتفع به ، كبغي السماء إذا اشتد مطرها حتى أصبح سيلاً مدمراً.

والبغاء كمصطلح قانوني شهد تعريفه تطوراً كبيراً من عصر إلى آخر فهو عند الإغريق Prostasai بمعنى الوقوف علانية أما المنزل للجار بالجسد، ومنها اشتقت الكلمة اللاتينية Prostare بمعنى البغاء ، و Prostibulum بمعنى البغي ، واشتق من الأخيرة Prostitute بالإنجليزية ، و Prostituee بالفرنسية ، وعلى هذا الأساس اشترطت كل التعريفات القانونية القديمة والحديثة شرط الأجر لتعريف البغاء (1). بيد أن تجريم البغاء كان أمراً نادراً عند معظم شعوب الأرض ، فقليل جداً من الشعوب التي اعتبرت البغاء جريمة ووضعت له العقوبات ، والدول التي فعلت ذلك هي دول قامت في الأصل على أساس ديني . ولكن معظم التشريعات القديمة وكل التشريعات الحديثة جرمت إجبار المرأة على البغاء ، والتكسب من وراء ذلك .

وهو بمفهوم اقتصادي مادي : علاقة نفعية بين رجل وامرأة خارج إطار المحرمات، حيث تتحول البغي إلى مجرد جسد محض أو آلة لامتنصاص فائض الطاقة الجنسية في المجتمع (2).

ومن الناحية الدينية ، هناك أيضاً البغاء المقدس ، حيث تصبح البغي أداة للتواصل مع قوى ما وراء الطبيعة. والبغاء المقدس هو في حقيقته تطور لعبادات بدائية قديمة خاصة بطقوس إزالة البكارة ، حيث تهب الفتاة البكر نفسها إلى الإله الذي يمثل كائن مقدس ينوب عن القوة الإلهية التي تدخل العذراء فتكسبها التقديس والخصوبة في ذات الوقت ، ومع قيام نظام الكهنة أصبح الكاهن يمثل الإله ، وحلت البغي المقدسة محل المرأة التي تزال بكارتها ، ولعل أقدم الحضارات التي مارست البغاء المقدس حضارة سومر في العراق ، فلم تكن الفتاة السومرية ترى عاراً في أن تخدم هيكل الإله ، وكان أبوها يفخر بأن يهب جمالها لتخفيف ما يعترى حياة

(1) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات عقيد دكتور محمد نيتري حنقة : جريمة البغاء ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، 1961 ، ص 94 - 96 .

(2) انظر حول هذه المفاهيم : د. عبد الوهاب المسيري : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، دار الشروق ، القاهرة ، 1999 ، ج 1 ، ص 367 وما بعدها حيث عرض لظاهرة البغاء أثناء شرحه لمصطلح الجماعات الوظيفية الذي سنشرحه في الفصل الثاني.



الكهنة من ملل وسامة . وقد شاع البغاء المقدس أيضا عند الإغريق والرومان ، بل واستمر وجوده في الهند واليابان إلى أواخر القرن التاسع عشر (1).

وإذا كانت البغى هي المرأة التى تحترف ارتكاب الفحشاء ، فإن هذا المسمى - البغى - لم يكن كثير الاستخدام إلا فى كتب الفقه أو اللغة ، أما على ألسنة الناس ، وفى المصادر التاريخية وسجلات المحاكم والوثائق المتنوعة ، سنجد أن الاسم الذى يطلق على البغى قد اختلف من عصر إلى آخر ، فقد كن - أي 'بغايا' - يسمين فى العصر المملوكى 'بالمغانى' أو 'القينات' ، ولعل ذلك راجع إلى احترافهن الغناء فى الظاهر ، كما كن يسمين أيضا 'بنات الخطا' أو 'الخواطي' (2). وفى العصر العثمانى نجد أن هذا الاسم الأخير أصبح شائعا واشتق منه اسم آخر هو 'الخطايا' (3)، كما شاعت لفظة أخرى خلال ذلك العصر وهى 'الفواحش' (4). وفى القرن الثامن عشر يتكرر استخدام هذه الكلمة - الفواحش - للدلالة على البغايا ، نلاحظ فى 'عجائب آثار' الجبرتى، حيث يسميهن 'النساء الفواحش' ، ويشير إليهن بهذا المسمى فى أكثر من موضع (5)، ثم يشيع هذا المسمى فى القرن التاسع عشر ، وتستخدمه وثائق القرن التاسع عشر بكثرة غالبية ، وتظهر إلى جانبه مسميات آخر مثل 'النساء المشهورات' ، و'الحريمات البغاة' ، و'النساء البغاة' ، و'النساء الغير مستقيمات' (6). وفى عهد إسماعيل يظهر مصطلح جديد يطلق على البغى المقيمة فى كرخانة تمتلكها قوادة ، حيث تسمى القوادة 'عايقة' ، وتسمى البغى 'مقطورة' (7). وفى ثمانينيات القرن التاسع عشر تظهر لنا المسميات التى لا تزال شائعة إلى اليوم، مثل

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر د. محمد نبرى حنقة : المرجع السابق ، ص 12 - 18 .

(2) د. البيومى إسماعيل : التنظيم المالى فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين، 118، القاهرة ، 1998م، ص 199-201

(3) أحمد شلبى عبد الفتى : أوضح الإشارات فىمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق د.عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخاقى ، القاهرة ، 1978 ، ص. ص : 287 ، 575 .

(4) محكمة بولاق الشرعية ، سجل رقم : 36 ، ص 284 ، مادة رقم 754 ، وكذلك سجل رقم : 64 ، ص 8 ، مادة 22 .

(5) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، المطبعة الأميرية ببولاق ، 1297 هـ ، ج 3 ، ص. ص 78 ، 161 .

(6) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/50/10/7 ، مضبطة رقم : 411 ، فى 29 ربيع الآخر 1287 هـ / 29 يوليو 1870م ، وكذلك بنفس السجل مضبطة رقم 444 ، فى 28 جمادى الأولى 1287 هـ ، وكذلك سجل رقم :

من 60/10/7 ، مضبطة رقم : 8 ، فى 2 رمضان 1290 هـ .  
(7) حول هذه المسميات أنظر : الفصل الرابع 'مجتمع البغايا'.

"العاهرات" و "المومسات" ، وكان سبب ظهور واستمرار هذه المسميات الأخيرة هو أنها استخدمت فى اللوائح والقوانين التى صدرت لتقنين البغاء فى تلك الفترة ، فأصبحت هذه المصطلحات ذات صبغة قانونية.

وكل هذه المسميات عربية فصيحة تجدها فى بطون المعاجم تحمل معنى مزاوله الفحش واحتراف الزنا . فالعاهرة : الفسق والفجور ، وعهَر المرأة أتاها ليلا للفجور ، فالمرأة عاهر وعاهرة ، والرجل عاهر كذلك ، والعاهرة المرأة النزقة الخفيفة من غير عفة . والومس احتكاك الشئ بالشئ حتى ينجرد ، وأومست المرأة إيماسا فهي مومس أي فاجرة تجاهر بفجورها ، والجمع مومسات ومواميس<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك فإن الأمثال الشعبية لم تستخدم أيا من هذه المسميات التى من الواضح أنها كانت تسمية شائعة بين الخاصة وفى الكتب ، أو فى اللوائح والقوانين التى نظمت البغاء فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، إنما استخدمت لفظة "قحبة" وتجمع على "قحَاب" ، وعكسها كلمة "حرة" وتجمع على "حرائر" . فمن أمثالهم التى تحمل هذه المعانى قولهم "تابت القحبة ليلة قالت ولا والى يمسك القحَاب" ، وقولهم "القحبة الجوادة ما تريد لها قوادة" ، وقولهم للشريفة "حرة صبرت بيتها عمرت" وغير ذلك من الأمثال التى تبين لنا ما كان شائعا على لسان الناس فى العصر العثمانى وعصر محمد على بوجه خاص<sup>(2)</sup>. والقحب فى اللغة العجوز الذى يأخذه السُغال ، والقحبة الفاسدة الجوف من داء ، وفى القاموس المحيط القحبة : الفاجرة لأنها تسغل وتحتج أى ترمز به<sup>(3)</sup>. كما شاعت لفظة أخرى على السنة العامة للإشارة إلى البغى ، وهى لفظة "شرموطة" ، ويرجع أحمد عيسى بك سبب هذه التسمية إلى أن هذه الكلمة هى تحريف لكلمة "سرموزة" الفارسية بمعنى حذاء ، فشبهت البغى بالحذاء لكثرة وطنه<sup>(4)</sup>.

(1) أنظر المعاجم السابقة - لسان العرب ، المحيط ، الوجيز - حول مدلول هذه الألفاظ فى المواد التالية : دعر ، عهر ، مومس ، فحش .

(2) جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على ، ترجمة د. إبراهيم شعلان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الألف كتاب ثلثى (73) ، القاهرة ، 1989 ، ص 48 ، 63 ، 76 .

(3) القاموس المحيط ، مادة رقم : : قحب .

(4) أحمد عيسى بك : المحكم فى أصول الكلمات العامية ، القاهرة ، 1939 ، ص 123 .

جدير بالذكر أنه ليست كل زانية بغى ، ولكن يمكن القول أن كل بغى زانية ،  
فالبغاء زنا ، ولكن هدفه كما سبق القول هو كسب الرزق ، أما الزنا فهو أشمل ،  
لأن هناك من تزنى لمتعة أو مع عشيق أو تزنى لمرض جسماني أو نفسى ، أو غير  
ذلك من الأسباب التى يمكن أن تزنى المرأة من أجلها . والزنى لغة الفجور ،  
وشرعا هو وطء الرجل المرأة فى القبل فى غير الملك وشبهته<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: الجذور التاريخية للبغاء

حقيقة يجب علينا أن نعترف بها أولاً ، وهى أن البغاء حرفة لم يخل منها  
مجتمع ، فى كل العصور ، حتى فى عصور الأنبياء ، وما كان تحريمه فى الكتب  
السمائية إلا دليلاً على وجوده . ولكن هناك اختلاف شاسع بين مدى انتشار هذه  
الحرفة فى كل مجتمع وفى كل عصر ، وترجع أسباب هذا الاختلاف إلى تباين ظروف  
كل مجتمع . وفى المجتمع الواحد يتحرك الخط البياني للبغاء صعوداً وهبوطاً ، من  
عصر لآخر ، متأثراً فى ذلك بعوامل شتى : اجتماعية واقتصادية ودينية وأيضاً  
سياسية ، ولكن أهمها على الإطلاق كسب الرزق ، فالقاعدة أن المرأة لا تلجأ إلى البغاء إلا  
إذا عجزت عن تدبير مصدر رزق آخر ، وإن كان لهذه القاعدة شواذ على أية حال .

وللبغاء بهذا المعنى - كسب الرزق - تاريخ عريق ، فى مصر القديمة وفى  
سوريا وقرطاجنة واليونان وقبرص وفينيقيا وروما<sup>(2)</sup> ، وفى شبه جزيرة العرب قبل  
الإسلام كانت البغايا من "أصحاب الرايات الحمر" ينتشرن فى الأسواق ، وفى مكة فى  
موسم الحج . وفى الدولة الإسلامية - رغم تحريم الشريعة الإسلامية للبغاء - استمر  
وجود بيوت البغاء فى بغداد وغيرها من الحواضر ، فى أيام العباسيين ، تحت  
مسمى "الكشاحانة" ، حيث يديرها رجال ونساء ، وتقدم فيها الخمور أيضاً<sup>(3)</sup>.

(1) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت : الموسوعة الفقهية ، ط2 ، دار الصفوة ، القاهرة ، 1992 م ،  
ج4 ، ص 24 ، وما بعدها .

(2) لمزيد من التفاصيل حول تاريخ البغاء وأماكن انتشاره فى التاريخ القديم والوسيط ، والثورة الصناعية ،  
وموقف الأنبياء منه أنظر :

Britannica Encyclopedia, Art, prostitution, Volume 18, Encyclopedia Britannica Inc., 1966.

(3) محمد نيلزى حتاتة : المرجع السابق ، ص 22 - 23 .



أما في مصر فيرجع تاريخ البغاء بها - كما سبق القول - إلى العصر الفرعوني ، فإلى جانب البغاء المقدس الذي اشتهر على نطاق ضيق فيما عرف باسم "حريم آمون" اللاتي كن يقسمن إلى طوائف ترأس كل منها "رئيسة الحريم"<sup>(1)</sup> ؛ كان هناك أيضا البغاء بمفهومه الحرفي الاقتصادي ، حيث احترفت بعض النساء هذه الحرفة ، في مدن نقراطيس وغيرها ، وبالغت الروايات في وصف ثراء هؤلاء البغايا<sup>(2)</sup>.

وقد استمر وجود البغاء في مصر في العصر اليوناني ثم الروماني ، ورغم تحريم الإسلام للبغاء ، فإن فتح العرب لمصر لم يكن ليقتضى عليه ، وإن كان قد خفض من حدته بشكل كبير ، ولكن تشير إلى عودة البغاء للظهور جهرا بداية من أواخر العصر الفاطمي ، حيث كانت حارة زويلة الكائنة بشارع بين السيارج (بحى باب الشعرية) مباءة للدعارة والخمور<sup>(3)</sup>. كما كانت الدعارة تزدهر في المواسم والأعياد ، خاصة في عيد النوروز الذي يذكر عنه المقرئى نقلًا عن القاضي الفاضل أنه "كان من مواسم بطالاتهم - أي الفاطميين - ومواقيت ضلالتهم ، فكانت المنكرات ظاهرة فيه ، والفواحش صريحة فيه ... ويجتمع المقنون والفاسقات تحت قصر اللؤلؤة بحيث يشاهدهم الخليفة..."<sup>(4)</sup>.

كما يشير المقرئى إلى أنواع عديدة من المكوس التي فرضت في أواخر العصر الفاطمي وربما شملت البغايا ، وقد أسقط صلاح الدين أنواعا عديدة من تلك المكوس بلغت نيف وألف ألف دينار ، فلما ولي الملك العزيز عثمان بن صلاح الدين أعاد تلك المكوس وزاد في شناعتها ، وفرضت المكوس على الخمر والحشيش ، وتتابع إظهار المنكرات وترك الإتيان لها وإباحة أهل الأمر والنهي لها ، ونقل المقرئى عن القاضي الفاضل في يومياته عن سنة 592هـ / 1196م قوله "فأفضى

(1) لمزيد من التفاصيل حول حريم آمون وطبيعته راجع : سليم حسن : موسوعة مصر القديمة ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2000 ، ج 6 ، ص 502 - 508 .

(2) محمد نيازى حنّانة : المرجع السابق ، ص 20 - 22 .

(3) مجلة الفنون ، في 25 مارس 1935 ، ص 14 ، مقال بعنوان "ملخص تاريخ الدعارة في مدينة القاهرة" .

(4) تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط 2 ، 1987 ، ج 1 ، ص 269 .

ذلك إلى النظر في المكاسب الخبيثة وضمن المزر - البوظة - والخمر بإثنى عشر ألف دينار ، وفسح في إظهار منكره والإعلان به في القاعات والحوانيت ، ... وكثر اجتماع النساء والرجال في شهر رمضان لا سيما على الخليج لما فتح ، وعلى مصر لما زاد الماء ، وتلقى فيه - أي في رمضان - النيل بمعاص نسال الله ألا يؤاخذنا بها ... (1).

واستمر وجود البغاء في مصر، في جميع عصورها، سواء اعترف به الحكام ونظموه، أو حاربوه وعاقبوا من يمارسونه . ورغم أهمية هذا العرض التاريخي- حيث الموضوع غامض لدى الكثيرين - إلا أننا سوف نضطر بسبب طبيعة هذا البحث وظروفه إلى القفز فوق هذه العصور، لنقترب أكثر من الفترة التي سوف نقوم بدراستها ، والتي يشير عنوان هذا الكتاب إليها ، ونبدأ من العصر المملوكي في محاولة لمعرفة الجذور القريبة لفترة البحث .

## ثالثاً: البغاء في العصر المملوكي

يعتبر عصر سلاطين المماليك عصر متناقضات اجتماعية وأخلاقية ، ويرجع ذلك إلى سياسة السلاطين وإلى نشأتهم ، فنجد منهم المتدين كالناصر محمد بن قلاوون الذي أبطل الضرائب المفروضة على النواحي المحرمة ، ونجد منهم من هو على جانب كبير من الفسق والمجون كالسلطان برقوق الذي جعل الخمر شعاراً لدولته (2) . وقد اعترفت الحكومة بالبغاء منذ الأيام الأولى لدولة المماليك ، وفرضت الضرائب على البغايا ، ويرجع ذلك إلى كثرة الحروب بين المماليك والصليبيين ، وكثرة عدد الأسرى الذين جلبوهم ، وقد أسكنوا أعداد كبيرة منهم بحارة الروم ، فعصروا الخمور وأنشأوا محلات الدعارة علانية ، كما يشير المقرئ إلى أنه في عام 648 هـ / 1250م، قام الوزير الأسعد شرف الدين أبو القاسم ، في عهد السلطان

(1) نفس المصدر السابق ، ج 1 ، ص 105 .

(2) د. البيومي إسماعيل الشربيني : النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين، 118، القاهرة 1998 ، ص 199.



المعز أيبك التركمانى بفرض ضرائب ومظالم كثيرة على التجار وذوى اليسار ، على الخيل والجمال والحمير والرقيق ، وكذلك "ضمن المنكرات من الخمر والمزور والحشيش وبيوت الزواني بأموال ، وسمى هذه الجهات بالحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية"<sup>(1)</sup>.

وخلال العصر المملوكى أو معظمه ، كان البغاء حرفة معترف بها، وكان سلاطين المماليك يحصلون عليها الضرائب المختلفة ، تحت مسميات عديدة منها: "ضمن المغانى" الذي تقوم بجمعه امرأة تسمى "ضامنة المغانى"، وكانت هذه الضامنة تتعهد بدفع مبلغ معين إلى الدولة فى مقابل أن تتولى جمع ضريبة المغانى، التى كانت تجمعها من البغايا - "بنات الخطا" أو "الخواطى" - فى مقابل أن تحميهن الدولة<sup>(2)</sup>.

ومن هذه الضرائب أيضا "حقوق السودان" وهى ضريبة تفرض على كل عبد وجارية عند نزولهم بالحانات لعمل الفاحشة ، ومنها كذلك "حقوق القينات"، وقد استمرت هذه الضرائب تجبى معظم فترات العصر المملوكى<sup>(3)</sup>، ويعلق ابن إياس على هذا الوضع بقوله "لو خرجت امرأة من نساء القاهرة تقصد البغاء ونزلت اسمها عند الضامنة ودفعت القدر المتعين عليها ، لما قرر أحد من الحكام على منعها من ارتكاب الفاحشة"<sup>(4)</sup>.

وفى ذلك العصر كانت هناك حارات معينة تسكنها البغايا مثل أرض الطبالة، وربع الزينى، وجزيرة حليلة فى ما بين بولاق والجزيرة الوسطى<sup>(5)</sup>، ويزيد ابن حجر العسقلانى قائلا "وأما ببلاد الريف فكان للمغانى حارة مفردة يعمل فيها من الفساد جهرا ما يقبح ذكره، ومن اجتاز بها غلطا ألزم بأن يزنى بخاطنة ، فإن لم يفعل فدى نفسه بشئ"، ولم يكن يسمح للبغى بالخروج من بيتها - ولو لزيارة أهلها- إلا إن أخذ منها الضامن لها رشوة<sup>(6)</sup>.

(1) المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج 2 ، ص 90 .

(2) د. أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، تاريخ المصريين ، رقم : 146 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1999 ، ص 39 - 41 .

(3) لمزيد من التفاصيل حول هذه الضرائب راجع د. البيومى إسماعيل : المرجع السابق ، ص 199-201.

(4) ابن إياس أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى : نزهة الأعم فى العجائب والحكم، مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم : 22963، ورقة 121.

(5) د. أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص 40 - 41.

(6) الحافظ أحمد بن على ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر بانباء العمر ، تحقيق د. حسن حبشى ، ج 1 ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1998 ، ص 127 .

ولما كان البغاء من الأمور المحرمة، فإن العلماء والقضاة كانوا يعلنون مسخطهم على هذه السياسة التى يتبعها الأمراء المماليك، ولا يلبث الأمر أن يصل إلى أسماع السلطان فيأمر بالكف عن ذلك والقبض على الأمير المتسبب فيه<sup>(1)</sup>، وبعد مدة يعود الأمر إلى سابق عهده. وليس لعل على ذلك من أن البغاء قد أبطل فى العصر المملوكى عدة مرات.

وكان السلطان بيبرس هو أول من أبطل البغاء ، حيث أمر فى عام 665هـ/1266م ، بإبطال "ضمن الحشيش وإبطال المفسدات والخواطى من البلاد المصرية والشامية ، وحُسن حتى يتزوجن ، وأسقط الضرائب التى كانت مرتبة عليهن، وكانت ألف دينار كل يوم فى القاهرة وحدها"<sup>(2)</sup>.

ولكن البغاء سرعان ما عاد من جديد، وفرضت عليه الضرائب ، ويرجع ذلك إلى نجاح الملك الناصر محمد بن قلاوون فى فتح بقية مدن الساحل الشامى ، وتطهيره من بقايا الصليبيين ، وجاء بالسرى إلى القاهرة ، فأسكتهم بدار خزان السلاح بالقرب من المشهد الحسينى ، فتحول ذلك الحى إلى بؤرة للدعارة والخمر ، فشكا أهله إلى الملك الناصر وقالوا لا يصح إقامة هذه المفاصد ، بجوار المشهد الحسينى ، فأمر بنقلهم إلى حى طولون المجاور لمدفن السيدة نليسة<sup>(3)</sup>.

ولكن السلطان الناصر قرر أخيرا إبطال البغاء من هذا الحى فى عام 715هـ/1315م ، ثم عاد البغاء من جديد ، فأبطله نفس السلطان مرة ثانية فى عام 724هـ/1323م ، وهى المرة الرابعة منذ أبطله بيبرس فى أول مرة<sup>(4)</sup>. ثم أبطل السلطان الأشرف شعبان "ضمن المغاتى" للمرة الخامسة فى صفر عام 775هـ/1374م ، وكان ذلك بتحريك الشيخ سراج الدين البلقينى الذى اجتمع بالسلطان وعرفه ما فى ضمن المغاتى من المفاصد والقبائح<sup>(5)</sup>. وبعد قليل سعى الأمير ابن أقبغا أص فى إعادة ضمن

(1) نفس المصدر ونفس الصفحة.

(2) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج 1 ، ص 105 ، على بشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 ، ج 1 ، ص 84 .

(3) مجلة الفنون فى 25 مارس 1935 ، ص 14 ، مقال بعنوان "ملخص تاريخ القاهرة الدعارة لى مدينة القاهرة" .

(4) د. البيومى إسماعيل : المرجع السابق ، ص 200 .

(5) ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق ، ج 1 ، ص 58 - 59 .

المفتى ، فغضب الشيخ سراج الدين ، وامتنع القاضي برهان الدين بن جماعة من الحكم ، وبلغ ذلك السلطان فأبطله للمرة السادسة فى جمادى الأولى من عام 777هـ/1377م ، وقبض على ابن أقبغا ونفاه إلى الشام<sup>(1)</sup>.

ولكن البغاء عاد من جديد فأبطله السلطان المنصور للمرة السابعة فى عام 782هـ/1380م . وفى عام 914هـ/1508م ، يشير ابن إياس إلى أنه كان يوجد أحد الأحياء بجوار قنطرة الموسيقى تسكن به البغايا ، وهذا دليل على بقاء هذا المكس موردا دائما للدولة المملوكية حتى نهايتها؛ رغم ما به من إساءة إلى دولة المماليك راعية الخلافة الإسلامية آنذا<sup>(2)</sup>.

## رابعاً: البغاء فى العصر العثمانى

لم يختلف الحال كثيراً فى العصر العثمانى ، فقد استمر هذا الوضع أغلب فترات ذلك العصر الممتد إلى ما يقرب من ثلاثة قرون<sup>(3)</sup>، وانتشرت البغايا فى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى .

فى القاهرة ، كانت الأربكية بؤرة للبغاء رغم كونها منتجعا للطبقة الأرستقراطية ، فكانت مقاهى وجه البركة مراقص ومغاتى وأندية للقوادين وتجار الأعراض ، وكانت طوائف "العجرب" و "الجعيدية" منتشرة فى وجه البركة انتشارا عظيما ، ولأن أجورهم كانت فى متناول الطبقات الفقيرة فلذلك كان الإقبال عليهم شديدا ، وكانت مقاهيهم ومواخيرهم مزدحمة بالناس ، وبخاصة أصحاب الحرف والعمال والفلاحين ، الذين يغدون من ضواحي العاصمة للتفريح عن أنفسهم وإراحتهما من عناء الأعمال . وامتاز وجه البركة بأنه كان موطنا للصوص والمحتالين ، وكانت أزقة الضيقة وحاراته الملتوية وكرا للنساء اللاتى احترفن

(1) نفس المصدر السابق ، ص 127 .

(2) د. البيومى إسماعيل : المرجع السابق ، ص 200 .

(3) د. زينب عصمت راشد : المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صورته الجبرتى، ضمن كتاب الجبرتى دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976 ، ص 366.



السرقه إلى جانب الدعارة . وظهرت عصابات عديدة من هذا النوع من النساء ، منها عصابة عرفت باسم "بقر الوحش" ، حيث كانت المرأة منهن تخرج متجولة فى شوارع وجه البركة فإذا ما وجدت صيدا احتكت به ثم تعرفت عليه ثم اصططحته إلى منزلها الذى يقع بين أزقة طويلة ملتوية ومتشابهة ، حتى يصعب على رجال الحكومة الاهتداء إليه ، فإذا دخلت المنزل أحضرت الخمر وقدمته له حتى إذا سكر وفقد وعيه ؛ دعت خادمها فيخنقه ، ثم تنهض المرأة فتجرده من ملابسه وتقوده ، وتدفعه فى أحد أركان المنزل ، وحينما اكتشف أمر هذه العصابة صدر الأمر بإعدام أفرادها (1) .

وعلى العكس من هذه الطريقة ظهرت عصابة أخرى عرفت باسم "البقر السارح" ، وتتألف من نساء ساقطات يتصيدن زبائنهن ويذهبن معهم إلى بيوتهم ، وقبل كل شئ يطلبن الخمر ، وتنتظر بالشرب مع صاحب البيت حتى يسكر ، ثم تنهض وتأخذ ما خف حمله وتهرب (2) .

ولم تكن الأربكية وحدها التى وجد فيها "محلات الخواطى" ، فتشير المصادر إلى وجود بيوت للدعارة "فوق الكوم الذى تجاه جامع الطيبي" بمصر القديمة (3) . وكذلك كانت هناك بؤرة للبغايا عند بركة المجاورين بجهة المديح ، حيث وجد عندها عدة "أخصاص" للخطايا (4) . كما كانت منطقة باب اللوق تذخر بأعداد كبيرة من البغايا ، حيث يذكر أوليا شلبى أنهم بلغن 800 بغى ينتشرن فى أكواخ بين الرمال وعند حصن باب اللوق (5) .

وفى دمياط ، تكشف لنا سجلات محكمتها الشرعية عن معلومات هامة بالنسبة لتلك المدينة ، وهى معلومات تنطبق بنسب متفاوتة على بقية المدن الساحلية مثل رشيد والإسكندرية ، فنجد أن دمياط كان بها كثير من بيوت الدعارة التى تجتمع فيها

(1) محمد سيد كيلسى : فى ربوع الأربكية ، دار العرب للبستنى ، القاهرة ، 1958 ، ص 49 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 49 - 50 .

(3) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المائوسة فى أخبار المحروسة ، تحقيق عبد الرزاق عيسى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1996 ، ص 148 .

(4) أحمد شلبى عبد الفتى : المصدر السابق ، ص 287 .

(5) أوليا شلبى : رحلة أوليا شلبى ، نسخة مترجمة بواسطة د. محمد حرب ، تحت الطبع ، ورقة 381 .

"النساء الخاطيات" ، تلك البيوت التي كانوا يطلقون عليها اسم "المواقف" ، وكان صاحب الموقف هذا يدفع للدولة مالا ، ثم يحصله من البغايا اللاتي يعملن عنده ، فنجد إحدى أولئك النسوة المدعوة "عيني بنت عبد الله البرمية" تعترف للقاضي - عندما ضبطت في حالة تلبس مع رجل يدعى أحمد الرومي ، في حاصله بوكالة محمد بن نظير زادة المقاطعجي بدمياط - بأنها "واقفة عند سلامة بن عبيد راس توبلة بالثغر بالقسط ، وأنه أرسلها مع أحمد المذكور ، وسئل أحمد المذكور أعلاه فذكر أنها قحبة نامت معه بالحاصل المذكور وأن سلامة المذكور أرسلها له" (1) .

وهناك حالات أخرى توضح أن البغاء كان شائعا في دمياط في أواخر القرن العاشر الهجري ، وأن بيوت الخطايا كانت منتشرة بالمدينة ، ومن أمثلة هذه البيوت نجد مثلاً بيت عبد المنصف بن الحاج محمد عقدة ، الذي اقتحمته الشرطة ، بإذن مسبق من قاضي دمياط مصطفى بن محمد الذاكر الرومي ، وتم ضبط من النساء به من الخاطنات والرجال المجتمعين بهن ، وجرة الخمر وآلاتها ، ونتيجة لذلك فقد الحكم القاضي بتعذيبهم التعذيب الشديد (2) ، والغريب أن القاضي يحكم في حد صريح بالتعذيب ، فحتى لو لم يثبت الزنا شرعا لصعوبة ذلك كما هو معلوم ، فإن حد الشرب هنا ثابت ، ومع ذلك حكم القاضي بالتعذيب ، وعلى أية حال فإن حكم التعذيب لم يكن محددا فربما تكون العقوبة قد فاقت الحد الشرعي نفسه.

وهناك أيضا وكالة محيي الدين بن القاضي أبو العباس البياطي ، بخط السدارين ، والتي اشتهرت حتى تضرر سكان الخط منها وتقدم جمع غفير منهم بشكوى إلى القاضي ابن الذاكر ، بسبب ما يحدث بها من المعاسي وقالوا بأن هذه الوكالة "يجتمع فيها النساء الخاطيات على الرجال الأجانب في كل ليلة ... بسبب الفساد وشرب الخمر وبابها مفتوح من العشا إلى الصباح" (3) .

(1) محكمة دمياط الشرعية ، إشارات محكمة دمياط الحمراء ، سجل رقم : 30 ، ص 131 ، مادة رقم : 282 ، حجة واقعة بيت سلامة بن عبيد ، تاريخها 13 جمادى الأولى 999هـ / 9 مارس 1591م .

(2) نفس المصدر ، سجل رقم : 29 ، ص 242 ، مادة رقم : 658 ، في 13 شوال 999هـ / 4 أغسطس 1591م .

(3) نفس المصدر ، سجل رقم : 29 ، ص 250 ، مادة رقم : 675 ، في 14 رمضان 999هـ / 6 يوليو 1591م .

وتقدم لنا هذه السجلات معلومات قيمة عما يدور فى كرخانات البغايا وعالم القوادين ، فنجد مثلا أن الذى بلغ القاضى بأمر بيت البغاء التى يمتلكها عبد المنصف عقدة السابق ذكره هو سلامة بن عبيد رأس النوبة بدمياط ، وهذا الأخير هو نفسه القواد الذى اعترفت عليه البغى "عبنى بن عبد الله البرمية" السابق ذكرها. ولعل مزيدا من البحث فى هذه السجلات وأشباهاها ، يقدم لنا مادة تكفى لبحث وافٍ عن تاريخ البغاء فى العصر العثمانى ، خاصة ما يتعلق بدور رجال السلطة فى البغاء ، فالواضح هنا أن لهم دور كبير فى إغواء النساء ، وتحصيل الأموال منهن ، وتحديد المواقف لهن . وهذا ما ندعو الباحثين الجادين إليه ، فهو موضوع يستحق الدراسة .

وهناك شواهد تشير إلى أن الحال فى الإسكندرية لا يختلف كثيرا عما فى دمياط ، فهناك مثلا حالة مسعودة المغربية التى ضبطها "الصوباشى" فى منزل أحمد أبو الخير الشبللى (1). ويبدو أن ما فعله الصوباشى هنا كان راجعا إلى أن المرأة لم تكن مسجلة لديه ، ولم تكن تدفع ما عليها من ضرائب ، وفى وثيقة أخرى نكتشف أن "الوالى" كان مباشرا للخاطيات ، وأن هناك حارة مخصصة للخاطيات تعرف باسمهن "حارة الخاطيات" ، وتكشف لنا هذه الوثيقة أن "الوالى" - اسمه زعيتر - قد أغرى إحدى النساء على العمل فى البغاء ، وأوقفها بحارة الخاطيات ، فلم يجد زوجها من يشكو إليه سوى الباشا ، فسافر إلى القاهرة وأحضر أمرا شريفا من الباشا لقاضى الثغر ببحث القضية ، وعند التحقيق أحضر "الوالى" من شهد بأن المدعى - الحاج عامر بن محمد البنا الرشيدى - هو الذى أقر زوجته على الفساد "وأوقفها مع الخاطيات ، وجبرها وقهرها على ذلك" وشهد أحد الحمارة بأن الحاج عامر اتفق معه على اكتراء حمار لها من رشيد ، وأنه توجه بصحبتهم إلى أن أدخلهما حارة الخاطيات بإسكندرية وأسكنها بها (2).

(1) انظر على سبيل المثال سجلات محكمة إسكندرية الشرعية ، سجل رقم : 2 ، ص 269 ، مادة رقم : 79 ، بتاريخ الثلاثاء 4 رجب 961هـ / 29 أبريل 1554م .

(2) محكمة إسكندرية الشرعية ، سجل رقم : 35 ، ص 154 ، مادة : 404 ، فى ربيع الأول 1055 هـ / 1645م .



ومع انتشار بيوت البغاء فى العصر العثمانى انتشرت أيضا "الميخانات" وهى المحلات المعدة لبيع الخمر ، من "مى خانة" التركية بمعنى حانة ، وقد انتشرت بصفة خاصة فى ثغور مصر: دمياط ورشيد واسكندرية ، وتشير الوثائق إلى تكرار صدور الأوامر من الباشاوات العثمانيين بمنع بيع الخمر وإغلاق الميخانات ، فقد أمر على باشا (1007 - 1009 هـ / 1598 - 1600 م) بإغلاقها ، ثم عادت من جديد فأبطلها الوالى محمد باشا (1013 - 1015 هـ / 1605 - 1606 م) ، ثم عادت من جديد فصدر أمر من محمد باشا الصوفى (1020 - 1024 هـ / 1611 - 1615 م) فى عام 1022 هـ / 1013 م ، بإغلاقها لما ترتب عليها من المفساد<sup>(1)</sup>. ويشير أحمد المرداش كتحدا عزبان إلى انتشار الميخانات والبوظ "محلات بيع البوظة" فى القاهرة ، وإلى قيام على أغا أغات مستحفظان بإغلاق الكثير منها خلال فترة ولاية قره محمد باشا (1111 - 1116 هـ / 1699 - 1704 م)<sup>(2)</sup>.

ويشير كثير من الرحالة الذين زاروا مصر فى العصر العثمانى ، إلى أن البغايا كن موجودات فى مدن أخرى ، فيذكر سونينى Sonnini ، أن دمنهور كان بها عددا من النسوة الساقطات يكشفن وجوههن ، ويتواجزن قرب المقاهى ويفرشن الخيام لاجتذاب الناس . كما يشير لوكا Lucas إلى أن هناك عاهرات فى طهطا ، وقد انتقد كاريه Carre لوكا ، مؤكدا استحالة وجود بغايا فى طهطا فى قلب الصعيد<sup>(3)</sup>. وعلى الرغم من عدم وجود دليل على وجود بغايا فى الصعيد فى العصر العثمانى ، إلا أن هناك إشارات كثيرة عن وجود بغايا فى جرجا والمنيا وأسيوط فى مطلع القرن التاسع عشر ، حيث يشير بوركهارت مثلا إلى وجود نحو 300 امرأة من البرامكة فى المنيا<sup>(4)</sup>.

(1) محكمة دمياط الشرعية ، سجل رقم : 51 ، ص 55 ، مادة رقم : 143 ، فى سنة 1022 هـ / 1613 م .  
(2) أحمد المرداش كتحدا عزبان : الدرة المصتة فى أخبار الكنانة ، تحقيق د. عبد الوهاب بكر ، ودانيال كريستلوس ، الزهراء للنشر ، القاهرة ، 1992 ، ص 132 .  
(3) د. إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتبهات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر ، سلسلة تاريخ المصريين (52) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1992 ، ص 227 ، 253 .  
(4) أنظر الفصل الثانى عند حديثنا عن البرامكة .

جدير بالذكر أن البغايا في العصر العثماني كانت تفرض عليهن ضريبة تسمى "الخردة"، وهي الضريبة التي كانت تفرض على الملاحى والنساء العوالم والغوازي والخطايا والحواة ومن على شاكلتهم ، ويذكر حسين أفندى الروزنامجى أن تحصيل هذه الضريبة كان يتم لحساب أوجاق العزب ، وكان المسئول منهم عن تحصيلها يسمى "أمين الخردة"<sup>(1)</sup>.

وكان المسئول عن مراقبة البغايا هو "الصوباشى" - وهو رئيس الشرطة ويعرف أيضا "بالوالى" و "الزعيم" ، ويشير أوليا شلبى إلى أن نحو 2100 بغى منتشرات فى القاهرة كن مقيدات فى دفتر الصوباشى ، ويدفعن له الضرائب المطلوبة ، وكان المسئول عن مراقبة البغايا نحو أربعين جاویشا يعرفون بيوت البغاء فى المدينة ، ويعرفون كل بغى ، ويعرفون هل باتت البغى فى منزلها أم لم تبت به <sup>(2)</sup>.

ولكن قرب منتصف القرن السابع عشر الميلادى ، نجد أن المسئول عن تحصيل هذه الضريبة موظف يدعى "أمين شكار" ، الذى استمر يقوم على تحصيلها حتى عام 1053هـ / 1643م ، حيث ألغيت تلك الوظيفة فى ذلك العام<sup>(3)</sup>. ولما عادت هذه الضريبة مرة ثانية فى القرن الثامن عشر نجد أن إيرادها كان يصرف كعوائد إلى الوالى - أغا الشرطة - والمقدمين الأتراك ، ولم يكن للوالى دخل سوى من هذا المصدر ، وعندما أراد عبد الله باشا الكبرلى إلغاء هذه الضريبة اضطر إلى تخصيص اثنى عشر كيسا للوالى تعويضا عما سيفقده من دخل بإلغاء هذه الضريبة<sup>(4)</sup>.

والظاهر أن هذه الضريبة لم تكن ثابتة ، كما أن بيوت الخطايا كانت فى مهبط الريح، يغلقها وال ، ويفتحها آخر ويرخص لها بالعمل ، ليأت وال جديد فيغلقها وهكذا . وأول من ذكرت المصادر العثمانية أنه فعل ذلك كان الوزير حسين باشا

(1) محمد شفيق غربال : مصر عند مغرق الطرق 1798 - 1801 ، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية ، المجلد الرابع ، ج1 ، مايو 1936 ، ص 21 ، 56 .

(2) أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381 .

(3) محمد بن أبى السرور البكرى : المصدر السابق ، ص 158 .

(4) أحمد شلبى عهد الفنى : المصدر السابق ، ص 574 - 575 .

المتهير بالمجنون (1045 - 1047 هـ / 1635 - 1637 م ) ، حيث يذكر محمد بن أبى السرور البكرى أن "من محاسنه التى فعلها أنه ركب يوما إلى جهة المدبح، وطلع على بركة المجاورين، وكان هناك أخصاص على البركة فيها بعض الخطايا وعندهم شخص يأخذ بعضهم، فحين رأى ذلك الرجل شقه بيده على نبقة هناك، وأما الخطايات فإتاهن هربن عند شقه بشنق الرجل، فجزاه الله خيرا. وفى زمنه كانت الناس أمنة على مالها وأنفسها ... وأبطل البيوت المعدة للخطايات من مصر" (1).

ولكن الأمر لا يلبث أن يعود إلى سابق عهده، وتنتشر البغايا فى مدن مصر وقراها مصر، ونجد قبائل كاملة تحترف هذه المهنة تعرف بأسماء شتى منها "الغوازى" ومنها "البرامكة" وغير ذلك ، ونجد الدولة تفرض عليهم الضرائب . ولكن هذا الوضع لا يرضى بعض الولاة الذين يسعون لإبطاله منهم الوزير مقصود باشا (1052 - 1053 هـ / 1642 - 1643 م) حيث قال عنه البكرى "ومن محاسنه أيضا إبطاله ما كان يؤخذ من الغوازى ومغانى القرب من المال لجانب الديوان ، وكان على ذلك شخص يدعى أمين شكار ، فأبطل هذا المنصب ورفع المال الذى كان يؤخذ فى ذلك من دفاتر الخزينة" (2).

وكالعادة ، تظهر البغايا من جديد ، وتنتشر بيوتهن خاصة فى باب اللوق، التى كانت بؤرة رئيسية للبغاء كما سبق القول ، ولكن حسين جانبلاط باشا (1673 - 1675 م) أمر برفع الأموال المقررة على البغايا ، وأمر رئيس حجابيه "قبوجى باشى" بأن يذهب إلى باب اللوق فيجعل عاليه سافله (3).

ولكنها كانت جولة ، ثم عاد البغاء وله صولة ، ففى مطلع القرن الثامن عشر نجد الحال كما هو عليه ، ولما حدث نزاع بين الفرق العسكرية ، فى ولاية الوزير حسن باشا السلحدار (1119 - 1121 هـ / 1707 - 1709 م) ، تقدمت الاسباهية وبقية الأوجاقات بقائمة إلى الباشا بإبطال المظالم المستجدة التى للانكشارية ، ولما بلغ الانكشارية ما فعلوه الستة وجاقات اجتمعوا ببابهم وكتبوا قائمة نظير القائمة التى

(1) محمد بن أبى السرور البكرى: المصدر السابق ، ص 148.

(2) نفس المصدر السابق ، ص 158.

(3) أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381 .



معهم بمظالم الخردة ومظالم الأقاليم التى للاسباهية " وبقية الأوجاقات . ثم اتفق الفريقان وتصالخوا على بقاء الحال على ما هو عليه <sup>(1)</sup> . ويدل على ذلك أن محلات الخواطى كانت لا تزال منتشرة فى أطراف القاهرة، نلمح ذلك من ثنايا حديث أحمد شلبي عبد الغنى عن ولاية عابدين باشا (1126 - 1129 هـ / 1712 - 1717 م) ، حيث يشير إلى أن هذا الوزير قد عزل إسماعيل أغا من أغوية الانكشارية ، ثم يستطرد فى الحديث عن إسماعيل أغا هذا قائلا أن الناس "كانوا فى زمن إسماعيل أغا فى خوف شديد من تجبره وفسقه وظلمه ولأنه أحدث الخوازيق والسلخ . ولقد أشيع فى القاهرة أنه كان متوجها إلى مصر القديمة فى موكبه إلى أن جاء إلى الكوم الذى تجاه الطبيى وإذا برجل نازل من الكوم - بحرى من بحريات السويس - وهو يربط سرواله ، فلاحت من الأغا التفاتة ، فرآه وهو على بعد منه ، فأمر الجنينية أن يأتوه به فقدموه له ، فسأله من أين جاء ؟ فتلجلج فى الجواب ، فأمر واحد من أتباعه أن يصعد الكوم وينظر ما هناك ، فأخبره أنه محل خواطى فأمرهم أن يصعدوا إليه ويأتوا بمن هناك ، فوجدوا امرأة جالسة هناك فأتوا بها إليه ، فضربها نحو المائة نبوت ، وسَمَر الرجل من ذكره فى الجميزة التى عند الطبيى ، وأشيعت هذه النكتة فى مصر <sup>(2)</sup> .

ولكن ما يذكره أحمد شلبي لا يبين لنا إن كان هذا موقف فردى من إسماعيل أغا ، أم كانت هذه هى سياسة الحكومة ، ولكن الظاهر أن سياسة الحكومة كانت هى الإبقاء على البغاء ، والاستمرار فى فرض الضريبة على البغايا ، يؤكد ذلك ما يذكره أحمد شلبي بعد ذلك عند حديثه عن ولاية الوزير عبد الله باشا الكبيرلى (1142 - 1144 هـ / 1729 - 1731 م) حيث نكتشف أن "محلات الخواطى" و "المواقف" لا تزال موجودة وتحصل منها "المظالم" ، ثم يصل "خط شريف" من الديار الرومية "برفع المظالم وتبطيل الخماير والمواقف" ، فعقد الباشا ديوانا وأبلغ العلماء والصنّاجى والعسكر بمضمون الخط، فأجابوا بالسمع والطاعة <sup>(3)</sup> .

(1) أحمد شلبي بن عبد الغنى : المصدر السابق ، ص 218 .

(2) أحمد شلبي عبد الغنى : المصدر السابق ، ص 287 - 288 .

(3) نفس المصدر السابق ، ص 574 - 575 .

ولكن حدث اعتراض من العسكر فيشير أحمد شلبي إلى أن "العسكر أخبروا الوزير بأن الوالى - أغا الشرطة - له عوايد وعليه خدم إلى مقدمين الأتراك ، والجميع مرتبة على المواقف ، يجمع منهم مال له صورة ، وليس لوالى الشرطة إلا هذا الأمر ، فلما سمع عبد الله باشا هذا الكلام ضحك ، فقال : سبحان الله فعلى هذا الكلام يصير مصروف الوالى وجميع أكله من الذى يتحصل من الخواطى ؟! فالسلطنة ليست بعاجزة عن أن تجعل له شيئا يقوم به ويرفع هذا الذى لم يكن فى بلد من بلاد الإسلام ، ثم إنه أقر له اثنتى عشر كيسا على كشف السبعة أقاليم ، يأخذها والى القاهرة وذلك مما يخص الباشا من كشوفيته وأبطل الخمامير والمواقف ، وهدم جميع الخمامير والمواقف ، وكتب بذلك حجة على طبق وسجلها فى الديوان وببيت القاضى ، وكان ذلك فى غرة محرم الحرام سنة 1144<sup>(1)</sup> / 6 يوليو 1731م .

ولعل هذه كانت نهاية البغاء فى مصر فى العصر العثمانى ، على الأقل من الناحية الرسمية ، فلم يذكر أى مصدر أن الدولة قد عادت لتحصيل "المظالم" أو "الخردة" أو غير ذلك من المسميات ، واستمر هذا الوضع حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م ، حيث انفتحت لتاريخ البغاء فى مصر صفحة جديدة .

## خامساً : البغاء فى ظل الحملة الفرنسية

عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ، انفتح المجال أمام ممارسة تلك الحرفة ، حيث جلب الفرنسيون معهم حوالى 300 امرأة ، أكثرهن تسلل إلى السفن ولكن الحسان القليلات منهن كن حكرًا للبعض دون الآخرين . أما الضباط فقد حلوا مشكلتهم بدون مجهود يذكر ، فوضعوا أيديهم على نساء المماليك ، حيث يشير الجنرال "بيرييه" إلى أن الأمراء المماليك قد تركوا لهم "بعض النسوة الأرمنيات والكرجيات اللطيفات اللاتى استولينا عليهن لصالح الأمة"<sup>(2)</sup> .

(1) أحمد شلبي عبد الفتى : المصدر السابق ، ص 574 - 575 .

(2) كريستوفر هيرولد : بونابرت فى مصر ، ترجمة فؤاد قندروس ، الهيئة المصرية لعلمة للكتاب ، 1998 ، ص 171 .

وقد ظهر دور هؤلاء النسوة واضحا عند حملة بوناپرت على الشام ، فقد جهزت الحملة بكل ما يحتاجه الجندي، بما في ذلك "محفات النساء والجوارى البيض والسود والحبوش ، الذين أخذوهن من بيوت الأمراء الذين قتلوا أو هربوا، وتزيا أكثرهن بزي النساء الإفريقيات".<sup>(1)</sup>

بيد أن البغايا الفرنسيات، والجوارى المنهوبات، لم تكن كافيات لإشباع الرغبات الجنسية لمثل هذا الجيش الجرار، فكانت فرصة طيبة للبغايا من الأهالي، فمن الطبيعي أن يكون أول العناصر التي تخرج من جحورها ، بعد دخول الفرنسيين إلى القاهرة، هي تلك العناصر ذات المصلحة في التعامل مع المحتل كالباعة المتجولين والبغايا .

فقد نظم الفرنسيون دور الدعارة وفتحوا الباب على مصراعيه أمام البغايا المصريات للعمل في حرية تامة، دون أن يتعرضن لمشاكسة الشرطة كما كان يحدث في العصور السابقة<sup>(2)</sup>. ويشير الجبرتي إلى أنه في يوميات شهر جمادى الآخر 1213 هـ / نوفمبر 1798م - أي بعد أشهر قليلة من احتلال القاهرة - أحدث الفرنسيون "بغيط التوبى المجاور للأركية أبنية على هيئة مخصوصة منتزعة يجتمع بها النساء والرجال للهو والخلاعة في أوقات مخصوصة ، وجعلوا على كل من يدخل إليه قدرا مخصوصا يدفعه ، أو يكون مأذونا بيده ورقة"<sup>(3)</sup>. والواضح أن هذه الأماكن كانت مخصصة للبغايا الفرنسيات اللاتي حضرن مع جيش الاحتلال .

أما البغايا المصريات ، فقد فرض الفرنسيون الرقابة الصحية عليهن ، وقيدوا أسماءهن في سجل خاص ، وألزموا جنودهم بالذهاب إلى الأماكن المسجلة ، وذلك حرصا على سلامتهم من المؤامرات والاعتيالات ، ومن هذا التاريخ اتخذت الدعارة في مصر شكلا رسميا ، وسجل الفرنسيون أسماء القوادين ، وجعلوهم مسئولين عن كل ما

(1) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين ، دراسة وتحقيق المؤلف بالاشتراك مع عبد الرزاق عيسى ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 ، ج 1 ، ص 250 - 251 .

(2) د. زينب عصمت راشد : المرجع السابق ، ص 366 .

(3) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج3 ، ص 32 - 33 .



يقع على الجنود من سرقة وقتل ، ولما كان الجندي الفرنسي لا يأمن على نفسه إذا دخل منزلا متسعا ؛ فقد استحسنوا أن تقيم البقي في دكان ، ليكون الجندي قريبا من الشارع ، وليمكن أن يستغيث إذا دعت الحاجة إلى ذلك<sup>(1)</sup>.

وقد أمر الفرنسيون كل موسم أن تضع على واجهة محلها مصباحا ، وأن تكتب السعر الذي تحدده لزيائنها ، ولما كانت الكتابة باللغة الفرنسية متعذرة ؛ فقد اهتمت الغوازي إلى حل لهذه المشكلة فاستخدمن الرموز الدالة على السعر ، فتغمس إحداهن يدها في سائل أحمر وتطبعها على واجهة محلها ، فإذا أبصرها الجندي عرف أنها تتقاضى خمسة أنصاف ، وإذا وجد شكل يدين عرف أن أجرها عشرة أنصاف ، وهذا غير الأتعاب التي يتقاضاها "الخبوص" الذي يقوم على خدمة الزوار ويرحب بهم<sup>(2)</sup>.

وكانت البغايا المصريات كثيرات رخيصات، ولكن معظمهن - على حد قول هيرولد - كنّ غير مغريات، قبيحات، مصابات بأمراض شتى ، ومع ذلك فقد ظهرن في ثكنات الجنود الفرنسيين بأعداد كبيرة<sup>(3)</sup>.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه التسهيلات أن انتشرت أمراض الزهري والسيلان وغيرها من الأمراض السرية بين الجنود، وعبثا حاول الأطباء الفرنسيون السيطرة على تلك الأمراض، ولكنهم فشلوا بسبب تعطش الجنود إلى ممارسة الجنس مع المومسات، خاصة وأن نسبة عالية من هؤلاء الجنود كانوا يفتقدون الحياة الأسرية<sup>(4)</sup>.

ولذا لجأ القادة إلى مكافحة هذه الأمراض بوسائل صارمة ، ولكن ليس مع الجنود بل مع البغايا المصريات. فكتب الجنرال ديجا Digia - وقد فزع لما أصاب الجيش على يد المومسات المصريات - إلى بونابرت يقول "إن البغايا وباء يتفشى في مساكن الفرنسيين، ولا بد لإبعادهن من إغراق من يقبض عليهن في الثكنات". وكان تعقيب بونابرت في الهامش : كلف الأغا بهذه المهمة<sup>(5)</sup>. وتنفيذا لهذه الأوامر، قطعت

(1) محمد سيد كيلاتي : المرجع السابق ، ص 51 - 54 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 55 .

(3) كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص 171-172 .

(4) أكاديمية البحث العلمي : تاريخ الحركة العلمية في مصر الحديثة ، العلوم الطبية " الطب والصحة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، 1995 ، ص 123 - 124 .

(5) كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص 174-175 .

رعوس أربعمئة مومس والقيين في النيل. ويحاول ديجنت Desgennete في كتابه "التاريخ الطبي لجيش الشرق" أن يبرئ بونايرت من هذه الفعلة فيقول أن بونايرت لم يكن يقصد بإصدار هذا الأمر للأغا بأكثر من جمع النساء وعلاجهن في المستشفى العسكري. (1)

وعلى أية حال ، فإن هذا أو ذاك لا يعنى أن بونايرت كان ضد البغاء ، ولكنه كان ضد الوطنيات المريضات ، بدليل أنه فور احتلاله للقاهرة كان أهم بند فى أول قائمة بالطلبات التي أرسلها إلى فرنسا "مائة مومس فرنسية لحفظ معنويات الجنود" (2).

ولكن بضع مئات من البغايا والحظايا والجوارى ، لا تكفى لحفظ معنويات هذا الجيش الجرار ، لذلك سعى الفرنسيون إلى الحصول على النساء بكل السبل ، وبعد ثورة القاهرة الثانية ، أخذ الفرنسيون كثيراً من نساء بولاق ، وأجبروهن على العيش كفانيات وعاشروهن معاشرة الأزواج. (3) ثم تلا ذلك هروب كثير من الجوارى السود إلى مصكرات الفرنسيين بعد أن علمن رغبة الفرنسيين فى "مُطلق الأنثى" على حد قول الجبرتي (4).

ولعله من المقبول أن تميل كثيرات من الجوارى إلى ممارسة تلك الحرفة ، والسعى خلف الجنود الفرنسيين ، ففى مجتمع يأخذ بنظام الرق ، لا بد أن يكون إدراك المرأة المستترقة لقيمة العفة ضعيفاً (5). وقد كان اشتغال الجوارى بالبغاء أمراً واقعاً فى العصر العثماني كما سبق القول .

ويرصد الجبرتي هذا الميل من جانب البغايا والجوارى إلى الفرنسيين ، فى أكثر من مناسبة ، ويصفهن بأنهن من "أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش" (6). ويعتبر

(1) أكاديمية البحث العلمى: المرجع السابق، ص 124.

(2) محمد جلال كشك : ودخلت الخيل الأزهر ، دار المعارف ، د.ت ، ص 412.

(3) كريستوفر هيرولد: المرجع السابق، ص 169 ، 217.

(4) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج 3 ، ص 161 .

(5) د.صلاح العقاد: الجبرتي والفرنسيين ، بحث ضمن كتاب عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث ، مرجع سابق، ص 323.

(6) عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التكديس .. المرجع السابق ، ج 2 ، ص 490 - 491 ، وعجائب الآثار ،

مصدر سابق ج 3 ، ص 161 .

الدكتور لويس عوض أن كلمة "فواحش" هنا نعت أخلاقي وتطيق شخصي من الجبرتي، وليست تسمية لطبقة أو فئة أو مهنة<sup>(1)</sup>، وهو يهدف من ذلك إلى القول بأن النساء المصريات قد وجدن في الحملة فرصة للتحرر من قيود نظام الحريم، والفكاك من أسر الرجل الشرقي المستبد، والجبرتي هنا يعلن غضبه على النسوة الهاريات وينعتهن بلقبج السباب "فواحش".

ولكن كلام الجبرتي هنا واضح، فهو يتحدث عن جماعة البغايا اللاتي يسميهن باسم "الفواحش"، وهذه التسمية استخدمها الجبرتي بمعنى البغايا في أكثر من مناسبة، في عهد الحملة وكذلك في عهد محمد علي<sup>(2)</sup>. كما أنها أيضا مستخدمة في الوثائق لتشير إلى طائفة النسوة العاملات في حرفة البغاء، كما يتحدث الجبرتي عن بذل الأموال لهن، "فتدخلن معهم لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن". والفواحش لا يعملن إلا من أجل المال، والحرّة التي تبحث عن الحرّة أو مجرد المتعة لا يهملها هذا الأمر كثيرا.

وعلى أية حال فإنه يمكن تتبع مراحل اتصال البغايا المصريات بالفرنسيين في الخطوات التالية :

(1) ميل النساء الفواحش إلى الفرنسيين بسبب بذل المال لهن، وقد كان هذا الميل في البداية مع بعض احتشام وخشية عار، بالإضافة إلى تشدد بونابرت في منعهن من الاتصال بالجنود لمرضهن وخطورتهن على صحة الجنود.

(2) ثم بعد ثورة القاهرة الثانية أخذ الفرنسيون كثيرا من نساء بولاق، وأجبروهن على العيش كغانيات وظلوا يعاشرونهن معاشرة الأزواج طوال سنة الاحتلال الباقية.<sup>(3)</sup>

(3) ولما رأت "الفواحش" و "الفواجر" أن الحرائر قد حل بهن ما حل؛ خلعن نقاب الحياء بالكلية وتدخلن مع المأسورات كما يصف الجبرتي: "وتدخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر"

(1) د. لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث، الخلفية التاريخية، دار الهلال، 1994، ص 177.

(2) عهد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار، ج 4، ص 108.

(3) راجع هيرولد: المرجع السابق، ص 169، 217.



(4) ثم هربت الكثيرون من الجوارى السود ونظنن الحيطان والطبقان كما يصف الجبرتي لما علمن برغبة القوم في "مطلق الأنثى". جدير بالذكر أن تفسير د. لويس عوض "لمطلق الأنثى" بأنه إطلاق المرأة، أي رغبتهم في تحرير النساء وإطلاق سراحهن من أسر الحريم، ولا شك أن هذه مغالطة كبرى فالمعنى الذي يقصده الجبرتي هنا: أن الجوارى علمن أن للفرنسيين رغبة في التمتع بسائر النساء بيضا وسودا، أي الأنثى مطلقا.

(5) أما الفرنسيون الذين لم يقتعوا لا بالفواحش ولا بالجوارى، فقد اتجهوا إلى الزواج من المصريات وهذا موضوع آخر.

وثمة اتهام يوجهه دى شابرول في "وصف مصر"، بخصوص موقف الشريعة الإسلامية من البغاء، حيث يقول "وبالرغم من أن البغاء جريمة؛ فإن الشريعة لم تفرض عقابا زمنيا على هؤلاء اللاتي يمارسنه... ولم يفرض (محمد) على الرجال الذين يتصلون بالبغايا عقوبات زمنية، لكنه أذرهم بعذاب النار بعد الموت" (1). وهذا القول غير حقيقي، فالبغي هي في أصلها زانية، وحكمها في الإسلام هو حكم الزانية، أي الرجم للمحصنة والجلد لغير المحصنة، وكذلك الحال بالنسبة للرجال الذين يتصلون بها (2). وكون الحكام لم ينفذوا أحكام الشريعة، فالعيب فيهم وليس في الشريعة. ولا نعتقد أن دى شابرول كان يجهل موقف الشريعة من الزنا فقد ذكره في كتابه، ولكن الغريب هو ذلك الفصل بين الزنا والبغاء.

وعلى أية حال، فإن لدينا فرنسي آخر يدافع عن موقف الشريعة من البغاء وهو كلوت بك الذي يقول "تحرم الديانة الإسلامية العاهرة تحريماً قاطعاً مانعاً، ولذا كان وجودها في التيار العثمانية نادراً جداً، ولكن مصر التي خالفت ممالك الشرق في أكثر من حال من أحوالها العامة، ولا سيما في ارتداء حبل الأخلاق تجاوزت الحد، فلم تقتصر على قبول العاهرة وإجازتها، بل كانت تجبى من العاهرات مبلغاً جسيماً يدفع سنوياً لخزانة حكومتها" (3). فهو هنا يفرق بين موقف الشريعة من البغاء وموقف الحكام.

(1) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر ج 1، دى شابرول: المصريون المحدثون، ترجمة زهير الشايب، دار الشايب للنشر، ط 3، 1992م، ص 241.

(2) راجع الموسوعة الفقهية، مرجع سابق ج 24، ص 18.

(3) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمود مسعود، مطبعة أبي الهول، د.ت، ج 1، ص 627.

وفي مطلع القرن العشرين نجد طبيبا أوربيا آخر يعلن أن البغاء " تحرمه الديانة الإسلامية التي أرادت من هذا التحريم إقامة حائل قوى لا يمكن اجتيازه إلى الزنا والفسق، فمن اتبع أحكام هذا الدين، كان في مأمن من الأمراض الزهرية"<sup>(1)</sup>. فالأمر لم يكن خافيا على أحد كما هو واضح .

## سادساً: البغاء في عصر محمد علي حتى تحريمه عام 1834م

ولم يكن من المتوقع أن يختفى البغاء من مصر بخروج الفرنسيين ، فقد جاء الإنجليز الذين شجعوا البغاء للترويج عن جنودهم ، ولما كان مقر الجنود الإنجليز في الإسكندرية ، فقد شهدت هذه المدينة رواج هذه الحرفة ، واندفعت البغايا إلى معسكرات الإنجليز، وكان لذلك أثر سيئ لجنى الجنود الأتراك ، فحاولوا منع النساء من مصاحبة الإنجليز ، وقد نتج عن ذلك حدوث مشاجرات بين الفريقين ، وانتهت بمقتل جنديين من الإنجليز ، ويذكر الجبرتي أن ذلك أدى إلى غضب الإنجليز ودعوتهم خورشيد باشا محافظ الإسكندرية للخروج خارج المدينة هو وجنوده للقتال ، فامتنع من ذلك فاشترطوا عليه منع عسكره من حمل السلاح داخل المدينة مثل الإنجليز<sup>(2)</sup>.

وفي مطلع القرن التاسع عشر، نجد أن تلك الحرفة لا تزال موجودة ، ولا تزال تحظى باعتراف الحكومة، ولها رؤساء يهيمنون عليها، ولطافتهم أنظمة خاصة يسيرون عليها<sup>(3)</sup> ، وقد كثر عددهن في القاهرة وانتشروا في أحيائها ، حتى حى الأزهر لم يسلم منهن ، مما أدى إلى شكوى الأهالي ومطالبتهم بإخراجهن . يذكر ذلك الجبرتي في يوميات شهر المحرم 1225 هـ / أكتوبر 1810م ، حيث يقول "أخرجوا طائفة من القوادين والنساء الفواحش سكنوا بحارة الأزهر واجتمعوا بأهله ، حتى إن أكابر الدولة وعساكرهم بل وأهل البلد والسوقه جعلوا سمرهم ودينهم ذكر الأزهر وأهله ونسبوا له

(1) بورنغابيس بك : البغاء أو خطر العاهرة في القطر المصري، ترجمة دود بركات، مطبعة هندية، القاهرة، 1907 ، ص 15 - 16 .

(2) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج 3 ، ص 224 .

(3) كلوت بك : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 627 .

كل رذيلة وقبيحة ، ويقولون نرى كل موبقة تظهر منه ومن أهله ، وبعد أن كان متبوع  
الشريعة والعلم صار بعكس ذلك " (1).

وفي مناسبة زواج إسماعيل بن محمد علي ومحمد بك الدفتردار ، أقام محمد علي  
احتفالات عظيمة ، شارك فيها أرباب الحرف وأقيمت الزينات ، وسارت المواكب تجوب  
القاهرة ، وانتشرت المغاني وأقبلت الراقصات من كل حذب وصوب ، وراجت سوق  
الدعارة وبيع القوادون أموالا طائلة في هذه الاحتفالات التي دامت أسبوعين ، وساعد  
على ذلك وجود قوات ضخمة كان محمد علي قد أعدها لإرسال حملة جديدة على  
الوهابيين ، فانطلق الجنود يلهون ويعربدون (2).

وقد شجع على انتشار البغايا أن الحكومة كانت تصرح بالبغاء ، حيث كانت  
الحكومة تفرض على البغايا ضريبة "الخردة" ، التي بلغ إجماليها في بعض السنوات 800  
كيس (4000 جنيه) ، أي حوالى عشر ما كان يدفعه كل سكان القاهرة تقريبا حسب تقدير  
إدوارد ولیم لین Edward W. Lane (3). وقد كانت هذه الضريبة تحصل تحت بند "عوائد  
الراقصات والموسيقيين والحواة" ، ويذكر الرافعي أن إجمالي إيراد هذا البند في ميزانية  
عام 1833 قد بلغ 2500 جنيه (4) وهذا المبلغ لا يتفق مع المبلغ الذي ذكره لین كمتوسط  
لإيراد الخردة ، وعلى أية حال فقد فؤاد شكرى أن إيراد هذا البند فى ذلك العام -  
1249هـ / 1833م - كان قد بلغ 900 كيس أى حوالى 4500 جنيه ، كما يذكر القنصل  
النمساوى فى الإسكندرية "أسربى" Acerbi فى تقرير قدمه إلى حكومته عام 1827 - أن  
إجمالى ما تدفعه الراقصات والمغنيات والساقطات للحكومة هو مبلغ 360.000 قرش ، أى  
3600 جنيه (5). وكل هذه الأرقام متقاربة وتضعف رواية الرافعي التي تبدو أقل بكثير.

ومن سجلات ديوان الخديوى نكتشف أن الموظف المسئول عن جمع هذه

(1) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج 4 ، ص 108 .

(2) محمد سيد كيلانى : فى ربوع الأربكية ، مرجع سابق ، ص 91 .

(3) إدوارد ولیم لین : المصريون المحدثون ، عاداتهم وشمائلهم ، ترجمة على طاهر نور ، القاهرة ، 1974 ،  
ص 329 .

(4) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، دار المعارف ، ط4 ، القاهرة ، 1982 ، ص 539 .

(5) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد علي السياسة الداخلية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ،  
1984 ، ص 77 .



الضريبة من البغايا يسمى "ملتزم الخردة" ، ونظير ذلك الالتزام يدفع مبلغا محددا للحكومة ، ورغم أن هذه السجلات لا تقدم لنا بيانا بالمبلغ الذى كان الملتزم يدفعه إلى الحكومة ، أو المبلغ الذى كانت تدفعه البغى للملتزم سنويا ، إلا أنه كان مبلغا كبيرا على أية حال ، فعندما أرادت إحداهن التوبة ، وتقدمت بطلب إلى الديوان لتتمس رفع اسمها من قوائم الخردة ، اتضح أن عليها ديونا للملتزم قدرها 200 قرش من ضريبة العام الماضى (1) . وهذا يعنى أن البغى كانت تدفع أكثر من 200 قرش للملتزم سنويا.

وقد استمرت هذه الحرفة معترف بها حتى عام 1834م ، حيث يذكر إوارد وليم لين ، أن محمد على قد أصدر أوامره في الأسبوع الأول من يونيو 1834 بمنع هذه الحرفة ، وجلد المخالفة 50 جلدة وسجن العقدة سنة مع الأشغال الشاقة ، وجلد الرجال الذين يتصلون بهن (2).

ويعلق كلوت بك على هذا الإجراء بقوله " وقد عدلت الحكومة في آخر الأمر عن جباية ذلك المال منها - أى من طائفة العاهرات - برسم خزintها ، بل قررت منعها إزالة لوصمة وجودها وعل الاعتراف بها " (3).

وعلى أية حال فإن هذه لم تكن نهاية البغاء فى مصر ، بل كانت فقط مجرد بداية لصفحة جديدة فى تاريخ البغاء اصطلاحنا على تسميتها "فترة التحريم" حيث أصبح البغاء محرما بمقتضى القانون ، ومع ذلك فالبغاء لم يختفى ، وما كانت هذه القرارات لتقضى على البغاء القضاء التام ، فهو موجود فى كل زمان ، وفى كل مجتمع ، ولكن هذه القرارات كانت سببا فى اختفاء الشكل الرسمى لتلك الحرفة ، وتحول البغايا إلى العمل السرى ، حتى أنهن لا يظهر لهن وجود فى وثائق أواخر عصر محمد على وعصر عباس . ثم يعود البغاء ليظهر على السطح من جديد فى عصر سعيد .

وفى عصر إسماعيل ، ازداد البغاء نشاطا ، وكثر ظهور البغايا فى وثائق مجلس الأحكام والضبطيات ، حتى أصبح الأمر يبدو وكأنه قد ترخص للبغايا بالعمل رسميا ،

(1) ديوان الخديو تركى ، سجل رقم : س23/40/2 ، ص127 ، وثيقة رقم : 112 ، فى 2 صفر 1249 هـ - 21 يونيو 1833م .

(2) إوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص. 111 ، 325 .

(3) كلوت بك : المرجع السابق ، ص 627 .

والشواهد كلها تؤكد ذلك، ولولا عدم وجود قانون بالترخيص بالبغاء لأكدنا ذلك نحن أيضاً، وعلى أية حال فقد ظهرت هذه القوانين في عهد توفيق، وكان الدافع للتصريح بالبغاء في هذه المرة هو الاعتبارات الصحية، وانتشار الأمراض الصحية، ومع ذلك فبأن الأمر لم يستقر بشكل نهائى إلا في ظل الاحتلال البريطانى، حيث فتحت صفحة جديدة في تاريخ البغاء، هي "فترة التصريح" أو "التفتيش"، أو كما اصطلح الكتاب الذين رصدوا هذه الفترة باسم "فترة البغاء الرسمى". حيث تم تقنين هذه الحرفة ووضع الضوابط التي تنظمها، كالكشف الطبى الدورى على البغايا ومتابعتهم، وإصدار ترخيصات للبغايا بالعمل، ومنح القوادين حق ترخيص بيوت للبغاء وغير ذلك.

تبدأ هذه الصفحة الجديدة في 31 أكتوبر 1882م، عندما أصدرت الداخلية "منشوراً عاماً" يشتمل على تسعة بنود تعترف فيه بوجود البغايا، وتفرض عليهن تقديم أنفسهن للكشف الطبى مرة كل أسبوع.

ولم يكن منشور 31 أكتوبر 1882م هو المحاولة الوحيدة لتنظيم البغاء، فقد تبعها خطوات أخرى تمثلت في صدور العديد من اللوائح والقوانين التي تنظم طريقة العمل في بيوت البغاء (الكرخانات)، وتحدد سلطات رجال الشرطة والصحة على تلك البيوت، فصدرت في يوليو 1885م "لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات". ثم صدرت بعد ذلك "لائحة بيوت العاهرات" في 15 يوليو 1896م، والتي تحدد الشروط اللازمة للترخيص بفتح بيوت العاهرات، والإجراءات التي تتبع في معاملة البغايا والقوادين وغير ذلك (1).

وقد ظلت هذه اللائحة سارية، حتى صدرت لائحة جديدة أكثر شمولاً في 15 يوليو 1905. وهى اللائحة التي العمل بها في مصر حتى تم إلغاؤها في عام 1949، بمقتضى الأمر العسكرى رقم 76 لسنة 1949 القاضي بإغلاق بيوت العاهرات. وبذلك طويت آخر صفحة من صفحات البغاء في مصر بشكله الرسمى، وتحول البغاء إلى جريمة يعاقب عليها القانون (2).

(1) حول مضمون هذه اللوائح أنظر الفصل الخامس : البغايا والسلطة.

(2) حول تفاصيل نهاية البغاء في مصر أنظر الفصل السادس : الحركة المناهضة للبغاء.

## الفصل الثانى

### الأصول الاجتماعية للبغايا

أولاً : العجر (البرامكة)

ثانياً : المصريات

ثالثاً : الجوارى

رابعاً : الأجنبيةات



لم يكن مجتمع البغايا يمثل شريحة اجتماعية متجانسة، أو طائفة منظمة ، بل كان يمثل حشدا من شرائح وجنسيات وألوان مختلفة، وتتوقف تركيبة هذا الحشد على عوامل مختلفة مثل المكان والزمان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والحروب والأزمات وغيرها ، وهذا ما سوف نناقشه خلال استعراضنا للتصنيف النوعي للبغايا، حيث سنناقش العوامل التي أثرت على سيادة نوع أو انقراض آخر وهذه الأنواع هي :

## أولاً : الغجر (البرامكة)

يبدو مجتمع الغجر لغزاً غير مفهوم ، أمام كثير من الباحثين ، وعديد من الرحالة والمستشرقين ؛ رغم جذبه لأنظارهم ورغبتهم الدائمة في سبر أغواره وكشف أسرارهِ . وقد وُجِدت في مصر عدة قبائل من الغجر ، تعيش في مختلف أقاليم مصر، وهؤلاء لهم حرف مختلفة، وعادات وتقاليد متنوعة ، وبعض هذه القبائل كانت تحتكر حرفاً معينة، أو تخصص في نشاط معين مثل : التتجيم أو التسول أو السرقة. ومن الذين احترقوا السرقة مثلاً ، جماعات النور الذين كانوا يتجولون في أماكن مختلفة، ويتخصصون في سرقة الحمير والدواجن ، فمن سجلات ديوان مجلس الأحكام، نجد أحد النور يقر بذلك لما ضبط هو وزوجته سارقين حمرا، حيث سئل عن صناعته فأجاب "أنه نوري ولا كل له سوى دوراته بالبلاد على سبيل سرقة الأشياء الخليفة كالحمير والدجاج والأغنام، وأن ما يسرقه من الجهة البحرية يجري مبيعه في الجهة القبلية وهكذا بالعكس"<sup>(1)</sup>. ولكن بعض هذه القبائل كانوا يحترقون البغاء، حتى لو لم يكن هو الحرفة الظاهرة لهم ، فكثيراً ما تكون لهم حرف ظاهرة - كالرقص- يخفون بها نشاطهم الحقيقي ، ومن هذه القبائل التي احترقت البغاء الغوازي .

وهم يمثلون قبيلة غجرية ضخمة يكتنف أصلها الغموض، وكانت التقارير عنها مثار الاهتمام ، ففي كل مدينة بل في كل قرية كبيرة في مصر على وجه التقريب توجد

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/2/10/7 ، ص 79 ، مضبوطة رقم : 130 ، في 2 ربيع الأول 1275 هـ / 10 أكتوبر 1858 م .

طائفة البغايا يعرفن بالغوازي ، ومفردها غازية وهم جنس مختلف عن كل البغايا الآخرين ، وهن تعلن بفخر أن أصولهن عربية ، وأن دماءهن بدوية حرة ، وهم يبين أنفسهم ينتحلون اسم برامك أو برامكة ، وهذا الاسم أقل شهرة من كلمة غوازي (1) ، ويذكر إدوارد وليم لين أن الغوازي يفتخرون بأن أصلهم ينحدر من أسرة البرامكة المشهورة وزراء هارون الرشيد ، ولكنه مع ذلك يعتقد أن هذه النسبة لا تتعدى مشابهتهم لأسرة البرامكة في السخاء والكرم ، وإن كان سخاء من نوع آخر (2) .

ويعلل أحمد أمين سبب تسميتهم بالبرامكة ، فيوضح أن كلمة برمكى وبرامكة تطلق عند المصريين على الذين فقدوا الغيرة ، وأتوا بأعمال جنسية مشينة ، ومع أن البرامكة في عهد الرشيد كانوا من خيار الناس ، لكن يظهر أن الرشيد لما نكل بهم ، كان اتباعهم يختلفون ، ويتبرعون منهم ، ومازالوا كذلك يتناسلون حتى سقطوا في الرذائل . ثم يقدم تعليلاً آخر ، وهو أن البرامكة كان لهم مقنون ومقنيات أيام عزهم ، فلما نكبوا تسكع رجالهم ونساؤهم على البيوت للإيجار ، فسقطوا في أعين الناس ، ورموا بهذه الشناعة . وفي التاريخ أمثلة على هذا ، فمن القبائل التي نزلت بالفسطاط في عهد الفتح ، قبيلة تسمى "بالعتقاء" ، ولكن يظهر أن القبيلة سقطت بعد ذلك في البؤس والفقر ، فاطلق على مصلح النعال القديمة "عتقى" . وكذلك حرام ، كانت قبيلة مشهورة بالشدة والبأس ، تنازعها الشدة قبيلة أخرى تسمى سعد ، فما زالت حرام تتحط حتى قيل لكل لص "حرامى" (3) .

وعلى أية حال فإنه من غير المعروف تاريخ دخول البرامكة إلى مصر ، ومع ذلك فالوثائق تشير إلى وجودهم في مصر منذ العصر العثماني الباكر ، وتسميهم بهذا الاسم "البرامكة" (4) ، كما استخدم هذا الوصف - برامكة وبرمكية - في الوثائق بمعنى المرأة البغي ، فقد وصفت إحدى الوثائق امرأتين من البغايا اللاتي كن يمارسن البغاء في زحام المولد الأحمدي بطنطا بأنهما "من البرامكة الشياطين الحطاطين" وكذلك تشير أسماؤهن البدوية - سالمة وهوارية - إلى أنهن لسن مصريات (5) .

(1) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 .

(2) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، 327 .

(3) أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ط 1 ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1953 ، ص 86 .

(4) محكمة الباب العالي الشرعية ، سجل رقم : 15 ، ص 9 ، مادة رقم : 59 ، في 16 ذى الحجة 961 هـ / 1554م

(5) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 3/10/7 ، ص 169 ، مضبطة رقم : 483 ، في 22 جمادى الآخر 1275 هـ / 27 يناير 1859م .

والغوازي في العادة يتزوجون من بعضهم ، على الأقل لا يتزوج الشبان أي فتاة ما عدا البرمكية (1) ، وإن كان زواج البرمكية من شخص خارج قبيلتها أمر جائز الحدوث ، ولكنه على أية حال أمر نادر ، كما أن مثل هذه الزيجة غالبا ما تفشل ، لأن الغازية لا تنسى حرفتها الأولى التي تعلمتها بالوراثة بسهولة ، وقد نجح غفير من أم دومة بجرجا في تنويع إحدى البغايا من الغوازي ، ولكن الأمر انتهى إلى قيامه بضربها ، فهربت وتركته (2).

ويذكر جون لويس بوركهارت (3) أن كل نساء قبيلة الغوازي دون استثناء يتعلمن حرفة البغاء ، وقانونهم هو أن هذه البنت ما إن تتزوج شابا من قبيلتها ، فإن عليها أن تستسلم فوراً لسلطان الغريب ، وهكذا فإنه لا يسمح للزوج أن يتسلم عروسه عنزاء ظاهرة ، ولكن يبيع أبوها متعتها الأولى للغريب ، عاقداً بذلك صفقة رابحة مع أعلى مزايد عليها ، وعادة تكون حضور شيخ القرية أو رئيس المدينة التي يقام فيها الحفل. هؤلاء النسوة - وكل نساء القبيلة - ما إن ينتهي حفل العرس حتى يسرعن باستقبال أي رجل يكون موجودا ، بينما يقوم الزوج بواجبه كخادم حقير في الأسرة ، وهو أيضا يلعب الموسيقى بينما ترقص زوجته وسط الناس. كما يسعى بهمة في البحث عن أشخاص يحرضهم على زيارة زوجته ، في الوقت الذي يقوم هو بمعاشرتها خفية ، ذلك لأن الغازية نفسها ستحس بالحزن والعار أو على الأقل ستتعرض لاستهزاء أخواتها إذا عرفوا أنها سمحت لزوجها بمعاشرتها أو استمتع بجمالها في حجرتها في الليالي الأولى (4).

ورغم عدم وجود دليل في الوثائق يؤكد ما ذكره بوركهارت ، إلا أن كثيرا من الرحالة أجمعوا على أن حرفتهن الرئيسية هي البغاء ، فيذكر لين أن الغوازي هن أكثر عاهرات مصر فسادا ، ولا يتزوجن بغير أفراد القبيلة ، ويؤكد أن الغازية تلقن منذ

(1) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 - 150 .

(2) ديوان مجلس الأحكام : سجل رقم : س/20/10/7 ، ص 21 ، مضبطة رقم : 607 ، 13 شوال 1280 هـ / 22 مارس 1864 م .

(3) رحلة السويسري زار مصر سنة 1811 ، وظل فيها حتى توفي سنة 1817 م ، وتجول في سيناء والوجه البحري والقبلي ، وقام برحلتين إلى النوبة في عامي 1813 ، 1814 ، وقام بهذه الجولات في زى تاجر مسلم ، وقد امتحنه محمد علي في إسلامه ونجح في الامتحان وترك كتباً زاخرة بالمعلومات عن البلاد التي زارها ، وكان صديقا للجبرتي .

(4) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 - 150 .



صغرهما ألا تنقيد فى سبيل المال بقيود الخلق ، ولذلك فهى ترحب بأحققر فلاح لتحصل على أقل مال (1).

ورغم أن الغوازي قد لفتن أنظار الرحالة الأوربيين، إلا أن هؤلاء الرحالة قد خلطوا بين الغوازي والعوالم اللاتى يحترفن الغناء (2). ويستثنى من هؤلاء للرحالة عدد قليل ، ومنهم إدوارد ولیم لین الذى حدد بوضوح طبيعة عمل كل منهن، وأكد على أن العمل الأول للغوازي هو البغاء، إلى جانب العمل الظاهري لهن وهو الرقص، ولكن قيلم بعض العوالم بالرقص جعل البعض يقع في هذا الخلط، كما أن الغوازي يلجأ إلى التخفى تحت لفظ عوالم عندما تحرم الحكومة احترام الرقص. كما ميز لین بوضوح بين الغوازي والنور ، فذكر أن النور فى مصر قبائل عديدة صغيرة يسمون إجمالاً غجرا، ويزعمون أيضا أنهم من نسل البرامكة ، ونساءهم يعملن عرافات ، والرجال يعملون حدادون ومبيضو نحاس ، أو يتجولون يبيعون سلع رخيصة ، خاصة المصوغات النحاسية . وأشار إلى أن بعض النور يحترفون مهنة "البهلوان" ، حيث يقومون بأعمال الرياضة والمبارزة وأعمال البطولة ، وأشار إلى أن معظم هذه الأنشطة قد انحصرت فى مهنة واحدة ، هى الرقص على الحبال التى يقوم بها الرجال والنساء والأطفال على السواء (3).

وفى سجلات تعداد النفوس نجد فى إحصاء عام 1264هـ / 1848م عددا منهم يستوطنون فى مديرية الشرقية وتحصيتهم السجلات تحت مسمى "غجر وبهلوانية" وإن كان غير موضح بالسجلات طبيعة نشاطهم وما إذا كانوا من الغوازي أم النور ، أم خليط من تلك القبائل (4).

وقد كان لهذا الخلط عند معظم الرحالة أثره على فهمهم لطبيعة أوامر محمد على فى عام 1843 بخصوص تحريم البغاء ، فقد ظن معظمهم أن الأوامر كانت بخصوص

(1) إدوارد ولیم لین : المرجع السابق ، ص 326 - 327 .

(2) د. إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 ، ص 270 .

(3) إدوارد ولیم لین : المرجع السابق ، ص 334 .

(4) سجلات تعداد النفوس ، دفتر تعداد نواحي مديرية الشرقية لعام 1264 هـ / 1848م ، رقم : 9750 .

تحريم الرقص، مع أن نصوص الأوامر التي صدرت في هذا الخصوص واضحة لا لبس فيها (1) فذكروا أن محمد على قد نفى "العوالم" خارج القاهرة ، ومنع رقص الفتيات العام في الشوارع وفرض عقوبة خمسين جلدة على المخالفة (2)

ويشير بوركهارت ، وهو من القائل الذين ميزوا بين الغوازي والعوالم أيضا، إلى أن الغازي - هكذا يسمى الرجل من قبيلة الغوازي - لا يتزوج إلا زوجة واحدة غالبا ، وأن هؤلاء الرجال لا يقومون بأى عمل ، فليسوا فلاحين ، ولا تجار، ولا فنانين، ولكنهم يربون سلاسل فاخرة من الحمير ، وهى الصنعة الوحيدة التى يركزون عليها بجانب تسويق وبيع مفاتن زوجاتهم . وهم أكثر احتقارا بقدر ما يكون الإناث محل امتياز واعتبار : إن ميلاد الذكر عند الغازية يعد من سوء الطالع لأنه عنصر عديم الفائدة - مجرد عالة - وينظر الإناث إلى جنس الذكور على أنهم للأكل واللبس والحماية (3).

ويذكر لين أن الزوج فى هذه القبيلة يخضع لزوجته خضوعا تاما ، فيكون لها خادما وقوادا وعازفا إذا كانت تحترف الرقص . كما يشير إلى أن لبعضهم حرف أخرى مثل الحدادة وتبييض النحاس (4). ومع ذلك فقد كان على الرجل من البرامكة أن يدفع مهرا كبيرا للبرمكية التى سيتزوجها (5) ، وليس هناك معنى لهذا المهر - والحال كذلك - إلا لأنه يعلم ما ستدره عليه من دخل من حرفتها .

كما تشير الوثائق أن الغازي - الرجل - كان يشعر بغيرة شديدة على زوجته من أقرانه من القبيلة أو الأسرة ، وقد حدث أن قتل رجل منهم أخاه لأنه علم بوجود علاقة بينه وبين زوجته (6).

وللغوازي فى كل مدينة أو قرية مشهورة حى صغير مخصص لهم حيث يسكنون فى أكواخ كبيرة أو خيام ، ونادرا ما يسكنون فى بيوت ، ولا يجتمعون مع المومسات

(1) أنظر تفاصيل ذلك فى الفصل الخامس "البغايا والسلطة" .

(2) إلهام ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ، مرجع السابق ، ص 270 .

(3) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 - 150 .

(4) إدوارد ولیم لين : المرجع السابق ، ص 328 .

(5) محكمة الباب العالى الشرعية ، سجل رقم : 15 ، ص 9 ، مادة رقم : 59 ، فى 16 ذى الحجة 961 هـ /

(6) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/50/10/7 ، مضبطة رقم : 435 ، فى 21 جمادى الأولى 1287 هـ / 19 أغسطس 1870 م .

الأخريات اللاتي ينظرن إلى أنفسهن على أنهن في أحط الطبقات (1). ومن عاداتهم في مصر العليا ، زيارة كبار البلد أو القرية ، في أول أيام العيد بعد رمضان ، حيث يرقصون عدة دقائق في حوش المنزل ، ويتسلمون هدية عند الانصراف (2) .

وكذلك كانت الغوازي تحضرن الأفراح في القرى بدعوة من أصحابها أو بدونها ، وتقدم لنا إحدى الوثائق صورة لطريقة حياة أسرة من الغوازي ، حيث نجد أن جماعة من الغوازي قد حطت رحالها بناحية سدس الأمرا التابعة لمديرية بنى سويف ، ونجد بينهم أسرة مكونة من: عجوز تسمى أم السعد بنت سلامة ، وابنها فرغلى سيد أحمد ، وزوجته بدوية ، وأولاده الصغار: عبد اللطيف ومحمد وعزة . وتضم أسرة أم السعد أيضا ابن زوجها ويدعى حساتين سيد أحمد وشقيقته شريفة وزوجته عايشة . وقد أقاموا في "حوش" واحد ، ولكن كل عائلة في "خيش" مستقل . وقد صادف وصولهم القرية عرساً في منزل محمد أحمد شيخ الناحية ، فقام حساتين بإرسال أخته وزوجته لترقصا في الفرح ، ولما أراد فرغلى إرسال زوجته لترقص في الفرح ؛ غضب حساتين وقامت بينهما مشاجرة انتهت بقتل فرغلى بواسطة "عيار" من طبنجة حساتين . وقد أظهر التحقيق في هذه القضية أن فرغلى كانت له علاقة بزوجة حساتين "في أمور الفلت" ، ولذلك كانت المشاجرات تنشب بينهما كثيراً ، إلى أن انتهت بقتل أحدهما (3) .

وأعداد الغوازي في مصر كثيرة ، وقد قدرهم بوركهارت بعدد يتراوح بين ستة إلى ثمانية آلاف نسمة من الذكور والإناث. والغوازي يقيمون أصلاً في مدن الدلتا ، وفي قنا في مصر العليا ، حيث أنهم يعيشون في مستعمرة تبلغ على الأقل ثلاثمائة فرد (4) . وتشير الوثائق إلى وجود أعداد من "البرامكة" في قرية بهجور التابعة لقنا حوالي منتصف القرن التاسع عشر، كما نتبين أن البرمكيات كن يتعرضن لمخاطر قد تصل لحد القتل على يد زبائنهن (5) .

وفي الاحتفال الكبير للسيد البدوي في طنطا ، يتجمع حوالي مائة ألف شخص من

(1) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 - 150 .

(2) محكمة الباب العالي الشرعية ، سجل رقم : 15 ، ص 9 ، مادة رقم : 59 ، في 16 ذي الحجة 961 هـ .

(3) انظر مضبطة التحقيق في ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/10/7 ، مضبطة رقم : 435 ، في 21 جمادى الأولى 1287 هـ / 19 أغسطس 1870 م .

(4) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 - 150 .

(5) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/10/7 ، ص 71 ، مضبطة رقم : 112 ، في 27 صفر 1275 هـ / 6 أكتوبر 1858 م .



كل أنحاء مصر ليقوموا بحج يشبه في كثير من الوجوه الحج إلى مكة ، حيث يلتهم المدخرات التي جمعها الطبقات الفقيرة في القاهرة . وفي واحد من هذه الاحتفالات رأي بوركهات حوالى ستمائة غازية مجتمعات في خيام مقامة بقرب المدينة<sup>(1)</sup> . كما رأي لين جماعات كثيرة من الغوازي في مولد الحسين الذى يقام يوم عاشوراء - وهو يوم قتل الحسين على أية حال - ويذكر لين أن بعضهن يرقصن فى المولد بالقرب من المسجد ، وبعضهن يجلسن فى حلقة يتناولن الطعام فى الشارع ويدعون كل من يمر بهن إلى الطعام بقولهن "باسم الله " ، وهن فى جلستهن تلك يتوخين الإغراء بارتداء ملابس تظهر محاسن أجسامهن . ويشير إلى أن واحدة منهن قد اعترضت طريقه ولم تتركه إلا بعد أن أعطاهما بعض المال<sup>(2)</sup> .

وكل الغوازي يدينون بالإسلام ، وكثيرا ما يرافقون قافلة الحج<sup>(3)</sup> . حيث إن جزءا كبيرا من ثروة الغازية يخصص للقيام فى جماعات بواجب الحج إلى مكة ، وهم دائما يتباهون بشرف لقب "حاج" رغم أنهم لا يغيرون طريقة حياتهم<sup>(4)</sup> .

ومع ذلك فإن بعضهم كون ثروات كبيرة ويحتفظون بأثاث قيم ونصف دستة من النساء العبيد السود ، وجمالان أو ثلاثة ، وأيضا عدة خيول ، وقد تمتلك الأسرة الواحدة نصف دستة من الحمير ، أما مجوهرات هذه الأسرة وفساتينها فتشمل فساتين حريرية مزخرفة بخيوط الذهب ، وكثيرا من السلاسل التى تعلق حول الرقبة والصدر ، كما تتكون من الجنيهات الذهبية الإيطالية وأساور ذهبية ثقيلة تساوى فى بعض الأحيان من مائتين إلى ثلاثمائة جنيه استرليني . وهم يتميزون فى قسمااتهم عن المصريين العاديين ، ويبدو أنهم يحملون آثارا من الأصول العربية وخاصة أنوفهم المعقوفة الجميلة ، وجمالهم مشهور فى أنحاء مصر . وعلى أية حال فإن العدد الأكبر لا يعد جميلا ، ومع ذلك فإن بوركهات يذكر انه رأى بعضهن يخدمن كموديلات للرسمين ، وبشرتهم ليست أكثر سمرة من بشرة مواطنى جنوب أوربا<sup>(5)</sup> .

وليس من النادر أن تتزوج الغازية من شيخ القرية ، وخاصة بالنسبة لعرب

(1) بوركهات : المرجع السابق ، ص 148 - 150 .

(2) إدوارد ولیم لين : المرجع السابق ، ص 362 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص 328 .

(4) بوركهات : المرجع السابق ، ص 150 .

(5) نفس المرجع السابق ، ص 147 - 150 .

الهوةرة الذين يقطنون مصر العليا ، لأنه يعتبر ذلك حقا شرعيا له ، وعادة لا يحدث مثل ذلك الأمر إلا عندما تلفد الغازية زوجها أو تطلقه ، وتبدأ المعاناة من أسلوب حياتها حيث لا تستطيع أن تتخلى بسهولة عن مهنتها الموروثة ، وإذا اضطرتها الأحداث فباتها تقوم - قبل أن تتزوج الشيخ - بالقسم على أن تخلص لزوجها الجديد فى احتفال طقسى أمام قبر بعض الأولياء ، وتقدم خروفا قربانا على شرف حاميتها الجديد ، ويشير بوركهارت إلى أنه على يقين أنه لا توجد الغازية التى تزوجت تحت هذه الظروف وتكرت لعهدا (1) .

ويشير بوركهارت أيضا إلى أن الحكومة المصرية كانت فى زمن المماليك تحمى الغوازي نظير ضرائب سنوية ، وكانت حمايتهم تحت سلطان العديد من الأشخاص ذوي النفوذ ، واستمر ذلك إلى القرن التاسع عشر حيث سلب الجند الأرنؤوط العديد منهم ، وقتلوا آخرين ، لذلك فقد هرب كثير منهم من المدن التى تسكنها حاميات عسكرية إلى المناطق المكشوفة (2) .

فى كل مكان تكثر فيه الغوازي ، يرأس أحدهم الجماعة ويلقب "أمير النزل" أو "رئيس الجماعة" وليس له على أية حال تأثير كبير أو سلطة معينة ، وأعداد الغوازي قليلة فى القاهرة ، وهم يعيشون متحدين فى خان كبير يسمى "حوش بردق" تجاه القلعة ، وقد أرسى الغوازي بين أنفسهم مفردات من الأسماء والجمال الشائعة يتحادثون بها بين بعضهم دون أن يفهم زائروهم شيئا منها (3) .

كما توجد فى مصر قبيلة غجرية أخرى تسمى "حلبية" ، وهم أقل عددا من الغوازي ، ولكن ظروف حياتهم أشبه بالغوازي ، فلا يتزوجون إلا من قبيلتهم ، ورجالهم مبيضو نحاس وبياطرة للخيل والحمير ، وكل نساؤهم عواهر ، وهم قليلون فى مصر ، ومعظم أفراد هذه القبيلة يعيشون فى سورية ، حيث يسمون هناك كوديات (4) . وقد ذكر الرحالة الفرنسى جوستاف فلوبير Gustave Flaubert أنه رأى واحدة منهم تدعى كوتشك

(1) نفس المرجع ونفس الصفحات .

(2) المرجع نفسه ، ص 149 - 150 .

(3) المرجع نفسه ، ص 147 - 150 .

(4) نفسه ، ص 150 - 151 .

هاتم ، وذكر أنها قد لاقت شهرة كبيرة في عهد عباس باشا ، وأن عباس قد غضب عليها ونفاها إلى إسنا ، وبلغ من إعجابه بجمالها أنه كتب بعض الأشعار عنها<sup>(1)</sup> . وقد زارها أيضا الرحالة الفرنسي دي كان Maxime Du Camps في إسنا ، وذكر أنها سورية الأصل من حلب ، أنه شاهدها وهي ترقص رقصة النحلة الشهيرة<sup>(2)</sup> . وهي رقصة تتخيل فيها الغازية أن نحلة قد دخلت بين ثيابها ، فتعتمد إلى خلع ثيابها قطعة قطعة وهي تصيح وتتمايل حتى تكتشف أن النحلة قد طارت قبل أن تخلع آخر قطعة . وعلى أية حال فإن رقص الغوازي لا يقل فحشا عن ممارسة البغاء ، حيث يصف ذلك لين قائلًا أنها ترقص أمام جمع من الرجال ولا تلبس "غير الشنيتان وثوب شفاف ملون شق صدره إلى منتصفه تقريبا ، .. وما يتبع ذلك أمسك عن وصفه " <sup>(3)</sup> .

وقد ظلت الغوازي عنصرا مهما في حرفة البغاء حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وإن كانت مكاتهن قد تراجعت لتحل المصريات والأجنبيات محلهن ، واقتصر وجودهن على الأقاليم ، حيث نهبت لائحة 1885 - التي صدرت لتجبر البغايا على الكشف الطبى - إلى ضرورة الكشف على الغوازي الموجودات في الأقاليم "اللواتي يتعاطين صناعة الفواحش" <sup>(4)</sup> .

## ثانياً المصريات :

يشير إدوارد ولیم لين إلى أنه إلى جانب الغوازي هناك كثير من البغايا ، يكثرن بصفة خاصة في القاهرة وضواحيها ، ويتسمين غوازي مع أنهن في الواقع لا ينتسبن إلى تلك القبيلة ، وهن من الأرامل والمطلقات ، وبعض المتزوجات برجال تضطرن ظروف عملهم للتغيب كثيرا <sup>(5)</sup> .

ومن هذا النوع الأخير ، نجد حالة فاطمة التي كان زوجها جنديا بالجيش وسافر

(1) إلهام ذهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ، مرجع سابق ، ص 104 - 105 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 272 - 273 .

(3) إدوارد ولیم لين : المرجع السابق ، ص 326 .

(4) أنظر نص اللائحة في ملحق رقم ( 17 ) .

(5) إدوارد ولیم لين : المرجع السابق ، ص 328 - 329 .

مع إحدى الفرق العسكرية خارج مصر ، فاعتادت هي زيارة الجنود من حرس القلعة وضبطت مع أحدهم (1). وهناك أيضا حالة عائشة بنت حسن الصيفى ، التى تركها زوجها وهرب وهى حامل ، فلم تجد أمامها سوى احتراف البغاء لتربية الطفلة ، وبعد عامين من ميلادها تخلصت منها بإلقائها عند المقابر ، بزعم أن يلتقطها أحد الأغنياء فتجد حياة شريفة كريمة (2).

ومن الأراذل ، نجد حالة آمنة بنت عبد الرحيم ، التى كانت تعيش هى وابنتها الصغيرة مستقلة عن أسرتهما وأسرة زوجها المتوفى ، وربما أن أسرتهما قد تبرأت منها ، ولكن عندما تعرضت البغى لجريمة قتل على يد أحد زبائنهما ، ظهر أبوها عبد الرحيم الخياط وأخوها ، اللذان فرضا وصايتهما على ابنتها (3). وكذلك حالة عائشة الرشيدية التى كانت متزوجة من حسن الإسكندرى وبوفاته لم تجد بالإسكندرية من يعولها ، فالتحقت بكرخانة بنبة الرشيدية ، واستمرت فى العمل رغم مرضها حتى كانت تصاب بحالات صرع نتج عن إحدى تلك الحالات سقوطها من فوق سطح المنزل وماتت (4).

وهناك من البغايا من نشأت لأم بغى فاحترفت حرفتها ، وشجعته أمها التى لا تعرف معنى للعفة أو الشرف ، وتقدم لنا الوثائق نماذج كثيرة من هذا النوع ، منها مثلا حالة إمبركة التى دفعت بناتها عائشة وحמידة وعديلة وخديجة إلى احتراف البغاء ، وذلك بعد أن كبرت فى السن وضعف بصرها وذهب جمالها . وقد نجحت ابنتها الكبرى عائشة فى امتلاك وإدارة كرخانة كبيرة فى منطقة الوسعة بالأريكية ، ولم يكن من النادر أن نجد عائشة وحמידة وعديلة يجالسن الزبائن بينما تقوم الصغيرة خديجة بتقديم الطلبات وشراء الخمر (5).

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم من 2/10/7 ، ص 127 ، مضبطة رقم : 183 ، فى 9 ربيع أول 1275 هـ / 17 أكتوبر 1858 م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : من 3/10/7 ، ص 152 ، مضبطة رقم : 455 ، فى 15 جمادى الأولى 1275 هـ / 21 ديسمبر 1858 م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : من 60/10/7 ، مضبطة رقم : 8 ، فى 2 رمضان 1290 هـ / 24 أكتوبر 1873 م .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل 10/18/4 ، ص 54 ، مضبطة رقم : 260 ، فى 17 شوال 1296 هـ / 4 أكتوبر 1879 م .

(5) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل 1/6/2 ، ص 36 ، مضبطة رقم : 24 ، فى 25 رجب 1294 هـ / 5 أغسطس 1877 م .



والى جانب هذه النوعيات ، نجد بعض البنات صغيرات السن ممن وقعن فى حبائل القوادات، بسبب الكلام المعسول الأمنيات التى تمنى القوادة الفتاة بها ، حتى أن إحداهن نجحت فى إغواء تلميذة من تلميذات المدرسة السنية على وعد بأن تعطىها جنيها إذا سلمت نفسها لأحد زبائنها (1). وهناك من البنات من لم تكن فى حاجة إلى استغواء حيث كانت ظروفهن الاجتماعية تدفعهن إلى الهرب من أهاليهن ، فتقع صيدا سهلا جدا فى يد القوادات ، كهروب زينب بنت الحاج عمر بسبب تعبها من زوجة أبيها (2).

ومن الفتيات من أحببت شابا فسلمت نفسها إليه ، على أمل الزواج ولما لم تجده جادا فى وعده لم تجد بدا من اللجوء إلى الكرخانات (3).

أضف إلى تلك النوعيات نوعا أخيرا ، وهن الخادمت اللاتي تجاسرن على سرقة أسيادهن وهرين، فكثيرا ما كانت الضبطية تقبض عليهن فى دور البغاء أو كما تسميها الوثائق "محلات النساء الفواحش" (4).

ويلاحظ أن البغايا من المصريات يندر أن يوجدن فى الريف ، حيث المجتمع صغير وأفراده معروفون للجميع ، ولذلك فإن البغى فى الريف لابد أن تكون غريبة عن مجتمع القرية، أما فى المدن فإن البغى تستطيع أن تذوب فى زحام المدينة ، خاصة القاهرة ، وعلى أية حال فكثير من البغايا فى القاهرة والإسكندرية كان موطنهن الأصلي فى الأقاليم ثم نزلن إلى القاهرة أو الإسكندرية حيث يستطعن العمل فى حرية أكثر.

ويقدم الدكتور عبد الوهاب المسيرى تفسيراً مقبولا لهذه الظاهرة ، حيث يـؤى أن

(1) دفتر قيد النتائج بـضـطـيـة مصر رقم : ل 3/6/2 ، ص 119 ، مضبـطـة رقم : 163 ، فى 8 صفر 1295 هـ / 11 فبراير 1878 م . وانظر مثالا آخر للفتاة تم إغواؤها بواسطة قوادة فى نفس السجل ص 196 ، مضبـطـة رقم : 251 ، فى غرة ربيع الأول 1295 هـ / 5 مارس 1878 م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 1/10/7 ، ص 7 ، مضبـطـة رقم : 19 ، 13 القعدة 1274 هـ / 25 يونيو 1857 م .

(3) انظر مثالا لهذا النموذج فى حالة خضرة بنت عبد الحى فى دفتر قيد النتائج بـضـطـيـة إسكندرية رقم : ل 4/18/4 ، ص 53 ، مضبـطـة رقم : 249 ، فى 3 رمضان 1295 هـ / 1 سبتمبر 1878 م .

(4) حول هذا النموذج انظر الأمثلة فى ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 2/10/7 ، ص 89 ، مضبـطـة رقم : 142 ، فى 3 ربيع الأول 1275 هـ / 10 أكتوبر 1858 م . وفى نفس السجل ، ص 102 ، مضبـطـة رقم : 166 ، فى 9 ربيع أول 1275 هـ / 16 أكتوبر 1858 م . وانظر أيضا سجل رقم : س 3/10/7 ، ص 67 ، ص 351 ، فى 23 ربيع الآخر 1275 هـ / 29 نوفمبر 1858 م .

حرفة البغاء من الحرف الوضيعة التي لا يحترمها المجتمع ، شأنها في ذلك شأن حرف أخرى مشينة ، تركها المجتمع لأفراد غريباء مثل : المراهبين اليهود ، الخصيان ، الجلادين ، وغيرها ، وسبب ذلك أن المجتمعات القديمة كانت تقسم بقدر كبير من التماسك ، ويسيطر على أعضائها إحساس عميق بقداسة المجتمع الذي ينتمون إليه ، مما يجعل من الصعب إسناد هذه الوظائف إلى أفراد من داخل المجتمع ، فتسند إلى غريباء لا ينتمون إلى المجتمع ولا يكترون بمصيره أو قيمه ، وكذلك المجتمع لا يهتم بمصيرهم ، ولذلك فالعلاقة بين الطرفين علاقة نفعية ، فالمهن المشينة بصفة عامة ، والبغاء بصفة خاصة يتطلب قدرا كبيرا من الموضوعية والحياد والانفصال عن المجتمع ، حتى يتمكن الإنسان من تحويل جسد الآخر إلى مجرد آلة أو أداة ، وهذا أمر عسير في إطار الترابط الاجتماعي والإيمان بقداسة المجتمع ، ولو حدث أن البغى مارست عواطف الحب والكره أثناء ممارستها وظيقتها؛ فإنها سوف تستهلك تماما (1).

ومن ثم كانت البغايا في معظم المجتمعات التقليدية يتم استيرادهن من الخارج: الأثيوبيات في معظم بلاد أفريقيا ، اليونانيات والإيطاليات في مصر (2) ، اليهوديات في منطقة الاستيطان في روسيا القيصرية ، وحتى عندما كانت البغايا يجندن من العنصر السكاني المحلي، فإنهن عادة ما كن يرتدين أزياء خاصة ، ويقطن في أحياء خاصة ؛ حتى يتم الحفاظ على المسافة التي بينهن وبين المجتمع ككل ، بل من الطريف أن البغايا في السودان مثلا حتى إن كن من أصل سوداني عادة ما يدعين أنهن من أصل أثيوبي ، حتى تظل المسافة اللازمة لأداء الوظيفة قائمة (3). وينطبق هذا الوصف على البغايا المصريات اللاتي ذكر عنهن إدوارد ولیم لين بأنهن يدعين أنهن من الغوازي ومع ذلك فهن لا ينتسبن إلى تلك القبيلة (4).

وعلى هذا الأساس يندر أن نجد بغى مصرية في قرية ما ، نعم إن مجتمع القرية ليس مجتمعا طاهرا خاليا من الفاحشة ، حيث تشير الوثائق إلى كثير من حالات الزنا

(1) د. عبد الوهاب المسيري : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص 361 - 364 .

(2) هذا في رأي الدكتور عبد الوهاب ، ونحن نرى أنه لا بأس بتصنيف الغوازي أولا كعنصر غريب عن المجتمع ، ثم الأوروبيات ثانيا من اليونانيات والإيطاليات وغيرهن .

(3) د. عبد الوهاب المسيري : المرجع السابق ، ص 361 - 364 .

(4) إدوارد ولیم لين : المرجع السابق ، ص 328 .

فى القرى ، ولكنه على أية حال ليس بغاء <sup>(1)</sup>، فمرتبة الفاحشة فى الريف ليست بغى محترفة تعمل بأجر ، بل تفعل ذلك لدوافع أخرى ، مع الوضع فى الاعتبار الظروف الاقتصادية السيئة فى الريف طوال القرن التاسع عشر .

وكلما اقتربنا من نهاية القرن التاسع عشر كلما زاد عدد البغايا المصريات وقل عدد البرمكيات، وفى مطلع القرن العشرين نجد أن البرمكيات قد أصبح وجودهن نادرا ومقصورا على المناطق النائية، بينما أصبحت المصريات يمثلن أغلبية البغايا إلى جانب الجوارى والأجنبيات كما سوف يتضح فيما يلى.

ويلاحظ أن البغايا المصريات قد تغيرت تركيبتهن الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، فأصبحن يمثلن طبقات متعددة، ولم يعد الفقر هو الدافع الوحيد أو الأساسى لهذه الحرفة، فأصبحنا نجد بين البغايا فتيات ترجع أصولهن إلى طبقات عليا، هذا بالطبع إلى جانب البغايا من الطبقات الفقيرة .

### بغايا الطبقات العليا :

يرجع ظهور هذا النوع من البغايا إلى حالة الانحلال التى سادت بين الطبقات العليا ، خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والتى يرصدها بصدق عبد الله النديم فى مجلة الأستاذ <sup>(2)</sup>، فيشير إلى انتشار الخمامير والبوظ - محلات بيع البوظة - ودور القمار ، وتعود الكثير من أبناء الطبقات العليا على ارتياد هذه الأماكن ويهملون زوجاتهم ، حيث يكتب النديم على لسان زوجة أحدهم قائلة : "البية بتاعنا جرى ويا

(1) نتبين ذلك من مراجعتنا لعدد كبير من سجلات جمعية الحفائية ، وديوان مجلس الأحكام أنظر على سبيل المثال: ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/1/7 ، ص 18 ، مكتبة رقم : 3 ، إلى ديوان الخديو ، فى 13 جمادى الآخرة 1265 هـ / 14 يونيو 1878م ؛ وسجل رقم : س/2/10/7 ، ص 19 ، مضبطة رقم : 34 ، فى 8 صفر 1275 هـ / 11 فبراير 1878م ؛ وفى نفس السجل ص 51 ، مضبطة رقم : 85 ، فى 22 صفر 1275 هـ / 25 فبراير 1878م ؛ وص 56 ، مضبطة رقم : 93 ، وص 102 ، مضبطة رقم : 165 ، وص 168 ، مضبطة رقم : 230 ، وانظر كذلك سجل المكتبات الصادرة من مجلس الأحكام رقم : س/2/1/7 ، ص 74 ، وثيقة 114 ، مكتبة إلى سعادة الكتخدا فى 29 رمضان 1265 هـ / 18 أغسطس 1849م ؛ وكذلك سجل رقم : س/30/4/7 ، ص 117 ، مضبطة رقم : 88 ، فى 12 صفر 1280 هـ / 29 يوليو 1863م ؛ وص 139 ، مضبطة 128 ، فى 22 ربيع أول 1280 هـ / 8 سبتمبر 1863م ؛ وسجل رقم : س/31/4/7 ، ص 19 ، مكتبة رقم : 14 ، إلى مجلس بنى سوف . والأمثلة غير ذلك كثيرة .

(2) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1994 ، ج 1 ، العدد الصادر فى 13 ديسمبر 1892م مقال بعنوان "مدرسة البنات : شريفة وبهية" ، ص 395 - 399 .

الأولاد البطالين وعلومه النسوان والأمور البطالة ، وفضل دابر طول الليل في الخمرات يسكر ويلعب القمار وآخر الليل يروح ينام عند مرّة الجلالة أحسن منها ويصبح ييجى حاطط وشه في الأرض" والنتيجة تحول الكثير من هؤلاء النسوة إلى "الفلت" فتقول إحداهن : "النسوان اللى بيتقالتنم كلو من رجالتهم لما يجيلهم الراجل آخر الليل بالحلاى وتكون الواحدة لسه شابة وفائرة وتعرف إنو اتخد ما يعرف راسه من رجليه ، ما يمكن يلعب الشيطان بعنلها" (1) .

وساعد على ذلك اعتراف الحكومة بالبغاء الذى أخذ شكلا رسميا . واتهم النديم الأوروبيون بأنهم وراء هذه المفاصد حتى تتحل الأخلاق وينتشر الفساد . ويحمل النديم على شاربى الخمر ومرتادى بيوت البغايا حملة شعواء كان لها صدى كبير عند جمهور القراء ، كما انتقد النديم تفاخر بعض الشبان بأنهم يشربون الخمر ويلعبون الميسر حتى يكونوا شبانا عصريين ، موضحا أن منهم من ينفق فى الخمارة الريال أو الجنيه كل ليلة وأولاده بلا عشاء ، بل ربما كان ما ينفقه من كسب زوجته أو مسروقا من مال أبيه (2) .

ولم يكن النديم وحده الذى رصد هذا التغير فى سلوك المجتمع ، فقد رصده محمد فريد فى مذكراته ، وأشار إلى أن ذلك التغير يرجع إلى عصر الخديو إسماعيل بما عرف عنه من "الإسراف والترف وارتكاب المحرمات بكافة أنواعها حتى كان يعطى المومسة ما يزيد عن أربعين ألف جنيه وبذلك انتشر الفسق بين الطبقات العليا من ذوات البلد حتى صارت الديانة من أكبر وسائل التقرب من جنابة" (3) . ورغم أن ما يذكره محمد فريد عن الخديو إسماعيل فيه افتراء كبير عليه ، فلم يعهد عنه أنه دفع لمومسات ، وقد كانت سراياته تعج بالجوارى الحسان من كل نوع (4) ؛ إلا أن ما يذكره عن الطبقات العليا صحيح إلى حد كبير . وقد استفحلت الأمور فى ظل الاحتلال ، حيث يتحدث محمد

(1) الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، العدد الصادر فى 13 ديسمبر 1892 م مقال بعنوان "خيلة ولطيفة" ، ص 132 - 140 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول موقف النديم من البغاء انظر د. عبد المنعم الجمعى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، 1980 ، ص 326 - 329 ، وانظر أيضا لنفس المؤلف : دراسة تحليلية لمجلة الأستاذ ، نشرت كمقدمة للكتاب الذى أصدره مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1994 ، ج 1 ، ص 13 - 14 .

(3) محمد فريد : مذكرات محمد فريد ، القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء سنة 1891 مسيحية ، تحقيق د. رفوف عباس حامد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1975 ، ص 66 .

(4) أنظر لمزيد من التفاصيل عن حريم إسماعيل عماد هلال : الرقيق فى مصر فى القرن التاسع عشر ، دار العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 ، ص 232 - 233 .



فريد عن شكور بك الشامى الذى ترقى فى المناصب لاعتياده تقديم زوجته لكل من يطلبها من الموظفين الكبار كالمستشار المالى وغيره<sup>(1)</sup>، وعلى ذلك وصل شكور بك إلى منصب مدير مجلس بلدى إسكندرية وشغل وظائف أخرى ثم اعتزل خدمة الحكومة فى عام 1903 ، وأسس شركة بيرة الأهرام بالتعاون مع بعض السوريين والأجانب<sup>(2)</sup>. وأشار محمد فريد إلى كثير من الشوام الذين "لا يأنفون من الديانة نوالا للوظائف العالية"<sup>(3)</sup>.

كما أشار إلى حفلات الباللو (الرقص الأفرنكى) التى كانت تقام تحت رعاية عباس حلمى الثانى ، وكيف كانت الخمور توزع فيها إلى حد أن عثمان بك مرتضى أقرط فى الشراب حتى تبول على نفسه فى حديقة القصر ، أمام الحضور ؛ فالزمه الخديو أن يقدم استعفائه من الخدمة . وضرب مثلا بعلى باشا شريف الذى بلغت ديونته 300 ألف جنيه بسبب مصاحبته للبغايا والخيليات مما هو مشهور عنه بين الخاص والعام ، حتى أن المجلس الحسبى قرر الحجر عليه فى نوفمبر 1895م ، كما يشير إلى أن إحدى زوجاته كانت جارية مغنية من جوارى محمد باشا سيد أحمد وكانت "سينة المسيرة جدا"<sup>(4)</sup>.

وكانت نتيجة هذا كله دخول الكثير من نساء الطبقة العليا بين البغايا ، وأصبحت تجد حرم فلان بك أو جارية فلان باشا فى بيوت البغاء ، ورغم أن هؤلاء كن أقلية إلا أن كثير من القوادين كانوا يسعون لجلب الزبائن بخداع الجمهور بالقول بأن لديهم بغايا من طبقات عليا . ويحكى النديم على لسان أحد زبائن الكرخانات قوله : "أنه دخل مكانا فقليل له نأتيك بحرم فلان وسموا له ذاتا عظيمة ، ثم فى مكان آخر قيل له نأتيك بحرم فلان يعنون الأولى ، فجئ له بامرأة تخالفها فى الجسم واللون وفى مكان ثالث قيل له نأتيك بحرم فلان يريدونها أيضا فجئ له بثلاثة تخالف الثنتين فتحقق كذب العاهرات وعلم أنهن يسلبن الناس نقودهم بهذه الأوهام"<sup>(5)</sup>. وإذا كان بعض الناس قد اتخذوا بهذا الكذب؛ فذلك لأن هذا الكذب قد استند إلى حقيقة وجود نساء من هذه الطبقات فعلا بين البغايا .

(1) محمد فريد : المرجع السابق ، ص 124 .

(2) إلياس زاخورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بنصر ، ج2 ، القاهرة ، 1916 ، ص 240 - 243 .

(3) محمد فريد : المرجع السابق ، ص 124 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص. ص 245 ، 255 ، 284 .

(5) الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، ج 1 ، العدد الصادر فى 27 ديسمبر 1892 م مقال بعنوان "الآداب العامة" ،

ص 438 - 442 .

واستفحل الأمر في السنوات الأولى من القرن العشرين ، مع انتشار المسارح والملاهي، وحصول الفتيات من الطبقات العليا على حريات مطلقة ، في التردد على تلك الأماكن. وقد خلقت هذه الظروف تغيرا كبيرا في أخلاق بعض الفتيات، وساعد على ذلك ظروف مصر أثناء الحرب العالمية الأولى . وقد رصدت هذا التغير بعض الصحف مثل الأفكار، والعفاف، ووادي النيل، التي تتحدث عن انتشار التهلك والخلاعة لدرجة قيام بعض الفتيات "بالتزين بأفخر الأرياء وخروج الفتاة من بيتها حيث شاء لها الهوى أن تغازل من يعجبها، فإذا ما كانت الإشارة أو الابتسامة كان الكلام فالموعد فاللقاء"<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس سوف نجد الفتيات من خريجات هذه البيئة، وقد وقع بعضهن بسهولة في حبائل فتيان يغرون بهن، ويوهمونهن باسم الحب والزواج، وبعد أن ينالون أغراضهم، يتركونهن لمصيرهن المحتوم، فتقع البنت صيدا سهلا لقوادة تقربص مثل هذه الفرصة.

وساعد على ذلك موجة من الصور المخلة بالآداب انتشرت في مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، ووجدت لها سوقا رائجة في المدن الكبرى ، ورغم أن الصور كانت عليها كتابات فرنسية إلا أن هناك إشاعات تقول أن الذين يوزعونها هم الألمان ويكتبون عليها تلك الكتابات لإلقاء التبعة على فرنسا<sup>(2)</sup>. ولم تنته هذه الموجة بانتهاء الحرب ، بل زادت وانتشرت مع رواج سوق الدعارة والتصريح بها من قبل الحكومة . ولا شك أن الصور كانت إحدى وسائل الإغراء وجذب الزبائن ، خاصة في حالة البغاء السري ، ولذلك كان ضبط الصور والمطبوعات المخلة بالآداب من أهم أعمال مكتب حماية الآداب، حيث بلغت القضايا التي تم ضبطها في عام 1941 ، 40 قضية معظمها في الإسكندرية ، وقد زادت هذه النوعية من القضايا فوصلت إلى 117 قضية في العام التالي معظمها في الإسكندرية أيضا<sup>(3)</sup>. أما في عام 1943 ، فقد وصل عدد قضايا الصور

(1) د. لطيفة محمد سالم : مصر في الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984 ، ص 199 - 200 .

(2) الأخبار ، الثلاثاء 14 ديسمبر 1915 ، ص 3 .

(3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي 1941 - 1942 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1943 ، ص 156 - 157 .

والمطبوعات المخلة بالآداب إلى 45 قضية معظمها فى القاهرة<sup>(1)</sup>. وفى العام التالى وصلت إلى 75 قضية معظمها أيضا فى القاهرة<sup>(2)</sup>.

كما تشير "اللطائف المصورة" إلى انتشار التبرج بين الفتيات وخروجهن على حدود الطاعة الأبوية والعادات القومية، وساعد على ذلك التبرج والتهتك انتشار قبضائع اليابانية لرخيصة حتى أصبح فى مقدور الخادمة أن تتمشى مع سيدتها فى هندامها<sup>(3)</sup>.

وقد كانت البنسيونات والذهبيات التى انتشرت بساحل النيل فى القاهرة والجيزة<sup>(4)</sup> هى المكان المناسب لأبناء وبنات الطبقة العليا لممارسة البغاء، حتى أن وزيرا ضبط فى ذهبية (عوامة) مع إحدى الفتيات<sup>(5)</sup>. وفى أهرام 28 أغسطس 1926 نجد خبرا عن مسابقة نظمها كازينو سان ستيفانو فى الرقص لربات الخدور، ورغم أنه كان ممنوع على الرجال حضورها إلا أن بعضهم نجح فى التسلل ومشاهدة ربات الخدور وبنات الذوات وهن يرقصن،<sup>(6)</sup> وقد لاحظ الشيخ محمود أبو العيون - الذى كان من أشد محاربي البغاء<sup>(7)</sup> - أن نفس العدد من الأهرام كان به خبر آخر عنوانه "فندق للبغاء بقطرة الدكة" وكانت معظم البغايا اللاتى تم ضبطهن من نساء البيوتات الكبيرة، فقام الشيخ بالربط بين حالة الانحلال التى سادت الطبقات الراقية، وبين وجود كثير من بنات هذه الطبقة بين صفوف البغايا، وينتهاز الفرصة ليوجه لوما لاذعا إلى الرجال من تلك الطبقة فيقول "إنما العيب كله على رب الأسرة... فمن هو ذلك الأبى أشم العرنيين واربم الأكنف زاعما نفسه رجلا ثم يسمح لكرامه يتبارين فى الرقص الخليع على مسرح علم، أو يغفل عنها هداة من الليل خارج القصر والناس نوم فلا يتفقدوها إلا بين يدي الشرطة وعسس الليل مذبوحة العرض .."<sup>(8)</sup>.

(1) وزارة الداخلية: تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام 1943، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، 1945، ص 152-153.

(2) وزارة الداخلية: تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام 1944، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، 1946، ص 108-109.

(3) اللطائف المصورة، فى 10 يونيو 1935، ص 9.

(4) د. لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 199.

(5) محمد سيد كيلانى: السلطان حسين كامل، فترة مظلمة من تاريخ مصر 1914-1917، الدار القومية العربية للطباعة، القاهرة 1963، ص 170.

(6) الأهرام فى 28 أغسطس 1926، ص 3.

(7) انظر الفصل السادس: الحركة المناهضة للبغاء.

(8) الأهرام فى أول سبتمبر 1926، ص 1، مقال بعنوان "مذابح الأعراض".

وتشير تقارير الأمن العام إلى تلك الحقائق التى نبه إليها أبو العيون ، حيث نجد أن بوليس حماية الآداب قد ضبط العديد من البنسيونات والفنادق التى تقوم بأعمال مخالفة للآداب ، والجدول التالى يفصل أرقامها عن الفترة من 1941 - 1944 :

الجهة	(1)1941	(2)1942	(3)1943	(4)1944
مصر	140	848	280	152
إسكندرية	13	16	21	8
القتال	-	4	-	-
السويس	1	-	-	-
مديريات الوجه البحرى	1	-	-	-
الجملة	155	868	301	160

والحقيقة أن ما نذكره ليس فيلما سينمائيا - وإن كانت السينما قد عالجت هذا الموضوع- فهي قصص حقيقية قام أحد الكتاب المغامرين ، ويدعى محمد فريد جنى ، بتدوينها من السنة صاحباتها، حيث قام بجولة ميدانية فى بور البغاء السرى والعلى، ومن خلال الحالات التى يذكرها نكتشف أن بين البغايا من بنات الطبقات العليا كثير من الفتيات اللاتى وقعن ضحية الوعود المعسولة بالزواج من شباب طائش كان كل همه نيل غرضه منها ثم الفرار ، ويقدم جنى عدة نماذج لهذا النوع من البغايا :

الحالة الأولى ، من هذا النوع تحكى قاتلة : "من الصعب أن تتصور ياسيدى أننى من أسرة كريمة ، ولكنى كذلك ، فانا من أسرة ... ، وحدث لى ما حدث لآلاف الفتيات مثيلتى ، تظاهر شاب يتصل بوالدى بصلة قرابة بحبى فأحبته ... فسلب عفافى وفر لصا حقيرا دنينا .. ولم أستطع مواجهة أسرتى بالحقيقة ...

(1) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 - 1942 ، ص 156 - 157

(2) نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحات .

(3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، ، ص 152 - 153 .

(4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، ص 108 - 109 .



فهربت إلى الإسكندرية ، ولأنى كنت أجيد الرقص فى المدرسة فقد بحثت عن عمل فى إحدى صالاتها ... وها هى المقادير قد رمتنى إلى هنا " (1).

والحالة الثانية ، التى يقدمها جنيدى هى فتاة كانت مخطوبة لأحد طلبة كلية الحقوق ، وأسلمت نفسها إليه بعد عقد قرانهما ، ولكنه قبل الزفاف بأيام جاءته بعثة إلى فرنسا لاستكمال دراسته فسافر وبعث إليها بورقة الطلاق (2).

والحالة الثالثة ، لطالبة بمدرسة المعلمات السنية ، أحضرت لها جدتها جارهم الطالب بكلية الطب لمساعدتها على استذكار دروسها ، ولكن يبدو أن رقابة جدتها عليهما لم تكن بالصرامة اللازمة فحدث ما حدث (3).

والحالة الرابعة ، لفتاة نشأت وحيدة أبوها الموظف الكبير ، فكان يصطحبها معه فى نزهاته وسهراته ، ويتركها فى رعاية سكرتيره الشاب الوسيم ، ثم كانت الخطيئة ، وتكررت اللقاءات ، فى نفس الوقت توفى والدها ، ثم أهملها صديقها ، فكانت فرصة لقوادة محترفة استقطبتها للعمل معها (4).

ومن بغايا الطبقات العليا أيضا يقدم لنا جنيدى نموذج آخر هو نموذج الزوجة الخائنة . فيحكى قصة زوجة لرجل غنى لم تكن تعرف غيره وامرأة صادقتها بحكم الجوار ، كانت تحكى لها كثيرا عن مغامراتها الغرامية ، فحسرت فيها الرغبة إلى المغامرة مثلها ، وفى إحدى المرات زارتها فى بيتها فقدمت لها حلوى شعرت على أثر الأكل منها بدوار ثم أفافت لتجد نفسها بجوار شاب غريب ، ثم تفاجئ بطرق زوجها على الباب ثم انهال عليها ضربا وركلا وتركها لتلقى بنفسها إلى هاوية البغاء (5). وتتعدد الحالات التى يذكرها جنيدى لتبين أن فى بيوت الدعارة كثير من بنات الطبقات العليا والمتوسطة (6). ورغم أن كثير من البغايا كن يبالغن فى حكايتهن على ما يبدو بحيث ينبغى علينا الحذر من بناء أحكام على هذه الأساس ؛ إلا أن كثير منها تستند إلى واقع كان موجودا فعلا هو ما سبق أن رصدناه .

(1) محمد فريد جنيدى : البغاء ، بحث علمى على ، مطبعة النصر ، القاهرة 1934 ، ص 119 - 121 .

(2) نفس المرجع ، ص 121 - 122 .

(3) محمد فريد جنيدى : المرجع السابق ص 123 - 124 .

(4) نفس المرجع ، ص 124 - 125 .

(5) نفس المرجع ، ص 126 - 128 .

(6) نفس المرجع ، ص 128 - 140 .

وتؤكد ذلك إحصائية أجراها القائمقام محمد نيازى حتاتة - أحد رجال شرطة الآداب خلال أربعينيات القرن العشرين - على ستمائة عاهرة ، حيث ظهر أن من بينهن 135 امرأة متعلمة ، بنسبة 22% ، وهى نسبة مرتفعة إذا علمنا أن النسبة العامة للمتعلّقات بين النساء فى ذلك الوقت كانت 12.8% . وقد اتضح أن من بين هؤلاء المتعلّقات 28 امرأة يعرفن لغة أجنبية أو أكثر ، و 22 امرأة يحملن شهادات دراسية<sup>(1)</sup>.

وكما حدث أيام النديم ، تكررت حالات النصب على الشبان ودعوتهم لمقابلة "بنت فلان باشا ، وعلان بك" ، وقد حكى اللطائف المصورة" على لسان أحد الشبان أنه ذهب مع أصدقائه إلى أحد بيوت البغاء فى العباسية ، فقابلتهم صاحبة البيت مربية زاعمة لهم إتياها ستقدم لهم بنت .. باشا ، و .. بك ، وعددت أسماء عدد من أعيان العباسية ، ولكن ما كادوا يستقرون مع الفتيات حتى هاجم البوليس المكان ، فأسرعت كل فتاة بإخراج "الباص" الخاص بها ، لينصرف الشبان وهم يضحكون من الغفلة التى أدخلتها عليهم صاحبة البيت<sup>(2)</sup>.

والحقيقة أن هذا الذى رصدناه على صفحات الجرائد ، والذى ذكره جنيدى ، قد فسره الدكتور عبد الوهاب المسيرى تفسيراً يبدو مقبولا ، رغم أنه يغفل كثير من الجوانب الأخرى كالظروف الاجتماعية والنفسية لكل حالة ، فهو يرى أنه أثناء عملية "علمنة" المجتمع ، تتم علمنة الأفكار والرغبات والوجدان والأحلام فى بداية الأمر ، ولكن علمنة السلوك لا تتم بنفس السرعة ، ومن ثم توجد فجوة زمنية بين الرغبات الجنسية ، وبين إمكانية إشباعها ، ولسد هذه الثغرة يتم استيراد البغايا "كجماعة وظيفية" حسب مفهوم الدكتور المسيرى ، وذلك لاستحالة تجنيد مثل هذه العناصر من داخل المجتمع ، وهذا كمرحلة أولى ، وحينما تتم علمنة المجتمع تجند البغايا من سكان المجتمع نفسه ، بعد أن يتم علمنة السلوك تماما ، ويظهر هذا الوضع أيضا مع الممثلات والعاملات فى الملاهى الليلية ، إذ تنشأ رغبة فى المجتمع فى الترفيه عن أفرادهم عن طريق المسرحيات والكباريهات ، ولكن أعضاء المجتمع يعتبرون هذه مهنة مشينة ، فيتم استيراد المادة البشرية من الخارج ريثما يتم تحديث المجتمع<sup>(3)</sup>.

(1) محمد نيازى حتاتة : ظاهرة البغاء فى مدينة القاهرة ، بحث منشور فى مجلة الأمن العام ، عدد 6 يوليو 1959 ، (صفحات 75 - 88) ص 85

(2) اللطائف المصورة ، فى 10 يونيو 1935 ، ص 25 .

(3) د. عبد الوهاب المسيرى : المرجع السابق ، ص 364 - 365 .

## بغايا الطبقات الفقيرة :

والى جانب هذه العنات من بنات الطبقات العليا، سنجد بالطبع بنات الطبقات الوسطى والدنيا ، اللاتى عملن فى هذا المجال طلبا للقوت، أو هربا من بطش زوجة الأب، أو احترفته بالوراثة، فقد تولد البنت لأم بغى وتنشأ فى هذا الوسط الذى لا يعرف معنى للعفة أو الشرف<sup>(1)</sup>.

وقد زاد عدد البغايا من هذه الطبقة زيادة كبيرة ، نتيجة لتدنى الأحوال الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى ، حيث أجبرت ظروف الحرب كثير من الفتيات على الإقدام على ممارسة البغاء بعد أن فتك الجوع بهن، فقصدن الجمعيات الخيرية فإذا أبوابها موصدة ونشاطها معطل، فلم يكن أمامهن إلا هذا الطريق، ومع ذلك فلم يعملن فى البغاء برضى أو قناعة إذ أن حواش الانتحار بينهن للدليل قوى على أنهن عملن فى البغاء مرغعات لأسباب قهريّة<sup>(2)</sup>.

وتشير مجلة "اللطائف المصورة" إلى أن كثير من الخادومات والفتيات المشتغلات بجمع أعقاب السجائر قد فضلن السير فى طريق البغاء ، وعقب بناء دار التمثيل العربى امتلأ شارع وجه البركة وقنطرة الدكة بفتيات حقيرات ، تدل على ذلك القابهن : الحافية، الجزارة ، الكرشاتية ، الشحاتة ، الغفير ، وكانت الواحدة منهن تؤجر حجرة مفروشة فى منزل من منازل وجه البركة ، وتمارس البغاء السرى، ولا يخضعن للكشف الطبى<sup>(3)</sup>.

وفى مقال لمحضر جريدة "الكاشف" ، استعرض المحضر أسباب انتشار البغاء ، فكان الفقر على رأس تلك الأسباب ، وبرر أهمية هذا السبب بقوله "لا توجد امرأة تسير فى طريق البغاء بدافع من نفسها بل إنها تساق إلى هذا الطريق بعوامل أخرى ، فهى بعد فقرها تلجأ إلى اكتساب معيشتها من إحدى الطرق كأن تشتغل خادمة فى المنازل أو فى مدرسة أو فى مستشفى، أو بائعة ومع اختلاطها بالرجال تكون قابلة للزلل ، فإذا ما

(1) محمد فريد جنيدى : المرجع السابق ، ص 115.

(2) د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 200.

(3) اللطائف المصورة ، فى 10 يونيو 1935 ، ص 9 .

اكتشف أمرها رفقت .. فلا تجد طريقا للكسب سوى مهنة البغاء " ويشير المحرر إلى أن ما تعرض له الخادمة في المنزل من قسوة مبالغ فيها أو معاكسات ومضايقات يجعلها تفضل البغاء على الخدمة ، كما يشير إلى أن نظام الرخص للخادلات لا يختلف كثيرا عن نظام الرخص للبغايا ، "فالخدمة هي السلم للبغاء" ، كما يوضح أن هناك تحالف وتعاون وثيق بين تجار الرقيق الأبيض وأصحاب مكاتب الترخيم (1).

وتصور الروايات الأدبية التي كتبها كثير من أدبائنا خلال النصف الأول من القرن العشرين، مشكلة تحرش المخدمين بخادلاتهم تصويرا راقعا ، ولاشك أن رواية "دعنام الكروان" لطف حسين قد أبدعت تصوير موقف مهندس الري من الخادمة هنادى ومن أختها أمنة بعد قتل هنادى . وإذا كان الموت قد أنقذ هنادى وأمنة من السقوط فى هاوية الدعارة فى رواية طه حسين ، فإن روايات أخرى يحصيها الدكتور محمد جبريل فى دراسته عن "مصر فى قصص كتابها المعاصرين" تصور كيف تحولت كثير من الخادلات إلى غانيات نتيجة لخطأ وقعن فيه مع مخدميهن أو أبنائهن المراهقين. فقصّة فتاة تليّة أنس" لمحمود تيمور، التى نشأت فى كفالة سيدة ثرية، وكان للسيدة ابن يكبرها بقليل، وبدأت نظرة الابن إليها - بنمو جسده - تتغير، حتى أسلمت نفسها له تحت إغراء الوعد بالزواج، وما إن علمت السيدة بذلك حتى طردتها إلى المجهول، فتقع فى براثن الست نظيرة، التى همست فى أذنها "إن فتاة مثلك تستطيع أن تحيا حياة رغد ورفاهية، دون أن تكابد المشقة والإذلّال، إنك تستطيعين أن تلعبى بالمال ويعقول الرجال". وكان هذا هو مصير الطاف فى رواية "الشوارع الخلفية" لعبد الرحمن الشرقاوى، وغير ذلك فى كثير من الروايات التى يحصيها جبريل (2).

وهذا التصور لا يبعد عن الحقيقة كثيرا. فتشير الدوريات إلى بعض القضايا التى لا تختلف فى شئ عن موضوعات تلك الروايات فنجد فى مجلة المباحث القضائية مثلا هذا العنوان "فتاة تطلب الخدمة لتعيش من عمل شريف فيتعدى عليها شاب متعلم ويحملها الخزي والعار" (3)، والعنوان يفتى عما وراءه. وتشير مجلة المدنية إلى قيام كثير من المخدمين ببيع الفتيات الفقيرات إلى راغبي المتعة، وفى اليوم التالى تعود الفتاة إلى المخدم باكية، فيهدئ من روعها ويسوقها إلى آخر وهكذا حتى تتعود الفتاة على ذلك الأمر، ويقسم محرر المجلة أنه شاهد بعينى رأسه فتاة سلمها المخدم إلى

(1) الكشاف ، فى 20 ديسمبر 1937 ، ص 2 - 3 .

(2) د. محمد جبريل: مصر فى قصص كتابها المعاصرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ص 388 - 389.

(3) مجلة المباحث القضائية ، فى 24 أغسطس 1936 ، ص 16.



منزل شريف وفي اليوم التالي ذهب ليأخذها كعادته فاستغاثت الفتاة بأهل المنزل من هذا الوحش الضار الذي تعود على الإتيار في عرضها ويضربها بالسياط إن امتنعت<sup>(1)</sup>.

كما كانت الفتيات العاملات جرسونات في المطاعم والبارات عنصرا مهما في هذه الحرفة ، يؤكد ذلك أن البوليس كان يرسلهن دائما للكشف الطبي للتأكد من خلوهن من الأمراض السرية ، ويشير مأمور قسم الأربكية إلى أنه قد ضبط 459 جرسونة في عام 1940 يعملن بدون ترخيص ، وبارسالهن للكشف الطبي ظهر أن بينهن 97 امرأة مصابة بالأمراض السرية ، مما يعنى أن ممارسة البغاء كانت هي العمل الحقيقي لهن ، أما تقديم المشروبات والأطعمة فهو مجرد عمل ظاهري<sup>(2)</sup>.

وقرب نهاية فترة الدراسة - حوالى عام 1949م - نجد أن نسبة العاهرات اللاتي كانت حرفتهن الأصلية هي الخدمة المنزلية كن أغلبية بين العاهرات ، يليها العاملات ثم البائعات . والجدول التالي يوضح لنا توزيع البغايا حسب أول مهنة احترفتها قبل احتراف الدعارة<sup>(3)</sup> :

العدد	الحرفة
214	لم يحترفن مهنة
175	خادمت منازل
58	عاملات بمصانع أو يعمل يدوى
50	فئات ملاحى وكباريات
29	بائعات متجولات
19	ممرضات
18	حائكات ملابس
13	فلاحات
12	ممثلات سينما ومسرح
8	بائعات فى محلات تجارية
2	تاجرات
2	مهن أخرى
600	جملة من شملتتهن الدراسة

(1) مجلة الممنية ، في 26 إبريل 1930 ، ص 2 مقال بعنوان " محلات الدعارة السرية " .

(2) تقرير عن حالة الأمن العلم بقسم الأربكية سنة 1940 ، مرفوع من الصاغ مكلوى شرف الدين مأمور قسم الأربكية ، إلى حضرة صاحب العزة القائمقام عثمان بك محمد مصطفى مساعد الحكمدار بفرقة " أ " ، مطبعة المعارف بمصر ، 1941 ، ص 2 .

(3) محمد نيلزى حنقة : ظاهرة البغاء .. ، مرجع سابق ، ص 86 .

## ثالثاً : الجوارى

رأينا كيف أن كثيراً من البغايا فى العصرين المملوكى والعثمانى كن من الجوارى، حتى أن ضريبة البغاء فى العصر العثمانى كانت تسمى "حقوق السودان"، إشارة إلى الجوارى السود، كما كانت كثير من المواقف فى العصر العثمانى يعمل بها جوارى فى مقابل قسط يدفعه للسيد القواد، وقد سبق أن أشرنا إلى أن أصل لفظة بغايا كانت تطلق أصلاً على الإماء "لأنهن كن يبيعن فى الجاهلية".

وبناء على ذلك، وعلى أن الجارية كانت مجرد متاع تنتقل من تحت سيد إلى آخر؛ فإن إدراك الجارية لقيمة العفة كان ضعيفاً جداً، لا تشعر به إلا فئة من الجوارى البيض اللاتى صينت كرامتهن وأعراضهن فى داخل حريم أحد الأمراء. وعلى هذا الأساس كانت الجوارى السود من أول الفئات التى التحقت بجنود الحملة الفرنسية.

أضف إلى ذلك أنه كانت إحدى الفرضيات التى وضعناها قبل العمل فى هذا البحث أنه من الممكن - نظرياً - أن يشتري بعض القوادين جوار، ويجبرونهن على الاشتغال بهذه الحرفة، وقد كان علينا إثبات مدى مطابقة هذه الفرضية للواقع.

وقد وجدنا من الشواهد ما يشير إلى أن هذه الفرضية كانت أمراً واقعاً، فقد ذكر إدوارد ولیم لین أن كثيراً من الفوازى يمتلكن أعداداً من الجوارى السود، يدفعنهن إلى البغاء لينمىن بذلك ثروتهن<sup>(1)</sup>، كما ذكر الرحالة الفرنسى كادلفين Cadalvene أنه قابل فى أسبوط عدداً من الجوارى الحبشيات، حيث أكدن له أنهن يدفعن مبلغاً شهرياً للجلابة، لكى يتركوهن يمارسن حرفة البغاء، كما ذكر كادلفين أن لهن حياً معروفاً فى أسبوط، وأنهن يتجولن فى المدينة وقد ارتدين الملابس الجميلة، ووجوههن مزينة بمختلف وسائل الزينة، وأنه قد تم فرض ضريبة عليهن، وأن لهن رئيساً يدير شئونهن<sup>(2)</sup>.

وتشير إحدى الوثائق فى يناير 1829م إلى هروب بعض "الجوارى الأميرية" - أى

(1) إدوارد ولیم لین : المرجع السابق ، ص 328 .

(2) إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر .. مرجع سابق ، ص

المملوكات للحكومة - من السودانيات فسافرن من القاهرة إلى الإسكندرية" وسلكن مسلك نساء الشوارع واتخذن البغاء حرفة لهن<sup>(1)</sup>.

كما تقدم لنا وثيقة أخرى دليلاً جديداً ، حيث تشير إلى أن بعض المنتسبين إلى طائفة اليسرجية - تجار الرقيق الأبيض - كانوا يستأجرون بيوتاً في بعض أزقة القاهرة ويجبرون جواريتهم على ممارسة أنواع الدعارة والفجور ، وإذا طلب شيخ الطائفة واحداً منهم لم يجد اسمه مقيداً في الطائفة ، وإن طالبه بالفردة المفروضة على اليسرجية أبى أن يدفع بحجة أنه ليس من الطائفة . ولذلك تقدم شيخ اليسرجية بشكوى إلى المجلس العالى في أكتوبر 1831 ، يطالب بحصر نشاط كل تجار الطائفة داخل وكالة جعفر أغا التي كانت مخصصة لتجارة الرقيق الأبيض<sup>(2)</sup>.

أضف إلى ذلك أن كثيراً من القوادات اللاتي فتحن كرخانات للبغاء خلال سنوات مختلفة من القرن التاسع عشر كن يمتلكن جوار سود . ومن خلال الوثائق نجد أن الجارية السوداء كان لها دور مهم في داخل الكرخانة ، حيث كان العمل الأول للجارية في داخل الكرخانة هو الخدمة ، ولدينا حالات كثيرة نستطيع أن نستشف منها طبيعة عمل الجارية : ففي حالة مراسيلة السودانية وزهرة السودانية ، وهما من جوارى بنبة الشاطرة صاحبة كرخانة بدرب المديح بولاق ، نجد الجاريتين تقومان باستقبال الزبائن ، والترحيب بهم وتقديم الخمور لهم ، وكذلك إذا احتاج أحد الزبائن شراء خمر أو حشيش تخرج الجارية لشراء طلباته ، ربما خوفاً من عدم عودة الزبون إذا خرج بنفسه ، وفي الليل نجد الجارية تبيت في الدور الأرضي لمراقبة ما يحدث بالطابق العلوي ، وتقديم أي خدمة تقتضيها الضرورة<sup>(3)</sup>.

وفي بعض الكرخانات ، لا نجد بغايا بل نجد الجارية فقط تفتح الكرخانة لنوع من الزبائن يسمى "السرامحة" وهم الذين يذهبون إلى الكرخانة ومعهم فتاة أحضروها

(1) سجلات ديوان الخديو ، سجل رقم: 9/30/2 ، ص 5 ، وثيقة 28 ، من الديوان الخديوي إلى عثمان أغا باشا أغا إسكندرية ، في 20 محرم 1245 هـ / 22 يناير 1829 م .

(2) ديوان الخديو تركي ، سجل رقم: 23/40/2 ، ص 59 - 60 ، وثيقة 53 ، في 22 جمادى الأولى 1247 هـ / 29 أكتوبر 1831 م . وانظر أيضاً عماد أحمد هلال : المرجع السابق ، ص 71 .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : 71/10/7 ، مضبوطة رقم : 18 ، في 19 رمضان 1290 هـ / 9 نوفمبر 1873 م .

بطريقة ما<sup>(1)</sup>، ومن هذا النوع نجد زعفرانة السودا جارية آمنة بنت عبد الله صاحبة كرخانة بباب البحر بالقاهرة حيث تقيم آمنة في الكرخانة لتستقبل الزبائن من هذا النوع<sup>(2)</sup>.

وفي حالة زهرة السودا جارية نفيسة الطحانة صاحبة كرخانة بالقاهرة نجد زهرة تذهب بأمر من سيدتها لإبلاغ الشرطة عن جريمة قتل حدثت في الكرخانة<sup>(3)</sup>. جدير بالذكر أنه كانت توجد في بعض الكرخانات خادمت من الأحرار ، وكذلك خدم من الرجال ، وتسميه الوثائق تابع ، ومن الوثيقة نكتشف أنها كانت ترسله لقضاء بعض أغراضها ، كأن يذهب لشراء طعام من السوق كما في حالة على خليل الخادم في كرخانة بنبة الرشيدية<sup>(4)</sup>. وكثيرا ما كان الخدم الرجال يسرقون البغايا اللاتي يعملون في خدمتهن ، وقد يكون هذا الخادم مصري<sup>(5)</sup> أو من نصارى الشوام ، وفي حالة هذا الأخير لما سرق متاع البغى التي يخدمها ، وضبط حكم عليه بالسجن ثم النفي لبلاده<sup>(6)</sup>.

ورغم أن الوثائق لا تذكر ما إذا كانت تلك الجوارى تمارس البغاء أم لا ، إلا أن المنطق يقول بأن سيدتها لن تمتنع إذا كان هناك زبون يرغبها ، ومع ذلك فإن هناك سودانيات معتوقات كن يمارسن البغاء في الكرخانات ، كما في حالة بنبة السودانية التي كانت تمارس البغاء في كرخانة بنبة الرشيدية<sup>(7)</sup>. وكذلك هناك حالة الجارية ماشاء الله ، والجارية سعيدة السودا وهما من معتوقات مريم القبطية صاحبة كرخانة بالوسعة ، وعملن بالبغاء في كرخانتها<sup>(8)</sup>.

(1) انظر حول هذا المصطلح وتعريفه دفتر قيد النتائج بضميمة مصر رقم : ل 3/6/2 ، ص 101 ، مضبطة رقم : 135 ، في 8 صفر 1295 هـ / 11 فبراير 1878 م.

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 50/10/7 ، مضبطة رقم : 444 ، في 28 جمادى الأولى 1278 هـ / 1 ديسمبر 1861 م .

(3) دفتر قيد القرارات بجمعية محافظة مصر ، سجل رقم : ل 8/20/1 ، ص 19 ، مضبطة رقم : 6 ، في 10 ربيع آخر 1278 هـ / 15 أكتوبر 1861 م .

(4) دفتر قيد النتائج بضميمة إسكندرية رقم : ل 10/18/4 ، ص 54 ، مضبطة رقم : 260 ، في 17 شوال 1296 هـ / 4 أكتوبر 1879 م .

(5) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 3/10/7 ، ص 34 ، مضبطة رقم : 323 ، في 14 ربيع أول 1275 هـ / 22 أكتوبر 1858 م .

(6) ديوان مجلس الأحكام ، س 19/10/7 ، ص 38 ، مضبطة رقم : 367 ، في 16 رجب 1280 هـ / 28 ديسمبر 1863 م .

(7) دفتر قيد النتائج بضميمة إسكندرية رقم : ل 10/18/4 ، ص 54 ، مضبطة رقم : 260 ، في 17 شوال 1296 هـ / 4 أكتوبر 1879 م .

(8) دفتر قيد النتائج بضميمة مصر رقم : ل 3/6/2 ، ص 3 ، مضبطة رقم : 5 ، في 27 ذى الحجة 1294 هـ / 2 يناير 1878 م .



وفي أواخر القرن التاسع عشر وبعد صدور قوانين تحرير الرقيق، حصلت الكثير من الجوارى السودانيات على تذاكر الحرية، ثم عملن في البغاء، مما كان داعياً لإعادة التفكير في طريقة عتق الجوارى، حيث اشترط تسليمهن للأسر المعتبرة للعمل بصفة خادمات<sup>(1)</sup>. ولكن بعد توقيع معاهدة الرقيق بين مصر وبريطانيا سنة 1877م تأسست في مصر مكاتب لعتق الرقيق مهمتها تسليم تذكرة الحرية لكل عبد أو جارية يطلب العتق، وبعدها يذهب إلى حيث شاء، وانفتح المجال من جديد أمام الجوارى اللاتى لم يجدن فرصة عمل مناسبة، للعمل في الحرفة التى يصح أن نسميها "حرفة من لا حرفة لها". وقد استمرت مكاتب العتق مفتوحة، تمنح تذاكر العتق حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، لتمثل مصدراً لا يمكن أن نغفله لسوق البغاء<sup>(2)</sup>. ولكن وجود الجارية كعنصر أساسى لم يصمد كثيراً خلال القرن العشرين حيث لا نجد لهن أثراً فى الكرخانات بعد الحرب العالمية الأولى.

## رابعاً: الأجنيات

في ظل الامتيازات الأجنبية وما تضمنته من حصانات لأصحابها، نمت وترعرعت جرائم الأجانب في مصر، فقد كفلت لهم هذه الامتيازات حصانة مساكنهم ضد حق البوليس في دخولها، وحققهم في حماية الجناة الذين يلجئون إلى مساكنهم، وحصانتهم ضد التفتيش. وبكلمات أخرى كان الأجانب في مصر يتمتعون بحقوق وحصانات لا يتمتع بها المصريون، ناهيك عن حصانتهم ضد القوانين المصرية، والقضاء المصرى، حيث كانت محاكماتهم تتم وفق قوانين بلادهم في المحاكم القنصلية.

وبمقتضى هذه الامتيازات، نمت التجمعات الأوربية في مصر، حتى وصل عددهم إلى 90 ألف نسمة في عام 1882، واستمر هذا العدد في التزايد في ظل الاحتلال، حتى وصل إلى 225 ألف نسمة في عام 1927. وقد عمل هؤلاء في حرف عديدة، فمنهم

(1) محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم: 11، ملف شلون اجتماعية، عدد 344، 20 الحجة 1284 / 21 فبراير

1870 م.

(2) عماد أحمد هلال: المرجع السابق، ص 226-228.

المهندس والطبيب والموظف والحرفي، ومنهم أيضا عديم الضمير والخلق، الذي وجد في البلاد مرتعا خصبا ليمارس الجريمة بأحط صورها في ظل حماية شاذة وعجيبة، ومن بين هؤلاء نجد ملات البغايا والقوادين الذين استغلوا الامتيازات في فتح بيوت للبغاء، ولم يهتموا حتى بترخيصها كما تنص القوانين، وقد تركزت معظم بيوت البغاء الأجنبية في حي الأتركية بالقاهرة<sup>(1)</sup>. كما وجدت بيوت أجنبية في الأقاليم، فمثلا افتتحت امرأة فرنسية منزلا للدعارة على شكل فندق في طنطا، ومع تكرار شكوى الأهالي لم تستطع المحكمة اتخاذ أى إجراء لكون لائحة العاهرات الصادرة في 1885 لم تكن تشتمل على بنود تخص الأجنبيةات<sup>(2)</sup>.

وفي أول الأمر، كانت البغايا الأجنبيةات يعملن في كرخانات القوادات المصريات، ويختلطن بالبغايا المصريات، وإن كان معظم زبائنهن من الأجانب، ولدينا حالة إميليّا التليانية، التي كانت مقطورة بمنزل أم إبراهيم العايقة، كما كانت تتوجه مع بعض زبائنها أحيانا إلى كرخانة عائشة العايقة بالوسعة، ونجدها مديونة لعائشة بنصف ريال، وترهن حلقا ذهبيا في مقابلة النصف ريال<sup>(3)</sup>. ولعل هذا التداخل بين البغايا المصريات والإيطاليات على وجه الخصوص هو السبب في شيوع بعض المصطلحات الإيطالية الخاصة بحرفة البغاء كمصطلح بدرونة Padrona بمعنى قوادة.

ولكن الأمر لم يستمر على هذا الحال كثيرا فقد بدأت البغايا الأجنبيةات يدركن قيمة الامتيازات وبدأن يفتحن الكرخانات لحسابهن، وبدأن يشاكسن الشرطة مستغلات حقهن في التمتع بالامتيازات حتى إنهن كن يرفضن التوجه إلى المستشفى للكشف الطبى كما تنص على ذلك لائحة العاهرات. ويذكر الطبيب بورتقاليس بك - الذي تخصص في علاج الأمراض الزهرية وأمراض النساء وكانت له عيادة شهيرة بالقاهرة في مطلع القرن العشرين - أن العاهرات الأوربيات أكثر خطرا على الصحة العامة من المصريات، حيث يؤكد أنه خلال فترة وجوده بمصر، كشف على 153 عاهرة أوربية، ووجد من

(1) د. عبد الوهاب بكر: البوليس المصرى 1922 - 1952، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص 154-155.

(2) د. عبد المنعم الجميلى: عبد الله النديم .. المرجع السابق، ص 331.

(3) دفتر قيد النتائج بضمطية مصر رقم: ل 1/6/2، ص 36، مضبطة رقم: 24، في 25 رجب 1294 هـ / 5 أغسطس 1877 م.

بينهن 141 امرأة مريضة. أما الوطنيات فيؤكد أنه وجد 53 مريضة من بين 149 عاهرة ، وذلك لأن الوطنيات غالبا ملتزمات بالمتابعة والكشف الطبي، أما الأجنيات فيقول عنهن: "إنك إذا سألتها عن شهادتها، فهي إما تبين لك شهادة قديمة من طبيب كان يهواها ، أو تظهر أنفتها منك فتطردك. فبسبب الامتيازات عرضت مصر للأدواء الزهرية أكثر من سواها من بلاد الله"(1).

ويؤكد بورتقاليس أن كثيرا من الغرف المؤجرة في حي الأربكية، ملأى ببنات الهوى الأوربيات اللاتي صرفن نضارة العمر في بلادهن وأصبين بالزهرى، فمنعن من احترام البغاء هناك، فجئن مصر يحترفن نشر الأمراض بين أهلها، ويجمعن أموالهم تحت حماية الامتيازات. ويقول أن في بيت واحد تسكن بنات من خمس جنسيات ولكسى تدخل الضبطية هذا البيت ينبغي أخذ الإذن من خمس قنصليات(2). وليس فيما يقوله هذا الطبيب مبالغة، فهذا راسل باشا Russell حكمدار بوليس القاهرة يعترف بأنه اضطر في إحدى المرات للحصول على موافقة سبع قنصليات لمهاجمة أحد أوكار البغايا الأجنيات(3).

هذا ، وقد نشطت تجارة الرقيق الأبيض في مطلع القرن العشرين، وتكونت عصابات دولية لخطف الفتيات وبيعهن في مصر، وقد بلغ عدد الذين جئ بهن إلى ثغر الإسكندرية 759 في عام 1908 ، وقد زاد هذا العدد في عام 1909 حتى بلغ 1203، أما في عام 1910 فقد بلغ العدد 2263(4). ويذكر كتشنر في تقريره عن سنة 1913، أنه قد تم القبض على 74 تاجرا، و 843 فتاة قاصرة من الأوربيات والتركيات(5).

وقد نشطت هذه التجارة في أثناء الحرب العالمية الأولى، حتى تحولت مصر الى بؤرة عالمية لتجمع البغايا من كل الأجناس ، ونشطت تجارة القاصرات، وخطف

(1) بورتقاليس بك : المرجع السابق ، ص 20 - 21 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 20 - 21 .

(3) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 158 - 159 . ولمزيد من التفاصيل حول هذه الموضوع راجع العنصر الخاص بالبغايا والسلطة

(4) محمد سيد كيلاني : السلطان حسين كامل ... مرجع سبق ذكره ، ص 167 - 168 .

(5) تقرير عن الإدارة والمالية والحالة العمومية في مصر والسودان لعام 1913 ، مرفوع من الفيكونت كتشنر ، الى السير إدوارد جراي ، ترجمة إدارة المقطم ، مطبعة المقطم ، القاهرة ، 1914 .

الفتيات، واستيراد البغايا الأوربيات ، واستفحل الأمر بدخول الدولة العثمانية الحرب ، حيث طردت الآلاف من اليهود الروسين والأرمن المسيحيين لأن ميولهم كانت مع أعدائها ، فتجمعت هذه الآلاف فى الموانئ ثم نقلت إلى مصر واستقرت فى القاهرة والإسكندرية ، واشتغل عدد كبير منهم بالدعارة السرية فى المساكن المفروشة والبنسيونات<sup>(1)</sup>.

ولم تنته هذه التجارة بانتهاء الحرب ، فقد أشار التقرير الصادر فى عام 1927 عن "لجنة الخبراء الخصوصية " التابعة لعصبة الأمم المتحدة الخاص بالإتجار بالنساء الراشدين والقاصرات ، إلى وجود حركة ضخمة لتجارة الرقيق الأبيض من أوروبا إلى القاهرة ، فذكر أن كثير من البحارة يقومون بتهريب النساء الأوربيات بصفة عامة ، والفرنسيات واليونانيات والإيطاليات بصفة خاصة إلى مصر ، عن طريق إخفائهن فى عتابر القمح ، ثم ينزلن سرا من السفينة عند دخولها ميناء الإسكندرية أو بورسعيد ، بدون جوازات سفر . كما أشار التقرير إلى أن مصر قد أصبحت "سوق بقاء عظيمة للنساء والفتيات من جميع الأجناس ولاسيما فى موسم السياحة ، أعنى مدة شهور الشتاء ... ووصول أولئك النسوة كان فى الغالب من طريق الإسكندرية ، إلا أن بعضهن كان ينزل فى بورسعيد ، والبعض الآخر كان يذهب إلى بيروت ، ومن هناك يأتى إلى مصر من طريق البر" . وكان تجار الرقيق البيض يجلبون الفتيات الأوربيات فيبيعنهن للقوادين والبدرونات المصريين ، بسعر يتراوح بين خمسين ومائة جنيه للواحدة . وقد أشار أحد التجار إلى أن هذه التجارة تعتبر رائجة فمصر فقال "إنك تستطيع عمل كل ما تريد فى القطر المصرى ، حيث تجد محترفى تجارة الرقيق الذين يأتون من جميع أنحاء العالم"<sup>(2)</sup>.

ويصنف الدكتور فخرى ميخائيل - وهو من أطباء الأمراض التناسلية الذين

(1) لمزيد من التفاصيل راجع ، محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل .. مرجع سبق ذكره ، ص 168 - 170

(2) المكتب الدولى لمنع الإتجار بالنساء والأطفال : بحث فى منع الدعارة المرخص بها من الحكومة ، مطبعة الثغر، 1931 ، ص 21 - 23.



اهتموا بمحاربة البغاء الرسمى فى مصر (1) - البغايا الأجنبية فى مصر إلى نوعين : عاهرات رسميات ، وعاهرات غير رسميات . فاما العاهرات الرسميات فينقسمن إلى درجتين هما : عاهرات الدرجة الأولى First class prostitute ، والعاهرة من هذه الدرجة يحق لها عدم تقديم نفسها للكشف الطبى ، وكل ما عليها هو أن ترسل إلى السلطات المختصة كل أسبوع شهادة من طبيبها الخاص تفيد بأنها سليمة خالية من الأمراض . والشروط المطلوبة لكي تكون البغى من الدرجة الأولى هي من وجهة نظر الدكتور فخرى : أن تكون أجنبية ، وترتدى زيا نظيفا وقبعة (على المودة) وحذاء شيك ، وتنزل فى بنسيون أو عند زميلة لها ، أي لا تنزل فى كرخانة من البيوت المعدة رسميا للبغاء . وبقيّة البغايا من غير الدرجة الأولى وهؤلاء ملزمات بتقديم أنفسهن للكشف الطبى كل أسبوع (2).

أما النوع الثانى من البغايا الأجنبية أي البغايا السريات فقد زاد عددهن بكثرة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فقبل الحرب كانت معظم البغايا مسجلات ويعملن فى بيوت البغاء أو فى بنسيونات مسجلة تديرها بعض النساء من الفرنسيات والإيطاليات والروميات والألمانيات والنمساويات ، وكانت كل واحدة تستخدم بنات جنسها وأحيانا بعض المصريات . وكان عدد هذه البنسيونات محدودا بالقاهرة والإسكندرية ، ونادرا فى بورسعيد ، فلما وقعت الحرب قامت السلطة العسكرية بترحيل الألمانيات والنمساويات ، وأغلقت كثيرا من البنسيونات فهربت كثير من البغايا إلى وسط المساكن الشريفة ولجنن لطرق مختلفة للسعى وراء الرزق ، فظهرت البنسيونات غير المسجلة ، وهذا النوع زاد واستفحل بعد الحرب (3).

وإلى جانب البنسيونات غير الرسمية ، ظهرت أنواع أخرى من البغاء السرى الأجنبى منها مثلا البار الأمريكية American Bar وهن الفتيات اللاتى يقمن بخدمة الزبائن ظاهريا بتقديم المشروبات ولكن عملهن الحقيقى إيقاع زوار هذه المحال فى

(1) أنظر الفصل السادس : الحركة المناهضة لبغاء .

(2) د. فخرى ميخائيل فرج : تقرير عن انتشار البغاء والأمراض التناسلية بالفطر المصرى وبعض الطرق الممكن اتباعها لمحاربتها ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، 1924 ، ص 10 - 15 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص 15 - 18 .

برائن فجورهن وتهتكهن ، حيث يلحق بالبار محل للاختلاء والفسق ، وتتركز هذه البارات فى إسكندرية ، ويندر وجودها فى القاهرة ، وسبب ذلك يرجع إلى أن مديري هذه البارات يلتقطون بسهولة الفتيات الأجنبيةات الفقيرات اللاتي ينزلن فى الميناء ، فيقذفون بهن إلى ميدان البغاء من هذا الطريق (1).

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى ، خففت السلطة العسكرية رقابتها على البغايا ، وأغلقت مستشفى العاهرات الأجنبيةات فى شبرا سنة 1922 ، وبذلك أطلق الحبيل على الغارب للبغايا الأجنبيةات فكثر عددهن ، وظهرت أنواع جديدة من البغاء السرى انتشرت فى القاهرة والإسكندرية ، من هذه الأنواع حسب تصنيف الدكتور فخرى : محل خاص للتسلى Garconniere System وفيه تتخذ إحدى النساء شقة أو منزلا خاصا تستقبل فيه عشاقها ، وتعيش عيشة السيدة الفاضلة ، ولا تخشى رقابة رسمية أو عرفية ، ونوع آخر يعرف باسم "محل نصف خاص للتسلى" ، وفيه تشترك مجموعة من النساء فى مصاريف الشقة ، وتعيش كل منهن فى غرفة مستقلة ، وإيرادها الشخصى خاص بها (2).

وعلى هذا الأساس كانت البغايا الأجنبيةات عنصرا رئيسيا فى حرفة البغاء فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى إلغاء الامتيازات الأجنبيةة بعد معاهدة مونترو 1937 ، ومنذ بدء التطبيق القضائى لهذه المعاهدة فى 15 أكتوبر 1937 ، بدأ عدد البغايا الأجنبيةات فى التراجع بعد أن زالت عنهن الامتيازات التى كن يتمتعن بها ، وأغلقت مكاتب الكشف الطبى الخاصة بالعاهرات الأجنبيةات ، وأصبحن يعاملن معاملة العاهرات المصريات من حيث الكشف والحجز فى مستشفى العاهرات بالحوض المرصود ، ولذلك فقد رحل كثير منهن إلى بلادهن ، وتحول بعضهن إلى البغاء السرى (3).

(1) نفس المرجع ، ص 19 - 20 .

(2) نفس المرجع ، ص 20 - 21 .

(3) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأربكية سنة 1940 ، مصدر سابق ، ص 25 .

## الفصل الثالث

### جغرافية البغاء في مصر

أولاً : بؤس البغاء

ثانياً : تعداد البغايا

## أولاً : بؤر البغاء في مصر

### أ - القاهرة :

كانت البغايا عادة تسكن في أحياء معينة ، وعلى أطراف المدينة ، وعندما تتجاسر إحداهن على اتخاذ منزل لها في داخل المدينة ، فإن الجيران عادة ما يتقدمون بشكوى إلى الضبطية ، التي كانت تقوم بإخراجها على الفور ، وقد حدث أن تظلمت إحداهن - زينب بنت علي - من قرار إخراجها من منزلها ، فبعد التحقيق في التظلم تبين أن "المنزل الذي تسكن فيه تستعمله للدعارة السرية ، وأن طلب إخراجها حصل من الجيران الذين عرفوا أحوالها ، فلم يُرَ مناسبا وجودها بين أولئك الأحرار"<sup>(1)</sup>. لاحظ أن المجتمع كان يعتبر امتحان المرأة للدعارة ينزلها إلى مرتبة الإماء.

وعلى النقيض من ذلك عندما تسكن امرأة من الحرائر على أطراف المدينة ؛ فإنها تصبح موضع شبهة ، وتتهم في عرضها ، فمثلا وُجِّهَت لامرأة تهمة "أنها مقيمة بالأنخيل خارج البلد مأوى الفلاتية" ، وكانت تتعرض للسجن ، لولا أن حسنت شهادة مشايخ القرية في حقها.<sup>(2)</sup> ومع ذلك فهناك من أجبرت على ترك أطراف المدينة ، وتم التنبؤ به عليها بعدم السكن في قره ميدان لأنها منطقة نائية ، وقد تجلب للصوص والمجرمين<sup>(3)</sup>.

وإذا كانت هذه القواعد تنطبق على كل مدن مصر ؛ فإنها - وللعجب - لا تنطبق على القاهرة . فكانت أهم بؤر البغاء في العاصمة تتمركز في قلب المدينة ، حيث كان حي الأربكية أحد البؤر الرئيسية للبغاء في القاهرة منذ العصر العثماني ، ولم يختلف الحال كثيرا طوال القرن التاسع عشر ، ولكن حدث تغيير كبير في خريطة هذا الحي ، فقد أمر محمد علي بدم بركة الأربكية في عام 1835م ، ثم غرس مكانها حديقة واسعة<sup>(4)</sup>.

(1) المعية السنية تركي ، محفظة رقم : 29 ، وثيقة 120 ، ورقة 46 ، 15 ربيع أول 1271 / 6 ديسمبر 1854م ، من محمد طاهر مأمور الضبطية إلى كاتب ديوان الخديو .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/19/10/7 ، ص 37 ، مضبطة رقم : 365 ، 16 رجب 1280 هـ - 27 ديسمبر 1863م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/2/10/7 ، ص 8 ، مضبطة رقم : 16 ، في 3 صفر 1275 هـ / 7 فبراير 1858م .

(4) محمد سيد كيلاني : في ربوع الأربكية ... مرجع سابق ، ص 92 .



وفى عصر إسماعيل حدثت تغييرات هامة ، فقد أزيلت معظم الحدائق وحولت إلى شوارع وميادين ، وأقيمت المباني الفخمة ، وشيدت دار الأوبرا على جزء منها ، وظلت الحديقة التى أقيمت فى موضع البركة على حالها ، حيث اتخذها إسماعيل حديقة خاصة له ، كما أنشئ ميدان الأوبرا وميدان قنطرة الدكة وميدان الخازندار ، وشق شارع كلوت بك ليصل بين ميدان الخازندار وميدان باب الحديد<sup>(1)</sup> . وقد فتحت الحديقة لجمهور من أواخر عصر إسماعيل ، وتشير الوثائق إلى تردد كثير من البغايا عليها لمقابلة الزبائن أو للبحث عنهم أو الاتفاق على اللقاء فى كرخانة ما<sup>(2)</sup> .

وقد نتج عن عملية التطوير التى شهدتها هذا الحى فى عهد إسماعيل أن اتقسم إلى قسمين : القسم الأول ويشمل منطقة "وش البركة" وشارع كلوت بك ، وكان هذا القسم حيا راقيا وخصوصا بالأوربيين ، ولكن فى مطلع القرن العشرين فقدت منطقة وش البركة شخصيتها المحترمة وأصبحت بالفعل "حي العاهرات الأوربيات" واستمرت كذلك حتى عام 1924 ، حيث تم إغلاق بيوت البغايا بهذا الحى . أما القسم الثانى من حى الأربكية فكان يعرف بمنطقة "الوسعة" التى انتشرت بها أكواخ العاهرات المصريات والنوبيات والسودانيات ، ورغم أن هؤلاء كن يخضعن لإشراف طبى - عكس معظم البغايا الأجنيبات - إلا أنهن كن يعشن فى ظروف لا يمكن تحملها من الفقر والقذارة<sup>(3)</sup> .

وكانت فى الأربكية بيوت الدعارة المصرية والأجنبية ، وزحفت تلك البيوت شمالا إلى شارع كلوت بك ، وغزت كل أزقة هذا الشارع ومنعطفاته ، كما امتدت تلك البيوت شرقا إلى شارع الرويعى والشوارع المتفرعة منه حتى وصلت إلى باب الشعرية<sup>(4)</sup> .

ومن خلال الوثائق نستطيع أن نحدد أهم بؤر البغاء فى العاصمة خلال القرن التاسع عشر ، حيث تشير الوثائق بكثافة شديدة إلى تمن الأربكية ووجه البركة

(1) نفس المرجع السابق ، ص 92 - 93 .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل 6/2/6 ، ص 27 ، مضبطة رقم : 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295 هـ / 2 أبريل 1878 م .

(3) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 155 ، وأنظر أيضا محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل .. مرجع سابق ، ص 174 .

(4) محمد سيد كيلانى : فى ربوع الأربكية ... مرجع سابق ، ص 94 .

والوسعة<sup>(1)</sup>، كما تشير إلى حارة معروف وعشش معروف ، وهى العشش التى كان أغلبها يوجد أسفل الجسر الموصل إلى طريق باب اللوق<sup>(2)</sup>. معنى ذلك أن الدعارة فى القاهرة كانت خلال القرن التاسع عشر تتركز فى المنطقة الممتدة من شارع كلوت بك شمالا ، إلى باب الحديد جنوبا ، ومن باب الشعرية شرقا إلى مشارف بولاق غربا ، وتضم هذه المنطقة فى داخلها مناطق وجه البركة ، والأزبكية ، والوسعة وعشش معروف وميدان الأوبرا الذى أنشئ فى عهد إسماعيل ، وغيرها من المناطق الموجودة داخل هذا المربع السكنى الواسع . ويشير المولىحى فى "حديث عيسى بن هشام" إلى أن ميدان الأوبرا والمناطق المحيطة به كانت بؤرة رئيسية للبغاء ، ويبدى تعجبه ممن وضع تمثال إبراهيم باشا فى مثل هذا المكان الموبوء ، ويقول على لسان عيسى بن هشام "ويا بؤس قوم جعلوا اليد التى كانت تشير للكفاة والفرسان ، تشير اليوم فى وسط هذا اليوم بمغازلة البغايا ومعاقرة الذنان"<sup>(3)</sup>.

وخارج هذه البؤرة الكبيرة كانت توجد بؤر أصغر بجوار قرة قول الجامع الأحمر وكذلك فى عشش حلمى ببولاق ، وعند قنطرة فم الخليج بالقصر العينى . وهناك إشارات أيضا إلى عشش حلمى فى زمن بولاق<sup>(4)</sup>. كما تشير الوثائق أيضا إلى المنطقة الموجودة بجوار قرة قول الجامع الأحمر<sup>(5)</sup>.

ويلاحظ أنه مع اعتراف الحكومة بالبغاء وتقييدها له؛ نصت لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى 15 يوليو 1896 وكذلك اللائحة الصادرة فى 16 نوفمبر 1905 على منح المديرين والمحافظين حق تحديد الأخطاط والحارات التى يرخص بيوت للعاهرات فيها، وتؤكد تلك اللوائح على ضرورة "التدقيق فى انتخاب تلك الأخطاط التى تُعيّن لبيوت العاهرات منعا لشكوى أرباب العائلات"<sup>(6)</sup>.

(1) دفتر قيد النتائج بضيطة مصر رقم ل 1/6/2 ، ص 36 ، مضبطة رقم: 24 ، فى 25 رجب 1294 هـ / 5 أغسطس 1877 م .

(2) دفتر قيد النتائج بضيطة مصر رقم ل 2/6/2 ، ص 69 ، مضبطة رقم: 153 ، فى 6 القعدة 1294 هـ / 12 نوفمبر 1877 م . ونظر أيضا بنفس السجل ص 101 ، مضبطة رقم: 135 ، فى 4 صفر 1295 هـ / 7 فبراير 1878 م .

(3) محمد المولىحى : حديث عيسى بن هشام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1996 .

(4) دفتر قيد النتائج بضيطة مصر رقم ل 3/6/2 ، ص 24 ، مضبطة 35 ، فى 9 محرم 1295 هـ .

(5) ديوان مجلس الأحكام ، ص 2/10/7 ، ص 166 ، مضبطة 225 ، فى 23 ربيع أول 1275 هـ / ، وانظر كذلك

دفتر قيد النتائج بضيطة مصر رقم ل 3/6/2 ، ص 3 ، مضبطة 5 ، فى 27 ذى الحجة 1294 هـ .

(6) انظر نصوص اللوائح فى الملاحق .

كما يلاحظ أن هذه البيوت كانت دائما تخصص لها أخطاط نائية على أطراف المدينة ، وفي المناطق التي تكثر بها الخرائب والعشش، بعيدا عن "الأخطاط المخصصة لسكن العائلات ، والتي لا يسوغ فتح محلات عمومية بها"<sup>(1)</sup> . ومرة أخرى سنجد أن القاهرة مستثناءة من هذا المبدأ ، حيث كانت بؤر البغاء الرئيسية بها لا تزال تتمركز في وسط المدينة ، خاصة في دائرة قسم الأزبكية ، فبعد صدور لائحة العاهرات لسنة 1896، صدر قرار محافظ القاهرة بتحديد مناطق العاهرات في قسم الأزبكية في المناطق التالية: درب المبلات والشوارع المنفرعة منه ، درب طياب والعطوف المنفرعة منه وهي عطفة السوق ، وعطفة شلبي ، وعطفة غالي ، وعطفة حنا ، وعطفة نخلة ، وكثيرا ما طالب مأمور قسم الأزبكية بنقل هذه البؤرة من وسط القاهرة إلى أطراف المدينة ، دون مجيب <sup>(2)</sup>.

والجدول التالي يوضح لنا توزيع البغايا على أحياء القاهرة في سنوات مختلفة:

القسم	السنة	عدد المسجلات
الأزبكية وباب الشعرية	1921 <sup>(3)</sup>	1381
العباسية		136
السيدة زينب		137
مجموع القاهرة		1654
الأزبكية وباب الشعرية	1922 <sup>(4)</sup>	1340
العباسية		140
السيدة زينب		140
مجموع القاهرة		1620
الأزبكية وباب الشعرية	1923 <sup>(5)</sup>	1097
العباسية		107
السيدة زينب		150
مجموع القاهرة		1354

(1) الوقائع المصرية عدد 14 ، في 7 فبراير 1924 ، ص 2 ، وعدد 42 ، في 12 مايو 1924 ، ص 8 ، وعدد 99 ، في 18 أكتوبر 1926 ، ص 7 .

(2) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزبكية سنة 1940 ، مصدر سابق ، ص 23 .

(3) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 46 - 47 .

(4) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوي عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1923 ، المطبعة الأميرية بهولاق ، القاهرة 1926 ، ص 29 - 33 .

(5) نفس المصدر السابق ونفس الصفحات .

1089	(1) 1924	الأزبكية وباب الشعرية
93		العباسية
124		السيدة زينب
1306		مجموع القاهرة
878	(2) 1925	الأزبكية وباب الشعرية
65		العباسية
76		السيدة زينب
1019		مجموع القاهرة
1381	(3) 1926	الأزبكية وباب الشعرية
136		العباسية
137		السيدة زينب
1654		مجموع القاهرة
566	(4) 1927	الأزبكية وباب الشعرية
28		بولاق
19		الخليفة
130		السيدة زينب
6		الوايلي
749		مجموع القاهرة
441	(5) 1928	باب الشعرية
286		الأزبكية
727		مجموع القاهرة

ومن هذا الجدول نتبين أن مناطق البغاء الرسمي في القاهرة كانت حتى عام 1926 هي أقسام: الأزبكية، باب الشعرية، العباسية، السيدة زينب، وفي عام 1927 تظهر على خريطة البغاء الرسمي بالقاهرة مناطق جديدة هي أقسام: بولاق، الخليفة، الوايلي، ثم تقتصر خريطة البغاء في عام 1928 على قسمي باب الشعرية والأزبكية فقط.

- (1) نفس المصدر ، تقرير سنة 1924 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1927 ، ص 31-35.
- (2) نفس المصدر ، تقرير سنة 1925 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1928 ، ص 24 - 28 .
- (3) نفس المصدر ، تقرير سنة 1926 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1928 ، ص 28 - 32 .
- (4) نفس المصدر ، تقرير سنة 1927 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1929 ، ص 42.
- (5) نفس المصدر ، تقرير سنة 1928 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة 1931 ، ص 35.



كما نتبين من هذا الجدول ، أن قسمى الأربكية وباب الشعرية كانا البؤرة الرئيسية للبغاء فى القاهرة ، حيث كانت نسبة البغايا الرسميات فيهما تدور دائما حول 80 % من إجمالى نسبة البغايا الرسميات فى القاهرة . ولما قامت الحكومة بطرد البغايا من الأربكية ، كان هذا بداية انتشارهن فى كل أحياء القاهرة ، حيث سكنت الأجنيبات منهن شارع كامل "الجمهورية" ، وشارع عماد الدين ، وجهات التوفيقية ومعروف ، أما المصريات فسكن جهة الفجالة وباب البحر وباب الشعرية ، وبعضهن انتقل إلى حى شبرا ، ثم افتتحت بيوت للدعارة فى حى السكاكينى والوايلى ، كما كان شارع كلوت بك وما يتفرع منه من الأزقة والحارات عامرا ببيوت الدعارة<sup>(1)</sup>.

ويصف لنا أحد شهود العيان حالة شارع كلوت بك فى سنة 1934 فيقول " إن أول ما لفت نظرى فى تلك البؤر اللوحات الخشبية المعلقة على مدخل كل طريق ، وكتب عليها بالخط الكبير عبارة :

(This Street is out of Bounds)

by order

Assistant Provost Marshal

وهى لوحات كتبها الإنجليز فى أيام الحرب العالمية تحذيرا لجنودهم من ارتداد هذه البؤر . ثم يقول إن الشوارع المتفرعة من شارع كلوت بك معظمها شوارع ضيقة وعرة تتبعث منها روائح كريهة ، وفى كل طريق وقفت المومسات على الجانبين سافرات الأذرع والسيقان والنحور والظهور ، ومنهن الجالسات القرفصاء وقد شمرن أثوابهن وحولهن أصحابهن وأتباعهن يملأن الفضاء بالفاظهن البذيئة<sup>(2)</sup>.

وفى 1949 أغلقت محال الدعارة فى تلك البؤر جميعها ، بمقتضى الأمر العسكرى السابق الإشارة إليه ، وجذت الحكومة فى مطاردة القوادين والبلطجية والبغايا الذين يسكنون فى أزقة شارع كلوت بك ، وخلت المساكن والدكاكين التى كانت تشغلها البغايا

(1) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين ... مرجع سابق ، ص 174 .

(2) محمد فريد جنىدى : البغاء .. المرجع السابق ، ص 109 - 110 .

لقرون مضت ، وحل محلها بعض أصحاب الحرف كالنجارين والحدادين ، وصانعي الحقائب والأحذية ، وباعة الفوارير وغيرها<sup>(1)</sup> .

والحقيقة أنه من السهل رسم خريطة لتوزيع البغاء الرسمي داخل أحياء القاهرة ، ولكن هذه الخريطة لن تكون - بأية حال - معبرة عن حالة البغاء الفعلى فى القاهرة ، فإذا كان لبيوت البغاء الرسمية أماكن تحددها الحكومة ؛ فإن البيوت السرية لم يكن لها مكان محدد ، ولم يكن هناك ما يمكن أن يقدم بيانا بها أو معلومات دقيقة عنها ، رغم أن البوليس كان يطاردها باستمرار . ويوضح الجدول التالى عدد البيوت السرية التى ضبطها البوليس فى مدينة القاهرة ، خلال الفترة من 1926 إلى 1936<sup>(2)</sup> ، مع ملاحظة أن ما ضبطه البوليس لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من العدد الإجمالى للبيوت السرية .

السنة	منازل سرية ضبطت
1926	102
1927	119
1928	189
1929	267
1930	214
1931	205
1932	286
1933	339
1934	359
1935	211
1936	363

ومن هذا الجدول نكتبين أن عدد البيوت السرية كان يتزايد باستمرار ، فى نفس الوقت كانت البيوت الرسمية تتناقص ، مما يعنى أن قبضة البوليس على البغايا كانت تزداد تراخيا بمرور الوقت .

(1) محمد سيد كيلانى : فى ربوع الزبكية ... مرجع سابق ، ص 104 .

(2) حول هذه الأرقام راجع : وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1936 ، ص 102 ، وتقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1937 ، ص 102 ، ود. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 160 - 161 . وراجع أيضا - الشيخ محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمي ، مطبعة الهلال ، القاهرة ، 1933 ، ص 13 .

والأدهى من ذلك أن كثيراً من رجال الشرطة كانوا يعرفون بيوت البغاء السرى ويتجاهلونها، ولا يتخذون إجراءات ضدها، مما جعلهم فى موضع اتهام من الصحافة<sup>(1)</sup>، وقد حدا ذلك بأحد قراء "الأهرام" إلى القيام بجولة واسعة فى أحياء القاهرة، وأعد قائمة بعدد البيوت السرية فى كل شوارع وحوارى القاهرة تقريباً، وأرسلها إلى "الأهرام" التى قامت بنشرها، لكى تضع رجال البوليس فى موقف حرج، ومن خلال هذه القائمة رغم أنها ليست رسمية - نجد أن المناطق التى قال عنها بأنه يوجد بها بيوت كثيرة جداً دون تحديد عدد هى : درب العوالم ، شارع التليفون، القببسى والشارع العباسى ، العباسية ، الفجالة ، الدمرداش ، كلوت بك . أما المناطق التى حدد أرقام البيوت السرية بها بالعدد فهى : التوفيقية قرب وابور المياة يوجد بيتين سرّيين ، فى المواردى خمسة ، حارة الطرابيش المتفرعة من شارع عبد العزيز وعابدين بيتاً واحداً ، بالقرب من دار المقطم الجديد بيتين ، فى شارع عابدين بيتين ، وفى شارع القبانة يوجد بيتين ، وفى الحلمية الجديدة خمسة بيوت ، وفى شارع الديوان بيتاً واحداً ، واثنان فى شارع خيرت ، وأربعة فى شارع الساحة ، وسبعة فى شارع زين العابدين وواحد فى شارع الخضيرى ، وثلاثة فى مصر الجديدة ، وعشرة فى غمرة ، وخمسة فى الحارات الموجودة خلف الكتبخانة ، ومثلها فى بولاق ، ومثلها أيضاً فى شارع الخليج ، وعشرة فى كوم الشيخ سلامة ، وخمسة فى درب الجنينة ، وسبعة فى باب البحر ، وأربعة فى أولاد عنان ، وواحد فى شارع أم الغلام، وواحد فى حارة الزرابين ، وآخر فى حارة الجبرونى ، وأربعة فى سوق الزلط ، ومثلها فى شبرا ، واثنان فى منشية الصدر ، وثلاثة فى عزبة الزيتون ، واثنان فى روض الفرج وثلاثة فى الظاهر ، وخمسة فى السبتية ، وسبعة فى درب القطة ، وأربعة فى شارع عشرة العباسية ، وواحد فى شق الثعبان ، وآخر فى باب اللوق ، واثنى عشر بباب الشعرية ، وثلاثة خلف المحافظة ، واثنان فى كبرى القبة ، وسبعة فى القلعة ، واثنان فى درب رياش وواحد فى شارع نوبار ، واثنان فى سوق النصارى . وعلى أية حال فإن عدد البيوت السرية التى أحصاها القارئ تبلغ 159 بيتاً ، بالإضافة إلى الشوارع التى اكتفى بالإشارة إلى وجود بيوت سرّية كثيرة بها ولم يذكر عددها (2) .

(1) الأهرام ، فى أول ديسمبر 1923 ، ص 1 .

(2) الأهرام ، فى 17 ديسمبر 1923 ، ص 1 - 2 ، مقال بعنوان "بعد 16 ساعة" وهو الحلقة العاشرة من سلسلة مقالات مذابح الأعراس .

وعلى ذلك نستنتج أن بيوت البغاء الرسمية كانت مضطرة للالتزام بالترخيص في المناطق التي حددتها الحكومة ، أما البيوت السرية فلم تكن ملتزمة بذلك الشرط، ولذلك انتشرت تلك البيوت في كل أحياء القاهرة تقريبا .

وقرب نهاية فترة الدراسة تغيرت تلك الخريطة تقريبا ، وأصبح توزيع البغايا على أحياء القاهرة مختلفا تماما ، والجدول التالي يوضح ذلك من خلال دراسة أجريت على 600 بغى في الفترة من 1945 - 1951 م<sup>(1)</sup>:

المنطقة	النسبة
الأزبكية وباب الشعرية	47 %
عابدين وقصر النيل	7 %
الوايلي	6 %
السيدة زينب	9 %
شبرا وروض الفرج	13 %
مصر الجديدة	8 %
الموسكى	2 %
حلوان	1 %
جهات أخرى	الباقى

ولكننا سنجد أن قسمي الأزبكية وباب الشعرية كانا لا يزالان في الصدارة . ومرة أخرى تتغير خريطة البغاء بعد فترة الدراسة ، فبعد تحريم البغاء قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بدراسة على البغايا اللاتي تم ضبطهن بمعرفة مكاتب الآداب ، ومن خلال هذه الدراسة التي أجريت خلال الفترة من 19 أكتوبر 1957 - 18 أكتوبر 1958 ، اتضح اختلاف التوزيع الجغرافي لبيوت البغاء عما كان عليه الحال في ظل البغاء الرسمي ، والجدول التالي يوضح ذلك<sup>(2)</sup> :

(1) محمد نبيل حنطة : ظاهرة البغاء في مدينة القاهرة ... مرجع سابق ، ص 80 .

(2) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : البغاء في القاهرة ، مسح اجتماعي ودراسة إكلينيكية ، القاهرة ، 1961 ، ص 17 - 18



النسبة	العدد	القسم
23.0	213	الأريكية
13.3	123	شبرا
12.0	111	مصر الجديدة
7.3	67	الوايلي
6.0	56	الدرب الأحمر
5.9	55	السيدة زينب
5.4	50	عابدين
5.0	46	الظاهر
3.6	33	بولاق
3.5	32	باب الشعرية
3.1	29	الموسكى
3.1	29	روض الفرج
2.0	19	مصر القديمة
2.0	19	الزيتون
1.3	12	الخليفة
1.2	11	الجمالية
0.9	8	الساحل
0.8	7	قصر النيل
0.3	3	المطرية
0.3	3	المعادى
—	—	حلوان
100	926	المجموع

ومن هذا الجدول نلاحظ أن أقسام وسط القاهرة لا زالت حتى تلك الفترة تمثل مركز الثقل بالنسبة لبؤر البغاء ، ولكن ليس بنفس نسبة توزيع البغاء الرسمى فيما سبق ، باستثناء قسم الأريكية الذى استأثر وحدة بحوالى ربع عدد البغايا اللاتى شملهن البحث.

## ب المدن الساحلية:

لا شك أن المدن الساحلية لها خصوصيتها، حيث يمر عليها التجار والبحارة الذين يبحثون عن تسليّة يشغلون بها وقتهم القليل الذي سيقضونه بالمدينة، ولذلك كانت كل ثغور مصر تقريبا بؤر أساسية للبيغاء .

### 1 - الإسكندرية :

لما كانت الإسكندرية ميناء مصر الأول، فلا شك أنها كانت بؤرة هامة للبيغاء . وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر نلاحظ زيادة عدد بيوت البيغاء في الإسكندرية، خاصة في قسم اللبان ، وتشير إحدى الوثائق في عام 1893م إلى أن المنطقة شياخة محمد رفاعى التابعة لقسم اللبان كانت تحتوى على العديد من الأماكن المؤجرة إلى المومسات ، وأن الأهالى قد تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى مجلس بلدى إسكندرية لأن بيوت البغايا "محدقين بمنازلنا من كل الجهات وحيث أنه موجود أيضا مسجدان للعبادة ... وكان سبق منا تقديم جملة عرضحالات للمحافظة والداخلية بهذا الخصوص ، وسعادة محافظنا أمر بنقل المومسات الوطنيات إلى النقط المعدة لهن ، ولم يبق غير هؤلاء الأجانب يجولون في الشوارع والأزقة أمام منازلنا متهتكات " (1).

كما نلاحظ أن عددا كبيرا من الزبائن كان من الأجانب، ومن البحارة بصفة خاصة، ولأن إقامتهم كانت قصيرة ، فإن البحارة كثيرا ما تعرضوا للسرقة على يد البغايا ، وكثير من الذين سرقوا كانوا يضطرون للسفر قبل أن يحصلوا على حقهم ، فالضابط جيرار الفرنساوى ، من ضباط "قومبانية وابورات المساجرى" أي شركة بواخو البوسطة ، عندما توجه إلى كرخانة أم السعد بنت حسن ، وبعد أن قضى غرضه مع البغى شفيقة بنت شعبان ، تفقد حافظة نقوده وبها 64 فرنك ، فلم يجدها ، ورغم أنه أبلغ عن الحادثة إلى قراقول قسم اللبان ؛ إلا أنه اضطر للسفر إلى فرنسا ، وترك المبلغ (2).

(1) د. عبد المنعم الجميلى : عبد الله النديم ... مرجع سابق ، ص 330 .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية ، ل4/18/4 ، ص23 ، ض 228 ، في 13 ربيع أول 1295هـ / 17 مارس 1878م.

وترصد جريدة المصري هذه الظاهرة ، فتكتب فى يناير 1937 عن البحارة والبغايا فتقول إن "أول ما يهتم به البحار إذا رست الباخرة التى يعمل فيها... هو البحث عن الخمر والنساء"، كما تشير إلى أن القوادين يكونون منتشرين حول الميناء لانتهاز فرصة وصول إحدى السفن لإرشاد البحارة إلى أخطاط العاهرات<sup>(1)</sup>.

وكثيرا ما يتسبب البحارة فى مشاجرات ومضايقات للبغايا والأهالى، فيشير محمد فريد إلى حدوث مشاجرة بين ثلاثة من عساكر البحرية الإنجليز وبعض الأهالى فى محلات المومسات ، وقد نتج عنها جرح أحد عساكر الإنجليز مما تسبب فى أزمة سياسية ، وبالتالي أحكام مشددة بالسجن على من تسببوا فى جرح العسكرى<sup>(2)</sup>. وبعض البحارة عندما يتعرضون للسرقة كانوا يسعون لأخذ حقهم بأيديهم ، فقام أحد البحارة الفنلنديين الذين رست سفينتهم بميناء إسكندرية فى عام 1937 بخنق البغى السيدة سليمان مطاوع فى حى العاهرات بقسم اللبان بإسكندرية، وادعى فى التحقيق أنه بعد أن قضى حاجته بحث عن نقوده فلم يجدها ولما سألها لم تفهم لغته فمسكها من رقبتها فسقطت جثة هامة<sup>(3)</sup>.

وقد كان عدد البغايا فى الإسكندرية كبيرا يفوق بكثير عدد البغايا فى القاهرة ، وذلك راجع لطبيعة الإسكندرية كميناء ، ولكثرة وجود الأجانب بها ، ونشاط تجارة الرقيق الأبيض قبيل الحرب العالمية الأولى ، فكان عدد البغايا فى عام 1908 هو 759 بغى، ثم ارتفع هذا العدد إلى 1203 سنة 1909، ووصل إلى 2263 فى عام 1910<sup>(4)</sup> . ولكن هذه الأعداد بدأت تتراجع لسببين : أولا تقلص تجارة الرقيق الأبيض بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وثانيا لأن معظم البغايا فى إسكندرية كن من الأجنيات ، وهؤلاء كن من البغايا غير المسجلات ، مما جعل العدد الرسمى للبغايا يتراجع فأصبح عددهن فى عام 1927 هو 596 بغى ، ثم ارتفع هذا العدد فى عام 1931 إلى 870 بغى .

وفى الإسكندرية كان توزيع البغايا على أقسام المدينة فى عام 1927 كالتالى:<sup>(5)</sup>

(1) جريدة المصري فى 24 يناير 1937 ، ص 2 .

(2) محمد فريد : المرجع السابق ، ص 229 .

(3) جريدة المصري فى 25 يناير 1937 ، ص 7 .

(4) د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 199 .

(5) محمد فريد جندى : البغاء ... مرجع سابق ، ص . ص 55 ، 60 .

القسم	العدد
القطارين	88
اللبان	357
محرم بك	21
المنشوية	36
مينا البصل	99
المجموع	596

ومن هذا الجدول ، يتضح لنا أن قسم اللبان كان بصفة مستمرة بؤرة أساسية للبقاء في الإسكندرية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين ؛ رغم ما ذكرناه عن أن محافظ إسكندرية استجلب لشكوى الأهالي ونقل بيوت البغايا من اللبان في أواخر القرن التاسع عشر . وإجمالاً ، فإن الإسكندرية كانت تحتل المركز الثاني بين بؤر البغاء بعد القاهرة فهينما كان ربع البغايا الرسميات مسجلات في القاهرة ، كان 18.72 % من جملة البغايا الرسميات مسجلات في الإسكندرية وذلك في عام 1927م . وفي عام 1931 تقترب النسبة بين المدينتين فأصبحت القاهرة 22.07 % ، بينما زادت نسبة الإسكندرية من البغايا الرسميات إلى 21.45 %<sup>(1)</sup>.

## 2 - السويس :

تشير الوثائق إلى أن سوق البغاء كانت عامرة في السويس ، بصفتها الميناء الرئيسي على البحر الأحمر ، وكانت هذه السوق تنشط في موسم الحج ، حيث يكثر تولد السفن على ميناء السويس ، وتزداد حاجة البحارة إلى النساء ، وكثيراً ما كانت المشاجرات تنشب بين البحارة من أجل التنافس على بغي ، وقد ينتهي الأمر إلى جرائم قتل<sup>(2)</sup>.

وخلال القرن العشرين نجد أن البغاء الرسمي كان له وجود في السويس ، وكان إجمالي عدد البغايا الرسميات في السويس سنة 1927 هو 71 بغي ، ثم زاد هذا العدد في سنة 1931 ليصل إلى 74 بغي<sup>(3)</sup>.

(1) محمد فريد جندي : البغاء ... مرجع سابق ، ص 55 - 59 ، 60 .

(2) ديون جمعة الحقلية ، سجل الصكر عربي رقم : س 1/6 ، ص 13 ، وثيقة 5 ، في 27 ربيع الأول 1261هـ - 5 أبريل 1845م .

(3) محمد فريد جندي : البغاء ... مرجع سابق ، ص. ص 56 ، 60 .



### 3 - بورسعيد :

كانت بورسعيد بموقعها الممتاز في مدخل قناة السويس مدينة مثالية لتكون بؤرة للبغاء ، ولذلك كانت تحتل عادة المركز الثالث بعد إسكندرية من حيث عدد البغايا الرسميات بها ، وقد بلغ عددهن في عام 1927 إلى 192 بغى يوجد منهن 6 بغايا فى حى الإفرنج والباقيات فى حى العرب (1).

### جـ الأقاليم:

كانت كل المدن الكبرى تقريبا مركزا لتجمع أعداد متفاوتة من البغايا ، وفى مطلع القرن التاسع عشر، يشير علماء الحملة الفرنسية إلى أن المحلة الكبرى كانت ملتقى كل بغايا الدلتا، حيث كن يتجمعن بها خوفا من ملاحقة الشرطة لهن (2). ورغم أنه لم تصادفنا حالات لبغايا من المحلة خلال القرن التاسع عشر ، إلا أن هذا لا يعنى وجود بغايا بالمحلة ، فالوثائق لا تذكر إلا البغايا اللاتي يسببن المشاكل الأمنية ، وهذا لا يعنى أيضا أن بغايا المحلة كن غير مشاغبات ، فالحقيقة أن ما قمنا به من عمل فى سجلات مجلس الأحكام لا يتجاوز حصر نسبة لا تزيد على عشرة بالمائة منها.

وتشير معظم المصادر وكتب الرحالة إلى أن طنطا كانت بؤرة هامة للبغاء ، ولكنها بؤرة موسمية ، حيث يتجمع البغايا فى مولد السيد البدوى ، وينصبن خيامهن على أطراف المدينة ، ويذكر بوركهارت أنه شاهد حوالى 600 بغى من القوازي يقمن فى خيام فى طنطا أثناء انعقاد المولد (3). وتؤكد الوثائق هذه الحقيقة ، حيث نجد البغايا ينصبن خياما تسمى "الخيش" ويقمن فيها وعملهن الظاهرى هو الرقص ، ولكن البغاء كان يتم داخل الخيمة بشكل شبه علنى (4).

وكانت مدينة دسوق مركزا هاما للبغاء أيضا ، فبعد أن ينقضى مولد طنطا ، كانت البغايا ترحلن مسرعات إلى دسوق للحاق بمولد السيد إبراهيم الدسوقي (5)، ولكن

(1) محمد فريد جنيدى : البغاء .... مرجع سابق ، ص 56 .

(2) د. إلهام محمد على ذهني : المرجع السابق ، ص 355 .

(3) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147-150 .

(4) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم س/3/10/7 ، ص 169 ، مضبطة رقم 483 .

(5) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم س/19/10/7 ، ص 38 ، مضبطة 367.

دسوق لم تحتفظ بهذه المكاتب وتراجعت إلى المركز الخامس بين مدن محافظة الغربية خلال القرن العشرين .

وعندما صدرت لائحة العاهرات لسنة 1896 ، أصدر مدير الغربية قراراً فى 26 ديسمبر 1896 ، بسريان منطوق هذه اللائحة على مديريته وقد حدد البنادر التى تسرى عليها اللائحة وهى : طنطا وكفر الزيات والمحلة وكفر الشيخ وسمنود ودسوق (1) . ولم يختلف الحال كثيراً فى القرن العشرين ، فمن كراسات تعداد السكان لسنة 1927 نجد أن مديرية الغربية كان بها 245 عاهرة موزعون على أقسام المديرية كالتالى (2) :

العدد	القسم
13	قسم أول طنطا
145	قسم ثانى طنطا
13	بندر دسوق
1	مركز دسوق
15	بندر كفر الزيات
19	بندر كفر الشيخ
5	بندر سمنود
39	بندر المحلة الكبرى
245	المجموع

ومن هذا الجدول يتضح صحة ما سبق أن أشرنا إليه من تركيز بغايا الغربية فى مدينتى طنطا والمحلة الكبرى ، مع انتشار الباقيات فى كثير من بنادر المديرية .

وكانت مديرية الشرقية مركزاً للباغايا من الفجر بأنواعهم المختلفة ، وتؤكد سجلات تعداد النفوس لهذه المديرية فى عام 1264 هـ / 1848م ، ذلك ، حيث نجد تحت مسمى "عجر وبهلوانية" عدداً إجماليه 1120 نسمة ، بينهم كالتالى 546 ذكور ، 573 إناث ، وجارية واحدة ، وهم منتشرون فى سبع قرى بمديرية الشرقية (3) . وبعد صدور لائحة العاهرات لسنة 1896 ، قرر مدير الشرقية فى 11 يناير 1897 ، سريان هذه اللائحة على

(1) نظارة الداخلية : القوانين الادارية والجنائية ، ج 4 ، القوانين الخصوصية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ص 435 - 436 .

(2) محمد فريد جندى : البقاء ... مرجع سابق ، ص 55 - 59 .

(3) دفتر تعداد نفوس نواحي مديرية الشرقية لسنة 1264 هـ رقم 9750 .

بنادر : الرزقازيق ومنيا القمح وبلبيس والإبراهيمية <sup>(1)</sup>، مما يعنى أن هذه كانت هى البؤر الرئيسية للبقاء فى المديرية .

وفى الوجه القبلى يشير بوركهارت إلى أن مدينة قنا كانت بها مستعمرة للبغايا من الغوازي تبلغ على الأقل 300 فرد <sup>(2)</sup>. كما أن هناك أكثر من مصدر يشير إلى أسيوط كمدينة رئيسية للبقاء فى الوجه القبلى ، جدير بالذكر أن أسيوط كانت أول مديرية تطبق لائحة العاهرات الصادرة فى عام 1896 ، حيث قرر مديرها تطبيق منطوق اللاحة على بنادر : أسيوط وملوى فى 14 ديسمبر 1896 <sup>(3)</sup>.

ومن خلال كراسات تعداد سكان المحافظات والمديريات لسنة 1927م نقل الكاتب محمد فريد جنىدى هذه الأرقام <sup>(4)</sup> ، التى نقلها عنه بعد أن قمنا بترتيبها وتنسيقها ووضع النسب المئوية لها فى الجدول التالى:

النسبة إلى إجمالى البغايا	العدد			المديرية/المحافظة
	الجملة	إناث	ذكور	
% 24.32	749	744	5	القااهرة
% 18.72	601	596	5	إسكندرية
% 9.12	293	293	—	القتال
% 7.63	245	245	—	الغربية
% 7.32	235	233	2	قنا
% 7.13	229	229	—	أسيوط
% 5.10	164	162	2	جرجا
% 4.82	155	155	—	الدقهلية
% 3.92	126	126	—	المنيا
% 3.27	105	105	—	الشرقية
% 3.11	100	98	2	البحيرة

(1) نظارة الداخلية : القوانين الادارية والجنائية ، ج 4 ، القوانين الخصوصية ، ص 435 - 436 .

(2) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147-150 .

(3) نظارة الداخلية : القوانين الادارية والجنائية ، ج 4 ، القوانين الخصوصية ، ص 435 - 436 .

(4) محمد فريد جنىدى : البقاء ... مرجع سابق ، ص 55 - 59 .

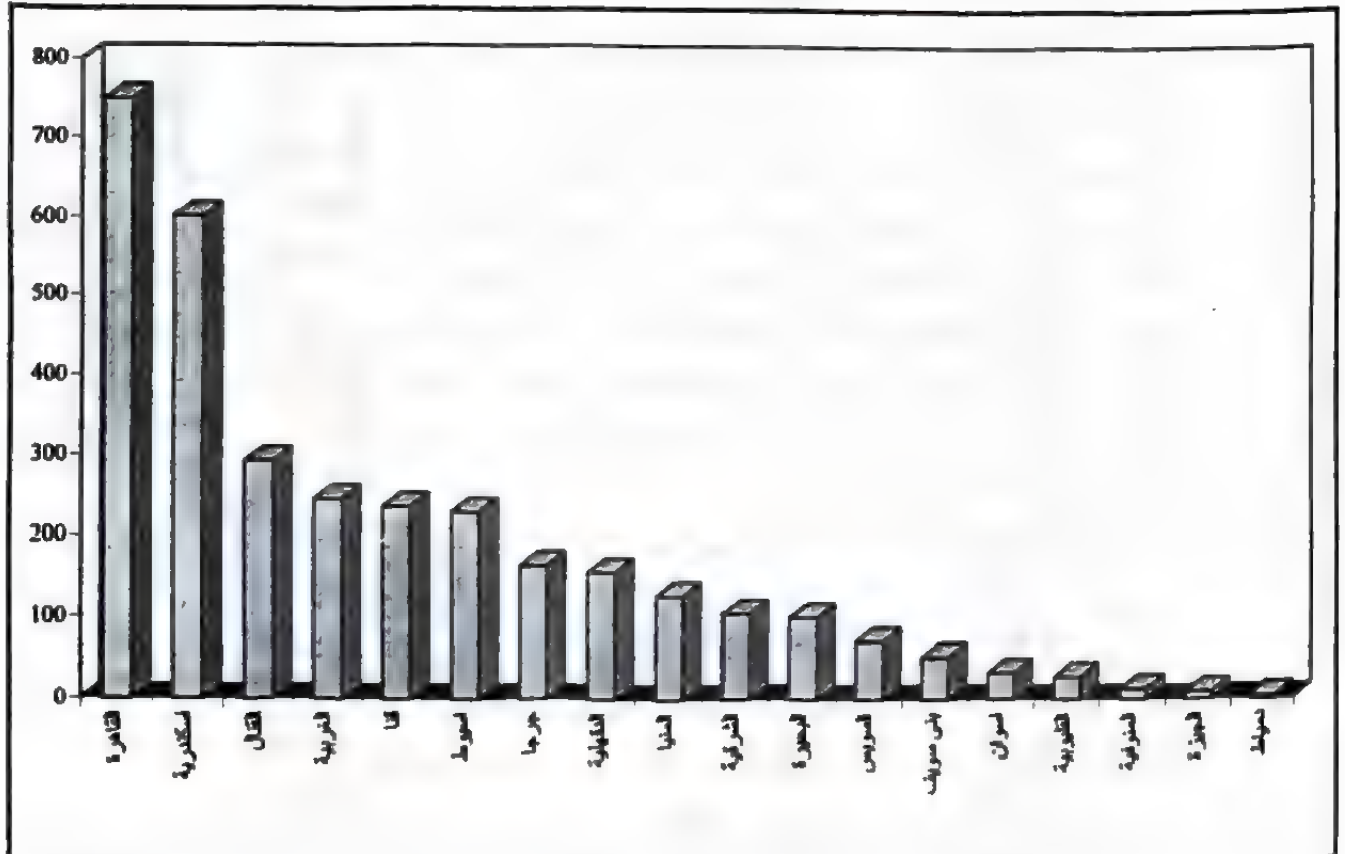
السويس	-	71	71	2.21 %
بنى سويف	1	51	52	1.61 %
أسوان	-	32	32	.99 %
القليوبية	-	27	27	.84 %
المنوفية	-	13	13	.40 00 %
الجيزة	-	9	9	.28 00 %
دمياط	-	4	4	.12 00 %
المجموع	17	3193	3210	100 %

ومن خلال هذه الأرقام نتبين أن الحكومة ذهبت في اعترافها بالبقاء إلى حد التصريح للمختنين بممارسة هذه الحرفة وإصدار البطاقات التي تبين موافقتها على ذلك، وقد كان هؤلاء يعملون معاملة العاهرات من حيث الكشف الطبى وتجديد الرخصة .

كما نتبين من الجدول أيضا أن القاهرة والإسكندرية استأثرتا بأكبر نصيب من البغايا ، حيث نتبين أن 43.04 % من بغايا مصر كلها كن يستوطن فى القاهرة والإسكندرية ، بينما نسبة 56.96 % الباقية تتوزع على بقية الأقاليم .والرسم البياتى التالى يوضح نصيب كل مديرية :



## الرسم البياني (1) :



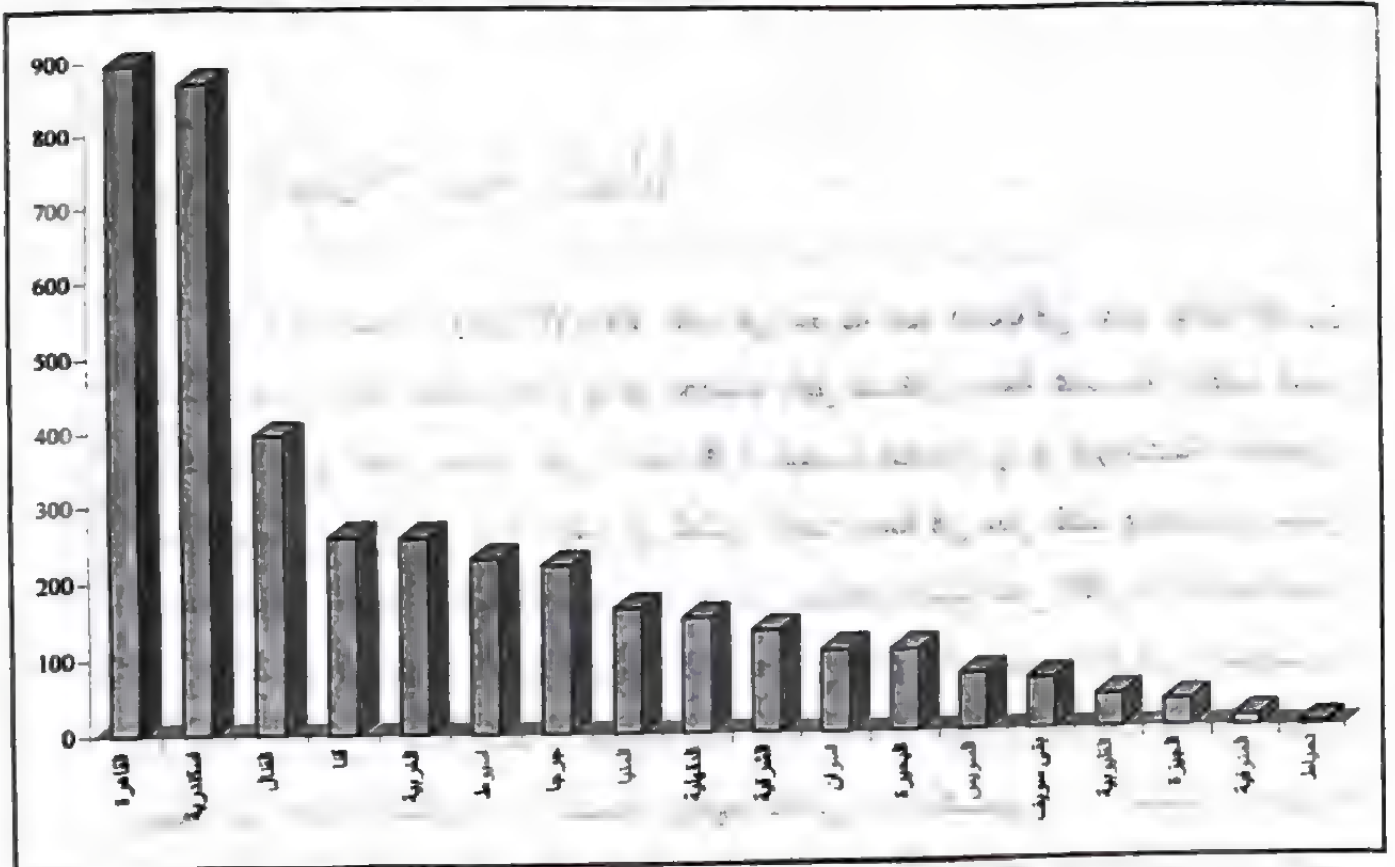
وبعد أربع سنوات نجد أن هناك تغيرا كبيرا في تعداد وتوزيع البغايا في مصر ،  
 فيشير تقرير مصلحة الصحة العمومية إلى أن عدد البغايا الرسميات المسجلات في جميع  
 بلاد القطر المصري عام 1931 هو 4055 بغى بزيادة 845 بغى عن تعداد سنة 1927 ،  
 ونسبة الزيادة بلغت 26.32 % ، ولو نظرنا إلى عدد البغايا في عام 1931 سنجد بينهم  
 كالآتي : (1)

النسبة	العدد	المديرية / المحافظة
22.07 %	895	القاهرة
21.45 %	870	إسكندرية
9.76 %	396	القتال
6.41 %	260	قنا
6.36 %	258	الغربية
5.76 %	230	أسيوط
5.45 %	221	جرجا
4.04 %	164	المنيا
3.69 %	150	الدقهلية
3.27 %	133	الشرقية
2.66 %	108	أسوان
2.63 %	107	البحيرة
1.82 %	74	السويس
1.62 %	66	بنى سويف
1.06 %	43	القليوبية
.83 %	34	الجيزة
.32 %	13	المنوفية
.07 %	3	دمياط
100 %	4055	المجموع

ومع الزيادة في المجموع إلا أن نسب توزيع البغايا على المديريات لم تتغير كثيرا  
 خاصة في القاهرة والإسكندرية حيث بلغ مجموع ما فيهما من بغايا 43.5 % أي تقريبا  
 بدون تغيير ، ولكن التغير هو في ثلاثى النسبة بين القاهرة والإسكندرية تقريبا ، وهذا ما  
 يوضحه الرسم البياني التالي :

(1) هذه الأرقام نقلت عن ، محمد فريد جنودى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 50 ، 60 ، والنسب والترتيب من  
 استنتاج وإعداد الباحث بنصرف .

## الرسم البياني (2) :



ولكن ينبغي أن ننبه إلى أن هذه الجداول خاصة فقط بأماكن البغاء الرسمي ، حيث تجد هذه البور محددة من قبل الحكومة ، وغ ملتزمات بها لأن من تضبط تمارس مهنتها في غير المكان المخصص لها ، أو في غير الموعد المخصص لها ، كانت تعلق بأشد العقوبات . وتسمى المنطقة الخاصة بالبغاء في عواصم المديريات بالوجهين القبلى والبحرى وكذلك في المحافظات باسم "الخبيزة" ، ويكنى إليها دائما بكلمة "تحت" فيقال ذاهب إلى تحت ، وراجع من تحت وهكذا . وأما أوقات العمل فى تلك البور حسب اللوائح فهي من الغروب حتى منتصف الليل (1).

## ثانياً : التعداد العام للبغايا

لا يوجد إحصاء يمكن الاعتماد عليه في معرفة عدد البغايا في مصر خلال القرن التاسع عشر، تماماً مثلما أنه لا يوجد إحصاء دقيق للسكان بصفة عامة ، وقد قدر بوركهات ، فى عصر محمد على ، عدد أفراد قبيلة الغوازي أو البرامكة - ذكورا وإناثا- بما يتراوح بين ستة آلاف إلى ثمانية آلاف نسمة في مدن الدلتا وبعض مدن الوجه القبلى، خاصة قنا حيث يعيشون بها في مستعمرة تبلغ على الأقل 300 فرد، كما ذكر أنه شاهد في مولد السيد البدوي بطنطا حوالي 600 غازية مجتمعات في خيام بقرب المدينة (2). وفى سجلات تعداد النفوس لعام 1264 هـ / 1848م، نجد تحت مسمى "عجر وبهلوانية" عددا إجمالية 1120 نسمة، بينهم كالتالى 546 ذكور، 573 إناث، وجارية واحدة، وهم منتشرون في سبع قرى بمديرية الشرقية (3) ولم أجد أية إشارة لهم في مديرية أخرى كما لا يوجد دليل في السجلات يشير إلى طبيعة عملهم. جدير بالذكر أن تلك السجلات لا تقدم تعدادا للبغايا ، ولا تشير إليهم رغم أن غالبا ما تذكر كل الحرف الطبيعية الموجودة في المدن والقرى وتعداد أصحاب كل حرفة .

(1) محمد عطية الجداوى : مشاكل العصر الحديث في مصر والأمم الشرقية ، مطبعة الصلوى ، القاهرة د.ت ،

140 - 141 .

(2) جون لويس بوركهات : المرجع السابق ، ص 147-150 .

(3) دفتر تعداد نفوس نواحي مديرية الشرقية لسنة 1264 هـ رقم : 9750.



وخلال القرن العشرين أصبح إحصاء البغايا أمر ممكن بعد أن تم تسجيلهن في السجلات، ويقدم الجدول التالي بيانات بعدد العاهرات المصريات المسجلات في سجلات مصلحة الصحة العمومية في سنوات مختلفة (1):

السنة	عدد العاهرات المصريات
1917	5575
1918	5422
1919	5679
1920	4907
1927	3210
1931	4055

ومن هذه الأرقام الرسمية نتبين أن نسبة عدد البغايا إلى عدد السكان كان واحد إلى ثلاثة آلاف ، بفرض أن متوسط عدد البغايا خمسة آلاف ، ومتوسط عدد السكان خمسة عشر مليوناً . مع العلم أن البغايا الأجنبية لسن داخلات في هذا التقدير ، حيث كان من الصعب حصرهن ، وكذلك كان من المستحيل حصر عدد البغايا السريات . ولذلك فإن هذه الأعداد لا ينبغي بناء الأحكام واستخلاص النتائج على أساسها، لأن عدد البغايا الرسميات لم يكن يمثل إلا نسبة قليلة جداً من عدد البغايا ، والجدول التالي يوضح مدى التفاوت بين عدد البغايا الرسميات والسريات ، والأرقام هنا خاصة بمدينة القاهرة وحدها (2).

(1) د. فخرى ميخائيل فرج : تقرير عن انتشار البغاء والأمراض التناسلية بالقطر المصري وبعض الطرق الممكنة اتباعها لمحاربتها ، مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك وحكومته الجليلة ، المطبعة المصرية ، القاهرة ، 1924 ، ص 25 بخصوص السنوات من 1917 - 1920 ؛ ومحمد فريد جنيدى : المرجع السابق ، ص 57 ، 60 ، بخصوص سنوات 1927 - 1931 .

(2) حول هذه الأرقام راجع : وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935 ، مصدر سابق ، ص 102 ؛ وتقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936 ، مصدر سابق ، ص 102 ؛ ود. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 160 - 161 . وراجع أيضاً - الشيخ محمود أبو العون : مشكلة البغاء الرسمي ، مطبعة الهلال ، القاهرة ، 1933 ، ص 13 .

السنة	العاهرات المسجلات في آخر العام			نساء من جنسيات مختلفة ضبطن في الشوارع يحرضن المارة على الفسق
	أوربيات	مصريات	لمجموع	
1926	325	859	1184	1884
1927	199	610	809	2046
1928	219	620	839	2875
1929	228	628	856	1723
1930	212	653	865	1685
1931	66	338	404	1586
1932	164	726	890	2603
1933	140	745	885	3183
1934	135	847	982	2933
1935	97	704	801	3040
1936	90	721	811	3740

ومن هذا الجدول نلاحظ الحقائق التالية :

- أن البغايا السريات المضبوطات كن تقريبا ثلاثة اضعاف الرسميات .
- أن البغايا السريات المضبوطات لسن هن كل البغايا السريات في القاهرة ، بل أنهن لا يمثلن سوى نسبة يتراوح بين 5 ، 10 % من إجمالى البغايا السريات حسب تقدير الدكتور فخرى ميخائيل ، الذى قدر عدد البغايا السريات في القاهرة سنة 1921 بعدد يتراوح بين 25000 و 30000 بغى سرية ، مع العلم بأن عدد البغايا السريات المضبوطات بمعرفة البوليس في ذلك العام كان 906 بغى ، وبذلك فإن عدد البغايا السريات الفعلى يتراوح بين 25 إلى 30 ضعفا لعدد المضبوطات ، وليس فى هذا

الرقم مبالغه ، حيث يشير الدكتور خيرى إلى أن الدول الأوربية تحسب عدد البغايا السريات بنسبة 35 إلى 40 ضعف عدد المضبوطات<sup>(1)</sup>.

□ أن هناك قاعدة تنطق بها الجداول دائما وهى كلما زاد عدد البغايا الرسميات قل عدد السريات والعكس . وهناك قاعدة أخرى أن عدد البغايا الرسميات يتناقص باستمرار تراخى رقابة البوليس ، بينما تزداد البغايا السريات .

وخلال الفترة من 19 أكتوبر 1957 إلى 18 أكتوبر 1958م تمكنت مكاتب الاداب فى القاهرة والجيزة من ضبط عدد 2329 حالة ممارسة دعارة وتحريض على الفسق ، مما يعنى أن البغاء كان حتى تلك الفترة لا يزال نشطا رغم القوانين التى صدرت تحرم البغاء<sup>(2)</sup>.

هذه هى الحقائق التى استطعنا استنتاجها مما توفر لنا من التعدادات ، لكن تبقى حقيقة أخيرة بالنسبة لتعداد البغايا هى أنه لا يوجد تعداد دقيق للبغايا بنوعيهما الرسمى والسرى نستطيع الاعتماد عليه .

---

(1) د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ، ص 40 - 41 .  
(2) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية : المرجع السابق ، ص 7 .

1.4. *Interpretation of the results of the regression analysis*

[illegible]

© 2000 Blackwell Science Ltd *Journal of Internal Medicine* 247: 395–402

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1039-1043.

(5)

Figure 1. Schematic diagram of the experimental setup.



## الفصل الرابع ... مجتمع البغايا

- أولاً : الكرخانات
- ثانياً : العايقة (البسرونة)
- ثالثاً : القوادون (جار الرقيق الأبيض)
- رابعاً : حياة البغي (المقطورة)
- خامساً : أطفال البغايا
- سادساً : مصادر دخل البغايا
- سابعاً : ثروات البغايا
- ثامناً : الزبائن

## أولاً: الكرخانات

يطلق مصطلح "الكرخانة" على بيوت الدعارة منذ بدايات العصر العثماني ، حيث تشير الوثائق والمصادر كثيراً إلى هذا المصطلح على أنه بيت البغاء الذي تعيش فيه البغايا وتمارسن فيه حرفتهن ، ولكن هذا المصطلح لم يكن الوحيد المستخدم ، فكان هناك مصطلحات أخرى تستخدم للدلالة على بيوت الدعارة منها مثلاً : "المواقف" ، ومنها "محلات الخواطي" وغير ذلك ، ولكن على أية حال ، كان مصطلح الكرخانة هو الأكثر شيوعاً واستمراراً ، حيث نراه مستخدماً في القرنين التاسع عشر والعشرين .

بيد أن الوثائق والمصادر لا تقدم لنا وصفاً دقيقاً لما يحدث داخل تلك البيوت ، ولكن هناك بعض لقطات متناثرة في سجلات مجلس الأحكام ، وسجلات الضبطيات نستطيع - من خلال تجميع هذه اللقطات وتنسيقها - أن نرسم صورة لبيت البغاء من حيث عمارته وشكله الخارجي ، وكذلك من حيث تنظيمه الداخلي وطريقة إدارته .

فمن حيث عمارة البيت ، سوف نتبين أن معظم بغايا القاهرة في العصر العثماني كانوا يسكنون في أكواخ حقيرة "أخصاص" على أطراف المدينة .

ولكن الوضع اختلف في القرن التاسع عشر ، حيث نجد أن البغايا أصبحن يقمن في بيوت داخل المدينة ، حتى أن عملية جمع البغايا وإسكانهن في أخطاط معينة لسهولة مراقبتهم ، قد استلزمت التنبيه على كل مشايخ حارات القاهرة ، كما تمت مصادرة مفاتيح هذه البيوت وحفظت عند نظار الأقسام<sup>(1)</sup>.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر سنجد أن بعض هذه البيوت كان مكوناً من طابقين : الطابق الأرضي لاستقبال الزبائن ، وتقديم المشروبات ، وأحياناً المخدرات ، والاتفاق على المبلغ الذي سيدفعه الزبون ، والطابق العلوي لممارسة الجنس ، حيث نرى البغايا ينسحبين إلى حجرات علوية من البيت ثم يتبعهن الزبائن ، كما

(1) انظر تفاصيل ذلك في الفصل الخامس : البغايا والسلطة ، وراجع ديوان خديو تركيا ، سجل رقم : 796 ، ص 56 ، وثيقة 72 ، في 18 محرم 1250 هـ / 28 مايو 1834 م .

نلاحظ أن لكل بغى حجرة مخصصة في البيت<sup>(1)</sup> وفي هذه الحجرة تضع ملابسها ولوازمها ، ولها صندوق (دولاب أو صوان) تضع فيه مصوغاتها وتقودها وأشياءها الثمينة<sup>(2)</sup>. ويصبح ذلك التصميم هو النظام السائد فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، مع بعض التعديلات ، حيث نجد البيوت عبارة عن منزل واسع فيه حوش كبير مفروش بالحصير والمنزل مكون من طابقين ، والطابق الأرضى لا توجد به حجرات بل هو أشبه باستقبال أو عدة صالات متداخلة ، وقد يكون عبارة عن خمارة أو قهوة<sup>(3)</sup>، وهناك سلم يصعد إلى الطابق العلوى حيث حجرات البغايا ، وكان من عادة البغايا وصاحبة البيت الجلوس على باب الكرخانة بهدف لفت نظر أحد المارة ، فإذا نجحن فى ذلك يصعد إلى أعلا مع إحداهن<sup>(4)</sup>.

وفى بعض الأحيان كان البيت يتكون من ثلاثة طوابق ، ولا تقدم لنا الوثيقة وصفا للطابق الأرضى الذى يبدو أنه مجرد مكان للاستقبال ، بينما الطابق الثانى مخصص للبغايا "المقاطير" ، أما الطابق الثالث فهو مخصص للقوادة "العائقة"<sup>(5)</sup>.

وكان من عادة بعض البغايا أن ينمن فوق سطح المنزل خاصة فى أيام الصيف ، وقد نتج عن ذلك سقوط إحداهن من فوق السطح أثناء نومها ، وماتت بعد أيام قلائل<sup>(6)</sup>.

ولكن هذا النظام الذى ساد بيوت البغاء قرب نهاية القرن لا يعنى انتهاء نظام الأخصاص الذى كان سائدا منذ العصر العثمانى ، فنستطيع القول أن البيوت الكبيرة ذات الطابقين كانت موجودة فى داخل القاهرة ، خاصة فى وجه البركة ، وكذلك فى الأحياء

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س/71/10/7 ، مضبطة رقم: 18 ، فى 19 رمضان 1290 هـ / 10 نوفمبر 1873 م .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر ، سجل رقم: ل/6/2/1 ، ص 115 ، مضبطة رقم: 57 ، فى 21 شعبان 1294 هـ / 12 سبتمبر 1876 م .

(3) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية ، سجل رقم : ل/4/18/4 ، ص 9 ، مضبطة رقم: 221 ، فى 26 صفر 1295 هـ / 29 فبراير 1878 م .

(4) أنظر سجلات ضبطية مصر وراجع بصفة خاصة سجل رقم: ل/3/6/2 ، ص 3 ، مضبطة رقم: 5 ، فى 27 ذو الحجة 1294 هـ / ، وانظر كذلك سجلات ضبطية إسكندرية ، خاصة سجل رقم: ل/10/18/4 ، ص 54 ، مضبطة رقم: 260 ، فى 17 شعبان 1296 هـ / 4 أكتوبر 1879 م .

(5) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر ، سجل رقم : ل/5/6/2 ، ص 168 ، مضبطة بتاريخ 9 صفر 1295 هـ / 12 فبراير 1878 م .

(6) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم: ل/10/18/4 ، ص 54 ، مضبطة رقم: 260 ، فى 17 شعبان 1296 هـ / 4 أكتوبر 1879 م .

القديمة المزخمة ، ولكن على أطراف المدينة كانت نظام الأخصاص ما زال موجودا فتشير الوثائق إلى "عشش معروف" (1) ، وكذلك البيوت الموجودة بأسفل الجسر الموصل إلى طريق باب اللوق (2). وكان معظم هذه البيوت مبنى بالطوب اللبن ، حتى إن اللصوص لما دخلوا إحدى الكرخانات بعشش معروف ، وسرقوا ما فيها وحبسوا البغى فى إحدى الحجرات وأغلقوا الباب من الخارج ؛ قامت بدفع الباب بقوة فتهاوى الجدار بأكمله . ومن خلال معاينة الضبطية لمسرح الجريمة تتبين وصفا تفصيليا للمنزل ، فالباب الخارجى من الخشب وعليه ضبة كبيرة من الخشب ، وندخل من الباب إلى الحوش لنجد أربع حجرات "محلات" كل محل عليه باب خشب والجميع مبنى من الطوب النئى ، ولا يوجد طابق علوى (3). ولم تكن العشش أكثر أمنا من تلك البيوت اللبنية ، فما أسهل أن يدفع اللص الباب ، ليتهاوى تحت قدميه ، ومع حقارة العشة ومحتوياتها ، فإن بين هذه المحتويات القنرة ، ما هو ثمين وغال ، فقد تجد ثروة كبيرة تختبئ فى "كوز" صفيح ، أو صبدوق خشبى ، وكانت المسروقات من إحدى تلك العشش عبارة عن : حلق ذهب بندقى ، كردان ذهب بندقى أربعين ، لوز ورد بندقى 13 ، 3 محموديات ، فرج الله ، عشرة غوازي ، كستيك فضة (4).

وفى حالة البيوت الصغيرة ، كانت العايقة تلجأ إلى أسلوب "السرمحة" ، وهو فتح الكرخانة لمن يحضر من الزبائن ومعه فتاة بمعرفته (5)، وهناك من تلجأ إلى أسلوب مزدوج بين السرمحة وجلب المقاطير بمعرفتها ، ولكن لضيق المنزل لم تكن كل المقاطير تبني فى الكرخانة ، فمن ليس لها بيت تبقى ، أما البغى التى تمتلك بيتا مستقلا فتبني فى بيتها حتى تبعث إليها فى حالة وجود زبون ، وينطبق هذا النموذج على

(1) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل/6/2/3 ، ص 132 ، مضبطة رقم: 177 ، فى 11 صفر 1295 هـ / 14 فبراير 1878 م .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل/6/2/2 ، ص 69 ، مضبطة رقم: 153 ، فى 6 ذى القعدة 1294 هـ / 11 نوفمبر 1877 م .

(3) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل/6/2/6 ، ص 103 ، مضبطة رقم: 488 ، فى 27 رمضان 1295 هـ / 25 سبتمبر 1878 م .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل/6/2/6 ، ص 43 ، مضبطة رقم: 398 ، فى 3 ربيع الآخر 1295 هـ / 6 أبريل 1878 م .

(5) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل/6/2/3 ، ص 101 ، مضبطة رقم: 135 ، فى 4 صفر 1295 هـ / 7 فبراير 1878 م .



كرخانة حنيفة الطباخة التى نجد أن بيتها كان يتكون من أربع حجرات ، وفى إحدى لىالى الذروة نجد النائمى فى البيت هم : العايقة حنيفة وزوجها الحاج حسين عمران وحفيظة - إحدى المقاطير المقيمت بالكرخانة - وسرور العبد وقدم خير الجارية الجميع فى حجرة واحدة ، والحجرة الثانية فيها هاتم - إحدى المقاطير التى تبيت فى البيت - مع محمد البنا ، والحجرة الثالثة فيها سكيئة - إحدى البغايا اللاتى يحضرن إلى الكرخانة بمعرفة حنيفة - ومعها أحمد التراب ، والحجرة الرابعة فيها حسن الخضري مع البغى صديقة التى أحضرها بمعرفته ، أما سليمان الحمار فقد بات على الدكة فى حوش المنزل (1).

ومع اعتراف الحكومة بالبغاء وتقنينها له ، وضعت اللوائح المنظمة لهذه الحرفة، وقد شملت هذه اللوائح - فيما شملت - بيوت الدعارة "بيوت العاهرات" وضرورة توفر شروط معينة بها ، ومن هذه الشروط - حسب نصوص لائحة بيوت العاهرات سنة 1905 - أن يكون للبيت باب واحد فقط ، ولا يجوز وجود اتصال بينه وبين مساكن أخرى أو محلات عمومية . كما اعتبرت هذه اللائحة بيتاً للعاهرات "كل بيت تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ، ولو كانت كل منهن ساكنة فى حجرة منفردة منه ، أو كان اجتماعهن فيه وقتياً". وأشارت هذه اللائحة إلى أن الراغبين فى فتح بيت للعاهرات يجب عليهم أن يقدموا طلباً للمحافظة قبل فتحه بخمسة عشر يوماً ، ويحدد فى الطلب اسم مقدمه وسنه ومحل ولادته ، وموقع البيت ، واسم مالك العقار الذى يوجد به البيت . واشترطت اللائحة فى من يدير بيوت العاهرات أن يكون بالغاً سن الرشد ، وأن لا يكون محكوماً عليه بعقوبة جنائية لارتكابه جنائية عادية ، أو محكوماً عليه لارتكابه سرقة أو تزوير أو نصب أو خيانة أمانة . ونصت اللائحة على أن من حق البوليس دخول هذه البيوت نهائياً لضبط المخالفات ، ولا يجوز لهم الدخول ليلاً إلا عند حدوث ما يخل بالأمن العام ، أو عند حدوث استغاثة (2).

(1) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل/6/6 ، ص 27 ، مضبطة رقم : 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295هـ - 2 /

أبريل 1878م .  
(2) بخصوص تعريف بيوت العاهرات ، انظر الملحق رقم (1) لائحة 1885 مادة 16 ، وملحق رقم (4) لائحة 1896 ،  
المواد 1 - 2 .

وفى شارع وجه البركة كانت بيوت البغاء تتكون من أكثر من طابق ، حيث نوى الجنود الإنجليز عندما دخلوا أحد البيوت ، وغضبوا على البغايا لسبب ما ألقوا بهن من نوافذ أعلى طابق فى البيت<sup>(1)</sup> . ولم تكن هذه البيوت تفتح لكل طارق - خاصة البيوت السرية - وعادة ما يكون للباب "شُرَاعَة" ينظر منها الخادم ليسأل "الأفندى" عن غرضه ، وبعد أن يأمن جاتبه ويعرف غرضه يفتح له الباب ، وبمجرد الدخول تقابله صاحبة البيت فتطلب منه أن يعطى البقشيش للخادم ، وتسأله عن الشراب الذى يريده ثم تعرض عليه الحسنات ، أو ربما يسمى هو واحدة يعرفها من قبل<sup>(2)</sup> .

وكثير من الكرخانات كانت ملكا للعائلات ، ولكن بعضها كان مستأجرا ، ولكن الغريب أن نجد أن بعض هذه الكرخانات كانت مستأجرة من وزارة الأوقاف ، فقد أشارت جريدة "اللطائف المصورة" فى عام 1935 ، إلى أن كثيرا من دور البغاء أصلها أوقافا خيرية إسلامية تابعة لوزارة الأوقاف المصرية ، وكذلك بعضها أوقافا خيرية مسيحية تابعة للبطرركخانة القبطية ، بل وهناك أيضا أوقافا تابعة لحاخام اليهود . وكانت هذه المسألة قد أثارت على صفحات الجرائد ، وقد حاول بعض أنصار وزارة الأوقاف الدفاع عنها فنشر مقالا يقول فيه "إن الوزارة مضطرة إلى ذلك بحكم القاتون ، فهى تشرف على أعيان كائنة بهذا الحى الذى لا يسكنه غير العاهرات ، وكل بيوته ودكاكينه تؤجر للعاهرات وبيع الخمور ، فهل يريد لأمم الوزارة أن لا تؤجر تلك العيان التى يعيش من إيراداتها ألوف الناس ؟ أو يريد منها أن تزور فى عقود الإيجار وتقول إنها أجرتها للوعظ والإرشاد والعبادة ؟"<sup>(3)</sup> .

ولكن يبدو أن محاولات الدفاع عن موقف الوزارة لم تكن مقنعة أو مجدية فاصدر وزير الأوقاف قرارا بإخلاء المنازل المؤجرة للبغايا ، وأن لا تؤجر فى المستقبل لتكون مأخور فجور وفسق حتى لو بقيت خالية ، وقد علقت جريدة "اللطائف المصورة" على ذلك القرار بقولها "ونأمل أن لا يكون مصير هذا القرار رف المهملات كسابق القرارات"<sup>(4)</sup> .

هذا بالنسبة للشكل العام للبيوت وملكيته وطريقة ترخيصها ، أما من ناحية عدد

(1) د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 202 .

(2) مجلة اللطائف المصورة ، فى 10 يونيو 1935 ، ص 9 - 11 مقال بعنوان " انتشار منازل الدعارة السرية فى أحياء العاصمة ، معلومات وأسرار بجهلها الجمهور " .

(3) مجلة الفنون ، فى 25 مارس 1935 ، ص 14 ، مقال بعنوان " ملخص تاريخ الدعارة فى مدينة القاهرة " .

(4) اللطائف المصورة فى 15 إبريل 1935 ، ص 5 ، 8 . مقال بعنوان " مشكلة منازل البغاء فى القاهرة بين وزير الأوقاف وشيخ الأزهر والبطريرك والحاخام والحكومة " .

العاشرات فى كل بيت ، فلا يوجد هناك عدد محدد يلتزم به الجميع ، وإنما الأمر يتوقف على مدى سعة البيت ، ومقدرة العايقة ، ومن خلال الحالات التى جمعناها من الوثائق نتبين أن متوسط عدد العاشرات "المقطورات" فى البيت الواحد خلال القرن التاسع عشر، كان يتراوح بين 3 - 5 مقطورات ، ولكن مع ترخيص الكرخانات ، والتصريح بالبناء ، ارتفع هذا المعدل إلى أكثر من خمس عاشرات فى البيت الواحد . والجدول التالى يبين لنا متوسط عدد البغايا فى بيوت قسم الأربكية خلال الفترة من 1928 إلى 1940 <sup>(1)</sup>، من خلال قسمة عدد البيوت المرخصة على عدد العاشرات المسجلات :

السنة	عدد المنازل المرخصة	عدد العاشرات المسجلات	متوسط العاشرات لكل منزل
1928	88	495	5.6
1929	99	532	5.4
1930	99	656	6.6
1931	98	344	3.5
1932	98	478	4.9
1933	73	495	6.8
1934	73	472	6.5
1935	90	472	5.2
1936	90	458	5.0
1937	90	399	4.4
1938	90	365	4.0
1939	50	275	5.5
1940	38	335	8.8

ولا ننسى أن هناك نوع آخر من البيوت المتنقلة وهى الخيام التى كانت تنصب فى الموالد <sup>(2)</sup>. وفى أثناء الحرب العالمية الأولى ظهرت الذهبيات والعوامات التى رست على شاطئ النيل فى القاهرة والجيزة كبؤر للبناء، كما ظهرت البنسيونات التى هي

(1) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأربكية سنة 1940 ، مصدر سابق ، ص 24 - 25 ، وحساب المتوسطات بمعرفة الباحث .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 19/10/7 ، ص 38 ، مضبطة رقم : 367 ، 16 رجب 1280 / 28 ديسمبر 1863م

لوكاتيدات في الظاهر، ولكنها يؤر للبغاء في الباطن.<sup>(1)</sup> وفي عام 1926 نجح مأمور قسم الأربكية في ضبط فندق بقتطرة الدكة كان يدار للبغاء<sup>(2)</sup>. وإن كانت هذه النماذج الأخيرة غالباً ما تكون مقصورة على البغايا من الطبقات العليا ، وكذلك يكون روادها من نفس الطبقة . وقد استمر نظام الكرخانات هذا قائماً في مصر حتى تم إلغاء نظام البغاء الرسمي وصدر المرسوم العسكري رقم .. لسنة 1949 بإغلاق بيوت العاهرات ، وعدم التصريح بفتح بيوت جديدة<sup>(3)</sup>، فكان هذا آخر العهد بها .

## ثانياً : العايقة (البسرونة)

ارتبط نظام الكرخانات بالقوادين ، الذين يمتلكون تلك البيوت ويشغلون فيها البغايا . وهم غالباً من النساء ، خاصة في بيوت البغاء التي ترجع إلى العصر العثماني والقرن التاسع عشر . والقوادة التي تدير بيت الدعارة كانت تسمى "العايقة" ، بينما تسمى البغى في ظل هذا النظام "المقطورة".

وكانت العايقة عنصراً مهماً ومسيطرأ في هذه المهنة ، ولذلك كان معظم ربح البغايا يذهب إلى العايقات . ومع دخول العنصر الأجنبي مجال العمل في هذه الحرفة ، بدأت تظهر المصطلحات الأجنبية ، فاشتهر مصطلح بدرونة Padrona للدلالة على العايقة، خاصة بين القوادات الأجنبيات . وعادة فإن القوادة أو البدرونة تكون من البغايا اللاتي كبرن في السن وكسدت بضاعتهم ، فتحترف المتاجرة بأعراض البغايا المبتدئات، مستغلة خبرتها السابقة في هذا العمل<sup>(4)</sup>. وقد تناولت الأمثال الشعبية هذه الحالة التي تتحول فيها البغى إلى عايقة ، فقالوا "إن تابت القحبة عرست" أي تحولت إلى قوادة أو عايقة<sup>(5)</sup>.

(1) د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 199 - 200 .

(2) الأهرام في 1 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "فندق للبغاء بقتطرة الدكة" .

(3) أنظر تفاصيل ذلك في الفصل السادس : الحركة الشعبية المناهضة للبغاء الرسمي ، وأنظر نص الأمر العسكري في الملحق رقم (5) .

(4) محمد فريد جنيدى : البغاء .. ، مرجع سابق ، ص 113 ، 116 .

(5) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 48 .



وخلال العصر العثماني نجد حوالى ثلاثمائة قوادة يعملن فى هذه المهنة ، وكانت مهمتهن البحث عن حسان البغايا ، وجلب الزبائن لهن ، ويحصلن أجورهن عن ذلك العمل ، ويشير أوليا شلبى إلى أنهن كن من العجائز عادة <sup>(1)</sup>، والواضح أنهن من البغايا السابقات اللاتى بارت سوقهن .

وفى القرن التاسع عشر ، نجد أن العايقة كانت تمتلك البيت وتديره بمفردها ، ونادرا بمساعدة زوجها ، ومن أمثلة اللاتى كن يدرن بيوتهن منفردات نجد: فطومة سمسة التى كانت تمتلك بيتا فى القاهرة ، تقيم عدد من البغايا هن : سكيئة وزهرة وفطومة سلطنة ، بالإضافة إلى خديجة الجارية . ومن أمثلتهن أيضا نجد بنية الشاطرة التى كانت تدير بيتا تقيم فيه عاهرتين هما زينب وسيدة ، بالإضافة إلى خادمة عجوز تدعى ستيئة العدوية بنت حسن ، والجارية مراسيلة السودانية ، والجارية زهرة السودا.

ومن العايقات اللاتى كن يدرن بيوتهن بمساعدة أزواجهن نجد مثلا زبيدة القهوجية وزوجها إدريس ، وكذلك نفيسة الطحانة التى كانت تمتلك بيتا تديره هى وزوجها حسن محمد الصرماتى ، وتقيم فيه عدة بغايا هن : حفيظة وفاطمة "المشهورتان ببنات الكاشف" وبغى أخرى تدعى حسنة ، بالإضافة الى زهرة الجارية . وكذلك هناك ستيئة برميلة بنت جرجس التى كانت تدير بيتا بمساعدة زوجها مسيحة قلادة <sup>(2)</sup>.

وفى الحالات السابقة كان للزوج دور إيجابى ، ومشاركة فعالة فى النشاط داخل البيت ، أما فى حالة كرخانة حنيفة الطباخة ، فكان الزوج دوره سلبي تماما ، حتى إننا نكتشف أنه كان لا يعرف أسماء معظم البغايا المقيمات فى البيت أو المترددات عليه ، وكان يقضى نهاره ومعظم ليله فى القهوة التى يمتلكها ويعود آخر النهار لينام <sup>(3)</sup>.

(1) أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381 .

(2) والأمثلة على أنواع القوادات كثيرة يمكن الرجوع إليها من خلال الملحق رقم (1) والملحق رقم (3) .

(3) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل6/2/6 ، ص 27 ، مضبطة رقم : 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295هـ — 2 / أبريل 1878م .

ولأن العايقة غالبا ما يكون أصلها بنى فى شبابها فإنها لا تستنكف أن تلقى بابنتها فى وهدة البغاء ، وتسعى لفتح بيت لها وجلب بغايا آخر أو إغراء فتيات قاصرات على العمل ، وتوضح لنا إحدى الوثائق أسلوب العايقة فى الإيقاع بالفتيات فتحكى إحدى الفتيات أنها خرجت من بيتها للبحث عن حمامة فقدت من منزلها ، فقابلتها العايقة وقالت لها "إنها متغيرة اللون وصحتها بطالة ، وإنها إذا كانت توافق على أن تكون مع ابنتها فى منزل وتفتح لهم كرخانة تصير عظيمة وفى غاية الصحة وتصير صاحبة مصاغات وأستيكات ذهب " فوافقت البنت وواعدتها على لقائها فى اليوم التالى وذهبت لها فعلا فى المكان المحدد (1).

وكانت العايقة تكبل المقطورة بالديون ، فأول ما تدخل البيت كانت تشتري لها الملابس وبعض الحلى ، ثم تكتب المبلغ دينا عليها ، وعندما ترغب المقطورة فى الخروج من الكرخانة كان عليها أن تسدد دينها أولا كما هو الحال فى حالة خديجة بنت على مقطورة زهرة بنت إبراهيم ، التى اضطرت لترك ملابسها ومتاعها رهنا عند العايقة لحين تسديد الديون ، ولم تجد من تسدد الديون سوى عايقة أخرى احتكرتها فى كرخانتها من جديد (2).

وكذلك الحال بالنسبة للبنى ستينة بنت على التى كانت تعمل مقطورة بطرف العايقة هانم العادلية ، وكانت مديونة لها بمبلغ من المال ، فلما أرادت الخروج من عندها ؛ طالبتها بدينها قبل أن تخرج ، ولم تجد من يدفع لها المبلغ سوى عايقة أخرى هى زينب أم شفيق ، حيث دفعت المبلغ وأخذتها إلى كرخانتها ، فكانها اشترتها بهذا المبلغ ، يتضح ذلك من تحكمها فيها ومحاسبتها لها على كل كبيرة وصغيرة (3).

ولم يكن الموت يبرئ ذمة المقطورة فى دين عايقتها ، فعندما سقطت المقطورة عايشة الرشيدية من فوق سطح الكرخانة ، وأصيبت بكسور مميتة ، أوصت بأن تأخذ العايقة ملابسها مقابل الديون التى عليها (4).

(1) ضبطية مصر سجل رقم : ل3/6/2 ، ص 196 ، مضبطة رقم : 251 ، فى غرة ربيع الأول 1295 هـ / 5 مارس 1878 م .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 132 ، مضبطة رقم : 177 ، فى 11 صفر 1295 هـ / 14 فبراير 1878 م .

(3) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل3/6/2 ، ص 22 ، مضبطة 378 .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل10/18/4 ، ص 54 ، مضبطة رقم : 260 ، فى 17 شعبان 1296 هـ .

وعلى مدى القرن التاسع عشر نجد بيوت البغاء إما مملوكة للبغايا أنفسهن وتدار بمعرفتهن ولحسابهن ؛ وإما مملوكة لقوادات - عايات - تشغلن البغايا لحسابهن . على أن أهم سمة لبيوت البغاء في القرن العشرين أن معظمها - إن لم يكن كلها - أصبح مملوكا لقوادات محترفات - وقد أصبح الاسم الشائع الذى يطلق عليهن هو البدرونات - يمتلكن البغايا كما يمتلكن الرقيق، ولا تستطيع البغي الفكك من سجنها، حتى لو هربت إلى الشرطة ، فإن الشرطة كانت تعيدها إلى "تبدرونة" مرة ثانية<sup>(1)</sup> ، وحتى لو هربت إلى أى مكان ووجدت من يحميها فإن البدرونة كانت تلجأ إلى المحكمة متهمة إياها بالسرقة أو تطالبها بديونها، حيث كانت غالبية البغايا توقعن على كمبيالات بمبالغ مالية ضخمة ، وقد ينتهى الأمر بالبغى إلى السجن.<sup>(2)</sup>

ويرجع السبب فى زيادة عدد البدرونات وزيادة سطوتهن إلى اعتراف الحكومة بالبغاء ، واشترائها ترخيص بيت الدعارة بواسطة أشخاص لهم صفات معينة ، ولما لم تكن معظم البغايا قادرات على التعامل مع تلك الإجراءات الحكومية المعقدة ، فإن البغى قد اكتفت بالعمل ، على أن تقوم البدرونة بتسهيل بقية الإجراءات . وفى قصيدة بعنوان "بنت الهوى" ، كتب أحد الشعراء فى عام 1916 ، يصف القوادة ومراحل حياتها فقال:

ولربة القدر الرشيق وحققها      سكنى البيوت منزل الأحرار  
سلها ع، التعب الذى تلقاه فى      جمع الدوائق واكتساب مضار  
وعن الذى تلقاه من قصادهما      أنا وأنا من مشـاغـب جار  
أو من مؤجرة المنازل للخنا      قناصة الفتيات للإجـار  
قوادة عبث الزمان بحسنها      فعدت تبـيع محاسن الأبـكار  
وتفرقت عشقها ولقد نسوا      ورد الخدود ونكهة المعطار  
وارتاع قلبهمو لصفرة قدما      ولما عراها من خنى وخوار  
مهلا أما هذى الذى كنتمو      إلى حبها تذرّون بالأخطار<sup>(3)</sup>

(1) محمد فريد جندى : البغاء .. مرجع سابق، ص 114 ، وانظر أيضا الأهرام ، فى 3 نوفمبر 1923 ص 5 خبر بعنوان " قضية الرقيق الأبيض - تفاصيل جديدة "

(2) جريدة المصرى ، فى 8 يناير 1937 ، ص 12 ، خبر بعنوان تلقى لها القضايا لترغمها على الاستمرار فى طريق الدعارة والفساد .

(3) محمد سيد كيالى : السلطان حسين .. مرجع سابق ، ص 299 - 300 .

ومع اتساع سوق البغاء فى مصر ؛ زاد الطلب على البغايا ، ولما لم يكن عددهن كافيا لإشباع رغبة العايقات فى الكسب ، وهى رغبة لا تحدّها حدود شرعية أو خلقية؛ فقد تحول الكثير منهن إلى إغراء القاصرات ، وإغواء النساء وتشجيعهن على الهرب من بيوتهن ، ثم زاد نشاط العايقات وتعدى إلى خطف الفتيات القاصرات والمتاجرة بأعراضهن ، أو جذب الخادعات من مكاتب التّخديم ، ثم ترسلها إلى بيت من بيوت البغاء ، بالاتفاق مع المخدم الذى يحصل على عمولة كبيرة ، وهناك يتم الاعتداء عليها ، ثم تسترضى القوادة خاطر الفتاة ، وتتفق عليها بسخاء ، وتشتري لها كسوة وحلى مموهة بالذهب ، ثم تستكتبها "كمبيالة" بالمبالغ التى صرفتها عليها ، وبعد توقيع الكمبيالة بالختم الجديد الذى تم صنعه خصيصا لها ، تحولت الفتاة إلى بغى مقيمة فى هذا المنزل ، لا يجوز لها أن تخرج منه إلى غيره إلا إذا دفعت ما عليها ، أو أدته عنها قوادة أخرى ، ولا يحل لقوادة أخذ فتاة أو امرأة من كرخانة قوادة أخرى إلا بعد دفع ما عليها ، "والعهود عندهن إلى وفاء ، إلا عهد الشرف والحياء" (1).

وكانت البديرونات يستعبدن البغايا ، فكل ما أنفقته البديونة على البغى يكتب دينا عليها ، وكل ما كسبته البغى من عملها ، فهو حق للبديونة "المت" فى عرفهن ، وذلك مقابل طعامها وشرابها ، وبعض البديرونات كن يقترن على النساء فلا يطعنهن إلا بقدر معلوم (2). والعجيب أن رجال البوليس كانوا يحترمون تلك الكمبيالات ، فتراهم يفصلون فى النزاع الذى يقوم بشأنها ، وكثيرا ما يلزمون المومس بالبقاء عند البديونة ، إذا عجزن عن الدفع ، أو لم تجد بديونة أخرى تشتريها" (3).

هذا والبغى "المقطورة" غير مسموح لها بالخروج من الماخور ، فإذا طلبت للكشف الطبى ذهب فى حراستها نفر من خدم البديونة ، ويشير محمد فريد جنىدى إلى أنه رأى رجال المستشفى يحترمون هذه التقاليد ، حتى أنهم لا يسمحون للبغى المريضة بالخروج من المستشفى بعد علاجها إلا إذا استلمتها بديونتها أو أحد أتباعها (4) .

(1) الأهرام فى 3 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض ، تفاصيل جديدة" .

(2) الأهرام فى 3 نوفمبر 1923 ، ص 5 خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض ، تفاصيل جديدة" .

(3) محمد فريد جنىدى : البغاء .. مرجع سابق ، ص 115 .

(4) نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .



إن بعض البغايا قد يصل كسبهن إلى ثلاثين جنيها في الشهر ، وقد يزيد ، ومع ذلك تجدها مدينة لصاحبة الماخور ، التي تعاملها أسوأ من معاملة الخدم ، فتضربها ضربا موجعا إذا لم تبد كياسة ومهارة في جلب الزائرين ، وبا ويلها إذا فقدت زبونا في ليلتها ، فأنها تقضيها ليلة ليلاء . ويذكر جنيدى أنه قام بجولة في شارع كلوت بك ، فكان مما سمعه أثناء تجواله ، إحدى البدرونيات تهدد البغي قاتلة لها : "ودينى لأجرجرك على القسم وأبيتك على الأسفلت " . فأجابتها البائسة ساخرة : "أسفلت .. انتى فاكرة بتي أخاف من الأسفلت .. حا يكون أسوأ من عيشى .. مش كفاية اللى بنقاسيه .. يا هو دا حنا بنى آدم من دم ولحم .. دا حنا جنة بتحس .. ما حناش رمة متعفة" ثم تخرطت في البكاء (1) .

ولقد صور الأديب يوسف السباعي حالة العايقة مع مقاطيرها أروع تصوير من خلال قصة "نحن لا نزرع الشوك" (2) ، كما تم إخراجها في فيلم سينيمائى بنفس العنوان قامت ببطولته الممثلة والمطربة "شادية" ، والتي قامت بدور "مقطورة" تنتقل بين الكرخانات ، وتتخلص من استغلال عايقة لتقع في براثن بدرونة .

ومع ذلك فلم تكن مهنة القوادة مقصورة على النساء ، فقد مارسها كثير من الرجال ، والملفت للنظر أنه كان هناك قوادون في العصر العثماني ، ومعظمهم كان يشتري الجوارى ويشغلهم في البغاء ، ونجد هذا مثلا في حالة الخواجا نور الدين المصرى الذى كان يشغل جاريته عيني بنت عبد الله بهذه الحرفة ، ولما أصيبت بالحب "الأفرنجى" أو الزهرى ، أخرجها من منزله ، فأخذها سلامة بن عبيد الذى كان يعمل في وظيفة "رأس نوبة" بثغر دمياط وعالجها حتى شفيت ثم شغلها أيضا في البغاء وجعل عليها قسطا تؤديه له ، كما اعتاد سلامة هذا على "جمع النساء الخاطيات بمنزله وجعل عليهن قسطا" (3) . وفي القاهرة كانت كل البغايا والقوادات تخضعن لإشراف ثلاثة من شيوخ القوادين ، يسمون "شيوخ العرصات" : أحدهم في باب اللوق ، وآخر في مصر العتيقة ، والثالث في "مصر القاهرة" ، وكانت كل البغايا مسجلات في سجلاتهم ويشرفون على نشاطهم (4) ، فكانوا أشبه بمشايع الطوائف .

(1) نفس المرجع السابق ، ص 115 - 116 .

(2) يوسف السباعي : نحن لا نزرع الشوك ، دار مصر للطباعة ، جزآن ، القاهرة ، د.ت .

(3) محكمة دمياط الشرعية ، سجل رقم : 30 ، ص 131 ، مادة رقم : 282 ، في 13 جمادى الأولى 999 هـ / 9 مارس 1591 م .

(4) أوليا شلبى : المصدر السابق ، ص 381 .

وفى القرن التاسع عشر نجد القواد هنا رجل ضعيف الشخصية ، عادة يكون مجرد تابع لزوجته صاحبة البيت ، ويكون لها الكلمة الأولى فى التعامل مع البغايا ومع الزبائن ، ولدينا مثلا حالة مسيحة قلادة الذى كان دوره مجرد معاشرة البغايا اللاتى يعملن فى بيت زوجته ستيّة برميلة بحارة السفارين وذلك طبعاً بدون علم زوجته ، ولعل ذلك كان سبباً فى الطلاق وطرده من البيت ، ثم تزوجت ستيّة من شخص آخر كان أكثر تعاوناً على ما يبدو فى إدارة البيت (1) . وكذلك حالة أحمد درويش الذى كان مجرد قواد لزوجته زبيدة (2) ، أما حالة حسن محمد الصرماتى، فكان دوره كما ظهر لنا من الوثيقة هو مجرد تلقى الضرب من الزبائن المشاغبين (3) . وكذلك حالة الحاج حسين عمران الذى لم يكن يعلم عن نشاط زوجته سوى أنها تفتح كرخاتة ، "وأن بيتها معد لفعل الفاحشة" (4) . ولعل هذه الشخصية السلبية للقواد كانت السبب فى إطلاق العامة لفظ "مِعْرَص" عليه ، والمِعْرَص هو الكثير التزويج ، فاستعملت مجازاً للقيادة ، وهو خادم البغى وحاميتها (5) . ويعلق بوركهارت على هذه الكلمة بقوله أنها تساوى فى المعنى كلمة "قواد" وكلمة "دماغ" ، ويشير إلى أن هذه الخيرة كانت شائعة فى القرن التاسع عشر بمعنى المعرص (6) .

ولكن الوضع اختلف فى القرن العشرين، فأصبح القواد بلطجياً ، يقوم بجلب الزبون وتحصيل الإيراد والتصدى للزبائن مثيرى الشغب ، كان لبعضهم سلطة قوية على البغايا ، لدرجة تصل إلى حد القتل . وكذلك تحول عدد كبير منهم إلى تجار رقيق يقومون بخطف القاصرات وهنك أعراضهن وإجبارهن على ممارسة البغاء .

(1) المضابط الصادرة بجمعية محافظة مصر ، سجل رقم : ل 8/20/1 ، ص 39 ، مضبطة رقم : 17 سايرة ، فى 28 جمادى الأولى 1278هـ / أول ديسمبر 1861م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 2/10/7 ، ص 8 ، مضبطة رقم : 16 ، فى 3 صفر 1275هـ / 5 فبراير 1858م .

(3) المضابط الصادرة بجمعية محافظة مصر ، سجل رقم : ل 8/20/1 ، ص 19 ، مضبطة رقم : 6 ، فى 10 ربيع الآخر 1278هـ / 15 أكتوبر 1861م .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل 6/6/2 ، ص 27 ، مضبطة رقم : 384 ، فى 28 ربيع الأول 1295هـ / 2 أبريل 1878م .

(5) أحمد عيسى بك : المحكم فى أصول الكلمات العلمية ، ص 219 .

(6) جون لويس بوركهارت : المرجع السابق ، ص 46 .

## ثالثاً : تجار الرقيق الأبيض

بعد انتهاء نظام الرق ، وصدر قوانين تحرير الرقيق ، بداية من عام 1877 ، أصبح من حق كل عبد أن يحصل على ورقة الحرية فى أي وقت شاء ، وانتهت رسمياً طوائف تجار الرقيق بنوعيتها : الأسود "الجلابة" ، والببيض "اليسرجية" . ولكن الحقيقة أن الذى انتهى هو الجانب الحسن من نظام الرق ، حيث كان السيد يرعى عبده ويأويههم ويضمن لهم حياة كريمة، بينما ظهر نوع جديد من الرق ، يقوم على خطف الفتيات وإجبارهن على ممارسة البغاء ، وتحويلهن إلى ما يشبه الجوارى يعملن لخدمة سيد مستقل ، ولكنه لا يستغل جهدهن ويشغلن فى عمل ما ، بل يستغل أعراضهن ويشغلن فى البغاء .

ولم تعرف مصر هذا النوع من التجارة إلا بعد تقنين البغاء ، وافتتاح السوق وزيادة الطلب على البغايا . ورغم أن لوائح العاهرات المختلفة كانت تنص على أن البغى لا يجب أن يقل عمرها عن 18 سنة ؛ إلا أن تنفيذ ذلك عملياً كان أمراً مستحيلاً ، لأن عملية تسنين للبنات كانت تنهى المشكلة ، ولذلك كان تجار الرقيق قادرين على خطف الفتيات دون الثامنة عشرة وتشغيلهن فى الكرخانات دون أن ينكشف أمرهن . وأحياناً كانوا يخطفون الفتيات دون الثانية عشرة ويشغلونهن فى بيوت سرية حتى يكبرن قليلاً ، ويكتسبن خبرة العمل فينتقلن إلى الكرخانات الرسمية .

وفى شهر مايو 1915 تمكنت خمس فتيات من الإفلات من قبضة إحدى العصابات والعودة إلى منازلهن ، وكانت عودتهن مفتاحاً فى يد رجال البوليس ، وقد اتضح أن هناك امرأة اسمها "أم عجلانة" كونت عصابة للإتجار فى الأعراض ، وأن أفراد هذه العصابة اختطفوا عدداً كبيراً من الفتيات من الأرياف ، ومن المدن الكبرى ، وكانتوا يبيعون تلك الفتيات للعبيقات والقوادات . وقد حكمت محكمة جنابات القاهرة على أفراد هذه العصابة بالحبس مدداً تراوحت بين ثمانية وثلاثة أعوام . كما قبضت لشرطة على عصابة أخرى فى إمبابة ، حيث كان الجيش الهندى معسكراً هناك - وزعيمة هذه العصابة امرأة تدعى "أم شلباية" ، ثم قبض على عصابة أخرى فى بور سعيد تتزعمها امرأة اسمها "ترجس" (1) .

(1) محمد سيد كيلانى : المرجع السابق ، ص 169 .

ومن خلال صفحة الحوادث فى جريدة "المصرى" ، نرى كيف كانت تاجرة الرقيق توقع الفتيات فى حبائلها ، فتذكر لنا وقائع التحقيق فى إحدى القضايا ، نتبين منها أن فتاة من أسرة كريمة خاتما الدهر ، فتبنتها إحدى المربيات الفاضلات لأنها لم تنجب ، وكانت تعاملها معاملة حسنة ، وبينما كانت الفتاة فى طريقها إلى أحد محلات الأقمشة رأتها تاجرة رقيق ، وأدركت من قوامها وجمالها "أنها قطعة من الصنف الجيد" فتتبعها وبخلت وراءها محل الأقمشة ، واقتربت منها وهى تقلب فى القماش وسألتها عن الأسعار والألوان ، ثم تجاذبا أطراف الحديث فعرضت عليها التنقل فى بعض المحلات للبحث عن أصناف أجود بأسعار أرخص ، وفى أثناء ذلك عرفت حكاية الفتاة ، فأبدت أسفها لحالها ومصير أسرتها ، ثم عرضت عليها أن تتبناها ، فهى غنية وموسرة ، وسوف تقدم لها ما لم تقدمه لها السيدة الأولى ، وبقيت الفتاة أياما تتجاذبها العوامل النفسية ، المختلفة ، والقوادة تجوم حول المنزل ، وتزيد فى الإغراءات ، إلى أن قبلت الفتاة ، وباعت المعلوم بالمجهول ، ونزلت فى ضيافتها أياما وسط الإعزاز والإكرام ، ثم عرضت عليها أن تفرح بزواجها ، فعقدت لها على زوج موهوم ، ثم وقعت فى الهاوية ، وتحولت إلى واحدة من بنات الهوى ، ومن ثم ألحقتها جرسونة فى بار ، ولما رأت القوادة فى عينى الفتاة تزمرا ، بعد أن كثر أزواجها وزوجها الحقيقى لاحظ له معها ؛ استكثبتها بعض الكمبيالات لترغما على البغاء ، ولكن الفتاة هربت ، وعملت خادمة فى أحد المنازل ، فقامت القوادة بإبلاغ البوليس أنها سرقت من منزلها بعض ملابس ، وعلى هذا تم التحقيق وشهد الشهود ، وصدر الحكم من محكمة جناح الموسيقى على الفتاة غيابيا بالحبس شهرين ، وبعد صدور الحكم أرشدت القوادة عن مقر الفتاة الهاربة فاعتقلت لتنفيذ الحكم ، فعارضت الفتاة الحكم ، ومن التحقيق ظهرت براءة الفتاة من تهمة السرقة ، وحكم القاضى بالبراءة ، وفى أثناء التحقيق ، كانت القوادة تجادل وتحدث ضوضاء فى قاعة المحكمة ، فحكم القاضى عليها بالحبس 24 ساعة<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت المسألة فى الحالة السابقة اقتصر على مجرد إغواء قاصر على البغاء ، فإن هناك منات الحالات كانت تتم فيها عملية الخطف وهتك العرض بالقوة. ففى

(1) جريدة المصرى فى 8 يناير 1937 ، ص 12 خبر بعنوان تلتقى ضدها القضايا لترغما على الاستمرار فى طريق الدعارة والفساد .



تحقيق النيابة فى بعض قضايا خطف القاصرات ، نجد القوادات يقمن بإغواء الفتيات ، وتحريض أعوانهن على هتك عرضهن ، ومن تمتع من الفتيات ، كانت القوة هى الأسلوب المتبع فى هذه الحالة ، فمثلا نجد القوادات تفيدة فرج وفاطمة الفيومية ، تحرضان وتساعدان شريكهما محمد حجازى على هتك عرض الفتاة فاطمة حسين حسن، وبعد ذلك تستسلم الفتاة وتعمل عاهرة فى دارهما تحت اسم جديد هو إحسان حسن مصطفى . وفى قضية هتك عرض الفتاة زينب عبد الخالق ، نجد تفيدة السابق نكرها تمسك البنت من أرجلها وتطرحها على الأرض ، لكى يتمكن أعوانها من الفسق بها (1).

وبعد ذلك توقع الفتيات على الكمبيالات ، وكان متوسط المبالغ التى تستكتب فى الكمبيالات تتراوح بين سبعة عشر جنيها و أربعة وستين جنيها (2).

ولم تكن القوادة "تجارة الرقيق" مقصورة على النساء فقط ، فقد مارسها رجال كثيرون، كما بز بعضهم النساء ، وحققوا نجاحا وثروة ضخمة . وما دمنا نتحدث عن القوادين، فلا يجوز أن نمر على هذا الحديث دون أن نذكر إبراهيم الغربى، الذى يعتبر أشهر قواد عرفته مصر، ربما فى تاريخها كله!

### إبراهيم الغربى :

جاء إبراهيم محمد محمود الغربى إلى القاهرة فى نهاية عام 1890 قادما من كرسكو التابعة لمركز الدر بأسوان ، حيث كان والده يعمل بتجارة الرقيق ، وقد بدأ حياته فى دنيا الفسق بافتتاح بيت للبغاء العلنى فى شارع وابور المياه ببولاق ، ولم يمض عام حتى كان يمتلك البيت وآلاف الجنيهات . وفى عام 1896 استأجر منزلا كبيرا فى الوسعة لتشغيل البغايا ، ثم افتنى مقهى بلديا تعرض فيه الراقصات رقصات خليعة تستفز الغرائز . وفى عام 1912 كان الغربى يمتلك 15 بيتا للبغاء فى حى الأزبكية ، يعمل فيها 150 امرأة أسلمنه قيادهن فصار الحاكم الناهى فيهن ، حتى أصبح اسمه يقترن بمملكة البغاء فى القاهرة مع بداية الحرب العالمية الأولى (3).

(1) الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "حديث لمعالى النقيب العمومى عن قضية الرقيق الأبيض" .

(2) الأهرام فى 30 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض تفصيل جديدة" .

(3) جريدة أريف الأرمنية ، عدد ديسمبر 1999م ، مقال للدكتور عبد الوهاب بكر بعنوان "الشوارع الخلفية" ، ص 16

ويشير سيد كيلاى - وتؤيده كثير من الدوريات المعاصرة (1) - أن الغربى قد اعتقل مع عدد من المخبثين المنتشرين بحى الأريكية ، ووضع فى معتقل بحلمية الزيتون ، ولكن نفوذ الغربى كان واسعا ومعتداً إلى كثير من البغايا والقوادات الخاضعين لسلطاته ، حتى أنه نجح فى رشوة مأمور ضبطية القاهرة اليونانى الأصل جورج فلبيدس ، ومحمود محمد مساعد حكمدار العاصمة ، ومحمد شكيب مأمور شرطة عابدين ، وأحمد كامل مأمور شرطة مصر القديمة . وقد أحيل هؤلاء جميعا إلى محكمة الجنايات ، وحوكموا فعلاً فى دور يونيو 1916 . وقد اتضح من التحقيق أن إحدى البغايا التابعات للغربى دفعت إلى جورج فلبيدس مبلغ 300 جنيه من أجل التوصية بالإفراج عن إبراهيم الغربى المعتقل بحلمية الزيتون باعتبار أنه من المأبونين (2).

وحينما انعقدت جلسة المحاكمة استمعت المحكمة إلى شهادة أليفة بنت عبد الله التى قررت أنها دعيت إلى قسم الجمالية وقابلت مساعد الحكمدار محمود محمد الذى قال لها "أنتم ما تعرفوش الغربى إلا وهو برة وما تعرفوش وهو جوه !! أنا والله زعلت علاته" . ثم قال لها محمد شكيب مأمور شرطة عابدين "الغربى اللى فلوسه سوست راح عين شمس !! - يقصد معتقل الحلمية بعين شمس - إنزلى واطلعي بمائتين جنيه وأوعى تعملى زى الغربى لما طلبوا منه فلوس راح ما رجعش" . وانتهى الأمر بأن دفعت لفلبيدس مبلغ 300 جنيه ، ولكن الحكمدار لم يوافق على الإفراج عن الغربى ، فاضطر فلبيدس إلى رد المبلغ بعد أن أخذ منه عشرين جنيها . وكانت زوجة فلبيدس - أسماء - مشتركة معه فى هذه العملية (3).

واستمعت المحكمة إلى شهادة إبراهيم الغربى ، فقال أن الشرطة اعتقلت ابنه أولاً، ثم طلب منه مأمور عابدين - محمد شكيب - أن يدفع مبلغا من المال ، فلما امتنع هددته بالاعتقال، وأخيراً اعتقلوه .

وقال محمود محمد - مساعد الحكمدار - فى شهادته ، "إن فلبيدس تكلم معه عن الغربى وقال : إنه رجل طيب ، وأنا أريد عمل طريقة لإخراجه . وقال : إن الست -

(1) كانت جريدة الأهرام تتابع أخبار التحقيق معه وعصابته أولا بأول ، ومن خلال الأعداد المختلفة لشهرى نوفمبر وديسمبر نجد أنه كان يرتدى ملابس النساء عادة ، ويتحلى بكميات كبيرة من الذهب والمجوهرات ، وانظر بصفة خاصة العدد الصادر فى 4 ديسمبر 1923، ص 4 .

(2) محمد سيد كيلاى : السلطان حسين ... مرجع سابق ، ص 162 - 163 .

(3) محمد سيد كيلاى : المرجع السابق ، ص 163 .

يعنى زوجة فليبيدس - طلبت منى أن اتصل بأصدقاء الغربى ليدفعوا لها نقودا حتى يمكن أن يفرج عنه <sup>(1)</sup>.

وقال محمد شكيب : إن الغربى هو الذى ذهب إليه وعرض عليه رشوه ليحصل له على أمر بأن يعود إلى ارتداء ملابس النساء ، والتزين بالحلى . فوعده خيرا وقال إنه سيكلم له محمود محمد ، فإذا لم تكن المسألة بأمر الحكمدار فهو يحصل له على المرغوب <sup>(2)</sup>.

وقد حكمت المحكمة على فليبيدس بالسجن خمس سنوات مع الشغل ، وعلى زوجته أسماء بالسجن سنة ، وقد صفق الجمهور طويلا وهتف من أعماق قلبه : يحيا العدالة ، ليس تعاطفا مع الغربى ، ولكن لأن فليبيدس كان طاغية ، خاصة عندما كان رئيسا للمكتب السياسى ، وقد نظم الشعراء قصائد فى هذه المناسبة منها قصائد لبييرم التونسى (الأفكار 1917/7/2 ، الأهالى 1917/7/2) كما تقرر فصل محمود محمد مساعد الحكمدار ، ومحمد شكيب مأمور عابدين بعد أن قدما للمحاكمة التأديبية <sup>(3)</sup>.

وظل الغربى فى المعتقل حتى نهاية الحرب ، حيث أفرج عنه سنة 1918 ، وعندما أفرج عنه نصبه القوادون و البغايا فى القاهرة سلطانا على عالمهم ، وألبسوه تاجا ذهبيا مرصعا بالأماس والزمرد والياقوت. وتربع الغربى على عرش تجارة الدعارة والفسق فى الأزبكية ، فكان ذلك النوبى السمين يشاهد كل مساء جالسا على كرسي ضخم واضعا ساقا على ساق أمام أحد المنازل التى يمتلكها فى شارع عبد الخالق . وقد حكم مملكته بديكتاتورية صارمة ، وكان يسن قوانينه الخاصة ، ويشرف على تنفيذها ، ويعاقب من يخالفها ، ويقال أنه جعل من أحد بيوته العديدة سجنا أحال غرفه إلى زنانات حقيقية ، وكان يحكم فى بعض الحالات بإعدام ضحيته ، فتلقى فى إحدى الغرف تحت الأرض حتى تموت جوعا <sup>(4)</sup>. واستفحل أمر الغربى بعد الحرب ، وأصبح له وكلاء فى عواصم أوربا يستورد عن طريقهم البغايا من كل الأجناس ، وكان يدعو الجانب

(1) نفس المرجع السابق ، ص 163 .

(2) المرجع السابق ، ص 163 .

(3) المرجع السابق ، ص 167 .

(4) الملحق الشهري العربى لجريدة أريف الأرمنية ، عدد ديسمبر 1999 ، مقال للمكتور عبد الوهاب بكر بعنوان "الشوارع الخلفية" ص 11 - 16 .

للتسلية ، ويقوم لهم معرضا للفجور والفحش ، يحشر إليه طائفة من الجنسين ، يفعلون الفاحشة على طرق متنوعة ، كاقصى ما وصلت إليه الرذائل (1) . وامتد سلطانه فشمـل بقايا مصر كلها ، ثم استهواه السلطان فمد نشاطه إلى القاصرات من البنات ، يستهوين إلى تجارته المحرمة ، فوقع تحت طائلة القانون (2) .

ومرة ثانية يظهر الغربى على السطح ، ويصبح مادة طيبة للصحافة ، فكانت قضية الغربى من أكثر القضايا التى شغلت رأى العام فى مصر خلال عامى 1923 و 1924 ، وبلغ عدد الذين وجهت إليهم التهمة 52 رجلاً وامرأة ، وقد أفاض المتهمون فى اعترافاتهم وقالوا إن أكثرهم كان آلة فى يده ، وأنهم ما كانوا يعملون عملاً إلا برايه وحكمه ، وإته كان يختص بالحكم فى المشاكل التى تقع بمنازل البغاء من إسنا إلى الإسكندرية ، وأن الفتيات اللاتى يقعن بعد استغوائهن فى الأقاليم وعواصم المديرىات ، كن يرسلن ليلاً بحراسة الرجال ، فيصلن إلى القاهرة أو الإسكندرية قبل شروق الشمس ، أو بعده بقليل ، كى لا تقع عين الرقيب عليهن (3) .

وقد فتشت النيابة منزل الغربى فى البويرة التى هو فيها مرتين ، فوجدت فيه كمبيلات على النساء والفتيات بمبالغ كثيرة ، وبعض أوراق تفيد فى التحقيق ، وكذلك وجدت أوراق البنك نوت موضوعة فى صُرر من القماش وملقاة فى غرفة داخلية ، ولما فتحت الخزائن وجد فيها كميات كبيرة من الذهب ملقاة بغير انتظام ، ووجد داخلها مصوغات كثيرة من أساور ذهبية مرصعة بالماس ، ومعلقة فى خشب من أيدى المكاتس ، مما يدل على أن المال الذى وصل إليه من طريق البغاء كثير جداً ، ويقال أنه يملك ويستأجر أكثر من خمسين بيتاً من المنازل المعدة للفجور (4) .

وكان الغربى حينما قبض عليه يلبس ملابس النساء ، فلما زج فى سجن الاستئناف أحضر له ثوب رجل ، وقرّر المحقق - أحمد شرف الدين بك وكيل نيابة مصر - أن يكشف الطبيب الشرعى على الغربى لمعرفة حالته ، ولتقدير مدى مسئوليته

(1) محمود أبو العيون : البغاء ... مرجع سابق ، ص 9 .

(2) أريف ، مقال الدكتور عبد الوهاب بكر السابق الإشارة إليه .

(3) الأهرام فى 3 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيب الأبيض تفاصيل جديدة" .

(4) الأهرام ، نفس العدد السابق ونفس المقال .



فى الجنایات التى اشترك فیها <sup>(1)</sup>. كما أمر بتجديد حبس الغربى ومجموعة من أعوانه وهم : محمد على بدوى ، فاطمة الشبينية ، خديجة صالح ، حمنى فتح الباب ، وردة شحاته ، فاطمة محمد ، أمينة طلبة ، نفيسة القرعاء ، تفيدة حسن بتهمة استغواء النساء ، وتحريض الفتيات على البغاء والعدوان على شرف القاصرات منهن ، ولكن هؤلاء جميعا قدموا معارضة فى استمرار الحبس ، ونظرت محكمة مصر الابتدائية فى المعارضة ، وأحضر المتهمون حشدا من المحامين ، وهم أحمد نجيب برادة بك ، وهيب دوس أفندى ، ومحمد عابدين أفندى ، وحسن علام أفندى ومحمود حسين أفندى، وبعد الاستماع إلى دفع المحاماة والنيابة قرر القاضى أحمد مختار بك استمرار حبس المتهمين 14 يوما على ذمة التحقيق <sup>(2)</sup>.

جدير بالذكر أن عدد المقبوض عليهم فى هذه القضية كان 52 من الرجال والنساء، فأفرج المحقق عن ثبوت براءته أو لم تكن أدلة إدانته كافية ولم يبق من المقبوض عليهم فى هذه القضية غير 21 متهما . وقد جئ إلى النيابة بصورة مكبرة لإبراهيم الغربى يبلغ طولها مترا أو يزيد ، وعرضها نحو 90 سم ، ويرى الناظر إليها الغربى بصورة امرأة على رأسها عصابة مُحلاة بالذهب والجواهر ، وفى صدرها المصوغات المتنوعة والكثيرة العدد ، وبأصابع اليدين الخواتم الثمينة من الماس والذهب ، وعلى الأكمام شرائط بديعة <sup>(3)</sup>.

ومن خلال التحقيق الذى بلغت أوراقه أكثر من ألف ورقة ، قدم النائب العام إلى الشعب بيانا نشره الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ووضح فيه أن وقائع هذه القضية بدأت فى 16 سبتمبر 1923 عندما أرسل قسم الأزيكية محضرا إلى نيابة السيدة زينب مؤداه أن بنتا قاصرة اسمها إحسان حسن مصطفى عمرها 14 سنة قابلتها امرأة اسمها فاطمة محمد الفيومية بجوار ضريح السيدة زينب ، ورغبتها فى الذهاب إلى منزلها لتزوجها بابنها ، فذهبت معها ، وبعد ثلاثة أيام أعطتها مخدرا وأدخلت عليها شخصا اسمه محمد حجازى ، فضَّ بكارتها . وفتح التحقيق فى هذه القضية باب التحقيق فى

(1) الأهرام فى ديسمبر 1923 ، ص 4 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض" .

(2) الأهرام فى 6 ديسمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض" .

(3) الأهرام فى 15 ديسمبر 1923 ، ص 4 ، خبر بعنوان "قضية الرقيق الأبيض" .

جناية هناك عرض أخرى خاصة بالبنات زينب عبد الخالق ، وجدت عند نفس المرأة السالف ذكرها ، وقبل أن ينتهى التحقيق فى الجنايتين ، ذهب وكيل النيابة إلى الحوض المرصود وأحضر من هناك ثلاثين بنتا اشتبه فى أن سنهن أقل من 18 عاما ، ثم انتقل إلى نقطة المومسات فى زينهم وأحضر بعض البنات المشتبه فى سنهن ، ثم انتقل إلى الوسعة وضبط بعض الفتيات من قبضة بعض "العليات" ، واستمر فى التحقيق والقبض على الفتيات المشتبه فى سنهن إلى 16 نوفمبر ، وبعدها نقلت محاضر التحقيق من نيابة السيدة زينب إلى نيابة مصر ، وكان عدد الأوراق عند النقل 910 ورقة ، فكلف النائب العمومى محمد باشا إبراهيم ، وكيل نيابة مصر أحمد بك شرف الدين ، بإتمام التحقيق<sup>(1)</sup>. وقد قيل أن إجمالى عدد القاصرات اللاتى تم القبض عليهن واستخلصهن من برائن الغربى وأعوته قد بلغ 400 فتاة<sup>(2)</sup>.

وخلال الفترة من 16 نوفمبر - تاريخ نقل المحضر إلى نيابة مصر - و27 ديسمبر ، كانت التهم قد انحصرت فى عدد من الأسماء يأتى على رأسها الغربى الذى كانت تهمته هناك عرض فتيات ، وتحريض فتيات على الفسق ، ولم تثبت عليه تهمة هناك العرض لأن التقرير الطبى أثبت أنه غير كامل الرجولة ، بينما ثبتت عليه تهمة تحريض ثمانى فتيات على الفسق بأن أُنجر فى اعراضهن ووضعهن فى منازل معدة للدعارة ... حالة كونه ممن له السلطة عليهن بسبب نفوذه القوى ومراقبته لهن مراقبة شديدة ، وعدم سماحه لهن بالخروج إلا عند الذهاب لمكان للكشف ومحروسات بخدمته<sup>(3)</sup>.

وانتهى الأمر بالحكم عليه بالسجن خمس سنوات لم يستطع تحملها ومات فى السجن بعد عام واحد<sup>(4)</sup>. جدير بالذكر أنه قد تم صياغة قصة هذا القواد فى مسلسل إذاعى فى الستينيات بعنوان "شيطان الليل".

(1) الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، خبر بعنوان "حديث لمعالى النائب العمومى عن قضية الرقيق الأبيض".  
(2) الأهرام فى 19 نوفمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "من أجل قبلة".  
(3) الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "حديث لمعالى النائب العمومى عن قضية الرقيق الأبيض".  
(4) أريف ، نفس المقال السابق الإشارة إليه .

## رجب محمد رجب :

وإذا كان أحمد الغربى هو أشهر القوادين "تجار الرقيق الأبيض" فإنه ليس آخرهم، فقد ظهرت بعده أسماء كثيرة ، وتشكلت عصابات كبيرة ، ولكنها لم تحصل على ما حصل عليه من الشهرة . ومن أهم العصابات التى عملت فى خطف الفتيات وإغوائهن أو إجبارهن على ممارسة البغاء بعد هتك أعراضهن ، نجد عصابة ظهرت فى إسكندرية فى حى اللبان ، تزعمها رجب محمد رجب لخطف القاصرات وتشغيلهن فى بيوت الدعارة ، وقد تم القبض عليه وعلى أفراد عصابته وحكم عليهم بأحكام رادعة.

وتبدأ وقائع القصة عندما تقدمت امرأة من أهالى كرموز ببلاغ عن اختفاء اختها الصغيرة - 11 سنة - وبعد فترة جاءها شخص يخبرها أن اختها عنده وأنه يجبرها على الدعارة السرية ، ولن يطلق سراحها إلا إذا دفعت له جنيها ، فأحيلت الشكوى إلى مكتب حماية الآداب فى إسكندرية الذى اهتم بالأمر ، وسرعان ما قبض على أربعة من أفراد العصابة ومعهم 14 فتاة قاصرة ، معظمهن من الفتيات الفتيات من باتعات الليانصيب ، وجامعات أعقاب السجائر ، واعترفت الفتيات بأن أفراد العصابة كانوا يقودونهن إلى أكشاك فى "عزبة النخل" بحى اللبان ، وهناك يسقونهن الخمر ثم يهتكهن أعراضهن ، فإذا افقن وادركن حالتهم أصبحن أسيرات فى أيديهم ، فيرسلونهن إلى بيوت الدعارة السرية ، وعندما تستعصى فتاة على الرغم من ذلك ، كانوا يبيعونها إلى عصابات أخرى متخصصة فى التعامل مع هذا النوع من الفتيات ، ثم يستعيدونها بعد فترة حيث تكون شوكتها قد انكسرت ، وتعلمت طاعة الأوامر . وكان للعصابة مراقبين يطوفون على البيوت السرية التى أرسلت إليها الفتيات يتسلمون النقود التى يربحونها أولا بأول<sup>(1)</sup>.

ومع استمرار التحقيق تكشفت كل خيوط التنظيم العصابى ، واتضح أن زعيم هذه العصابة يدعى رجب محمد رجب ، وتتكون عصابته من شقيقه أحمد ، وعلى مرسى محمد ، وأحمد محمد حمزة ، وحسن متولى ، وعلى عبد العال ، ومحمد الصغير . واعترف أفراد العصابة بأنهم بعد هتك أعراض الفتيات ، كانوا يقومون بتصويرهن فى أوضاع متباعدة ، ثم يرسلونهن إلى بيوت الدعارة السرية . وبالكشف على الفتيات أكد

(1) المصرى فى 21 مايو 1939 ، ص 8 ، خبر بعنوان "الإتجار بالرقيق : عصابة تلصد الفتيات الصغيرات"

الطبيب أنهن جميعا معتدى عليهن ، وأن اثنتين منهن قد أصيبتا بأمراض سرية .  
ووجهت لأفراد العصابة تهم : هتك العرض ، وإفساد الأخلاق ، والتعيش من كسب  
النساء ، وصدر الحكم بسجن زعيم العصابة ست سنوات مع الشغل ، وبقية العصابة  
أربع سنوات، عدا محمد الصغير ستة أشهر مع وقف التنفيذ (1).

وكان خبر هذه العصابة محفزا للبوليس على التحرك ، فنشط مكتب الآداب فى  
إسكندرية، وهاجم بعد أسبوع من تاريخ الحكم على العصابة ، 17 منزلا للدعارة السرية،  
وضبط 40 فتاة قاصرة ، وبالتحقيق اتضح أن معظمهن فتيات فقيرات ، فقدن عائلهن  
ووقعن بسهولة فى أيدى تجار الرقيق ، كما اتضح أن عشر فتيات منهن قد أصبن  
بأمراض سرية (2).

كما تعود بعض البلطجية على خطف الفتيات والمتاجرة بهن عن طريق بيعهن  
إلى بيوت الدعارة ، ومن هؤلاء نجد المدعو محمد الفلاحة ، الذى باع إحدى الفتيات  
إلى قوادة بأربعة جنيهات ، وبعد أيام قليلة نجح فى إغواء نفس الفتاة التى باعها ،  
واصطحبها إلى منزل قوادة أخرى فباعها لها بستة جنيهات وهكذا (3).

وتشير جريدة المصرى إلى قيام البوليس بحملات لمطاردة القوادين فقبض على  
40 تاجرا للرقيق الأبيض خلال الأسبوع الأول من شهر مايو 1939م (4).

وقد كان لإنشاء مكتب حماية الآداب العامة دور بارز فى مكافحة القوادين وتجار  
الرقيق الأبيض ، وكذلك البلطجية الذين يتعيشون من كسب البغايا ، والجدول التالى  
يوضح لنا دور هذا المكتب فى هذا المجال :

(1) المصرى فى 6 يونيو 1939 ، ص 8 ، خبر بعنوان "عصابة التفرير بالفتيات الصغيرات والحكم على أفرادها  
بأحكام رادعة".

(2) المصرى فى 13 يونيو 1939 ، ص 9 ، خبر بعنوان "40 قاصرا يضبطن فى دار للدعارة السرية".

(3) المصرى فى 26 يناير 1937 ، ص 10 ، خبر بعنوان "بائع النساء".

(4) المصرى فى 9 مايو 1939 ، ص 9 ، خبر بعنوان "ضبط 40 قوادا".



الجهة	(1)1941		(2)1942		(3)1943		(4)1944	
	بلطجية	قوادون	بلطجية	قوادون	بلطجية	قوادون	بلطجية	قوادون
مصر	98	223	35	144	32	169	159	660
إسكندرية	33	228	3	73	12	28	7	27
دمياط	—	1	—	4	—	—	—	—
القنال	10	15	3	21	2	5	1	2
السويس	—	—	2	—	—	—	2	—
وجه بحرى	8	17	9	4	58	17	37	7
وجه قبلى	34	26	9	10	7	9	3	—
المجموع	183	510	61	256	111	228	209	696

## رابعاً : حياة البغى (المقطورة)

تختلف المسميات التى أطلقت على البغى من عصر إلى آخر فهى القحبة ، والمومس ، والعاهرة ، ولكن فى ظل نظام الكرخانات غلب عليها اسم "المقطورة" ، ولعل أصل هذه التسمية الأخيرة يرجع إلى تبعيتها للعائقة أو البدرونة ، فهى مقطورتها ، وتسميها "العائقة" بهذه التسمية فى الوثائق التى ترجع إلى عصر إسماعيل ، فتقول "مقطورتى فلانة" . ولكن هذه التسمية تختفى فى القرن العشرين وتحل محلها لفظة "مومس" التى شاعت بفضل استخدامها فى اللوائح الرسمية.

(1) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 - 1942 ، ص 154 - 155 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 156 - 157 .

(3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، ص 152 - 153 .

(4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، ص 108 - 109 .

ومن النادر أن تتزوج البغى - إذا كانت من غير قبيلة الغوازي التى تتمتع بنظم خاصة بها - والشخص الذي يتزوجها يقوم بفعل خير من وجهة نظره، لأنه ينتشلها من الضياع الذي ستنتهى إليه لا محالة<sup>(1)</sup>. وتشير الوثائق إلى بعض حالات زواج لبغايا بعد توبتهن، ولكن نجد أن البغى في هذه الحالة كانت تتعرض لإهانات كثيرة من زوجها، وعليها تحمله أو الهرب والعودة إلى ماضيها<sup>(2)</sup>. وفي أحيان أخرى كان الزوج هو الذي يهرب بعد أن يئس من إصلاح حال زوجته<sup>(3)</sup>.

ولكن الوثائق تشير إلى أن بعض البغايا كن متزوجات من أزواج ارتضوا حال أزواجهن، وبعضهم كانوا يساعدونهن على البغاء، وفي القرن العشرين نجد الوضع قد اختلف، فهناك بعض الأزواج الذين كانوا يجبرون زوجاتهم على البغاء<sup>(4)</sup>. وهناك أيضا النساء الهاربات من أزواجهن أو أسرهن، وانحرفن لميل خاص لديهن، أو رغبة فى الهرب من زوج لا تحبه، أو أب متسلط، ولم يكن موقف الآباء أو الأخوة أو الأزواج سلبيا حيال هذا الموقف، حيث تزخر الصحف بأخبار قتل مومسات على يد الزوج أو الأخ أو الأب، وأحيانا ابن العم، وهؤلاء جميعا كانوا يعلنون سعادتهم بموتها وأنهم ليسوا نادمين على ما فعلوا<sup>(5)</sup>.

ومن دراسة أجراها نيازي حتاتة على 600 بغى اتضح له أن 506 منهن سبق لهن الزواج، واتضح أن 223 امرأة منهن تزوجت فى سن 16 سنة أو أقل، واتضح أن 70 % ممن تزوجن فى سن مبكرة قد تعرضن للطلاق، وبالتالي احتراف البغاء. والجدول التالى يوضح عدد مرات الزواج لعدد 506 المشار إليه<sup>(6)</sup>:

(1) دى شابرول : المرجع السابق، ص 242

(2) ديوان مجلس الأحكام، سجل رقم : س/20/10/7، ص 21، مضبطة رقم : 607، فى 13 شوال 1280 هـ - 22/ مارس 1864م.

(3) ديوان مجلس الأحكام، سجل رقم : س/3/10/7، ص 152، مضبطة رقم : 455، فى 15 جمادى الآخرة 1275 هـ - 20/ يناير 1859م.

(4) المصرى فى 16 يونيو 1939، ص 9، خبر بعنوان "بلطجى يحرص زوجته على الفسق".

(5) أنظر على سبيل المثال جريدة المصرى الأعداد الصادرة فى : 17 مايو 1939، ص 9، خبر بعنوان "يقتل أخته لسوء سلوكها"، و 20 مايو 1939، ص 10، خبر بعنوان "حادث قتل مومس"، و 26 مايو 1939، ص 9، خبر بعنوان "يقتل ابنة عمه لأنها حملت سفاحا ثلاث مرات"، و 5 يونيو 1939، ص 9، خبر بعنوان "يأتى من السويس لى يقتل شقيقته"، و 9 يونيو 1939، ص 9، خبر بعنوان "يسره الحكم عليه بالحبس فيقول أنه لا يندم على ما فعل"، و 10 يونيو 1939، ص 9، و 14 يونيو 1939، ص 9.

(6) محمد نيازي حتاتة : ظاهرة البغاء فى مدينة القاهرة .. مرجع سابق، ص 82 - 83.

عدد البغايا	عدد مرات الزواج
196	تزوجن مرة واحدة
112	تزوجن مرتين
47	تزوجن ثلاث مرات
15	تزوجن أربع مرات
12	تزوجن خمس مرات
8	تزوجن ست مرات
7	تزوجن سبع مرات
9	تزوجن 8 مرات فأكثر إلى 12 مرة
506	الجملة

ويشير حثالة إلى أن الزواج كان وسيلة مهمة للإيقاع بالفتيات وإجبارهن على البغاء ، وكثير من القوادين مارسوا هذه الوسيلة ، حتى إن أحدهم تزوج 27 مرة ، وكان يحتفظ بزوجتين فقط يقدمهما للدعارة عاما أو نصف عام ، ثم يطلقهن ويستبدل بهن غيرهن ، وكان حريصا على الزواج من الفتيات البكر حتى بلغ عدد الفتيات الأ بكر اللاتي تزوجهن 20 فتاة<sup>(1)</sup>.

لا ريب أن كثرة الأمراض التي تصاب بها البغي تؤدي إلى قصر عمرها، حتى أن الطبيب بورتقاليس يقول معلقا على ذلك \* إن من رأى في هذا العام عاهرا، فقد لا يراها في العام الآتي، ولسوء حظ الإنسانية أنه إذا ذهب فريق جاء فريق، فلموت والأمراض تحصد الآلاف في كل عام والإنسانية ترسل من تلك الشقيات التعيسات آلاف أخرى يقمن مقامهن.<sup>(2)</sup>

ولا شك أن حياة البغي في ظل عالم القوادين والبديرونات كانت أكثر شقاء، فهي لا تستطيع أن ترفض ما يطلب منها من الاستمتاع الجنسي مهما كثر الطالبون، وقد يزورها أشخاص متنوعون في الخلقة والقدارة، بحالة سكر وعريضة، فينالها منهم قحة وأذى. ثم هي مع ذلك لا تنتفع بكثير من كسبها الذي تأخذه من زبائنها بطريق الأجرة

(1) نفس المرجع السابق ، ص 83 .

(2) بورتقاليس بك : المرجع السابق ، ص 47- 48 .

أو الهبة أو حتى السرقة، فهي دائما مدينة لصاحبة البيت بصكوك مسجلة، فالعايقة تشتري لها كثير من الحلى والملابس بدعوى الغيرة على مصلحتها، ولكنها ليست إلا أدوات لازمة لهذه الحرفة ، كما أنها مدينة لها بأجرة المسكن وطبيب الكشف والعلاج وثمان بالماكل والفراش وما أحقرهما. فحين فتنشوا منزل الغربى سنة 1923 وجدوا أكواما من "الدقة" وغرائر من البصل، وقدورا من "المش" لا حصر لها، فهذا هو إدام العاهرة في بيوت البغاء، فالأكل في تلك البيوت مما تعافه النفس ويستقذره الأسير العائى.<sup>(1)</sup>

أما الملابس من الداخل فمستقذرة، وفرش النوم لا ينظف أبدا ، والأغطية خلقة بالية لا تغير كل عدة شهور، ولو أرادت هذه البائسة أن تهرب لما استطاعت، وتجد نفسها كالخادم تضرب ضربا موجعا إذا لم تبد كياسة ومهارة في لب الزبائن، ويا ويلها إذا فقدت زائرا.<sup>(2)</sup> وإذا ما غضبت عليها العايقة تطردها من منزلها شر طردة ، عارية البدن ، خاوية البطن ، لا تدرى أين تذهب ، فترمى بنفسها فى أحضان عايقة أخرى تستغل جسمها وجمالها إلى أن تذبل وتهرم. وهى فى هذا البؤس والشقاء لا تجد من يحميها ، ومع مرور الوقت يتكون لديها اعتقاد بأن هذه هى حال العاهرة ، وأن هذه هى العيشة التى يجب أن تعيشها ، فترضى بواقعها ، وتصبح على يقين من أن حياتها تنحصر فقط بين العايقة وطبيب الكشف ، وإن القوانين العامة لا علاقة لها بشخصها ، فما وضعت هذه القوانين لحماية أمثالها ، بل لحماية الناس الطبيعيين، فتصبح كلمة العايقة دستورا لديها ، وأمرها واجب التنفيذ . أو كما يقول الدكتور فخرى تصبح كلمة العايقة توراتها وإنجيلها وقرآنها" ، ويعلل سبب هذا الوضع المهين للبغايا بأن من وضعوا لائحة العاهرات قد دققوا فى وضع البنود والشروط المقيدة للعاهرات ، والمأنة للعايقات سلطات غير مقيدة عليهن ، ولم يفكروا فى وضع شرط واحد لحماية العاهرة من سلطان العايقة أو من يستغلها ويتكسب من ورائها.<sup>(3)</sup>

(1) محمد فريد جنىدى : المرجع السابق ، ص 113 وانظر أيضا محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 21 -

22

(2) محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 22.

(3) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 91 - 92 .



## خامسا : أطفال البغايا

إذا كانت البغى محتقرة من الناس ، فإن هذا الاحتقار يزداد عندما تحمل وتصبح أمًا ، كما أن الحمل يعطلها عن العمل ، ويفقدها زبائننها ، ولذلك نراها تحاول التخلص من الجنين بشتى الطرق ، فإذا فشلت واكتمل الحمل تسعى لتخلص من الطفل ، ولذلك فليس من النادر أن نجد بغيا تلقى بطفل - حملت به سفاحا - على قارعة الطريق ، أو أمام أحد المساجد ، أو بجانب ساقية<sup>(1)</sup> . وفى إحدى الحالات نجد بغيا تلقى بابنتها عند مقابر بولاق<sup>(2)</sup> . وأحيانا فى صندوق قمامة ، أو على جسر السكة الحديد<sup>(3)</sup> .

وفى بعض الأحيان نجد بعض البغايا تتغلب عليهن عاطفة الأمومة فيحتفظن بابناتهن معهن ، نجد ذلك فى حالة أمنة بنت عبد الرحيم فى التل الكبير التى كانت تعيش مع ابنتها الصغيرة فاطمة التى كان عمرها 6 سنوات ، وكانت البنت تشاهد ما تفعله أمها ، وعندما قتلت أمها على يد أحد زبائننها تعرفت الطفلة عليه وقالت أنه هو الذى دخل الحجرة مع أمها<sup>(4)</sup> . وكذلك الحال بالنسبة للبغى فاطمة شخلع التى كانت تعيش مقطورة فى كرخانة حسنة الدخاينية بالوسعة ، حيث كانت تقيم بالكرخانة مع أولادها : زنوبة البالغ البكر ، وعبد العال وسليمان القصر ، ومحمود الرضيع<sup>(5)</sup> . ولكن وجود الأطفال فى الكرخانات كان أمرا نادرا على كل حال .

ولكن هذا الوضع لا يلبث أن يتغير ، فمع تقنين البغاء أصبح الأطفال مصدر ثروة للقوادات ، فكثير من البديروانات كان لهن تابعات سودانيات ، وظيفتهن تربية الأطفال الصغار الذين يولدون للبغايا ، أو الذين يجلبونهم من الأقاليم ، أو أولاد السفاح الذين

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 75/10/7 ، مضبطة رقم : 227 ، فى 26 ربيع الآخر 1280 هـ - 8 أكتوبر 1863 م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 3/10/7 ، ص 152 ، مضبطة رقم : 455 ، فى 15 جمادى الأولى 1275 هـ / 21 ديسمبر 1858 م .

(3) المقطم فى 9 مايو 1933 ، ص 3 .

(4) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 60/10/7 ، مضبطة رقم : 8 ، فى 2 رمضان 1290 هـ - 20 أكتوبر 1873 م .

(5) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل 5/6/2 ، ص 168 ، فى 9 صفر 1295 هـ / 12 فبراير 1878 م .

تتركهم أمهاتهم عند بعض القابلات فيبيعونهم للبدرونات لإيوائهم في بيوت أعدت لهذا الغرض، فهذه البيوت هي مدارس يتعلم فيها أولئك الأطفال الفسق والفجور ذكورا وإناثا. (1)

وعلى أية حال فإن هذه القاعدة لها شواذ كثيرة ، فبعض بغايا القرن العشرين كن يرفضن أن ينشأ أولادهن في هذه البيئة العفنة ، فكن يفضلن إلقاء الأولاد على قارعة الطريق ، لعلهم يجدون أحد أصحاب القلوب الرحيمة لتربيتهم وإنقاذهم من هذا المصير المظلم الذى ينتظرهم فى الكرخانات، وتجد فى الصحف كثيرا من الأخبار عن وجود طفل لقيط على قارعة الطريق ، بعضها ثبت أن أمه بغى ، وبعضها لم يعرف له أب أو أم (2).

وهناك وسيلة أخرى أسهل ، تلجأ إليها بعض البغايا للتخلص من أولادهن الذين حملن بهم سفاحا، ولكنها أشنع من تشغيلهم فى البغاء ، أو إلقائهم على قارعة الطريق، هذه الوسيلة هي قتلهم ! وقد شاعت تلك الوسيلة فى فترة ترخيص الحكومة للبغاء بشكل لافت للنظر ، ومن خلال تقارير الأمن العام نجد بندا سنويا ثابتا عن جرائم قتل الأطفال المولودين من سفاح ، ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين البغاء وقتل الأطفال المولودين من سفاح ، ورغم أننا لا نستطيع الزعم بأن كل الأطفال المولودين من سفاح وقتلوا هم أبناء بغايا ، إلا أن المؤكد أن نسبة كبيرة منهم كذلك ، كما أن كثيرات ممن حملن سفاحا لا شك تأثرن بالبغايا وأخلاقهن سواء تأثيرا مباشرا أو غير مباشر . وكذلك فإن كثيرات جدا من الفتيات اللاتي حملن سفاحا هربن من أهليهن ولم يجدن مأوى سوى فى بيوت العاهرات . كما أن المتصفح لتقارير الأمن العام سيجد ارتباطا وثيقا بين بؤر البغاء الرسمى ، وبين التوزيع الجغرافى لجرائم قتل الأطفال المولودين من سفاح .

وقد كانت هذه النوعية من الجرائم فى ازدياد مستمر ، حيث بلغت 164 جناية فى عام 1926 ، زادت إلى 173 جناية فى العام التالى (3) . وفى عام 1938 قفز الرقم إلى 208 جناية قتل لأطفال مولودين من سفاح . مما كان داعيا لاهتمام مدير الأمن العام الذى

(1) محمد فرید جنیدی : البغاء ... مرجع سابق ، ص 115 .

(2) المصرى فى 16 مايو 1939 ، ص 9 ، المظلم فى 9 مايو 1933 ص 3 .

(3) وزارة الداخلية : تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام 1927 ، مطبعة مصر ، القاهرة ، 1928 ، ص 16 .

طالب فى تقريره بالعمل على مكافحة هذا النوع من الجرائم ، ووجه بوليس الآداب إلى الاهتمام بمكافحة هذه الجرائم وإن كان قد بين أن مكافحة جريمة من هذا النوع قبل وقوعها أمر بالغ الصعوبة لأن الجريمة تتم فى الخفاء. وعلى أية حال فقد انخفض الرقم إلى 165 جناية فى العام التالى<sup>(1)</sup>، ولكنه عاد إلى الزيادة من جديد بشكل مطرد فى السنوات التالية .

والجدول التالى يوضح لنا عدد تلك النوعية من الجرائم موزعا على أقاليم مصر خلال الفترة من 1938 - 1944<sup>(2)</sup> :

الجهة	1938 (3)			1939 (4)			1940 (5)		
	قتل عدد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة	قتل عدد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة	قتل عدد وشروع فيه	قتل أطفال من سفاح	النسبة
مصر	159	47	30	139	27	19	141	28	20
اسكندرية	140	64	46	112	52	46	97	48	49
القتل	42	19	45	26	14	54	32	18	56
المويس	9	7	78	6	5	83	3	2	67
دمياط	10	6	60	12	9	75	12	10	83

(1) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1940 ، ص 22 .

(2) وقد اضطررنا إلى قسمته جدولين نظروف فنية .

(3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1938 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1939 ، ص 23 .

(4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1940 ، ص 22 .

(5) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1941 ، ص 26 .

37	106	285	36	107	295	40	143	360	جملة المحافظات
0	0	101	2	3	181	1	1	170	القلوبية
12	13	105	8	8	97	13	16	128	الدقهلية
3	4	122	1	2	146	3	5	156	الشرقية
13	14	105	9	10	111	7	9	130	البحيرة
5	14	275	5	6	338	4	15	382	الغربية
3	14	111	5	7	145	5	8	171	المنوفية
6	3	819	4	36	1018	5	54	1137	جملة الوجه البحرى
1	48	85	1	1	125	1	1	131	الجزيرة
1	1	125	1	1	150	1	2	146	بنى سويف
3	5	148	3	5	166	2	3	184	الفيوم
1	3	226	0	0	237	1	1	243	المنيا
1	6	566	1	1	630	0	0	666	أسيوط
0	1	308	0	1	303	0	0	338	جرجا
1	1	126	2	2	112	0	0	153	قنا
25	3	12	6	1	17	11	1	9	أسوان
1	21	1596	1	12	1740	6	11	1870	جملة الوجه القبلى
6	175	2700	5	155	3053	6	208	3367	المجموع العام

وهذا بيان بجنايات قتل الأطفال من سفاح خلال الفترة 1941 - 1944 :

الجهة	(1) 1941			(2) 1942			(3) 1943			(4) 1944		
	العدد	العدد	النسبة	العدد	العدد	النسبة	العدد	العدد	النسبة	العدد	العدد	النسبة
مصر	158	48	30	153	48	31	175	43	25	202	39	19
اسكندرية	84	34	40	108	55	51	142	77	54	156	59	38
القتال	40	19	48	62	24	39	91	20	22	82	19	23
السويس	14	6	43	36	7	19	25	6	24	34	5	15
دمياط	3	2	67	8	6	75	5	3	60	5	2	40
جملة المحافظات	299	109	36	367	140	38	438	149	34	479	124	26
القليوبية	83	2	2	72	0	0	77	2	3	60	0	0
الدقهلية	111	22	20	129	17	13	117	16	14	147	14	10
الشرقية	114	7	6	108	8	7	185	5	3	178	6	3
البحيرة	114	9	8	111	6	5	140	5	4	124	4	3
الغربية	236	16	7	272	19	7	295	18	6	291	10	3
المنوفية	97	3	3	117	5	4	127	9	7	142	5	4
جملة الوجه البحري	755	59	8	809	55	7	941	55	6	942	39	4
الجيزة	119	2	2	93	0	0	118	9	8	114	1	1
بنى سويف	114	0	0	116	0	0	126	1	1	128	1	1
الفيوم	154	0	0	143	7	5	119	2	2	124	3	2
المنيا	308	2	1	275	2	1	322	0	0	340	2	1
السيوط	535	4	1	509	4	1	523	0	0	556	2	0
جرجا	240	1	0	241	1	0	264	1	0	269	4	1
قنا	101	3	3	100	1	1	104	2	2	95	1	1
أسوان	12	1	8	12	1	8	6	0	0	6	0	0
جملة الوجه القبلي	1583	13	1	1489	16	1	1582	15	1	1632	14	1
المجموع العام	2637	181	7	2665	211	8	2961	219	7	3053	177	6

- (1) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية خلال سنتي 1941 - 1942 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1943 ، ص 36 .
- (2) نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحة .
- (3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1946 ، ص 27 .
- (4) نفس المصدر السابق ، ونفس الصفحة .



ومن هذا الجدول نتبين عدة حقائق :

أولاً : أن هناك علاقة وثيقة وواضحة تماماً بين التوزيع الجغرافى للبغايا - كما أوضحناه فى الفصل الثالث - والتوزيع الجغرافى لجرائم قتل الأطفال المولودين من سفاح ، حيث ترتفع النسبة بشكل لافت للنظر فى مدن القاهرة والمدن الساحلية (المحافظات) ، وهى نفسها البؤر الرئيسية للبغاء فى مصر . بينما تقل النسبة فى مديريات الوجه البحرى ، التى تقع موقعا وسطا من حيث عدد البغايا ، وتندر فى مديريات الوجه القبلى ، التى تأتى فى ذيل القائمة بالنسبة لعدد البغايا .

ثانياً : أن الإسكندرية تقدم دائما أكبر عدد للأطفال الذين تم قتلهم ، حيث إجمالى عدد الأطفال الذين تم قتلهم خلال المدة 1938 - 1944 هو 389 طفل ، بينما إجمالى عدد جنایات القتل والشروع فيه بصفة عامة خلال نفس المدة هو 839 جنایة قتل ، أى أن نسبة قتل الأطفال المولودين من سفاح إلى إجمالى جرائم القتل بمختلف أنواعها هى 46.36 % أى نصف إجمالى عدد جرائم القتل العام تقريبا .

ثالثاً : إن القاهرة تأتى فى المرتبة الثانية من حيث العدد والنسبة ، حيث بلغ مجموع الأطفال المولودين من سفاح الذين قتلوا خلال نفس الفترة الزمنية 280 طفل ، بينما إجمالى عدد جنایات القتل والشروع فيه بصفة عامة هو 1127 جنایة . والنسبة بين الرقمين هى 24.84 % أى الربع تقريبا . ويرجع هذا التفاوت فى نسبة قتل الأطفال رغم التقارب بين المدينتين فى عدد البغايا ، إلى طبيعة القاهرة كعاصمة للبلاد تخضع لسيطرة الأمن بشكل مكثف ، ولطبيعة إسكندرية كميناء تكثر فيه الجرائم وتتعدم فيه الضمانات ، ويزدحم فيه مختلف الجنسيات .

رابعاً : إن القاهرة والإسكندرية تحوزان نصف عدد بغايا مصر كلها ، وكذلك تقع فيها نصف عدد جرائم قتل الأطفال من سفاح ، حيث أن إجمالى عدد جرائم قتل الأطفال المولودين من سفاح ، التى وقعت فيهما خلال الفترة 1938 - 1944 هو 669 جريمة ، بينما إجمالى عدد الجرائم التى وقعت من هذا النوع فى القطر المصرى كله خلال نفس المدة هو 1226 جريمة قتل لطفل مولود من سفاح ، وبذلك تكون حصة القاهرة وإسكندرية من هذا النوع بالنسبة لباقى القطر هى 54.56 % أى أكثر من النصف بقليل .

## سادساً : مصادر دخل البغايا

تدلنا الوثائق على أن دخل البغايا كان كبيراً ومتنوع المصادر ، حيث مارسن أعمالاً أخرى إلى جانب عملهن الرئيسي وهو البغاء ، ولذلك سوف نعرض لمصادر تكسبهن في النقاط التالية :

### 1 - ممارسة البغاء :

من الطبيعي أن يكون البغاء هو المصدر الأول للدخل عند البغايا ، ، فهناك بعض البغايا كن يعملن لحسابهن حيث تعيش البغى بمفردها في بيتها ، وعلى هذا الأساس سيكون كل دخلها خالصاً لها ، وهذه كان عليها أن تخرج بنفسها لجلب الزبائن بطرق شتى ، أو تقف أمام المنزل لجلب الزبائن ، وفي هذه الحالة عليها أن تتحايل بشتى الطرق للعودة بزبون ، ولا يخلو الأمر من مخاطرة فقد تعرضت إحداهن للطعن "بكرلك" في بطنها أودى بحياتها نتيجة لرفض الزبون الاستجابة لها ، أو نتيجة لمحاولتها ابتزازه كما ادعى هو عند التحقيق معه<sup>(1)</sup>. أما بالنسبة للبغايا اللاتي حصلن على قدر من الشهرة ، فهذه كانت تنتظر في بيتها ، فقد أصبح لها زبائن يترددون عليها ، ويطلبون بغى معينة بالاسم<sup>(2)</sup>.

وهناك بعض البغايا كن يعملن لحساب قوادات ، وهذا النظام قد انتشر وأصبح السمة السائدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حتى أننى فشلت في العثور على بيت واحد من الوثائق أو الدوريات المختلفة ، تعمل فيه بغى واحدة لحسابها الخاص ، مما يشير إلى انقراض هذا النوع من البغاء في ظل البغاء الرسمي .

وكان من عادة البغايا أن يجلسن أمام الكرخانة ، فإذا مر عليهن شخص حاولن جذبه بشتى الطرق للدخول إلى الكرخانة ، فيستخدمن الإغراء والتهتك كسلاح فعال<sup>(3)</sup>.

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 2/10/7 ، ص 19 ، مضبطة رقم : 32 ، في 8 صفر 1275 هـ / 19 سبتمبر 1858 م .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل 4/18/4 ، ص 23 ، مضبطة رقم : 228 ، 13 ربيع أول 1295 هـ / 17 مارس 1878 م .

(3) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل 3/6/2 ، ص 132 ، مضبطة رقم : 177 ، في 11 صفر 1295 هـ / 14 فبراير 1878 م .

فإذا فشلن تقوم إحداهن مثلاً فتطلب منه أن "يلف لها سيجارة" (1)، وفي حالة أخرى نجد بغى تخطف شاله وتهرع إلى داخل الكرخانة ليسرع خلفها (2).

ولكن العادة أن البغى لا تلجأ لهذه الوسائل إلا أبدى الزبون امتناعاً أو خجلاً ، بينما كان أغلب الزبائن يستجيبون لمجرد نظرة أو حركة خليعة للفت نظر الزبون وإغرائه على الدخول .

وفي بعض الحالات كانت القوادة هي التي تخرج لجلب الزبائن ، ثم تعرض عليهم الغتيات وهن في كامل لبسهن وحليهن وزينتهن ، ويتم الاتفاق معها على أجر معين للمبيت ليلة كاملة مع البغى (3) . وإذا كان النظام المتبع في الحالة السابقة هو المبيت ليلة كاملة ، فإن هناك حالات أخرى كانت تتم فيها مجرد زيارة لا تتعدى ربع ساعة أو نحو ذلك (4). ورغم أن وثائق القرن التاسع عشر لا توضح كيفية اقتسام الإيراد بين البغى والقواد ، إلا أن مصادر القرن العشرين تشير إلى أن القوادة كانت تستأثر بنصيب الأسد من الإيراد . ويشير الدكتور فخرى إلى أن نسبة ما تحصل عليه البغى يتراوح بين 20 إلى 50 % من الإيراد ، وتحصل صاحبة الدار على بقية المبلغ ، هذا بالنسبة للمواخير الراقية ، أما المواخير التي تنتشر في الأحياء الفقيرة ، فتأخذ صاحبة الدار كل ما تجمعه العاهرة من مال ، مقابل ما تقدمه لها من مأكّل وملبس ومسكن . ولكن أي مأكّل وأي مسكن ؟ أشياء تشمنز منها الأنفس (5).

هذا بالإضافة إلى أن بعض الكرخانات كانت تفتح أبوابها لكل عاشقين يبحثان عن مكان يختليان فيه ، ولكل شاب ينجح في اصطيد ضحية من الشارع (6) ، وهؤلاء كانوا يسمون "السرامحة" ، ولعل ذلك كان يتم في مقابل مبلغ يدفعه الرواد .

(1) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل2/6/2 ، ص 69 ، مضبطة رقم : 153 ، في 6 ذى القعدة 1294 هـ / 12 نوفمبر 1877 م .

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 179 ، مضبطة رقم : 233 ، في 22 صفر 1295 هـ / 25 فبراير 1878 م . .

(3) لمزيد من الوصف التفصيلي لهذا المنزل وطريقة العمل به /راجع ديوان مجلس الأحكام، سجل رقم : س7/10/7 ، مضبطة رقم : 18 ، في 19 رمضان 1290 هـ / 10 نوفمبر 1873 م .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل4/18/4 ، ص 23 ، مضبطة رقم : 228 ، في 13 ربيع الأول 1295 هـ / 17 مارس 1878 م ، وانظر أيضاً ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س7/10/6 ، مضبطة رقم : 8 ، في 2 رمضان 1290 هـ / 24 أكتوبر 1873 م .

(5) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 90 - 91 .

(6) ديوان مجلس الأحكام سجل رقم : س7/10/50 ، مضبطة رقم : 444 ، في 28 جمادى الأولى 1287 هـ / 26 أغسطس 1870 م .

أما عن مقدار المبلغ الذي تحصل عليه البغى من زبائنها ، فلم تصرح به سوى وثائق قليلة خلال القرن التاسع عشر ، فنجد مثلا أن بغيا في عام 1873م ، حصلت على مبلغ 22 قرشا من أحد الأروام ، نظير اختلاله بها فترة لا تزيد عن ربع ساعة كما صرحت هي بذلك .<sup>(1)</sup> كما حصلت بغى أخرى في عام 1878م ، على مبلغ فرنك واحد من أحد الفرنسيين مقابل الاختلاء بها دقائق معدودة<sup>(2)</sup> . كما دفع شخصان مبلغ ثلاثة ريالات ونصف مقابل المبيت مع فتاتين ليلة كاملة<sup>(3)</sup> .

وتشير كثير من الوثائق التي ترجع إلى عام 1295 هـ / 1878م ، إلى أنه كان من المعتاد أن يتم الاتفاق على المبلغ قبل الدخول ، وعادة ما كان المبلغ ثلاثة قروش تعريفة ، أى قرش ونصف<sup>(4)</sup> . وفي القرن العشرين أصبح الوضع مختلفا ، فيشير الدكتور عبد الوهاب بكر أن البغايا المصريات في منطقة الوسعة كن يبعن المتعة بخمسة قروش<sup>(5)</sup> ، ويسهل حساب دخلها في الشهر إذا عرفنا أن متوسط عدد زبائنها في اليوم الواحد يتراوح بين 8 - 16 رجلا حسب تقرير اللجنة التي شكلت لإلغاء البغاء<sup>(6)</sup> ، ويشير الدكتور فخرى إلى أن متوسط زبائن البغى هو 8 رجال في الليلة ، ولكنه يؤكد أن إحدى العاقيات أبلغته أن لديها ثلاث فتيات لا يقل عدد زوارهن عن 12 رجلا في الليلة الواحدة<sup>(7)</sup> .

ويشير أحد المصادر في ثلاثينيات القرن العشرين إلى أن متوسط دخل البغى في الشهر قد يصل إلى ثلاثين جنيها ، وربما يصل إلى ستين أو أكثر ولكنها مع ذلك لا تستفيد من كسبها إلا ما يسد جوعها<sup>(8)</sup> . ويؤكد آخر أن دخلها كان يصل إلى ثمتين جنيها<sup>(9)</sup> . وهو مبلغ ضخم قياسا على مرتب الموظف الحكومي في ذلك الوقت الذي كان يتراوح بين ثلاثة وخمسة جنيهات .

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س/7/60 ، مضبطة رقم: 8 ، في 2 رمضان 1290 هـ / 24 أكتوبر 1873م  
(2) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم: ل/4/18/4 ، ص 23 ، مضبطة رقم: 222 ، 13 ربيع الأول 1295 هـ / 17 مارس 1878 م .  
(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س/7/10/71 ، مضبطة رقم: 18 ، 19 رمضان 1290 هـ / 10 نوفمبر 1873م .  
(4) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم: ل/2/6/2 ، ص 69 ، مضبطة رقم: 153 ، في 6 ذى القعدة 1294 هـ / 12 نوفمبر 1877 م .

(5) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 155 .  
(6) محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 13 .  
(7) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 94 - 95 .  
(8) محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 22 .  
(9) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 91 - 92 .

## 2 - سرقة الزبائن :

من القادر أن يخرج رواد الكرخانات ومعهم نقود ، فلا بد من سلب نقودهم بإرادتهم أو بدونها ، وتزخر سجلات مجلس الأحكام ومحاضر التحقيق فى الضبطيات بأعداد كثيرة من هذه القضايا التى زودتنا حقيقة بكم كبير من المعلومات عن البغاء خاصة فى أواخر القرن التاسع عشر .

فعندما دخل أحد الفرنسيين إلى كرخانة أم السعد باللبان بإسكندرية ، وبعد أن اتفق مع إحدى البغايا على دفع ريال لها ، أخرج كيس نقوده لدفع المبلغ ، وكانت هذه فرصة مناسبة ، فقامت زميلتها بخطف الكيس ، واختفت فى إحدى جهات المنزل ، أما هو فبعد أن قضى غرضه مع البغى : ذهب إلى الضبطية وقدم شكوى بما حدث ، ومع ذلك فلم يستطع الحصول على أمواله (1).

وإذا كان هذا الفرنسي قد ترك ماله وسافر ، فلا شك أن الوضع يختلف إذا كان الزبون يهوديا ، فعندما دخل يوسف سليمان اليهودى إلى كرخانة مريم القبطية بالوسعة ، واجتمع مع إحدى مقاطيرها المدعوة حبيبة التركماتية ، وبعد أن انتهى من حاجته تحسس جيبه فلم يجد كيس نقوده وبه 12 بنتو وخمسة قضة نحاس ، فأسرع خلف حبيبة التى أخذت الكيس وسلمته لعاقبتها مريم ، فأمسك بمريم والكيس فى يدها ولكن حبيبة عضت يده ، فعندها صاح بأعلى صوته ، وحضر عساكر الدورية وقبضوا عليهما ، وبالتحقيق أنكرت المرأتان أنهما أخذتا منه شيئا ، وادعت حبيبة أنه جاء إليها "بحالة السكر وطلب منها فعل الأمر المغاير " فرفضت ، فادعى عليها بما ادعى به ، ولم يستطع اليهودى تقديم بينة تؤيد قوله ، وأفرج عن المرأتين ، ولكنه لم يياس ، وأخذ يدور ويتجسس فى منطقة الكرخانة حتى سمع امرأتين تتحدثان بشأن النقود المسروقة فأبلغ عنهما ، واعترفت إحداهما واسمها ماشاء الله بأنها من مقاطير مريم القبطية ، وأن مريم أخذت النقود وسلمتها لابنتها زوزة ، التى خرجت من المنزل قبل حضور عساكر الدورية ، وبسؤال مريم وحبيبة قالتا أن ما شاء الله هذه كانت مقطوعة عند مريم ، وأنها مديونة لها فى 3 بينتو ، ولما أرادت الخروج من عند مريم ، فقد طلبت

(1) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم: 4/18/4 ، ص 23 ، مضبطة رقم: 228 ، 13 ربيع الأول 1295 هـ / 17 مارس 1878م



مريم منها تسديد الدين ، فتركت متاعها عندها رهنا وخرجت ، وأنها فعلت ذلك لتنتقم منها ، ورأى مأمور الضبطية إدانة حبيبة ومريم رغم عدم كفاية الأدلة ، ولكنه مع ذلك رأى أن يوسف هو المفرط في ماله<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت المسألة قد مرّت بسهولة في الحالات السابقة ، ونجحت البغايا في الفوز بالأموال ، فإتباعاً لم تكن بهذه السهولة في كل مرة ، فعندما مدت إحداهن يدها في جيب أحد زبائنهما ، وأخذت منه خمسة جنيهات ، كان نصيبها "كذلك" - أي سكين - في بطنها<sup>(2)</sup> . وحتى في القرن العشرين كانت نفس المشكلة ، حيث قتل بحار فنلندي إحدى المومسات بالإسكندرية مدعياً أنها سرقت نقوده بعد أن قضى حاجته معها<sup>(3)</sup> . والجدول التالي يوضح بعض الحالات التي تعرض فيها الزبائن للسرقة والمبالغ المسروقة ، حيث نلاحظ أنها مبالغ كبيرة ، وجميعها لم ترد إلى أصحابها لأن دعواهم لم تثبت ، مما يعنى أن سرقة الزبائن كانت مورداً هاماً للبغايا ، والعياق :

المدعى	المقطورة المدعى عليها	العايقة	المبلغ المسروق
يوسف سليمان اليهودى	حبيبة التركمانية	مريم بنت جرجس	12 بنتو ، 5 فضة
أحمد الزبادى الكشنى	زنوبة بنت حسن	غير مذكور اسمها	3 جنيه أفرنكى ، 2 ريال شينكو ، 20 قرش صاغ
جيرار الفرنساوى	شفيقة بنت شعبان	أم السعد بنت حسن	64 فرنك
جرجس الصايغ	حميدة وعديلة ومغاربة وشوق	عايشة	ساعة ذهب ، كتينة ذهب ، خاتمين ألماس ، 5 جنيهات
محمد الحبشى	زينب ونفيسة	زهرة	120 جنيه
الحاج إبراهيم شبانة	بخينة وهنا	مسعودة بنت جابر	24 جنيه أفرنكى و 2320 قرش صاغ

(1) دفتر قيد النتائج بضمطية مصر رقم: ل3/6/2 ، ص3 ، مضبطة رقم: 5 ، في 27 ذى الحجة 1294 هـ / 2 يناير 1878 م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س 2/10/7 ، ص 19 ، مضبطة رقم: 32 ، في 8 صفر 1275 هـ / 19 سبتمبر 1858 م .

(3) المصرى في 24 يناير 1937 ، ص 2 ، وفي 25 يناير ، ص 7 .

والملاحظ أن معظم حالات السرقة كانت تتم بواسطة "المقاطير" ، ولكن المبالغ المسروقة كانت تذهب إلى جيوب "العايق" ، وكانت العايقة تنكر معرفتها بالمدعى ، وغالبا تدعى أنها كانت خارج البيت ، والغريب أن المقاطير يحاولون مساندتها فيما تدعيه ، ولكن عندما تحاصرهم التحقيقات كن يعترفن عليها ، وهنا تضطر العايقة إلى القول بأنها "ولو أنها لم تأخذ المبلغ .. لكن لا مانع أن تدفعه منعاً للإهانة من الضبطية"<sup>(1)</sup> . كما يلاحظ أيضا أن حالات ثبوت السرقة كانت لا تتم أبدا إلا بإعتراف شخص من داخل الكرخانة ، أو مقاطير وعايقات من الجيران ، على عداء مع صاحبة الكرخانة التي حدثت فيها السرقة ، وبغير ذلك فلن يحصل المدعى على أمواله أبدا<sup>(2)</sup> .

### 3 - لعب القمار :

كذلك كانت كرخانات البغايا تمثل بؤرا للعب القمار ، حيث كانت البغى تحرص على جذب كل أنواع الزبائن ، كما أنها كانت تشارك في اللعب أحيانا<sup>(3)</sup> . وإذا كانت لاحدة بيوت العاهرات قد نصت على عدم لعب القمار فى الكرخانات ومصادرة أدوات اللعب والمبالغ المضبوطة ، فإن هذا بالطبع لا يعنى انتهاء القمار من الكرخانات .

### 4 - تجارة الرقيق :

وقد رأينا أن كثيرا من البغايا والقوادات كن يملكن الجوارى السود ، وكما سبق القول بأن البغايا لم يكن لديهن مانع للمتاجرة بأعراضهن ، فانه لا مانع لديهن أيضا من المتاجرة بهن ؛ حيث نجد إحداهن تبيع وتشتري الجوارى بغرض التجارة<sup>(4)</sup> ، كما نجد إحدى العايقات وتدعى وردة اليهودية ، تذهب إلى السوق وتشتري جارية صغيرة "غشيمة" ، وتقوم بتربيتها بمنزلها<sup>(5)</sup> ، ولا ندرى على أي خلق تمت تلك التربية . كما

(1) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم ل3/6/2 ، ص 101 ، مضبطة رقم: 135 ، فى 4 صفر 1295 هـ — 7 فبراير 1878 م.

(2) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 179 ، مضبطة رقم : 233 ، فى 22 صفر 1295 هـ — 25 فبراير 1878 م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س7/10/20 ، ص 107 ، مضبطة رقم: 695 . فى 28 شوال 1280 هـ — 6 إبريل 1864 م.

(4) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س7/10/51 ، مضبطة رقم: 26 ، رجب 1287 هـ — 5 أكتوبر 1870 م .

(5) دفتر قيد النتائج بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 37 ، مضبطة رقم : 59 ، فى 1 ، محرم 1295 هـ — 26 يناير 1877 م .

نجد حالات لجوارى مملوكات لعائقات ، وتقوم سيدتهن بعقتهن ، ولكنهن يبقين فى الكرخانة يمارسن البغاء ، كما فى حالة سعيدة السوداء معتوقة مريم القبطية<sup>(1)</sup>. ويبين الملحق رقم (3) حالة الجوارى فى داخل الكرخانات ، حيث نجد معظمهن يعملن فى الخدمة والقليل يعملن فى البغاء ، والأغلبية رقيق والأقلية معاتيق .

#### 5 - الرقص والغناء والتمثيل :

كان العمل الظاهرى لكل الغوازى وبعض البغايا السريّات هو الرقص ، ومنه يتحصلون على دخل معقول ، ولكن الرقص كان وسيلة جيدة للانتشار ، كما يشير لين إلى أن الغوازى - مع أن حرفتهن الأساسية الدعارة - كن يؤجّرن للرقص فى حريم الأغنياء لا لتسلية النساء بالرقص فحسب ، بل لتعليمهن الفنون الشهوانية<sup>(2)</sup> ، كما أن بعض الغوازى يحترفن الغناء مثل العوالم<sup>(3)</sup> .

كما أن نسبة كبيرة من بغايا القرن العشرين - كما سبق أن أوضحنا - كن يعملن فى الملاهى كمغنيات أو راقصات ، وكذلك كثير منهن كن ممثلات فى الفرق المسرحية الجواله ، وكذلك ممثلات درجة ثانية<sup>(4)</sup> .

#### 6 - تجارة المواشى :

يشير إدوارد وليم لين إلى أن بعض الغوازى يشتغلن بتجارة المواشى إلى جانب حرفتهن الأصلية<sup>(5)</sup> .

#### 7 - بيع الخمر والمخدرات :

الخمر والبغاء وجهان لعملة واحدة ، ولذلك كان إغلاق الخمرات أحد الوسائل التى اتبعها الحكام لمكافحة البغاء ، وفى العصر العثمانى صدرت أوامر عديدة لإغلاق

(1) نفس السجل السابق ، ص 3 ، مضبطة رقم : 5 ، فى 27 ذى الحجة 1294 هـ / 2 يناير 1878 م .

(2) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص 261 .

(3) نفس المرجع ، ص 328 .

(4) محمد نيازى حتقة : ظاهرة البغاء فى القاهرة .. مرجع سابق ، ص 87 .

(5) نفس المرجع والصفحة .

المخدرات "الخمارات" (1) ، كذلك اتبع محمد على نفس الأسلوب ، فقد أصدر أمرا في 14 ربيع الأول 1254هـ / 7 يونيو 1838م ، بإغلاق 102 محلا مُعدا لشرب المسكرات وبيعها ، وعدم الترخيص بفتح هذه المحلات بازقة المسلمين ، وفيما بعد يكون الترخيص بفتح مثل هذه المحلات " في محلات وحارات العيسوية والموسوية " (2) ولا شك أن هذه الأوامر كانت ضربة قاضية للبغاء. ولكن في عهد سعيد نجد هذه المحلات تعود للظهور من جديد ، وتسمى "قهوة في الظاهر" ، ولكنها معدة لبيع الخمر والحشيش في الداخل ، كما نجد صاحبة القهوة في بعض الحالات بغى محترفة ، وزوجها قواد يساعدها في عملها (3) . والمخدرات من أهم العوامل المساعدة لحرفة البغاء كما أن نسبة كبيرة من زبائن البغاء هم في نفس الوقت من مدمنى المخدرات ، ولذلك يندر أن نجد دار بغى تخلو من الخمر أو الحشيش ، لتقدم إلى الزبائن ، أو تباع لهم كتجارة (4) . كما كانت إحداهن تبيع البوظة كستار لعملها في البغاء ، حيث يتجمع الزبائن لشرب البوظة ومع انقضاء السهرة ينسحب البعض وينوى آخرون المبيت (5) .

ويذكر الدكتور فخرى أن المخدرات كانت تباع في بيوت البغاء بأسعار خيالية ، وأن الرجال الذين يزورون تلك البيوت كانوا يرغمون "نوقيا" على تعاطي الخمر والمخدرات ، وحتى إذا لم يبادر بطلب شئ منها ، فإن البغى سرعان ما تطلب على حسابه ، ويؤكد أن أحد الزبائن أخبره أنه اشترى جرام كوكايين بجنيهين ، وأخبره آخر بأنه دفع ثلاثين قرشا ثمنا لسيجارة حشيش (6) .

## 8 - إيواء المجرمين واللصوص :

هذا بالإضافة إلى أن كرخانات البغايا كانت مأوى للمجرمين واللصوص والهاربين من القانون ، حيث تشير الوثائق إلى أن رجال الضبطية كانوا عندما يبحثون عن شخص هارب فإن تلك الكرخانات كانت أول ما يبحثون فيه وغالبا ما كانوا يعثرون على

(1) محكمة دمياط الشرعية ، سجل رقم 51 ، ص 55 ، مادة رقم 143 ، في 1022 هـ / 1613م .

(2) محظظة 4 ملخصات أوامر ، كراس 32 ، أمر إلى الديوان الخديوى ، في 14 ربيع الأول 1254هـ / 7 يونيو 1838م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: 20/10/7 ، ص 8 ، مضبطة رقم: 589 ، في 9 شوال 1280هـ / 18 مارس 1864م .

(4) محمد فريد جنىدى : المرجع السابق ، ص 46 .

(5) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: 20/10/7 ، ص 8 ، مضبطة رقم: 589 ، في 9 شوال 1280هـ / 18 مارس 1864م .

(6) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 93 .

بغيتهم<sup>(1)</sup> . وكثير من اللصوص بعد القبض عليهم وبسؤالهم عن المسروقات التي سرقوها يتبين للضبطية أن جزءا كبيرا منها - أو كلها - قد تم إتفاقه على التسوية الفواحش<sup>(2)</sup> . مما يشير إلى أن ذلك كان مصدرا هاما لدخلهم.

ومن دراسة نيازي حتاتة عن مصادر دخل البغايا خلال أواخر أربعينيات القرن العشرين، وجد أن 206 امرأة كانت الدعارة هي مصدر دخلهن الوحيد من بين 600 بغى ، أما الباقيات فكان لهن مصدر آخر وبيانهن كالتالى<sup>(3)</sup>:

العدد	مصدر الدخل
206	الدعارة فقط
81	إنفاق الزوج
91	إنفاق الأقارب
26	نفقات شرعية
3	مال ثابت
2	سرقة وتجارة ممنوعة
31	إنفاق العشيق
44	خدمة المنازل
20	فنانات ملاهى وكباريهات
25	بائعات متجولات
14	حائكات ملابس
23	عاملات
8	موظفات
5	ممرضات
8	ممثلات
10	ممثلات ثانويات (كومبارس)
3	أعمال تجارية وصناعية
600	الجملة

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/10/7 ، ص 108 ، مضبطة رقم: 697 ، فى 28 شوال 1280 هـ/6 إبريل 1864 م.

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/10/7 ، ص 1 ، مضبطة رقم: 4 ، فى 10 ذى القعدة 1274 هـ / 25 يونيو 1857 م.

(3) محمد نيازي حتاتة : ظاهرة البغاء فى القاهرة .. مرجع سابق ، ص 87 .



## سابعاً : ثروات البغايا

من المفروض أن البغايا هن من النساء الفقيرات اللاتي أعوزهن الفقر ، فلجأن إلى هذه الحرفة ، وقد ادعت البغايا اللاتي نفاهن محمد على إلى إسنا الفقر ، وقررن أنهن لا يملكن قوت يومهن ، مما أجبر الحكومة على صرف جراية يومية لهن (1) . ومع ذلك ، ومن خلال هذه الأنشطة الاقتصادية التي عدناها نجد أن بغايا القرن التاسع عشر قد كَوْنُ ثروات ضخمة ، نستشف ذلك من خلال الوثائق : فأمينة بنت عبد الرحيم الخياط كانت تمتلك منزلاً تقيم فيه مع طفلتها ، وكانت تمتلك الكثير من المصوغات التي كانت السبب في قتلها على يد أحد زبائنها ، ولكن لحسن الحظ أن القاتل لم يستطع العثور على مكان المصوغات فاكتفى بسرقة برقع فضة ، وبالتفتيش وجدت المصوغات في علبة صفيح خلف زير المياة ، وتشمل : زوج من الأساور الذهب ، وحلق من الذهب ، وغازيتين ، وقلادة بها 12 محمودية ، وفرج الله وكردان به غازيتين و 34 ربع غازي مصري (2) . كما بلغ إجمالي ما سُرِق من خدوجة بنت حسن سمس 3624 قرش من المصوغات ، بالإضافة إلى خاتم الماس قيمته 300 قرش (3) .

وحتى الغوازي الرُّحْل سكان الخيام ، كانت ثرواتهم كبيرة : وبعضهن يحتفظن بأثاث قيم ، ونصف دسنة من الجوارى السود ، وجمالان أو ثلاثة ، وإيضاً عدة خيول ، وقد تمتلك الأسرة الواحدة من البرامكة نصف دسنة من الحمير ، أما مجوهرات هذه الأسرة وفساتينها فتشمل فساتين حريرية مزخرفة بخيوط الذهب ، وكثيراً من السلاسل التي تعلق حول الرقبة والصدر ، كما تتكون من الجنيهات الذهبية الإيطالية وأساور ذهبية ثقيلة تساوي في بعض الأحيان من مائتين إلى ثلاثمائة جنيه استرليني (4) .

ويكفي للتدليل على ضخامة ثرواتهم ، أنه قد سرق من هوارية الغازية مصوغات كانت موضوعة في علبة صفيح بخيمتها في مولد البدوي بطنطا ، وقد بلغ ثمن هذه

(1) انظر الفصل الخامس : البغايا والسلطة .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : 60/10/7 ، مضبطة رقم : 8 ، في 2 رمضان 1290 هـ / 24 أكتوبر 1873 م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : 1/10/7 ، ص 47 ، مضبطة رقم : 105 ، في 20 ذي الحجة 1274 هـ / 31 يوليو 1858 م .

(4) بوركهارت : المرجع السابق ، ص 147 - 150 .

المصوغات عند تقديرها بمعرفة آل الخبرة ، مبلغ 5729 قرش و 15 فضة <sup>(1)</sup> ، وهو مبلغ ضخم بمقياس ذلك الزمان .

ولم تكن هذه المصوغات تغرى على السرقة فقط ، فقد كان الأمر يصل إلى القتل أحيانا ، فقد اشترك اثنان من رواد إحدى الكرخات في قتل اثنتين من الفواحش من أجل سرقة مصاغهن <sup>(2)</sup> .

جدير بالذكر أن هذه المصوغات الكثيرة لم تكن تغرى الزبائن فقط على السرقة أو القتل ؛ بل كانت تغرى أيضا الخدم والأتباع ، فقد سرق فرغلي تابع صلوة بنت سيد أحمد من أسبوط مبلغ 6 بينتو ، و 3 مجر و 2 جنيه أفرنكي ، و 130 قرش صاغ ، ولبة ذهب قيمتها أربع مجرات ، وطربوش مركب عليه قرص وزنه 18 مجر ، وخاتم بفص فيروز ، و 117 خيرية <sup>(3)</sup> .

ولا شك أن هذا التنوع في العملات يظهر لنا أن البغى كانت بمثابة بنك متحرك ، فبالإضافة إلى طبيعة العصر وتنوع العملات ، فإن زبائنها كانوا من طبقات متعددة وجنسيات مختلفة ، فتجد معها البينتو والمجر والخيريات العثمانية ، والمحموديات العثمانية ، والقروش المصرية ، و الجنيهات الأفرنكية وغير ذلك .

وخلال القرن العشرين نجد أن الحال لا يختلف كثيرا ، فنجد على صفحات الجرائد أخبار عن قتل الزبائن للمومسات ، ومن بينها نجد في صفحة الحوادث بالأهرام سنة 1923 محاولة خليل مرسى خنق إحدى المومسات ، التي أخذها إلى ناحية دير الطوين ، في إحدى الطرق المهجورة وحاول قتلها بعد أن أخذ مصوغاتها وأموالها ، وقد بلغت هذه الأموال 23 جنيه و 800 ملجم ، بالإضافة إلى أربعة خواتم الماس ثمنها 64 جنيهات ، وأربعة أزواج من الأساور ثمنها 110 جنيهات <sup>(4)</sup> .

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/7/10/3 ، ص 169 ، مضبطة رقم : 483 ، في 22 جمادى الأولى 1275 هـ / 28 ديسمبر 1858 م .

(2) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/7/10/71 ، مضبطة رقم : 18 ، في 19 رمضان 1290 هـ / 10 نوفمبر 1873 م .  
(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم : س/7/10/3 ، ص 34 ، مضبطة رقم : 323 ، في 14 ربيع الآخر 1275 هـ / 21 نوفمبر 1858 م .

(4) الأهرام ، في 6 نوفمبر 1923 ، ص 5 ، خبر بعنوان "خناقو النساء" ، وانظر قضية أخرى في أهرام 1 نوفمبر ، ص 5 بعنوان "قضية خنق النساء" لأحد الرجال الذي تعود على قتل النساء بعد تجريدهن من مصاغهن ، ونجد من بين قائمة ضحايا بعض المومسات .

## ثامناً: الزبائن

يمثل الزبون الضلع الثالث في هذه الحرفة ، بعد المقطورة ، والعايقة أو البدرونة، وترتيبه هنا لا يشير إلى قلة أهميته، فغيره لا تقوم حرفة البغاء ، كما أنه لا يكون المطرب مطرباً بغير جمهور. والزبون هو طالب المتعة الذي يأتي إلى بيت البغاء، سواء برغبته ، أو بإرشاد قواد . وقد تنوعت الأسباب التي دفعت الزبائن للحضور إلى الكرخانات ، وكذلك تنوعت طبقاتهم وحالاتهم الاقتصادية، وأعمارهم ومن خلال الجدول في الملحق رقم 2 نتبين الآتي.

أن بينهم العامل والعاطل والموظف والمهني والضابط والجندي والمتزوج والأعزب، واللص والمجرم، ومن خلال الوثائق وجدنا أن الزبائن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانوا من فئات مختلفة ، ومن خلال الحالات العديدة التي جمعناها من الوثائق يمكن تصنيفهم كالتالي :

□ حرفيين : ( حلاق ، فطايري ، برملجي ، فاعل ، فران ، ترزي ، نجار ، صانغ ، عرجي تراب ، حمامي ).

□ موظفين : (وكيل تلغراف القلعة ، وكيل عهدة ، ناظر زراعة ، شيخ طائفة المراكبية بإسكندرية) .

□ تجار : (دخاخي ، تاجر طرابيش ، تاجر أقطان ، صاحب لوكائدة ، مقاول ، خضري أخضر، تاجر غلال ، سمسار ، خامورجي ، تاجر كهنة ، تاجر أورق ودفاتر).

□ عسكريين : ( باشبوزقي ، اسبران بالطوبجية ، نفر ، أونباشي ، ، عسكري بوليس، بحار، ضابط بحري ، مستخدم بالبحرية ) .

□ لصوص وعاطلين ومجرمين بمختلف أنواعهم .

□ أجانب (تركي رعية ، رومي رعية ، عبيد سودانيين وأحباش ، أرمن رعية ، فرنسيين ، يونانيين ، فنلنديين ) .

ويشير عبد الله النديم في "الأسناد" إلى أن كثير من زبائن البغايا كانوا من أبناء

الطبقات العليا ، الذين درجوا على تقليد الغرب فى كل شىء<sup>(1)</sup>. ولعل ظهور أبناء الطبقات العليا فى دور البغاء يرجع إلى إلغاء الرق منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وتحديدًا منذ عام 1877م ، وصعوبة تمتع الأغنياء بما كان مباحًا قبل سنوات قليلة ، من التسرى بالجوارى بآى ، وبدون قيود إلا القيود الشرعية التى تفرضها الشريعة الإسلامية<sup>(2)</sup>.

وخلال القرن العشرين كان رواد بيوت الدعارة من نفس تلك العناصر التى أشرنا إليها بخصوص القرن التاسع عشر ، يضاف إليهم عمال المصانع ، وطلبة المدارس والموظفين من درجات متفاوتة ، حتى رجال البوليس والنيابة<sup>(3)</sup> كان لهم تردد على تلك البيوت كزبائن .

ومن خلال عدد حالات المرضى الذين عولجوا من أمراض مختلفة بين رجال البوليس سنة 1928 ، نجد عدد كبيرًا منهم قد عولج من أمراض سرية ، مما يعنى أن رجال البوليس بأنواعهم : ضباط وعساكر وخفر وسريين ، كانوا عنصرًا رئيسيًا بين زبائن بيوت الدعارة ، يتضح ذلك من الجدول التالى<sup>(4)</sup>:

المرض	رجال البوليس الذين عولجوا فى قصر العيني	رجال البوليس الذين عولجوا فى مستشفى البوليس	رجال البوليس الذين عولجوا فى الشفاخانه	رجال البوليس الذين كشف عليهم فى العيادة الخارجية	الجملة
زهري	986	1362	40	1	2389
سيلان	70	47	13	14	144
قروح	34	693	78	116	921
جملة	1090	2102	131	131	3454

(1) الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، العدد الصادر فى 13 ديسمبر 1892م مقال بعنوان "حنيفة ولطيفة" ، ص 132 - 140 .  
(2) لمزيد من التفاصيل حول إلغاء الرق ، وحقوق التسرى راجع للمؤلف : الرقيق فى مصر ... مرجع سابق ، الفصل الخامس عن الحياة الاجتماعية للرقيق ، والفصل الثامن عن الحركة المناهضة للرق .  
(3) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 45 .  
(4) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1928 ... مصدر سابق ، ص 58 - 61 .

كما مثل الجنود الإنجليز عنصرا أساسيا بين رواد الكرخانات خلال فترة التصريح بالبغاء 1882 - 1949 ، وقد ظهر ذلك بوضوح خلال فترتي الحربين العالميتين : ففي الحرب الأولى كانت بيوت العاهرات مرتعا لجنود الإمبراطورية البريطانية ، خاصة الأستراليين والهنود <sup>(1)</sup>. وفي الحرب الثانية انفتح الباب لهم على مصراعيه ، ويشير مأمور قسم الأزيكية في تقريره عن عام 1940 ، إلى أنه قد تم تخصيص منطقة عاهرات للجيش البريطاني في شارع وجه البركة ، وبها عشرة بيوت بما فيها من عاهرات ، وتدار بواسطة 29 بدرونة . ولكن جنود الجيش البريطاني لم يكتفوا بما خصص لهم ، فقد أشار ذلك التقرير إلى أن "عددا عظيما من جنود الدولة الحليفة يتجولون بدائرة القسم ، حيث توجد الملاهي وبيوت الدعارة " . وقد كان اختلاط هؤلاء الجنود بالبغايا سببا لانتشار الأمراض السرية بينهم ، فتعددت شكاوى الجنود من العاهرات المريضات ، وكان قسم الأزيكية يحقق في تلك الشكاوى ، ويقوم بإرسال البغى التى اشتكى الجنود منها إلى الكشف ليتأكد من إصابتها بالأمراض السرية ، وخلال عام 1940 فقط تقدم 623 جندي بشكاوى من هذا النوع ، وبتحقيقها ظهر وجود 164 مومسا مريضة بأمراض سرية لم يظهرها الكشف الدورى العادى <sup>(2)</sup>.

وكثير من الزبائن كانوا يصابون بالأمراض التى تنتقل إليهم من البغايا، ويعودون إلى بيوتهم لينشرونها بين زوجاتهم، فتصاب الزوجة بمرض سرى لا ذنب لها فيه، وعندما يصاب الرجل بمرض من الأمراض السرية فإنه يستطيع الذهاب إلى الطبيب، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للمرأة التى قد ينتهى الأمر بالنسبة لها إلى الموت، دون أن تجد من يهتم بها، ويمنعها حياؤها من الذهاب إلى الطبيب، ومن خلال إحصاء أجراه الطبيب بورتقاليس على زبائنه من الرجال من مدمنة البغاء، اتضح أن عددا كبيرا منهم قد فقدوا زوجة أو أكثر من زوجة <sup>(3)</sup>.

وكثير من الزبائن كانوا يصابون بالأمراض التى تنتقل إليهم من البغايا، ويعودون

(1) د. لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص 199 - 201 ، محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ... مرجع سابق ، ص 167 - 170 .

(2) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزيكية عام 1940 ، مصدر سابق ، ص 22 - 23 .

(3) بورتقاليس بك : المرجع السابق ، ص 12 .



إلى بيوتهم لينشرونها بين زوجاتهم، فتصاب الزوجة بمرض سرى لا نذب لها فيه، وعندما يصاب الرجل بمرض من الأمراض السرية فإنه يستطيع الذهاب إلى الطبيب، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للمرأة التي قد ينتهي الأمر بالنسبة لها إلى الموت، دون أن تجد من يهتم بها، ويمنعها حياة من الذهاب إلى الطبيب، ومن خلال إحصاء أجراه الطبيب بورنغاليس على زبائنه من الرجال من مدمنة البغاء، اتضح أن عددا كبيرا منهم قد فقدوا زوجة أو أكثر من زوجة<sup>(1)</sup>.

ومن هذا الحصر للزبائن نجد أن رواد الكرخانات كانوا من طبقات عديدة، وأعمار متفاوتة، وقد نتج ذلك عن انحدار المقياس الخلقي لدى كثير من الناس، كما نتج عن ذلك تعود كثير من الشبان على التردد على بيوت الدعارة، مستغنين بذلك عن سنة الزواج، فكانت النتيجة أن ظهرت أزمة الزواج التي شغلت الرأي العام خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وقد تناول كثير من الكتاب هذه الأزمة بالشرح والتحليل وخلصوا إلى أن الشاب يجد في البغاء مرتعا خصبا لشهواته الجامحة، فلا يرغب في الزواج، لأن فيه قيلا ثقيلًا عليه من حقوق الزوجية المختلفة، فكانت النتيجة أن فقدت السيدات الشريفات الراغبات في الزواج لعدد وافر من الشباب. وقد أوضح أولئك الكتاب والمفكرون أن أهم وسائل حل أزمة الزواج هو إبطال البغاء الرسمي ومكافحة البغاء السرى<sup>(2)</sup>.

وإلى جانب عزوف الكثير من الشبان عن الزواج، وظهور أزمة الزواج طفت على السطح مشكلة أخرى مرتبطة بذات الموضوع، وهي ظاهرة انتشرت جرائم الفسق وهتك العرض. فلهذا النوع من الجرائم صلة وثيقة بالبغاء، فالتصريح بالبغاء جعل كثير من الشبان يعرضون عن الزواج ويتخللون أن هتك أعراض الفتيات والاعتداء عليهن يستوى مع معايشرة البغايا، فقد أصبح الفارق بين الأمرين ضئيلا جدا، حيث انحدرت الأخلاق لدى كثير من الشبان، وانعدم المقياس الخلقي والدينى لديهم. وقد

(1) نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

(2) محمد فريد جندى: أزمة الزواج في مصر، أسبابها ونتائجها وعلاجها، مطبعة حجازي، القاهرة، 1933، محمد عطية الجداوى: مشاكل العصر الحديث في مصر والأمم الشرقية، مطبعة الصاوى، القاهرة، د.ت، مجلة المعرفة، عدد أول يونيو 1931، ص.ص 302 - 304، 344 - 351.

بلغت هذه النوعية من الجرائم ذروتها فى عام 1939 حيث بلغت 376 جنائية ، بزيادة 35 جنائية عن العام السابق ، ولذلك لم يجد مدير الأمن العام ما يكتبه فى تقريره عن ذلك العام سوى أن يهيب بمن يستبحون الأعراض ويستهنون بكرامة العائلات أن يكبحوا جماح نفوسهم " فقد كفى البلاد ما بليت به من إحجام كثير من شباتها عن الزواج ، وانصرافهم إلى التسكع فى الطرقات ، وإغواء الفتيات على الفسق والفجور ، واستهانتهم بنظام الدولة وشعائرها الدينية وتقاليدها القومية ، فمن تهتك لاختلاط يثيران العواطف الدينية ، إلى ارتياد النوادي والحانات إلى تدنيس كرامة المرأة فى الطرق والبيوتات" . وقد صرح مدير الأمن العام بأن العلاج هو الاهتمام بالتعليم الدينى والتهديب النفسانى والإكثار من بوليس الآداب الذى لا تنكر فائدته فى السهر على الأخلاق ورعاية الآداب العامة ومنع العبث بالأعراض <sup>(1)</sup> . وقد فات مدير الأمن العام أن يربط بين التصريح بالبغاء وبين انتشار هذا النوع من الجرائم . بينما نستطيع أن نوضح ذلك من خلال الجدول التالى :

الجهة	1939	1940 <sup>(2)</sup>	1941	1942 <sup>(3)</sup>	1943 <sup>(4)</sup>	1944 <sup>(5)</sup>
مصر	146	130	98	88	82	113
اسكندرية	57	40	46	60	29	65
القتال	22	15	14	20	13	13
السويس	2	11	7	5	16	9
دمياط	2	2	2	3	—	1
مجموع المحافظات	229	198	167	176	140	201
القليوبية	8	4	6	7	2	4
الدقهلية	25	15	20	15	17	13
الشرقية	15	15	14	10	15	12

(1) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، المطبعة الأميرية بهيولاق ، 1940 ، ص 50 .

(2) مصدر سنتى : 39 - 1940 هو وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، ص 76 .

(3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 - 1942 ، ص 92 .

(4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، ص 80 .

(5) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، ص 73 .

23	21	24	33	24	34	الغربية
7	11	11	5	7	7	المنوفية
72	76	72	88	77	99	وجه بحرى
11	9	7	3	7	8	الجيزة
7	5	5	3	3	4	بنى سويف
8	9	4	5	12	4	الفيوم
5	6	5	7	5	5	المنيا
5	7	12	4	8	9	أسيوط
3	3	4	5	4	3	جرجا
4	4	8	6	9	9	قنا
8	2	5	5	9	6	أسوان
51	45	50	38	57	48	وجه قبلى
324	261	298	293	332	376	المجموع العام

ومن هذا الجدول ، نتبين العلاقة الوثيقة بين جغرافية البغاء فى مصر - كما سبق أن أوضحناها - والتوزيع الجغرافى لجرائم التحريض على الفسق وهتك العوض ، حيث ترتفع نسبة جرائم الفسق وهتك العرض فى القاهرة وإسكندرية ، وهما أكبر بؤرتين للبغاء فى مصر ، بينما تنخفض فى بقية المديريات والمحافظات ، إذا استثنينا مديرتى الغربية والدقهلية فى الوجه البحرى ، حيث ترتفع نسبة جرائم الفسق وهتك العرض بهما ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة عدد البغايا بهن كما سبق أن أوضحنا فى الفصل الثالث . وهذا يعنى أن التصريح بالبغاء كان له مردود سلبي على اتحدار مستوى الأخلاق فى مصر ، وارتفاع معدل الجريمة بصفة عامة ، وجرائم الآداب بصفة خاصة .

۱- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۲- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۳- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۴- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۵- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۶- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۷- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۸- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۹- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،  
 ۱۰- در این کتاب که در مورد تاریخ و جغرافیه است،

## الفصل الخامس ... البغايا والسلطة

- أولاً : موقف حكومة محمد علي من البغاء
- ثانياً : البغايا والسلطة في فترة التحرير (1834 - 1882)
- ثالثاً : اعتراف الحكومة بالبغاء (البغاء الرسمي)
- رابعاً : دور مصلحة الصحة في مراقبة البغاء الرسمي
- خامساً : دور البوليس في مراقبة البغاء الرسمي
- سادساً : السلطة و البغاء السري



رأينا كيف كان البغاء في مصر منظما منذ العصر المملوكي، وكيف كانت الدولة تعترف بالبغايا وتجبي منهن الضرائب والعوائد أحيانا، ولكن علاقتهن بالسلطة خلال العصر المملوكي والعثماني كانت متوترة، فتارة يحصلن على الاعتراف بوجودهن، وتارة تطاردهن السلطات، وتمنعهن من ممارسة حرفتهن.

وفي مطلع القرن التاسع عشر، كانت البغايا خاضعات لإشراف الشرطة، وكان الوالي (رئيس شرطة القاهرة) يتشدد في معاملتهن والقبض عليهن، وجمع الفرقة منهن. فيذكر إدوارد ولیم لین أن "الوالي" كانت لديه قائمة بعدد المومسات، وكان يفرض عليهن الضريبة، وكل المومسات كانت تحت ولايته، وكان يشرف أيضا على سيرة النساء على العموم، ويضيف من تتهم بفاحشة واحدة إلى قائمة المومسات، ويفرض عليها الضريبة، إلا إذا فضلت أن تتحاشى هذا العار برشوة ذات اعتبار، وكان النظام المتبع هو أن يلتزم شخص بجباية الضرائب من المومسات العازبات والمتزوجات على السواء، وإن كانت المتزوجات اللاتي يعملن في هذه الحرفة سرا كن يفضلن دفع الرشوة على دفع الضريبة والتسجيل في سجل الملتزم أو الوالي<sup>(1)</sup>.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن العلاقة بين البغى والسلطة - ممثلة في الوالي أو الملتزم - كانت عدائية على الدوام، ليس فقط في عصر محمد علي بل خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وحتى بعد اعتراف الحكومة بالبغاء، فقد ظل البوليس يطارد البغايا السريات، ورجال الصحة يطاردون البغايا الرسميات. ونستطيع من خلال العناصر التالية أن نبين ملامح تلك العلاقة خلال فترة الدراسة.

## أولاً: موقف حكومة محمد علي من البغاء

لا تشير الوثائق إلى العوامل التي دفعت محمد علي - في بداية حكمه - إلى الإبقاء على البغاء وتحصيل الضرائب من البغايا، كما أن تلك الوثائق أيضا لا توضح الأسباب التي جعلته يتراجع ويلغى الضرائب المفروضة على البغاء، ويعاقب البغايا.

(1) إدوارد ولیم لین : المرجع السابق ، ص 111 .

فنحن نلاحظ - بدون مقدمات - بقرار صادر من مجلس الملكية في 18 محرم 1250هـ -  
28 مايو 1834م ينص على إلغاء الضريبة المفروضة على البغايا وغيرهن من المنتسبين  
إلى الخردة كباتعى الفول والسقائين ، مع زيادة 10 % على الفردة العامة .

ومن نص القرار ، نكتشف أن المجلس قد اجتمع بناء على تعليمات من محمد  
على ، بتكليف المجلس بالنظر في مسألة "الحريمات الفواحش" ، وإغلاق محلاتهم داخل  
المحروسة وخارجها ، وبعد التداول قرر المجلس التنبيه على نظار الأقسام بجمع مشايخ  
الحارات والأثمان ، وأمرهم بتحرير قائمة ببيان أسماء بيوت النساء الفواحش بيتاً بيتاً  
واسماً اسماً ، ثم استدعاء هذه الأسماء بمعرفة الناظر "لتخويفهم وتثويبهم بمعرفته" ،  
ثم يقوم بعد ذلك بجمعهم في حارة يشتهر أهلها بالصلاح ، ويأخذ منهم مفاتيح بيوتهن  
القديمة ويحتفظ بها عنده (1).

ولم يكتف المجلس بذلك ، بل قرر استمرار مراقبة أولئك النسوة بمعرفة مشايخ  
الحارات ، فإذا لاحظوا دخول أحد عند امرأة من "النساء الذين كانتوا فواحش" فيتم  
ضبطهم ، ويضرب الرجل 300 كراياج ، والمرأة 50 ، وبعد ذلك تعود كما كانت تحت  
المراقبة ، فإذا تكررت المخالفة تضاعف لها العقوبة "الطاق اثنين" . ولكي يهتم مشايخ  
الحارات بالمراقبة ؛ فقد قرر المجلس جلد المهمل منهم أو المتواطئ 300 كراياج ،  
وتضاعف العقوبة في المرة الثانية ، وفي المرة الثالثة يرسل إلى اللومان مدة سنة  
ويرفت من الشياخة (2).

وقد كلف المجلس إسماعيل بك "ضابط المحروسة" بالإشراف على تنفيذ هذا  
القرار ، وأثناء تنفيذه لاحظ إسماعيل بك أن "المخدمين" بدعوا يقومون بدور القواديين ،  
وذلك عن طريق أخذ أولئك البغايا وإرسالهن كخادمت "إلى النصارى العزاب فيأخذونهن  
إلى بيوت واقعة في أماكن قليلة السكان بقصد الخدمة ثم يأتون معهن الفاحشة"  
وأوضح أن عمولة المخدم في هذه الحالة تصل إلى 100 قرش ، ولذلك أرسل إسماعيل

(1) محفظة 139 أبحاث ، ملف طرق. ترجمة وثيقة مستخرجة من ديوان الخديو ، دفتر رقم: 796 ، ص 56 ، وثيقة  
رقم : 72 ، في 18 محرم 1250هـ / 28 مايو 1834م قرار رقم 24 ترتيب متضمن منع الحريمات الفواحش  
من داخل المحروسة وخارجها .

(2) نفس المصدر السابق ، ونفس الوثيقة.

بك إلى مجلس الملكية يلتبس النظر في هذا الأمر . فاجتمع المجلس وقرر تشكيل لجنة من "الخازن الخديوى" ومأمور أشغال المحروسة ، ووكيل مأمور الديوان الخديوى وضابط المحروسة للنظر في هذا الأمر وصياغة قرار لمنع النساء المسلمات من خدمة الطوائف الذمية ، وأخذ رأى نظار أقسام المحروسة الأربعة ومشايخ الأثمان والحارات إذا لزم الأمر (1).

وبناء على اقتراحات من هذه اللجنة صدر قرار مجلس الملكية فى غرة ربيع أول 1250هـ / 16 يونيو 1834م بتكليف النظار الأربع بالتصريح للتأنيبات من البغايا بالزواج ممن يرغبن "فى حدود الشرع الشريف وعدم إهانتهم وإزعاجهن طالما كن محافظات على أعراضهن وشرفهن" ، وعلى أن يكون استخدام الخاديمات من "مكاتب تخديم مضبوطة" ، مع تكليف ضابط المحروسة أيضا بالإشراف على هذه التدابير (2).

ووصل الأمر إلى حد تدخل محمد على نفسه فأصدر أمرا فى 3 ربيع أول 1250هـ / 10 يوليو 1834م "بمنع المُخدِّمين من بيع النساء المسلمات الحسان المستخدمات بصفة خاديمات عند عزاب من طوائف الأرمن والأروام واليهود ، ومنع خدمتهن لهم ، وتزويجهن بمن يُرغب فى زواجه من الرجال المسلمين ، نظرا لأنه قد ثبت لديه أن كل شخص عازب من الطوائف المذكورة يدفع مائة قرش للمُخدِّم، فيستخدم منه امرأة مسلمة جميلة على أنها ستكون خادمة له، ثم يرتكب الفحش والزنا معها" ، كما أمر بوضع مراقبة شديدة على ذلك (3).

ومع ذلك فالواضح أن هذه التدابير لم تكن كافية لمنع البغايا من ممارسة حرفتهن واكتساب رزقهن ، فالحكومة عندما اتخذت هذه القرارات لم تدبر أمر معيشة أولئك البغايا اللاتي كن أشبه بالمحبوسات فى بيوت مغلقة تحت الرقابة الدائمة لمشايخ الحارات . ولذلك فمن الطبيعى ألا تحترم البغايا هذه القرارات وتتحايل عليها بشتى

(1) محفظة 139 أبحاث ، ملف طرق ، وثيقة مستخرجة من ديوان الخديو تركى ، دفتر رقم: 796 ، ص 76 ، وثيقة رقم : 64 ، قرار مجلس الملكية فى 8 صفر 1250هـ / 16 يونيو 1834م .

(2) محفظة 139 أبحاث ، ملف طرق ، وثيقة مستخرجة من ديوان الخديو ، دفتر رقم: 796 ، ص 122 ، وثيقة رقم: 104 ، فى غرة ربيع الآخر 1250هـ / 7 أغسطس 1834م .

(3) سمير عمر إبراهيم : مجتمع القاهرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير من آداب عين شمس ، 1984 ، ص 187

الطرق ، ولأن العقوبة كانت سيفا مسلطا على رقاب مشايخ الحارات ؛ فالواضح أنهم قد ضبطوا كثير من المخالفات ، مما جعل مجلس الملكية يعيد النظر فى هذه القرارات . فالواضح أن مشايخ الحارات قد ضبطوا عددا كبيرا من البغايا خالفن القرارات السابقة ، ولذلك وجد المجلس أن عقوبة الجلد غير رادعة ، ولذلك قرر فى عام 1836م ، نفيهن إلى "إسنا" لمدة زمنية محددة ، لم تبينها الوثيقة ، كما لم تبين تلك الوثيقة عدد من تم نفيهن من البغايا ، أو ما إذا كان المجلس قد قرر نفي كل بغايا القاهرة أم المخالفات للتعليمات فقط . على أية حال ، فإن القرار كان ينص على أن يلزم بالإقامة فى محلات معينة لا يبرحنها ، وأن يقمن تحت رقابة خفراء دائمين (1).

وبعد أن وصلت البغايا إلى إسنا بقليل ؛ أرسل ناظر قسم إسنا إلى المجلس يستفهم عما يفعله مع أولئك النسوة ، خاصة وأنهن فقراء لا يملكن القوت الضرورى ، ولذلك فهو يريد الإفادة عن الجهة التى ستتكلف بمصاريف منونتهن ، وأجرة سكنهن ، وكذلك أجرة الخفراء الذين خصصوا لهن . وبعد أن تشاور المجلس فى الأمر قرر فى 10 ربيع أول 1252هـ / 25 يونيو 1836م ، أن تقوم الحكومة بصرف 30 فضة مصروفا يوميا لكل امرأة منهن ، "صدقة من حضرة الخديوى" ، كما قرر خصم أجرة الخفر والسكن على حساب الميرى أيضا . ثم نبه المجلس فى رسالته إلى ناظر قسم إسنا بضرورة أن يستكملن مدة النفى ، ثم بعد ذلك يستتابوا وتعطى لهن رخصة للزواج أو الذهاب حيث شئن ، بشرط أن من تضبط مرة ثانية وهى سوف تنفى فى المرة القادمة إلى دنقلة بالسودان.

ولم تكن هذه القرارات ، أو تلك التهديدات لتقضى على البغاء القضاء التام، فكما سبق القول أن البغاء موجود فى كل زمان ، وفى كل مجتمع ، وإذا كانت الحكومة قد ألغت البغاء الرسمى فإن ذلك أدى إلى ظهور نوع جديد من البغاء، هو ما يعرف بالبغاء السرى، الذى يمارس بعيدا عن أعين الحكومة، وهذا ما يشير إليه كلوت بك، الذى يؤكد على وجود عدد عظيم من البغايا يزاولن حرفتهن الساقطة سرا (2).

(1) ديوان مجلس الأحكام ، دفتر مجموع أمور جنائية ، بدون رقم ، ص 213 ، خلاصة من مجلس الملكية فى 10 ربيع أول 1252هـ / 25 يونيو 1836م .

(2) كلوت بك : المرجع السابق ، ص 627 .

## ثانياً: البغايا والسلطة في فترة التحرير (1834 - 1882)

على أية حال، فإن هذه القرارات كانت سببا في اختفاء الشكل الرسمي لتلك الحرفة، أو على الأقل كانت سببا في عودة البغايا إلى جحورهن، وممارسة حرفتهن في الظلام، فلا تكاد نلاحظ لهن وجود في وثائق ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ولكن هذا لا يعنى بالضرورة القضاء التام عليهن، فالبغاء السرى قد استمر، رغم أنه لا توجد شواهد على وجوده، حيث يعود ليظهر على السطح من جديد في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات بصورة غير رسمية أحيانا، وشبه رسمية أحيانا أخرى، وفي عصر إسماعيل، أصبح الأمر يبدو وكأنه قد ترخص للبغايا بالعمل رسميا، والشواهد كلها تؤكد ذلك، ولولا عدم وجود قانون بالترخيص بالبغاء لأكدنا ذلك نحن أيضا، وعلى أية حال فقد ظهرت هذه القوانين في عهد توفيق، وكان الدافع للتصريح بالبغاء في هذه المرة هو الاعتبار الصحية، وانتشار الأمراض الصحية، ومع ذلك فبأن الأمر لم يستقر بشكل نهائى إلا في ظل الاحتلال البريطانى.

ونجد في سجلات ديوان مجلس الأحكام، عشرات الحالات لبغايا يمارسن حرفتهن تحت سمع وبصر الشرطة، فلا تعاقبن إلا إذا حدث ما يخل بالأمن، كقيام البغى بسرقة الزبائن، أو غير ذلك. وكذلك لم تكن هناك عقوبات تفرض على الرجال الذين يتصلون بهن، إلا إذا ارتبطت بجريمة أخرى حيث تشدد العقوبة في هذه الحالة<sup>(1)</sup> ولا نزع أن ذلك راجع لاعتراف الحكومة بالبغاء، فلم نعر على أية قوانين أو لوائح تنظم عملهن في تلك الفترة.

ومع ذلك، فالوثائق لم تشر أبدا إلى محاكمة بغى بتهمة البغاء، بل إنني فحصت أكثر من مائة سجل من سجلات مجلس الأحكام، ولم أجد فيها ما يشير إلى سجن أو جلد امرأة بتهمة البغاء، أو حتى الزنا، وكذلك الحال بالنسبة للرجال، اللهم إلا إذا كانت

(1) ديوان مجلس الأحكام سجل رقم: س/10/7، ص 1، مضبطة رقم: 4، فى 10 القعدة 1274 هـ / 25 يونيو 1857م؛ وانظر كذلك سجل رقم: س/20/10/7، ص 21، مضبطة رقم: 607، فى 13 شوال 1280 هـ / 22 مارس 1864م؛ وانظر أيضا سجلات المعية السنوية عربى، سجل رقم: س/13/1، ص 15، وثيقة رقم: 3، أمر كريم إلى الدائرة السنوية، فى 5 صفر سنة 1275 هـ / 15 سبتمبر 1858م.



التهمة الموجهة له هي الاغتصاب ، ففي هذه الحالة كان يحكم عليه بالسجن فترة متوسطة ثلاثة شهور ، أو بدفع غرامة تعادل مهر المثل للفتاة التي اغتصبها . وحتى في الجيش كان الضباط والجنود الشواذ الذين يتم ضبطهم ، يعاقبون بتهمة ممارسة اللواط، أما ممارسة الزنا مع البغايا فلم تكن جريمة، وحتى الذين ضبطوا متلبسين بالزنا مع نسوة بغايا حوكموا بتهمة الخروج من المعسكر بدون إذن<sup>(1)</sup> أو ترك محل الخدمة، أو غير ذلك من التهم التي ليس من بينها الزنا.<sup>(2)</sup>

ولكن عندما ترتكب الجرائم في داخل الكرخانات ، في هذه الحالة فقط كانت الشرطة تتحرك ، وتحركها هنا لا يكون ذاتيا ، بل بتعليمات من السلطة القضائية ممثلة في مجلس الأحكام ، ففي إحدى القضايا التي حدثت فيها جريمة قتل بغيا بناحية الهويس بالنيل الكبير ، أشار غفر الناحية إلى عدم مسئوليتهم لأن المعتاد انه لا يمنع أحد من دخول منازل البغايا "النساء البغاة" ، ولذلك كان قرار مجلس الأحكام التشبيه على المديرية بمنع الأمور المغايرة من تلك الجهة منعا لحصول أمر مثل هذا مرة أخرى<sup>(3)</sup> ، وقد كان الأولى أن يصدر المجلس قرارا بمنع "الأمور المغايرة" من كل البلاد لمنع هذه الجرائم ، ولكنها على ما يبدو عقوبة خاصة بتلك الناحية فقط . ولكن المعناد - كما نلمحه من خلال الوثائق - أنه إذا حصل ما يخل بالأمن داخل الكرخانة كان أقصى إجراء تتخذه الشرطة، ضد العايقة صاحبة البيت الذي تمت فيه السرقة ، هو أن تأخذ تعهدا عليها بأن "المحل الذي نقيم فيه لم يجلب فيه مقاتير ولا لصوص وتكون مستقيمة الأحوال"<sup>(4)</sup>.

هذا الموقف المانع من الشرطة ، نلمحه في تعليق "مأثور ضبطية مصر" على مضبطة التحقيق في إحدى القضايا التي حدثت فيها سرقة الزبائن داخل كرخانة بواسطة العايقة ومقطوراتها في فبراير 1878م ، فقد أشار المأمور إلى أن من سلطته إغلاق

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س/10/7 ، ص 67 ، مضبطة رقم: 351 ، في 23 ربيع الآخر 1275 هـ — / 30 نوفمبر 1858م .

(2) نفس المصدر ، سجل رقم: س/10/7 ، ص 127 ، مضبطة رقم: 183 ، في 9 ربيع أول 1275 هـ / 17 أكتوبر 1858م .

(3) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم س/10/7 ، 60 ، مضبطة رقم 8 ، في 2 رمضان 1290 هـ / 24 أكتوبر 1873م .

(4) دفتر قيد النتائج الصادرة بضبطية إسكندرية رقم: ل/18/4 ، ص 23 مضبطة رقم: 228 ، في 3 ربيع الأول 1295 هـ / 17 مارس 1878م .

أمثال تلك المحال "بمقتضى الضبط والربط" ، ومع ذلك فهو لم يفعل ، وتعلل بأنه يطالب مجلس الأحكام عند صدور حكمه فى هذه المضبطة ، أن يصدر قرار بإغلاق أمثال تلك المحال فى حالة إخلالها بالضبط والربط "ليكون أوقع وأتم باستمرار الإجرى على مقتضاه فى الحال والاستقبال"<sup>(1)</sup>.

ولم نعث على نص ذلك القرار الذى أصدره مجلس الأحكام ، إذا كان قد أصدره فعلا ، ولكن الواضح أن هناك قرارات قد صدرت بالفعل من الديوان بخصوص البغايا ، وقد تمثلت هذه القرارات فى نقل البغايا من مناطق إلى مناطق أخرى ، نلمح ذلك من إشارة جاءت على لسان شيخ حارة عشش العيادية ببولاق ، وذلك عند التحقيق معه فى قضية قتل بغى انتقلت للسكن فى منطقته فى مايو 1878م ، فقال عنها "وكانت ساكنة بالبلد الجديدة ، وعزكت منها مع باقى الحريمات المعائلة لها حسب أمر الديوان"<sup>(2)</sup>. ومن خلال هذه المعلومات المتناثرة نجد أن هناك اعتراف غير رسمى من الحكومة بالبغاء ، لا ينقصه لكى يكون كما كان عليه الوضع قبل 1834 إلا أن تفرض الضرائب على البغايا .

وفى حالة حدوث مخالفات فى الكرخانة كانت البغى تقدم للمحاكمة ، وكانت العقوبة عادة هى الغرامة ، فقد حوكت بغى بتهمة "أنه كان حاصل بمحلها شوشرة.. ولما أراد الجاويش.. نزولها للتوجه للقرة قول .. بصفت عليه" وكانت نهاية العقوبة غرامة 110 قرش وعادت لاستئناف نشاطها.<sup>(3)</sup>

وإذا كانت الصورة السابقة تبين تسلط البغايا على رجال الشرطة واستهزائهم بهم ، فإن هذه ليست هى الوضع السائد ، فكثير من رجال الشرطة كانوا يتحكمون فى البغايا ، ويأخذون منهم الرشاوى والإتاوات ، والأمثلة كثيرة على ذلك<sup>(4)</sup>. كما حوكم أحد

(1) دفتر قيد القرارات بضبطية مصر رقم : ل3/6/2 ، ص 119 ، مضبطة رقم 163 ، فى 8 صفر 1295 هـ / 11 فبراير 1878م .

(2) دفتر قيد النتائج الصادرة بضبطية مصر رقم ل6/6/2 ، ص 169 ، مضبطة رقم : 578 ، فى 17 جمادى الأولى 1295 هـ / 20 مايو 1878م .

(3) دفتر قيد النتائج الصادرة من ضبطية إسكندرية رقم : ل3/18/4 ، ص 43 ، مضبطة رقم : 143 ، فى 24 ذى الحجة 1294 هـ / 30 ديسمبر 1877م .

(4) دفتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية رقم : ل4/18/4 ، ص 23 ، مضبطة رقم : 228 ، فى 13 ربيع أول 1295 هـ / 17 مارس 1878م .

قواصة الضبطية في طنطا بتهمة أنه " .. جعل نفسه مأمور بالتجسس على محلات النساء الفواحش اللاتي هن بطندتا ويأخذ منهن دراهما من دون أن يؤمر بذلك " ، وحكم عليه بالعزل من الخدمات الميرية.(1)

وفي عام 1880 صدر "قانون إجراءات واختصاصات مأموري ضبقيات الأتمان"، وقد حدد هذا القانون مهام وسلطات الضبقيات والمأموريات في أقسام وأتمان البلاد، ومن نصوص هذا القانون نجد أن الداخلية قد رخصت لمأموري ضبقيات الأتمان في القبض على المتسولين والقراداتية والنساء اللاتي تحترفن الزار ، ومنعهم من ممارسة هذه الحرف، وكذلك منع النساء الخدماتية بالموالد والأدبائية الذين يهينون العيان إذا لم يدفعوا لهم، وغير ذلك من أمور الضبط والربط . ولم يغفل هذا القانون البغايا فقد تشدد في معاملتهن ، وحرص على التضييق عليهن، ولكنه استمر على موقفه المانع من البغاء ، فلا هو يصرح به ويقتنه ، ولا هو يلغيه كلية ، يتضح ذلك مثلاً من المواد التالية :

المادة الثامنة : ونصها "انه ممنوع سكن حريمات بغاة في وسط محلات الأحرار مثل اتخاذهم أماكن وإقامتهم بها بصفة أحرار مع كون إجراءاتهن بضد ذلك فهؤلاء يصير التنبيه بمعرفة مأموري ضبقيات الأتمان على مشايخ الأتمان والحارات بمنعهن وعدم وجودهن بوسط محلات الأحرار والمراقبة لذلك بمعرفة مأموري ضبقيات الأتمان ومن يتوقف من تلك الحريمات يرسل للضبطينة لإجراء ما يلزم".

المادة الثالثة عشرة : "انه يوجد ببعض شوارع المحروسة مثل شارع كلوت وشارع محمد على وغيرها من الشوارع العمومية بعض حريمات موسوية وعيسوية جاعلات لهن دكاكين للإقامة بها ويتردد عليهن حريمات وأولاد خاليين عذار غير مستقيمين الأحوال ورجال لفعل الأمور الغير المرضية فهؤلاء يلزم عزلهن من تلك الدكاكين بمعرفة مأموري ضبقيات الأتمان إن كانوا من رعايا الحكومة لمنع

(1) ديوان مجلس الأحكام ، سجل رقم: س/20/10/7، ص19، مضبطة رقم: 605 ، في 13 شوال 1280هـ / 22 مارس 1864م.

ما هم متخذينه من المفاصد المخلة بنظام الضبط والربط ومن يوجد منهم من رعايا الدول المتحابة يصير إخبار الضبطية عنه لتجرى ما يلزم بشأنه".

المادة التاسعة عشرة : "يوجد كثير من الحريمات البغاة مارة بطرق وشوارع المحروسة بحالات غير مرضية خارجة عن حد الألب وشنيعة المنظر للعموم وهذا مخالف لنظام الضبط والربط فمثل هؤلاء يتأكد عليهن بأن يكون مسيرهن بالطرق والشوارع بغاية الدب والتستر ومن تقع منهن مخالفة التنبيهات تضبط وترسل للضبطية لإجراء ما يلزم معها".

المادة الحادية والستين : "الحريمات الباغيات غير مرخص لهن بأن يمرون بالطرق التي بها مساكنهن مكشوفات الوجوه وغير مستورات بالإزار بل ولا في جلوسهن على أبواب وشبابيك منازلهن فيلزم منعهن من ذلك"<sup>(1)</sup>.

ويبدو لنا من هذا القانون أن الحكومة وقد ياست من القضاء على البغاء قضاء تاماً ؛ اضطرت إلى عقد هدنة مع البغايا ، فتركتهن يمارسن حرفتهن ، وأغمضت عينها عن نشاطهن، بشرط عدم السكن في مناطق العائلات ، وعدم إثارة مشاكل من أى نوع ، سواء مع الأهالي أو مع الشرطة ذاتها ، وقد تشدد هذا القانون في منع التجاوزات التي يمكن أن ترتكبها البغايا .

## ثالثاً : اعتراف الحكومة بالبغاء (البغاء الرسمي)

واستمر الوضع على هذا الحال إلى أواخر عام 1882، حيث فتحت صفحة جديدة في تاريخ البغاء بصفة عامة ، وفي تاريخ علاقة البغايا بالسلطة بصفة خاصة، فقد تم تقنين هذه الحرفة ووضع الضوابط التي تنظمها ، كالكشف الطبي الدوري على البغايا ومتابعتهم، وإصدار ترخيصات للبغايا بالعمل ، ومنح القوادين حق ترخيص بيوت للبغاء وغير ذلك .

(1) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء، مطبعة بنى لاغوداكى، إسكندرية، 1895، ج3، ص 215 - 221.



تبدأ هذه الصفحة الجديدة في 18 ذى الحجة 1299هـ / 31 أكتوبر 1882م، عندما أصدرت الداخلية "منشوراً عاماً"<sup>(1)</sup> يشتمل على تسعة بنود تنظم علاقة البغايا بالسلطة ممثلة في الداخلية والصحة .

ويقضى هذا المنشور بإنشاء "مكتب تفتيش على النساء العاهرات" في القاهرة والإسكندرية ، يكونان تابعان لإدارة الصحة . وينص على ضرورة أن تسجل كل عاهرة اسمها في دفتر مخصوص يحفظ "بمكتب التفتيش على النساء العاهرات" ، على أن يسلمها المكتب تذكرة لتسجل بها الكشفات الطبية التي ستجرى عليها مرة كل أسبوع ، وفي حالة اكتشاف طبيب المكتب أن البغي مصابة بمرض الزهري فسوف تحجز في المستشفى للعلاج مجانياً ، ولا تبرح المستشفى إلا بعد الشفاء التام.

والواضح أن هناك ثمة علاقة بين تاريخ صدور هذا المنشور، وبخول 13 ألف جندي إنجليزي إلى القاهرة قبل شهر ونصف من هذا التاريخ . فالمسألة ليست مكافحة مرض ، أو الحفاظ على "صحة الشبان والعائلات" كما جاء في المنشور بل هناك عوامل أخرى . وتفسير ما حدث هو أن جنود الاحتلال قد وجدوا في بغايا القاهرة متنفساً قوياً لرغباتهم ، ولما لم يستطع قادتهم منعهم من الاتصال بالبغايا ؛ أخذوا الإجراء الأسهل ، وهو إجبار الداخلية المصرية باتخاذ إجراءات صارمة لضمان الحالة الصحية لهؤلاء البغايا ، فاضطرت الداخلية لإصدار هذا المنشور، ويتشابه هذا الموقف إلى حد بعيد مع ما حدث في عهد الحملة الفرنسية، عندما عجز بوناپرت عن منع جنوده من الاتصال بالبغايا ، فاتخذ الإجراء الأسهل وهو قتل البغايا!

وبداية من هذا التاريخ يكون البغاء قد حصل على اعتراف رسمي من الدولة ، وأصبح من حق أية بغى أن تمارس حرفتها بدون معارضة من السلطة ، طالما قد سجلت اسمها في مكتب التفتيش على العاهرات ، وطالما تقدم نفسها للكشف الطبي كل

(1) هذا المنشور ذكر فيليب جلاذ أن تاريخه هو 11 نوفمبر 1882م ، فيليب جلاذ : المرجع السابق ، جـ 3 ، ص 245 ، وفي مجلد القرارات والمنشورات الصادرة سنة 1882 ذكر أن هذا المنشور تاريخه 29 الحجة الموافق 11 نوفمبر ، ص 233 . بينما قد سجل هذا المنشور في سجل قيد المنشورات الواردة بمحافظة العريش في التاريخ المذكور بالمتن ، وهو التاريخ الأصوب ، خاصة وأن نص المنشور مدون، كاملاً ، بينما ما دون منه في المصدرين السابقين هو مجرد ملخص لمضمونه فقط .



أسبوع ، وأصبح البغاء من هذا النوع يسمى "البغاء الرسمي" وأصبحت علاقة الحكومة بالبغايا الرسميات مجرد لوائح وتنظيمات سوف نتبّعها فيما يلي . ولكن اعتراف الحكومة بالبغاء وتفتينه لا يعنى أن كل البغايا سجلن أسماءهن ، وخضعن للكشف الطبى، فقد استمر البغاء الرسمي ، وهذا النوع كانت الحكومة تحاربه وتعمل على القضاء عليه بأية وسيلة ، ولذلك سوف نتبّع موقف الحكومة من كل نوع بعد انتهائنا من استعراض اللوائح والمنشورات التى صدرت خلال فترة الدراسة بخصوص البغاء .

فلم يكن منشور 31 أكتوبر 1882م هو المحاولة الوحيدة للتنظيم من جانب السلطة، فقد تبعها خطوات أخرى تمثلت فى صدور العديد من اللوائح والقوانين التى تنظم طريقة العمل فى بيوت البغاء (الكرخانات) ، وتحدد سلطات رجال الشرطة والصحة على تلك البيوت .

وكانت أول هذه اللوائح هى لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات الصادرة فى أول يوليو 1885 ، فى عهد ناظر الداخلية عبد القادر باشا حلمى <sup>(1)</sup> . وقد تكونت هذه اللائحة من 23 مادة تنظم العمل فى بيوت العاهرات والاشتراطات الصحية التى يجب توافرها ، ودور البوليس فى الرقابة على المخالفات ، والجزاء الذى يحدّد لكل مخالفة <sup>(2)</sup> .

ثم نصل أخيراً إلى اعتراف الحكومة الكامل بالبغاء، حيث أصدرت قانوناً شاملاً لكل صغيرة وكبيرة تخص البغاء، وهو القانون الذى عرف باسم "لائحة بيوت العاهرات" التى صدرت فى 4 صفر 1314 هـ / 15 يوليو 1896م، وقد تكونت هذه اللائحة من 16 مادة تحدد الشروط اللازمة للترخيص بفتح بيوت العاهرات ، والإجراءات التى تتبع فى معاملة البغايا والقوادين وغير ذلك <sup>(3)</sup> .

وقد ظلت هذه اللائحة سارية، لفترة طويلة رغم ما طرأ عليها من تعديلات، من حيث حذف بعض الفقرات، أو إضافة فقرات، أو تعديل البعض الآخر. وكانت هذه التعديلات تصدر

(1) نظارة الداخلية ، إدارة عموم الصحة : دكرينات ولوائح صحية ، المطبعة الأميرية بهولاق ، القاهرة ، 1895م، ص 54 - 56 ؛ ونظر أيضاً مجلد : القرارات والمنشورات الصادرة سنة 1885 ، ص 153 - 156 .

(2) انظر نص اللائحة فى ملحق رقم ( 1 )

(3) وزارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنائية ، الجزء الرابع (القوانين الخصوصية) ، المطبعة الأميرية بهولاق ، القاهرة ، 18 ، ص 428 - 435 .

فى شكل منشور من نظارة الداخلية ، وأهم التعديلات التى صدرت على هذه اللاحة كانت فى المنشور رقم 99 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1896 ، وقد ركز هذا المنشور على توضيح مفهوم بيوت العاهرات ، وطريقة معاملة أصحاب البيوت من الأجانب ، وسلطة المحافظ أو المدير فى تعيين أخطاء البغاء فى محافظته أو مديريته (1).

ثم منشور الداخلية الصادر فى 6 ديسمبر 1897م ، بخصوص أن لا تكون مكاتب الكشف على العاهرات مركزها فى المستشفيات أو مكاتب الصحة ، بل تكون فى ذات النقطة أو الحارة التى تقيم بها المومسات (2).

ثم منشور رقم 14 الصادر فى 19 يناير 1898م بخصوص شكل الاستمارات والأوراق الرسمية التى تقدم عند الترخيص بفتح محل دعرة ، فحدد المنشور التعديلات التى تجرى على "أورنيك نمرة 131" الخاص بفتح محل عومى ، وتحويله نموذج جديد خص بفتح بيت عاهرات ، كما وضع هذا المنشور الشروط التى يجب توفرها لتباعد سلطة بإغلاق بيت العاهرات (3).

ومع كثرة التعديلات التى طرأت على لائحة 15 يوليو 1896؛ قامت نظارة الداخلية بإصدار لائحة جديدة فى 15 يوليو 1905 (4) وهى أكثر شمولاً من السابقة .

وقد تكونت "لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى 15 يوليو 1905" من 29 مادة ، ويلاحظ أنها قد جمعت بين طبياتها كل اللوائح والقوانين والمنشورات السابق صدورها منذ عام 1882 ، كما عالجت كثير من الجوانب التى لم تعالجها اللوائح والمنشورات السابقة ، وقد استمر العمل بهذه اللاحة فى مصر حتى تم إلغاؤها نهائياً فى عام 1953 (5).

وكان البوليس والصحة يشتركان فى منح الترخيص لبيوت العاهرات كل فيما يخصه من الجوانب الأمنية أو الصحية ، وفيما يلى سوف نعرض لاختصاصات كل مصلحة منهما ودورها فى الرقابة على البغايا الرسميات ، وإلى أى مدى نجحت فى القيام بدورها .

(1) نفس المصدر السابق ، ص 429 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 433 .

(3) نفس المصدر السابق ، ص 430 .

(4) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 362 - 373 .

## رابعاً: دور مصلحة الصحة في مراقبة البغاء الرسمى

لا شك أن اعتراف الحكومة بالبغاء فى عصر محمد على كان له مردود سلبى على صحة الشعب بصفة عامة ، وصحة الجنود بصفة خاصة . وكانت عادة محمد على أن يحارب الأمراض السرية بين الجنود بطريقة غريبة ، إذ كان يخصص عددا من الحكيمات للكشف على نساء الجنود ، ومتابعة ما يظهر عليهن من الإصابة بالأمراض السرية ، خاصة الزهرى "الإفرنجى" ، ولكن حدث أن تم رفت هؤلاء الحكيمات ، فانتشرت الأمراض السرية بين الجنود ، وتم رصد 20 حالة زهرى فى أسبوع واحد بين جنود البحرية ، مما جعل محمد على يصدر أمرا فى 11 ذى القعدة 1249هـ / 22 أبريل 1834م ، إلى مطوش باشا ناظر البحرية بالعودة إلى هذا النظام "وتعيين حكيمات للكشف على نساء العسكرية البحرية كما فى السابق"<sup>(1)</sup>.

ولم تكن قرارات محمد على بإلغاء البغاء وطرده بغايا خارج القاهرة لتقضى على داء الزهرى "الأفرنجى" ، ومن خلال الكشوفات التى تقدمت من المراكز الطبية التى أنشأها محمد على لعلاج الأفراد فى أنحاء القاهرة ، اتضح لنا أن نسبة كبيرة منهم عولجوا من الزهرى ، والجدول التالى يوضح لنا ذلك<sup>(2)</sup>:

المرض	الدرب الأحمر وقيسون	الأرمنية وعابدين وبولاق	درب الجماميز والخليفة ومصر العتيقة	الجمالية وباب الشعرية	الجملة
رمد	443	1512	1283	188	3436
جراحات	54	343	400	73	770
جرب	25	126	45	43	239
طربة	4	85	35	18	143
أفرنجى	37	123	95	39	394
أمراض عادية	145	35	86	190	456
لدغ عقرب	97	-	43	-	139
الجملة	805	2124	1986	551	5466

(1) الأوامر والبيورليات الصادرة من محمد على ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، ج 1 ، ص 474 .

(2) محافظ الوقائع المصرية ، محفظة رقم: 12 ، ملف صحة ، الوقائع عدد 105 ، فى 16 ربيع أول 1264 هـ / 21 فبراير 1848م .

ومع تصاهل الحكومة فى أمر البغاء فى عهد إسماعيل انتشرت الأمراض السوية، وظهر ذلك واضحا عند مجئ الاحتلال ، حتى إن انتشار الأمراض السرية كانت هى السبب الرئيسى والمعلن لاعتراف الحكومة بالبغاء، كما هو واضح من منشور 31 أكتوبر 1882 السابق الإشارة إليه . ولذلك فقد كانت مسئوليات مصلحة الصحة بالنسبة للبغايا كثيرة ومتنوعة ، فهى مسئولة عن الاشتراطات الصحية لبيوت البغاء ونظافتها، كما أنها مسئولة عن المتابعة الصحية المستمرة للبيت وللبنى نفسها. ومن خلال لائحة يوليو 1885 نجد أن هذه اللائحة قد حددت سلطات الصحة ودورها من خلال المواد التالية :

نصت هذه اللائحة فى مادتها الأولى على أن يتألف "مكتب التفتيش على النسوة العاهرات" فى القاهرة والإسكندرية من حكيم أول وحكيم ثان وحكيمة وكاتب له دراية باللغة العربية ولغة أجنبية ومندوب من البوليس معه عدد كاف من "الورديات" .

ونصت المادة الثانية على أن يقوم بمهمة هذين المكاتبين فى باقى المديریات كل من حكيم الاسبتالية والحكيمة .

أما المادة الثالثة فقد أكدت على ما سبق فى منشور 1882 من ضرورة تسجيل كل البغايا فى مكتب الكشف ، ولكن هذه اللائحة زادت عن المنشور بضرورة تسجيل بيانات كاملة للبنى : الاسم والسن والعنوان والعلامات المميزة واسم العايقة - القوادة - التى تقيم بمنزلها . كما زادت فى مادتها الرابعة بأن نيهت إلى ضرورة الكشف على الرقاصات والغوازى الموجودات فى الأقاليم "اللواتى يتعاطين صناعة الفواحش خفية" ، وقد حددت المادة الخامسة ضرورة توقيع الكشف على كل عاهرة مرة كل أسبوع على الأقل ، وإن كان منطوق هذه المادة لم ينفذ بدقة كما سيتبين لنا فيما بعد . وتوضح المواد من السادسة إلى الثانية عشرة طريقة الكشف عليهن وضرورة إرسال المريضات بالزهرى إلى الاسبتالية ، كما تنص على ضرورة توقيع الكشف على العايقة شأنها فى ذلك شأن العاهرة ، ويستثنى من ذلك العايقة التى تجاوزت الخمسين من عمرها .

وفى إبريل 1887 صدر قرار من ناظر الداخلية يحدد اختصاصات إدارات الصحة حيث نجد المادة 15 من هذا القرار تنص على أن "حكما مكتبى التفتيش على النسوة

العاشرات بمصر والإسكندرية تابعون مباشرة للإدارة - إدارة الصحة العمومية -  
وعليهم تنفيذ لائحة العاشرات ويخبرون دائما الإدارة عن كل مخالفة<sup>(1)</sup>.

وقد نصت لائحة 1896 على أن المخالفات التي تقع في بيوت العاشرات بشأن  
المصائل الصحية يعاقب مرتكبوها بالغرامة من 25 قرشا إلى 50 قرشا<sup>(2)</sup>.

وقد حدد منشور الداخلية الصادر في 22 نوفمبر 1896 للنماذج أو الأورنيكات التي  
تستخدم في عملية الكشف الطبي على العاشرات وهي أورنيك نمرة 11 (تذكرة العاشرات)  
التي يجب على كل عاهرة أن تحملها معها كدليل على الكشف ، وأورنيك نمرة 12  
(الشهادة الطبية) التي يجب أن يحملها صاحب كل بيت عاشرات ، دليلا على أنه يجري  
الكشف على عاشراته أسبوعيا ، وأورنيك نمرة 129 (دفتر العاشرات) الذي يحفظ في  
مكتب الكشف للرجوع إليه للتأكد من حضور العاهرة وتوقيع الكشف عليها ، وعلى طبيب مكتب  
الكشف مراجعة هذا دفتر ، والتأكد من أن كل عاهرة توظف أسبوعيا على الحضور ، وعليه  
إبلاغ البوليس عن كل عاهرة لا تلتزم بالحضور للكشف لتحرير محضر مخالفة لها<sup>(3)</sup>.

وفي 6 ديسمبر 1897 صدر منشور من الداخلية يقضى بأن تنقل جميع مكاتب  
الكشف على النساء العاشرات من المستشفيات أو الأجزايات الحكومية أو مكاتب  
الصحة إلى ذات الجهة المقيمة فيها معظم عاشرات المدينة ، ونص المنشور على أن  
يحدد كل من المدير أو المحافظ مع مفتش الصحة لتنفيذ ذلك ، وانتخاب المكان اللائق  
ليكون مكتب للكشف على العاشرات . ونص هذا المنشور أيضا على احتساب أجره هذا  
المحل من ميزانية مصلحة الصحة ، أو من العاقيات والمومسات أنفسهن إذا أمكن  
ذلك<sup>(4)</sup>. ولكن الواضح أن هذا المنشور لم يطبق في يوم من الأيام ، ولعل ذلك راجع إلى  
عدم وجود ميزانية كافية لتنفيذه ، وكذلك رفض العاشرات والعاقيات الدفع .

ولم يختلف الحال في لائحة 1905 ، فيما يخص الصحة ومسئولياتها تجاه  
العاشرات وبيوتهن ، بل إنها تفادت عيوب اللوائح الأخرى فجاءت أشمل وأكثر تفصيلا ،

(1) نفسه ، ص 167 - وما بعدها .

(2) انظر نص اللائحة ملحق رقم (4) مادة 15 .

(3) وزارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنائية ... مصدر سابق ، ص 432 - 433 .

(4) نفس المصدر السابق ، ص 433 .



بالنسبة لاختصاصات الصحة . فالمواد من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة من هذه اللاحة تعالج مسألة الرعاية الطبية ومكافحة الأمراض الزهرية الناشئة عن البغاء، حيث تنص هذه المواد على أن " كل مومس موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تتقدم لإجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف". و أن كل مومسة يتحقق إصابتها بمرض زهرى يجب عليها الامتناع عن الإقامة في بيت من بيوت العاهرات. وأن المومسات اللاتي من رعايا الحكومة يرسلن إلى المستشفى ولا يخرجن منه إلا بعد التأكد من شفائهن ، وأما الأجنيبيات فتبلغ عنهن القنصليات التابعة لها. وأن صاحبة بيت العاهرات تخضع لنفس هذه الشروط ولكنها تعفى من الكشف الطبي إذا كانت قد تجاوزت الخمسين من عمرها.

وقد خصصت مصلحة الصحة في القاهرة ثلاثة مكاتب للكشف الطبي على البغايا، حيث تتقدم البغى ومعها التذكرة إلى طبيب المكتب للكشف عليها والإفادة في تذكرتها بما يفيد أنها أجرت الكشف وأنها سليمة ، ثم يسجل نفس هذه الملاحظات في سجل المكتب<sup>(1)</sup>.

وكانت العلاقة بين البغى وطبيب الكشف عدائية، فهي تنظر إليه على أنه يحاربها في رزقها، وكثيرا ما كانت تتحايل لإخفاء مرضها، فيذكر الطبيب بورتقاليس - الذى تخصص فى علاج أمراض النساء والأمراض السرية ، وكانت له عيادة فى القاهرة فى مطلع القرن العشرين- أنهم كن يتحايلن بوضع بعض المَطهرات والمراهم فى أماكن مختلفة من أجسامهن<sup>(2)</sup> ، كما كانت البغايا تضع المحاليل المطهرة فى محل الإصابة قبل توجيهها للطبيب مباشرة ، وتكون النتيجة أن تتسلم الشهادة على أنها سليمة وهى ليست كذلك ، مما كان عاملا مهما فى انتشار الأمراض السرية بين أفراد الشعب<sup>(3)</sup>. وكان للحلاقين دور هام فى هذه المسألة بما لديهم من خبرة طبية ، وفى عام 1934 قبض البوليس فى الإسكندرية على حلاق تخصص فى إخفاء الأمراض السرية الفتاكة التى تصاب بها البغايا بطرق غريبة<sup>(4)</sup>.

(1) د. فخري ميخائيل : المرجع السابق ، ص 46 .

(2) بورتقاليس بك : المرجع السابق، ص. 26، 33 .

(3) محمد فريد جنيدى : العفاف ، مشكلاتنا الجنسية ، بحث طبي اجتماعي ، مكتبة مصر ، 1945 ، ص 45 .

(4) محمد فريد جنيدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 52 .

ويؤكد بورتقاليس أن الكشف الدقيق يحتاج إلى حوالى نصف ساعة على الأقل، ليتأكد الطبيب أن البغى خالية من الأمراض، ولكن ما يحدث أنه في خلال تلك النصف ساعة يقوم الطبيب بالكشف على عشرات المومسات. ولذلك كان بعض الأعيان من راغبي البغاء يستدعونه ليكشف على المرأة قبل الاجتماع بها، حيث يؤكد ذلك الطبيب أنه كانت تصله ورقة من مجهول بأن امرأة في مكان كذا يتوجه للكشف عليها ، ويقول أنه كان يكتب في تقريره "أنها الآن سليمة من كل مرض معد وأن الورقة ليست فعالة سوى لمدة 24 ساعة". ثم يوضح لنا سبب ذلك قائلا إن الفحص أشبه بفحص سمكة طرية في السوق لا يشار بأكلها بعد 24 ساعة. وينتهز بورتقاليس الفرصة لترويج بضاعته فيعلن أن لديه في عيادته دواء واقيا من الأمراض السرية وأنه ينبغي على عشاق بنات الهوى أن يمروا عليه قبل الذهاب لبنات الهوى ليداويهم بهذا الدواء الذي أعلنه في مؤتمر طبي بباريس سنة 1900.<sup>(1)</sup>

وفي عام 1921 ، حاول الطبيب فخرى ميخائيل تقييم الدور الذى تلعبه مكاتب الكشف على العاهرات فأوضح لنا من خلال زيارات متكررة لتلك المكاتب أن القاهرة كان بها ثلاثة مكاتب للكشف الطبى على العاهرات هي :

مكتب درب النوبى وهو مخصص لعاهرات حى باب الشعرية وحى الأزبكية ، وكان يعمل أربع مرات فى الأسبوع ، ومسجل به فى عام 1921 عدد 1381 عاهرة شطب منهن خلال العام 390 لأسباب مختلفة ، فيكون الباقي 991 عاهرة ، وقد قام هذا المكتب بعدد مرات كشف بلغت 29208 كشفا خلال ذلك العام ، وبذلك يكون متوسط عدد الكشوفات فى اليوم الواحد هو 143 كشف فى اليوم الواحد ، يقوم بها طبيب واحد يحضر إلى المكتب فى التاسعة صباحا ، وينصرف فى العاشرة والنصف أو الحادية عشرة ، مع ملاحظة أن الطبيب خلال الفترة يقوم بملء البيانات ، وتسديد الخانات وتوقيع الاستمارات ، وغير ذلك من الأعمال الروتينية<sup>(2)</sup>.

(1) بورتقاليس بك : المرجع السابق، ص. 26 ، 33.

(2) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 46 - 47 .

أما المكتب الثانى فهو مكتب العباسية ، ومقيد به 136 عاهرة ، شطب منهن 20 عاهرة لأسباب مختلفة ، فيكون الباقي 116 عاهرة ، وقد حقق هذا المكتب مرات كشف بلغ عددها خلال عام 1921 ، 3412 كشفا بمعدل 65 كشفا فى اليوم الواحد ، حيث أنه يعمل يوما واحدا فى الأسبوع ، ويذكر الدكتور فخرى - شاهد العيان - أن طبيب هذا المكتب لم يكن يمكث به أكثر من 40 دقيقة على أكثر الأحوال ، يخصم منها الوقت الذى يمضيه هذا الطبيب فى تعقيم يديه قبل مغادرة المكتب (1).

وأما المكتب الثالث فهو مكتب السيدة زينب ، وعدد العاهرات المسجلات به 137 عاهرة، شطب منهن 34 عاهرة ، والباقي 103 عاهرة ، وعدد مرات الكشف 2863 مرة ، بمعدل يومى 55 كشف ، والحال لا يختلف فى هذا المكتب عن مكتب العباسية (2).

ويمكننا تحويل الأرقام التى ذكرناها وغيرها من الأرقام التى استقينها من تقارير الصحة إلى جدول يوضح لنا حجم العمل الذى قامت به تلك المكاتب خلال الفترة من سنة 1921 إلى سنة 1928 م (3) :

القسم	السنة	عدد المسجلات	عدد مرات الكشف الطبى	متوسط مرات الكشف اليومى للمكتب	متوسط مرات الكشف السنوى للبقي
الأركية وباب الشعرية	1921	1381	29208	143	21
العباسية		136	3412	65	25
السيدة زينب		137	2863	55	20
مجموع القاهرة		1654	37173	263	22.45
الأركية وباب الشعرية	1922	1340	30730	151	22.9
العباسية		140	3943	76	28.2
السيدة زينب		140	3011	58	21.5
مجموع القاهرة		1620	37684	285	23.3
الأركية وباب الشعرية	1923	1097	28165	138	25.6

(1) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 47 - 48 .

(2) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 47 - 48 .

(3) يراجع حول الأرقام الواردة بهذا الجدول : تقارير مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة للسنوات من 1923 إلى 1928 ، مصادر سبقت الإشارة إليها ، وتصميم الجداول ووضع النسب يتصرف من الباحث .

26	54	2782	107		العلاجية
19.7	57	2953	150		السيدة زينب
25	249	33891	1354		مجموع القاهرة
19.4	103	21075	1089	1924	الأريكية وباب شرعية
24.8	44	2308	93		العلاجية
19.5	47	2424	124		السيدة زينب
22.3	194	25807	1306		مجموع القاهرة
23.2	100	20356	878		الأريكية وباب شرعية
22.4	28	1456	65	1925	العلاجية
22.4	33	1703	76		السيدة زينب
23.1	161	23515	1019		مجموع القاهرة
28.3	116	23748	839		الأريكية وباب شرعية
21.6	34	1754	81	1926	السيدة زينب
27.7	150	25502	920		مجموع القاهرة
29.8	65	13195	442		الأريكية وباب شرعية
26.1	185	9613	368	1927	السيدة زينب
28.1	285	22808	810		مجموع القاهرة
26.3	57	11579	441		باب شرعية
27.0	153	7938	286	1928	الأريكية
26.8	210	19517	727		مجموع القاهرة

من هذه الحقائق التي يقدمها الجدول السابق نتبين أن الضمان الصحي الذي يقدمه البغاء الرسمي كان وهما كبيرا ، فالبقى في المتوسط تجرى حوالى 25 كشفا فى العام ، أي بمعدل كشف واحد كل خمسة عشر يوما ، وهو ضعف المدة التي حددتها اللائحة وهي مرة كل أسبوع . وعلى ذلك فالنتيجة الطبيعية لذلك هي ارتفاع نسبة البغايا للمريضات بالزهري وغيره من الأمراض ، وبالتالي ارتفاع تلك النسبة بين زبائن البغايا، ومن ثم بين أفراد الشعب . ويوضح الجدول التالي عدد الحالات المصابة بالأمراض بين البغايا في مدينة القاهرة خلال سنوات مختلفة ، وكذلك عدد الحالات التي تم حجزها بالمستشفى للعلاج <sup>(1)</sup>:

(1) أرقام هذا الجدول مستخرجة من التقارير السنوية لمصلحة الصحة العمومية خلال السنوات من 1923 إلى 1928م ، مصادر سبق ذكرها وتصميم الجدول بتصريف .



السنة	البغايا المسجلات	عدد الكشوف	الحالات المصابة	الحالات التي حجزت بالمستشفى
1922	1620	37689	2089	-
1923	1354	33891	1892	791
1924	1306	25807	1552	647
1925	1019	23515	1664	607
1926	920	25502	1597	597
1927	810	22808	1449	504
1928	727	19517	976	470

ومن هذا الجدول يتبين لنا أن عدد الحالات المصابة كان يفوق عدد البغايا أنفسهن ، مما يعنى أن هناك بعض البغايا كان تقرير الطبيب يشير إلى إصابتهن بالأمراض ، ومع ذلك لا يرسلن إلى المستشفى ، ولذلك تعود إليه فى المرة الثانية وهى مصابة ويثبت فى تقريره إصابتها . وفى بعض الأحيان كان طبيب الكشف يحيل البغى إلى المستشفى ولكن طبيب المستشفى لا يقبلها بحجة أن مرضها غير خطير أو لولى . كما يلاحظ أن عدد البغايا اللاتي تم حجزهن فى المستشفى فعلا يبلغ فى المتوسط تنشى إجمالى عدد البغايا الرسميات ولا شك أن لذلك مغزى كبير وهو أن النتيجة المرجوة من الاعتراف بالبغاء لم تتحقق (1).

وفى حالة ثبوت أن البغى مريضة بأحد الأمراض الزهرية - رغم ما تبذله من مجهود لإخفاء مرضها - كان طبيب مكتب الكشف يقوم بإحالتها إلى المستشفى للعلاج . وقد خصصت مصلحة الصحة مستشفى فى القاهرة - الحوض المرصود - وأخرى فى الإسكندرية - القبارى - لعلاج البغايا ، كما خصصت مستشفى فى شبرا لعلاج البغايا من الأجنيبيات ، ولكن هذا المستشفى الأخير قد أغلق فى ديسمبر عام 1922 ، ولم تعد البغايا الأجنيبيات يحجزن بالمستشفى . أما فى بقية المديریات كان مستشفى المديرية هو المسئول عن متابعة ذلك ، حيث تحجز العاهرات ليعالجن مع من يتم حجزهم من عامة الشعب للعلاج من جميع الأمراض (2).

(1) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 56 - 58 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 12 ، 58 .



وفى القاهرة كان مستشفى الحوض المرصود هو المكلف باستقبال البغايا المريضات، وكان بهذا المستشفى ثلاثة أطباء فقط وعدد قليل من الأسرة لعلاج منات البغايا، ولذلك لم تكن البغي تحجز في المستشفى إلا إذا كانت حالتها سيئة ووصل المرض إلى مرحلة متقدمة لا تخطئها عين الطبيب المستعجل، وهناك في المستشفى كن يعاملن معاملة مهينة، ويذكر أحد الكتاب أنه سمع بأذنه إحدى الممرضات تنادى على مريضة من البغايا قائلة لها: "يا شرموطة"<sup>(1)</sup>.

وعلى ذلك، فإن طبيب مكتب الكشف عندما يقرر إرسال بغى إلى المستشفى تراها تبكى وتنتحب كأن مصيبة حلت بها، ولا يرجع ذلك إلى أنها اكتشفت أنها مصابة بالزهري أو غيره، فهي تعلم ذلك قبل أن تذهب إلى الطبيب، ولكن لأنها تفضل الموت على الذهاب إلى المستشفى لما قاسته فيها من مرات سابقة<sup>(2)</sup>.

وعلى أية حال، فإن القاهرة ما تكاد تدخل المستشفى حتى تخرج منها ربما فى نفس اليوم بحجة عدم وجود أماكن بالمستشفى، وربما بعد يومين أو ثلاثة بحجة تماثلها للشفاء، مع أن علاج هذه الأمراض كان يحتاج إلى مدة زمنية كبيرة، وقد سجل الدكتور خيرى على لسان طبيب المستشفى قوله: "إننى يدهشنى من أطباء الكشف أنهم لا يفهمون أو هم لا يريدون أن يفهموا أننا إذا قبلنا بهذا العدد الذى يرسلونه من العاهرات كمريضات فإننا نعمل هذا المستشفى (تكية) للعاهرات". ثم أوضح هذا الطبيب أنهم لا يعالجون العاهرات فى المستشفى حتى الشفاء التام، بل حتى تختفى الأعراض الظاهرة، ثم يطلقون سراحها<sup>(3)</sup>.

ومع ذلك فإن مستشفى العاهرات بالحوض المرصود لم تكن "تكية" كما يتخيل هذا الطبيب، فقد كانت أقل مستشفيات مصر ميزانية، ويكفى للتدليل على ذلك أن مقدار ما يصرف على القاهرة المحجوزة بها يوميا كان يتراوح بين 47 مليما سنة 1918، ثم زاد سنة 1919 إلى 50 مليما، ووصل إلى 78 مليما فى عام 1920، ولم يكن هذا مبلغا كبيرا إذا عرفنا أن متوسط ما ينفق على المريض فى مستشفى السويس مثلا هو 606 مليما. وأما الميزانية العامة للمستشفى فكانت فى تناقص، حيث تناقصت من 5334 جنيها فى

(1) محمد فريد جنىدى : المرجع السابق ، ص 52 .

(2) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 56 .

(3) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 47 .

عام 1919 إلى 4948 جنيها في عام 1920 ، رغم أن ميزانية مصلحة الصحة قد زادت من 674626 جنيها في عام 1919 ، إلى 720425 جنيها في عام 1920 (1).

ورغم ارتفاع نسبة المرضى بين البغايا فإن كثيرا من الشباب كان يغرم ذلك الضمان الطبي الحكومي ، فيعتقدون أن البغى الرسمية خالية من الأمراض ، ولم يكن ذلك بين الشباب الجاهل أو غير المتعلم فقط ، بل والمتعلمين أيضا ، ويضرب لنا الدكتور فخرى مثلا بأحد وكلاء النائب العمومي جاءه ليستشير طبيبا وقال له "من أربعين يوما زرت (واحدة من دول) لأجرب نفسي لأننى عاوز أتجوز بعد 3 شهور ... وبعد يومين شعرت بحرقان عند البول ... " ولما كشف عليه الطبيب وجد أنه مصاب بالزهري ، ولما عاتبه على الذهاب إلى عاهرة ، قال له "وהל يوجد خطر من زيارة واحدة بتكشف!!" ، فإذا كان هذا هو الحال مع أحد وكلاء النائب العمومي فما بالك بعامّة الشعب (2).

وكانت النتيجة أن مصلحة الصحة اقتنعت في عام 1926 بفشل نظام الكشف على العاهرات ، وعدم تحقيقه الفائدة المرجوة وأوصت بإلغائه ، ولكن الحكومة لم تأخذ بهذه التوصية على أية حال (3).

## خامساً: دور البوليس في مراقبة البغاء الرسمى

إذا كان دور الصحة يقتصر على الوقاية من انتشار الأمراض الصحية ، ومراقبة الحالة الصحية للبغايا ، فإن دور البوليس كان مكملًا لهذا الدور ، فطلب الترخيص بفتح بيت للعاهرات كان يقدم إلى البوليس طبقًا لكل اللوائح التي صدرت ، كما كان البوليس هو المسئول عن القبض على المخالفين لنصوص اللوائح ، وتوقيع الجزاء المناسب بحسب حالة المخالفة ، ولم يكن الجزاء الذى يوقع على البغايا رادعا ، ففي منشور سنة 1882 كانت العقوبة لكل بغى لا تقدم نفسها للكشف الطبى هى الغرامة من 20 إلى 100 قرشاً أو الحبس من يومين إلى خمسة أيام .

(1) نفس المرجع السابق ، ص 60 - 61 .

(2) د. فخرى ميخائيل : المرجع السابق ، ص 45 .

(3) الأهرام فى 20 يونيو 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "محاربة البغاء" .

أما لائحة يوليو 1885 فتحدد المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة منها  
الجزاءات التي تترتب على المخالفات ، وهي لا تختلف كثيرا على ما في منشور سنة  
1882 . وتوضح المواد من السادسة عشرة إلى الثالثة والعشرين طريقة تقديم طلبات  
الفتح كرخانات ، ومسئولية صاحب الكرخانة في التبليغ عن عدد العاهرات اللاتي بطرفه  
وأسمائهن وأعمارهن وجنسياتهن ، كما تحدد مسؤولية البوليس وحكما مكاتب التفتيش  
على العاهرات (1).

ولما كانت البغى تسجل في سجلات الصحة ، فعندما تتأخر إحداهن في الحضور  
للكشف ، كانت الصحة تقدم طلبا للبوليس لإحضارها وتوقيع الغرامة عليها ، ولم يكن  
ينجيبها من العقاب إلا أن تعلن تبوتها ، ومع ذلك فإن المادة الثالثة عشر من اللائحة قد  
نصت على ضرورة تقديم ضامين يشهدا بتبوتها ، وبضمان عدم عودتها ، ويبدو أن  
مسألة التوبة هذه قد أثارت بعض المشاكل ، أو كانت ثغرة نفذت منها بعض البغايا  
الراغبات في الهرب من الكشف ، فصدر منشور من الداخلية في 9 ذي الحجة  
1302هـ/19 سبتمبر 1885م ، ثم تلاه منشور آخر في صفر 1303/نوفمبر 1885م يؤكدان  
على ضرورة أن تقدم البغى ضامين مع تقديم طلب إلى المديرية برغبتها التوبة  
والزواج ، وتقوم المديرية بإشعار مكتب التفتيش بشطب اسمها (2). ويشير جلال إلى  
صدر منشور ثالث صدر من الداخلية في ديسمبر 1885 ، نص على أن العاقيات يعاملن  
معاملة العاهرات في مسألة التوبة (3).

ولم تشترط لائحة 1885 على المديرين والمحافظين أن يعينوا أخطاها بعينها  
كأحياء للعاهرات ، ولذلك انتشرت العاهرات في كل الأخطاط ، وأدت بذلك العائلات ،  
والأحرار ، وتوالت شكاوى الأهالي على الداخلية متضررين من "إقامة النساء الفواحش  
بمحلات كايئة بين مساكن العائلات والأحرار" ، وكذلك شكاوى من سيرهن في الشوارع  
متهتكات بلا احتشام ، ولذلك أصدرت الداخلية منشورا لجميع المديريات والمحافظات ،  
في 12 أكتوبر 1893م ، يقضى بتخصيص موقع منفرد بكل مديرية لإقامة البغايا فيه بعيدا

(1) انظر نص اللائحة في الملحق رقم (1) .

(2) القرارات والمنشورات الصادرة في سنة 1885 ، المطبعة الأميرية ببولاق 1886م ، ص 252 .

(3) فيليب جلال ، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 246 .

عن سائر البيوت ، كما يقضى أيضا بمنعهم من الخروج إلى الشوارع بحالة مخالفة للأدب (1).

وقد تداركت الداخلية هذا النقص في لائحة 1885 ، فأصدرت لائحة 1896 التي اشترطت تحديد أخطاط للعاهرات ، كما حددت علاقة البوليس بالبغايا من خلال المواد التالية : تنص المادة الأولى على أنه "يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة أو كان اجتماعهن فيه وقتيا"، وتؤكد المادة الثانية على أنه "لا يمكن فتح بيوت العاهرات إلا في الأخطاط التي يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير، ولا يكون لك منها سوى باب واحد فقط" وتنبيه اللائحة على المحافظين والمديرين بأنه "يجب التدقيق في انتخاب الأخطاط التي تعين لبيوت العاهرات منعا لشكوى أرباب العائلات". وتلزم اللائحة مدير كل بيت أن يقدم كشفا بأسماء العاهرات والخدم الموجودين في البيت موضحا به السن والجنسية، ولا بد أن يكون السن فوق 18 سنة سواء للعاهرات أو الخدم أو مدير الدار نفسه. وتنص المادة 14 على أن "كل مومس تكون موجودة في بيت العاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها وهذه التذكرة يجب تجديدها سنويا".

ولما كانت أهم عقبة تعترض بيوت البغاء الرسمي هي شكوى "أرباب العائلات" من وجود بيت البغاء وسط "منازل الأحرار" ؛ فإن القرارات الصادرة من المديرين بخصوص مناطق البغاء، كانت تحدد المنطقة المرخص بفتح بيوت البغاء فيها تحديدا دقيقا، وعلى سبيل المثال، فقد نص قرار مدير الغربية في 13 يونيو 1924 بشأن تحديد الأماكن التي يجوز فتح بيوت العاهرات بها في بندر كفر الشيخ، على أنه "لا يسوغ فتح بيوت العاهرات ببندر كفر الشيخ إلا في قطعة الأرض الكائنة على مسافة 25 مترا من السكة الزراعية، وعلى مسافة 60 مترا من مساكن كفر الشيخ ، وهذه القطعة تُحد شمالا بشارع سكن رويحة، وجنوبا وغربا بأراضي زراعية ملك الأوقاف الملكية، وشرقا بمصر خصوصى ملك الأوقاف المذكورة " وينص القرار على أنه لا يسرى إلا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. (2)

(1) محافظة العريش ، سجل رقم : 111 وارد مستديم ، ص 21 ، وثيقة رقم : 90 ، منشور من الداخلية بتاريخ 2 ربيع أول 1311 هـ / 12 أكتوبر 1893 م .

(2) الوقائع المصرية ، عدد 14 ، في 7 فبراير 1924 ، ص 2 .



وكثيرا ما تتدخل السلطات لتعديل جدول الأماكن المخصصة لبيوت العاهرات لدواعي الأمن أو بناء على شكوى أرباب العائلات أو غير ذلك من الأسباب. ولم تكن عملية تعديل الجدول تتم بسهولة فكان من حق البغايا المتضررات اللجوء إلى المحكمة ، فمثلا عندما قرر المجلس المحلى فى أبى تيج نقل العاهرات من الشارع العمومى حفاظا على الآداب العامة ؛ لجأت إحداهن إلى المحكمة ، فحكمت بفتح تلك البيوت مرة ثانية ، ولكن المجلس لم ييأس وبعد مضي فترة وجيزة ، أصدر قرارا آخر فى سبتمبر 1926 ، بنقل بيوت العاهرات من الشارع العمومى ، ويطلق مراسل "الأهرام" على هذا القرار قائلا : 'وأملنا فى عهد الحكومة الدستورية عدم التصريح لهن مرة أخرى بالبقاء فى هذا الشارع لأنه من أهم الشوارع'(1).

كما أصدر محافظ القاهرة قرارا فى 7 ديسمبر 1925 بحذف "الجهة المعروفة بعزبة نمره 1 بقسم الوايلى المحددة من الشمال بشارع المستنصر، ومن الغرب بخط سكة حديد المطرية ومن الشرق بشارع عزبة عبد النبى ومن الجنوب بشارع القائد" من جدول الأخطاط التى يجوز أن يفتح بها بيوت العاهرات(2) . كما صدر قرار آخر فى 23 سبتمبر 1926 بحذف الجهة الواقعة تجاه جامع الطيبى بقسم السيدة زينب وجهة تل زينهم من جدول الأخطاط المخصصة لبيوت العاهرات(3) واستمر الوضع هكذا بين حذف وإضافة إلى أن تم إلغاء البغاء نهائيا فى عام 1949.

ولكن هذه القوانين كانت تطبق بدقة على البغايا المصريات، بينما كان من الصعب تطبيقها على البغايا الأوربيات، فكثير من الأجانب لم يهتموا بترخيص بيوت البغاء التى يمتلكونها، ولم يستطع البوليس أن يفعل شيئا تجاههم ، حيث يعترف اللواء راسل باشا Russell حكمدار بوليس العاصمة بصعوبة تنفيذ اللاحة على البغايا الأوربيات فيقول " أوقفنا الامتيازات الأجنبية عاجزين تماما وبلا أجل مسمى عن التعامل مع المواخرير غير المرخصة التى كان يديرها الأجانب، وقد تحدى منزل معين ذو شهرة كبيرة واتساع هائل البكباشى جارتير Guartier رئيس المباحث الجنائية وتحداى لأشهر عديدة عن طريق

(1) الأهرام فى 23 سبتمبر 1926 ، ص 4 .

(2) الوقائع المصرية ، عدد 125 ، فى 24 ديسمبر 1925 ، ص 2 .

(3) الوقائع المصرية ، عدد 99 ، فى 18 أكتوبر 1926 ، ص 2 .



التغيير في جنسية البادرنة... وعندما كنا نصل إلى المنزل مع قواص القنصل الفرنسي لطلب السماح لنا بالدخول من البادرنة الفرنسية، فإن الشراعة الصغيرة للباب الأمامي تفتح ويعلن صوت قشري أجش مهجوع أن مدام إيفون قد باعت المحل لمدام جنتيلي الإيطالية التابعة ، التي بدون ممثلها القنصلي لا نستطيع أن ندخل، وفي الأسبوع التالي نصل مع القواص القنصلي الإيطالي لنقابل بتغيير آخر في جنسية البادرنة. ومع تزايد حدة غضب البكباشي جارتير، جمع في ليلة سبعة قواصين قنصلين أمام الباب السريع الغلق، وتم هزيمة المديرات الزائفات واحدة بعد الأخرى، وأمكن الدخول إلى المنزل وتطبيق القانون".<sup>(1)</sup>

واستمر البغاء العلني يلقي اهتمام وتشجيع الحكومة ؛ رغم اعتراض كثير من المصلحين ورجال الدين والصحفيين، ولكن مع تزايد حملات الهجوم على هذا النظام في مطلع الثلاثينيات، تراجعت الحكومة وقررت وزارة إسماعيل صدقي باشا في 12 إبريل 1932 ، تشكيل لجنة تحت رئاسة الدكتور محمد شاهين باشا - وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية - لبحث موضوع البغاء الرسمي<sup>(2)</sup>. وفي أول اجتماع لها - 8 يونيو - قررت اللجنة الاتصال بمختلف هيئات الشعب لاستطلاع رأيهم، وذلك عن طريق مجموعة أسئلة متنوعة كبطاقة استبيان وزعت على العديد من أعيان الشعب والمستثمرين والعلماء وأفراد الهيئات المختلفة من كل الطبقات من وطنيين وأجانب، فجاءت نسبة الراغبين في إبطاله 71.45 % ، ثم قررت اللجنة بعد دراسة كافة جوانب المشكلة إلغاء البغاء الرسمي نهائيا.<sup>(3)</sup>

وجاء في حيثيات القرار أن الخوف من انتشار البغاء السري ليس مبررا لاستمرار البغاء العلني، حيث دلت الإحصاءات على أن البغى يزورها في المتوسط 8 - 16 شخص في اليوم، أما البغى السرية فيزورها شخصين في المتوسط يوميا، وبذلك تكون فرصة نشرها للأمراض السرية قليلة، هذا علاوة على أن البغاء السري ليس محاطا بضمان الكشف الطبي الموهوم بل على العكس يلزمه على الدوام عامل الخوف من الإصابة بالمرض.<sup>(4)</sup>

(1) د. عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ، ص 159.

(2) محمد فريد جنيدى: البغاء ... مرجع سابق ، ص 65.

(3) محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمي، مرجع سابق ، ص.ص 7 ، 30.

(4) نفس المرجع ، ص.ص 13 ، 30.

ومع ذلك فإن قرار اللجنة لم يُحترم ، واستمر البغاء الرسمي في مصر رغم المعارضة الشعبية، وتشكلت لجنة أخرى في وزارة محمد محمود باشا ، عام 1939، وقررت أيضا إلغاء البغاء<sup>(1)</sup> ولكن هذا القرار كان مصيره الإهمال شأن سابقه، واحتاج الأمر لعشر سنين أخرى، وظل البغاء قائما راسخ الدعائم حتى عام 1949، عندما أصدر إبراهيم عبد الهادي باشا ، الأمر العسكري رقم 76 لسنة 1949، الخاص بإغلاق بيوت العاهرات ، ثم صدر القانون رقم 68 لسنة 1951، الخاص بمكافحة الدعارة. كما أضيفت المادة رقم 269 مكرر إلى قانون العقوبات، بخصوص معاقبة العاهرات<sup>(2)</sup>.

## سادساً: السلطة والبغاء السرى

كان الهدف الرئيسى من تقنين البغاء ووضع اللوائح له هو السيطرة على البغايا ومنع البغاء السرى . وعلى أية حال فبأنه على الرغم من تقنين البغاء بهذه اللوائح الشاملة ؛ فإن سيطرة الحكومة عليه لم تكن كاملة، لأن عدد البغايا المسجلات في سجلات الصحة والداخلية، لم يكن هو عدد كل البغايا ، فهناك على الأقل ضعف هذا العدد يمارس البغاء بعيدا عن سيطرة الحكومة، وهذا أدى إلى ظهور ما يعرف بمشكلة البغاء السرى. وقد كان من رأى الحكومة أن مكافحة البغاء السرى لن تتأتى إلا بتنظيم البغاء العلنى، ولذلك كانت اللوائح والقوانين تتوالى بشأن تنظيم البغاء العلنى وتذليل العقبات التى تعترضه.

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) انفتح الباب على مصراعيه لممارسة البغاء ، وتضاعف عدد البغايا مرات عديدة، من المصريات والأجنبيات، بعد أن أصبحت مصر مركزا لتجمع جيوش الإمبراطورية البريطانية، فانتشرت البيوت السرية

(1) مجلة الكشاف ، عدد 204 ، في 3 يوليو 1939 ، ص 3 .

(2) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : البغاء ، مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية ، القاهرة ، 1961 ، ص "م". وأنظر الفصل التالى حول تفاصيل الحركة المناهضة للبغاء .

في القاهرة والإسكندرية وحواضر المديرية، وامتألت شواطئ النيل في القاهرة والجيزة بالذهبيات - العائمات - المعدة للفحش والمتاجرة بالأعراض، وامتألت منطقة الأريكية وشارع وجه البركة بأسراب البغايا المتهتكات، يشاغلن المارة ويعرضن بضاعتهم بكل السبل<sup>(1)</sup>. وتوافدت على مصر المئات بل الآلاف من البغايا الأوربيات من مختلف الجنسيات، وتشكلت عصابات للمتاجرة في الرقيق الأبيض، وخطف القاصرات من أوروبا وتركيا، وبيعهن في مصر لقوادين محترفين، يتاجرون بأعراضهن بلا رقيب ولا حسيب<sup>(2)</sup>.

واضطرت قوات الاحتلال البريطاني إلى اعتقال إبراهيم الغربي، الذي كان بمثابة ملك متوج على عالم البغاء، كما قامت الشرطة بطرد البغايا من شارع وجه البركة، وداهمت العديد من العائمات وقبضت على من فيها، وكان من بينها عاتمة إسماعيل صدقي وزير الأوقاف، التي دخلها البوليس في مايو 1915، ووجدوه في حالة مريبة مع سيدة تدعى عائشة إبراهيم التي انتحرت بالسهم في قسم الشرطة<sup>(3)</sup>.

ويوضح الجدول التالي عدد البغايا في مدينة القاهرة وحدها، من المصريات والأجنبيات خلال الفترة من 1926 إلى 1936 وكذلك عدد النسوة اللاتي تم ضبطهن يحرضن المارة على الفسق، وعدد المنازل السرية غير المرخصة<sup>(4)</sup>.

السنة	عدد العاهرات المقيدات بالسجلات في 31 ديسمبر			نساء من جنسيات مختلفة ضبطن في الشوارع يحرضن المارة على الفسق	منازل سرية ضبطت
	أوربيات	مصريات	المجموع		
1926	325	859	1184	1884	102
1927	199	610	809	2046	119
1928	219	620	839	2875	189
1929	228	628	856	1723	267
1930	212	653	865	1685	214

(1) د. لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص 199 - 200.

(2) محمد سيد كيلاني: سلطان حسين كامل فترة مظلمة من تاريخ مصر، دار القومية للطباعة، 1963، ص 172.

(3) نفس المرجع السابق، ص 169 - 170.

(4) حول هذه الأرقام راجع: وزارة الداخلية: تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935.. مصدر سابق، ص 102؛ وتقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936... مصدر سابق، ص 102؛ ود. عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص 160 - 161. وراجع أيضا - الشيخ محمود أبو العيون: مشكلة البغاء الرسمي، مرجع سابق، ص 13.

205	1586	404	338	66	1931
286	2603	890	726	164	1932
339	3183	885	745	140	1933
359	2933	982	847	135	1934
211	3040	801	704	97	1935
363	3740	811	721	90	1936

ومن هذا الجدول نلاحظ أنه بينما كان عدد "البغايا الرسميات" - أى المسجلات - يتناقص، كان عدد البيوت السرية يتزايد ، وكذلك عدد النساء المحرضات على الفسق وهذا يعنى أن تقنين البغاء لم يقض على البغاء السرى. ونستطيع أن نفسر ذلك بأن قبضة البوليس لم تكن مشددة على بيوت البغاء السرى، حيث سوف يتضح لنا أن البوليس كان مقيدا بقيود عديدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القوانين العقابية المفروضة على البغاء السرى لم تكن رادعة، فلم تكن تتعدى غرامة بسيطة ، وإجبار صاحب المنزل على الترخيص للمنزل أو غلقه ، وفى حالة قيام البوليس بغلقه فإنه لا يلبس أن يفتحه من جديد ، وتتعدد المسألة فى وجه البوليس إذا كان صاحب البيت من الأجانب.

ولذلك نجد أن كثيراً من رجال الشرطة كانوا يعرفون بيوت البغاء السرى ويتجاهلونها، ولا يتخذون إجراءات ضدها، مما جعلهم فى موضع اتهام من الصحافة<sup>(1)</sup>، وقد حدا ذلك بأحد القراء إلى القيام بجولة واسعة فى أحياء القاهرة، وأعد قائمة بعدد البيوت السرية فى كل شوارع وحوارى القاهرة تقريباً<sup>(2)</sup>.

ولما كان من المعتاد أن البغايا السريات اللاتى تضبطهن الشرطة يرسلن إلى مكاتب الكشف على العاهرات للتأكد من خلوهن من الأمراض الزهرية من عدمه ؛ فقد أمكننا إعداد قائمة بعدد البغايا غير المسجلات اللاتى أرسلن إلى المستشفى بمعرفة البوليس ، وذلك من خلال تقارير الصحة لسنوات مختلفة<sup>(3)</sup>.

(1) الأهرام ، فى أول ديسمبر 1923 ، ص 1 .

(2) الأهرام ، فى 17 ديسمبر 1923 ، ص 1 - 2 ، مقال بعنوان "بعد 16 ساعة" وهو الحلقة العاشرة من سلسلة مقالات مذابح الأعراض .

(3) مصلحة الصحة العمومية : التقارير السنوية لمصلحة الصحة العمومية ، تقارير سنوات 1923 إلى 1928 ، مصادر سابقة ، صفحات مختلفة .

السنة	مصريات		أجنبيات		جملة	
	المرسلات	المصابات	المرسلات	المصابات	المرسلات	المصابات
1921	906	؟	؟	؟	906	؟
1922	651	؟	؟	؟	؟	؟
1923	840	178	9	7	849	185
1924	735	218	10	4	745	222
1925	884	150	7	-	891	150
1926	1152	357	2	2	1154	359
1927	723	175	؟	؟	723	175
1928	696	302	؟	؟	696	302

ومن هذا الجدول يتضح لنا أن عدد البغايا السريات اللاتي يتم ضبطهن بمعرفة البوليس، كان يفوق عدد البغايا الرسميات غالبا ، مع ملاحظة أن تقدير عدد البغايا السريات أمر مستحيل، وإن كانت هناك محاولات تقريبية ، كتلك التي قام بها الدكتور فخرى على أساس أن عدد البغايا المضبوطات يتراوح عادة بين 5 إلى 10 % من العدد الكلى للبغايا السريات . كما يتضح من الجدول أيضا ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض بين البغايا السريات . يتضح أيضا أن البغايا الأوربيات السريات كن فى مأمن من قبضة البوليس ، ولذلك فإن عدد المرسلات إلى مكتب الكشف بمعرفة البوليس كان ضئيلا جدا قياسا على المصريات ، ويرجع ذلك إلى صعوبة اقتحام البوليس للبيت السرى الذى تمتلكه بדרونة أجنبية . ولذلك كانت تقارير الصحة تتجاهل ذكر أعدادهن فى كثير من السنوات كما هو واضح من الجدول .

ومن خلال تتبعنا لنسبة الإصابة بالأمراض السرية بين البغايا الرسميات والسريات ، نستنتج أن الأمراض السرية كانت منتشرة بين أفراد الشعب بشكل مخيف ، ومع ذلك فلا يظهر لذلك أثر من خلال التقارير السنوية لمصلحة الصحة ، ويقدم لنا الدكتور فخرى كشفا بعدد مرضى الأمراض الزهرية الذين عولجوا فى مستشفيات الحكومة خلال الفترة من 1914 - 1920، ما عدا سنة 1915 التى لم يقدم لها أرقاما<sup>(1)</sup>:

(1) د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ، ص 76.



السنة	الزهرى	السيلان	الأمراض الجلدية	المجموع
1914	2299	2139	754	5192
1916	2943	2412	1018	6373
1917	2613	4406	1073	8092
1918	2894	6251	1349	10494
1919	2662	7149	1710	11521
1920	3205	7809	2225	13239

ومن خلال هذا الجدول نتبين أن عدد المصابين بالأمراض السرية من أفراد الشعب كان يتزايد بمعدل كبير .

وقد تنبّهت الحكومة إلى خطورة ذلك ، فأنشأت بداية من عام 1925 عيادات خاصة لعلاج الأمراض السرية بين عامة الناس ، وقد نجحت التجربة ، بسبب الدعاية الكبيرة التى قامت بها إدارة الصحة لتشجيع الناس على التوجه إلى تلك العيادات ، فبدأ الناس يتوافدون عليها رويدا رويدا ، واضطرت إدارة الصحة إلى زيادة عدد تلك العيادات من عيادتين فى عام 1925 ، إلى ستة فى عام 1927 ، ثم ست عشرة عيادة فى عام 1932<sup>(1)</sup> ، ثم وصل عددها أخيرا إلى 39 عيادة للأمراض السرية فى عام 1949<sup>(2)</sup> . ومن خلال الجدول التالى نرصد حجم الدور الذى قامت به تلك العيادات لتتعرف على مدى انتشار الأمراض السرية بين أفراد الشعب خلال فترة التصريح بالبغاء<sup>(3)</sup> :

العيادة	ت افتتاحها	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
السيدة زينب	1925	2830	3259	3592	4615	5124	4622	5783	6294
بور سعيد	1925	3273	944	1345	2711	1942	1730	2209	2754
طنطا	1927	-	1285	1323	1337	2282	1659	2475	3412
المنصورة	1927	-	863	1895	1853	2435	3961	4327	6252
أسيوط	1927	-	1237	1519	2394	2953	2452	3771	4450

(1) تقرير عن مكافحة الأمراض الزهرية بالفطر المصرى ، بقلم الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية ، المطابع الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1933 ، ص 2 .

(2) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى لعام 1949 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1954 ، ص 137 .

(3) تقرير عن مكافحة الأمراض الزهرية بالفطر المصرى ، بقلم الدكتور محمد شاهين باشا ، مصدر سابق ، ص 8-9 . أما سنة 1933 فمصدرها : مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن عام 1933 ، مطبعة بولاق الأميرية ، 1935 ، ص 86 .

5039	1333	1465	1103	1233	1087	642	-	1927	جرجا
1823	681	678	1013	807	563	-	-	1928	الزقازيق
4463	3625	2439	2101	1250	1311	-	-	1928	الفيوم
1674	1328	762	1272	1059	677	-	-	1925	السويس
7633	6291	3416	3210	2370	894	-	-	1928	السبتية
1260	1124	625	480	474	-	-	-	1929	بنى سويف
2798	2161	1810	2123	1649	-	-	-	1929	سوهاج
2582	1398	784	802	367	-	-	-	1929	دمنهور
2032	1525	749	660	533	-	-	-	1929	شبين الكوم
8272	5473	-	-	-	-	-	-	1932	الجمالية
4417	715	-	-	-	-	-	-	1932	المنيا
65155	44219	27152	27500	22652	14206	8230	6103	-	المجموع

ومن خلال هذا الجدول نتبين وجود علاقة وثيقة بين بؤر البغاء وأماكن انتشار الأمراض السرية ، حيث نجد أن العيادات الأكثر نشاطا هي عيادات القاهرة وبورسعيد وطنطا والمنصورة وأسيوط ، وهي مراكز رئيسية للبغاء بصفة عامة . كما نتبين أن عدد الذين يقبلون على هذه العيادات قد تضاعف بشكل غير عادي من 6103 عام 1926 إلى 65155 عام 1932 ، مما يعنى أن معدل انتشار الأمراض السرية كان فى ارتفاع مستمر مع الوضع فى الاعتبار أن الذين تقدموا للعلاج لا يمثلون نسبة كبيرة من إجمالى الذين أصابتهم تلك الأمراض .

ولو قفزنا عدة سنوات سنجد أن تلك الأعداد ما زالت تتضاعف حيث وصل عدد الذين تقدموا للعلاج فى عام 1949 وحده ما يربو على نصف مليون شخص ، والجدول التالى يكمل لنا الصورة التى سبق أن رسمنا جزءا منها<sup>(1)</sup>:

(1) وزارة الصحة العمومية : التقارير السنوية لسنوات : 1939 ، ص 112 - 113 ، وسنة 1947 ، ص 134 - 135 ، وسنة 1948 ، ص 112 - 113 ، وسنة 1949 ، ص 128 - 129 .

1949	1948	1947	1939	العيادة
20529	31197	29069	14582	السيدة زينب
10639	13506	14878	6457	بور سعيد
26996	27101	25882	8344	طنطا
13243	13677	16031	2368	المنصورة
20112	19644	17400	9191	أسيوط
11015	11163	10374	7383	جرجا
6839	3341	2706	9358	الزقازيق
12310	14402	18125	6586	الفيوم
18522	17905	13867	2610	السويس
-	-	-	20339	السبتية
10383	9818	9469	4256	بنى سويف
15858	11775	12590	6134	سوهاج
8305	13168	14158	5898	دمنهور
9465	11361	15162	9051	شبين الكوم
24799	26790	35925	13019	الجمالية بالقاهرة
12051	12418	15185	6182	المنيا
16896	9578	12989	2889	المحلة الكبرى
10886	9275	10116	4241	قنا
13146	13100	16040	2530	نجع حمادى
3577	3085	4622	2215	بنها
20268	20091	24505	-	شبرا
10902	11064	16400	-	العباسية
6569	6443	4416	-	مصر القديمة
7372	8943	13551	-	الخليفة
6490	7728	98	-	مصر الجديدة

7300	9054	9133	-	مجموعة بورسعيد
10962	11516	7829	-	الاسماعيلية
9362	14331	20717	-	دمياط
9610	10345	10371	-	منوف
8923	9383	2996	-	كفر الزيات
13372	1187	3054	-	فاقوس
10695	8457	8957	-	ميت غمر
1984	1720	3640	-	كفر الدوار
11612	11086	7114	-	الجيزة
8144	8123	8333	-	سنورس
6363	7782	10172	-	ديروط
12308	8069	9348	-	طهطا
14503	12165	14293	-	الاقصر
11107	10397	8804	-	أسوان
3132	5930	-	-	سمالوط
461344	466827	378319	143660	المجموع العام

ولا يمكننا الزعم بان انتشار هذه الأمراض راجع فقط إلى فشل البغاء الرسمي في تأمين السلامة الصحية للعاهرات ، وإنما يرجع ذلك أيضا إلى انتشار البغاء السرى الذى انتشر بشكل كبير خلال تلك الفترة ، ويرجع انتشار البغاء السرى إلى عدة عوامل منها: أن قبضة البوليس لم تكن قوية بدرجة كافية لمراقبة البغايا السريات ، وكذلك القصور التشريعى فى مواجهة البغاء السرى ، فلم تكن أقصى عقوبة يمكن أن توقع على البغايا السريات ، كافية بآى حال لردعها .

كما أن معظم العاهرات الرسميات فى مصر ينتمين إلى الطبقة الفقيرة ، والنتيجة الطبيعية لذلك هى أنه لابد من وجود بغاء غير رسمى بين الطبقات المتوسطة والغنية ،

لسد حاجة الرجال من هاتين الطبقتين ، خاصة وأن الوضع الاجتماعى للطرفين لا يسمح بالتواجد فى تلك البؤر الحفيرة (1).

ومن العوامل التى ساعدت على انتشار البغاء السرى أيضا الرغبة العارمة بين المصريين فى تقليد الأجنيبات فى أزيائهن ، وانتشار المودات الرخيصة بينهن ، وانتشار التمثيل الهزلى فى عواصم المديرىات ، ومعظم هذه "المراسخ" هى فى حقيقتها مفسدة للأخلاق قاتلة للفضيلة (2) . كما أن معظم راقصات شارع عماد الدين كان لهن فى سوق الدعارة السرية منزلة خاصة ، حتى إن إحدى الصحف أهابت بالحكومة أن تجرى كشفا صحيا عليهن شأنهن فى ذلك شأن البغايا الرسميات (3).

كما يرجع انتشار البغاء السرى فى أنحاء القاهرة إلى قيام السلطة بإغلاق قسم كبير من محال البغاء الرسمى فى شارع وجه البركة ، مما أدى إلى انتقال البغايا من العمل الرسمى إلى العمل السرى وبالتالى انتشارهن فى كل أحياء القاهرة.

وكثيرا ما كانت الصحف تطالعنا بأخبار هجمات يقوم بها البوليس على بيوت البغاء السرى ، فتخبرنا "المقطم" فى 20 مايو 1933م ، أن مأمور قسم باب الشعرية استصدر أمرا من النيابة بمداومة أربعة منازل ، وقد نجح فى ضبط عدد من النسوة والرجال فى تلك البيوت ، كما تشير إلى أن بوليس قسم الأزيكية قد فعل الشئ نفسه فى نفس الليلة وضبط عددا من النسوة والرجال ، وتوضح الصحيفة أن الإجراء المتبع فى حالة ضبط بيوت الدعارة السرية هو إحالة النساء للكشف الطبى ، وتحرير محاضر للرجال (4) . والجدول التالى المستخرج من الأخبار التى نشرتها جريدة المصرى فقط خلال شهرى مايو ويونيو فقط من عام 1939 يوضح لنا إلى أى مدى كان البغاء السرى منتشرا ، وكانت أخبار مداومة البيوت السرية أمرا عاديا وتقليديا فى الصحف :

(1) د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ص 27 - 28 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 28 - 30

(3) محمد عطية الجدوى : مشاكل العصر الحديث فى مصر والأمم الشرقية ، مطبعة الصاوى ، القاهرة ، د.ت ، ص 143 .

(4) المقطم فى 20 مايو 1933 ، ص 6 ، خبر بعنوان "مكافحة البغاء السرى" .



اسم الضابط المنفذ للهجوم	المكان	عدد البيوت	عدد البغايا	عدد القوادين
يوزباشى أحمد أفندى الطاهر	إسكندرية	؟	10	3 (1)
يوزباشى على حسن الجيار	أسيوط	1	3	1 (2)
ملازم أول عبد الحميد أفندى	القاهرة	1	؟	؟ (3)
ملازم ثان على صلاح الدين	أسيوط	بعض البيوت	بعض النساء	؟ (4)
ملازم أول صديق فريد أفندى	القاهرة	؟	؟	40 (5)
؟	طنطا	1	1	1 (6)
؟	إسكندرية	6	27	6 (7)
؟	إسكندرية	1	3	1 (8)
ملازم أول عبد الحميد فؤاد	القاهرة	1	1	1 (9)
؟	القاهرة	1	1	1 (10)
؟	القاهرة	1	2	1 (11)
ملازم أول عبد الغنى سعد	القاهرة	1	1	1 (12)
الكونسابل إبراهيم الخريزى	بورسعيد	1	3	1 (13)
؟	إسكندرية	؟	14	8 (14)

وتشير مجلة اللطائف المصورة إلى كثير من حيل الضباط لمهاجمة البيوت السرية، ومفاجأة صاحباتها قبل أن ينتبهن، فمثلا يتكرون فى زى مدنى متظاهرين بأنهم زبائن من راغبي المتعة، ومع ذلك فإن البغايا لم يكن غافلات عن تلك الحيل، وكثيرا ما تكون لهن عيون فى الشوارع لرصد أية حركة غريبة، وهؤلاء يسكرون فى الشوارع فى هيئة ماسحى أحذية، أو باتعى عصي، ولذلك فإنه كان يحدث فى بعض

- (1) المصرى فى 14 يونيو 1939 ، ص 9 .
- (2) المصرى فى 14 مايو 1939 ، ص 9 .
- (3) المصرى فى 15 مايو 1939 ، ص 9 .
- (4) المصرى فى 9 يونيو 1939 ، ص 9 .
- (5) المصرى فى 9 مايو 1939 ، ص 9 .
- (6) المصرى فى 13 مايو 1939 ، ص 9 .
- (7) المصرى فى 29 مايو 1939 ، ص 8 .
- (8) المصرى فى 29 مايو 1939 ، ص 8 .
- (9) المصرى فى 11 مايو 1939 ، ص 8 .
- (10) المصرى فى 4 مايو 1939 ، ص 9 .
- (11) المصرى فى 14 مايو 1939 ، ص 9 .
- (12) المصرى فى 28 مايو 1939 ، ص 9 .
- (13) المصرى فى 22 مايو 1939 ، ص 9 .
- (14) المصرى فى 27 مايو 1939 ، ص 8 .

الأحيان أن تخرج قوة من الشرطة لمهاجمة أحد البيوت بعد مراقبة طويلة، ثم تفاجأ بعدم وجود أحد بالمنزل، وكان لبعض القوادات عيون بداخل أقسام الشرطة نفسها، ومنهن "سلطانة" التي كانت من أشهر صاحبات البيوت السرية، وكان لها منزلان في شارع وجه البركة وشارع الخليج المصري، وكانت معروفة من جميع رجال البوليس، وفي المقابل كانت تنافسها في امتلاك البيوت السرية من الأجنيبات "مدام برتا" و"مدام روزان" (1).

ومع انتشار جرائم إفساد الأخلاق، والتحريض على الفسق، والتكسب من وراء استخدام النساء في الدعارة، وإدارة المنازل السرية، وغيرها من الجرائم المرتبطة بالبغاء؛ كان لا بد من مراجعة العقوبات المفروضة على تلك الجرائم، فقد طالبت اللجنة المشكلة لبحث مسألة البغاء في عام 1939 بتشديد العقوبات على تلك الجرائم لأن العقوبات بسيطة لا تتعدى غرامة، أقصاها مائة قرش، أو الحبس لمدة أقصاها أسبوع. وقد ضمنت اللجنة تقريرها بيانا بعدد جرائم التحريض على الفسق خلال شهر مارس 1939 والتي بلغت 481 جريمة، تم الحكم في 30 منها بالحبس أسبوع، و 23 بالغرامة 100 قرش، و 172 بالغرامة 50 قرش، و 17 بالغرامة 30 قرش، و 114 بالغرامة 20 قرش، و 30 بالغرامة 15 قرش وقضية واحدة بالبراءة. وأوضحت أن هذه العقوبات بسيطة جدا إزاء الجرم الشنيع الذي يرتكب، وطالبت برفع الحد الأقصى لهذه الجرائم إلى السجن لمدة 15 سنة، كما طالبت بفرض عقوبة الجلد على مرتكبي هذه الجرائم، وأشارت إلى أن هذه العقوبة تطبق في إنجلترا على المحرضين على الفسق أو المعتصبين للقاصرات، كما أنها معروفة في مصر حيث تطبق في الجيش، والبلطجي الذي يعيش من كسب البغايا هو أولى بالجلد من العسكري الذي خالف بعض التعليمات (2).

(1) اللطف المصورة، في 10 يونيو 1935، ص 9-11، مقال بعنوان "تنتشر بيوت الدعارة السرية في أحياء العاصمة".

(2) جريدة الكشاف في 3 يوليو 1939، ص 3، مقال بعنوان "حول إلغاء البغاء".

## بوليس الآداب :

ولما تفشت الدعارة السرية والعلنية ، طالبت الصحف بإنشاء شرطة للآداب وذلك منذ وقت مبكر يرجع إلى عشرينيات القرن العشرين ، ولكن الميزانية لم تسمح في تلك الفترة ، فعهدت الحكومة إلى رجال الشرطة العاديين بمراقبة الآداب ، ولم يحسن هؤلاء القيام بعملهم ، فكانوا يقبضون على حرائر النساء معتقدين أنهن من الساقطات ، وقبض على الزوج وزوجته والشقيق وشقيقته والخطيب وخطيبته<sup>(1)</sup> . واستمر هذا الأمر إلى مطلع الثلاثينيات حيث أنشئ "مكتب الآداب" الذي كان له فروع في أقسام الشرطة ، وكان بهذا المكتب مفتشات من النساء ، وتشير جريدة المقطم إلى قيام مفتشة مكتب الآداب بقسم الأربكية بجولة في شوارع القسم في يناير عام 1934م ، واعتقلت 18 امرأة بتهمة التسكع في الشوارع وتحريض المارة على الفجور ، وبعد التحقيق معهن أرسلتهن إلى الكشف الطبي ، حيث ظهر إصابة 12 منهن بأمراض سرية معدية<sup>(2)</sup> .

وقد كان مكتب الآداب في قسم الأربكية هو أكبر وأهم هذه المكاتب ، وذلك لطبيعة القسم ، وكان هذا المكتب يتكون من ضابط برتبة ملازم أول ، ومعه هيد كونستابل أوربي ، وسيدتين أوريينتين بدرجة كونستابل ، وكاتب وجنديين وثلاثة مخبرين<sup>(3)</sup> . وكان مقر هذا المكتب في ديوان القسم ، ثم افتتحت نقطة بوليس بحارة الخازندار بشارع وجه البركة في 12 نوفمبر 1940 ، خاصة لمنطقة العاهرات ، فانتقل المكتب إلى تلك النقطة . ويوضح الجدول التالي حجم أعمال هذا المكتب خلال عام 1940<sup>(4)</sup> :

البيان	أورييون	وطنيون	مجموع
النساء المقيدات	12	313	325
النساء اللاتي شطبن خلال 1940	-	11	11
النساء اللاتي نقلن من فرجة (ج)	-	27	27
بدرونات معفيات من الكشف لكبر سنهن	-	18	18
بدرونات معفيات وشطبن	-	4	4

(1) الوطن في 14 أغسطس 1916 ، ص 3 .

(2) المقطم في 11 يناير 1934م ، ص 4 . خبر بعنوان " اعتقلت 18 امرأة " .

(3) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأربكية سنة 1940 . مصدر سبق ذكره . ص 20 .

(4) نفس المصدر السابق ، ص 21 .

179	179	-	المصايبات بأمراض سرية من العقيدات
4083	4083	-	بغايا سريات مضبوطات
1175	1175	-	للمضبوطات وظهر إصابتهن بأمراض سرية
273	273	-	الجرسونات العقيدات باللسنت في البهات
459	459	-	جرسونات ضبطن وأرسلن للكشف
97	97	-	جرسونات مضبوطات وظهر إصابتهن بأمراض سرية
37			عدد منازل الدعارة المرخصة
12			عدد المنازل التي أغلقت خلال العام
42			عدد المنازل الخالية الواقعة في منطقة العاهرات

واستمر العمل بنظام مكاتب الآداب هذا إلى عام 1939 ، الذي شهد زيادة واضحة في جرائم هتك العرض والتحريض على الفسق وزيادة عدد القوادين والبلطجية ، فقلمت الحكومة في ذلك العام بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية ، بمرسوم ملكي في 20 أغسطس 1939 ، بهدف الاشتغال بالنظام العام لحماية الآداب ، وتوجيهه توجيهها صالحا منتجا ، على أن يكون هناك تعاون بين وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية في هذا الخصوص ، وعلى أن تبقى مكاتب الآداب تابعة للداخلية . ثم روى ضمنا لحسن سير العمل وتوحيدا للإجراءات في جميع مكاتب الآداب ؛ إنشاء مكتب رئيسي لحماية الآداب يكون تابعا لإدارة الجنايات بالداخلية . وتكون هذا المكتب بالفعل طبقا لقرار وزير الداخلية رقم 11 في 30 مايو 1940 . ثم صدر القرار رقم 13 بتاريخ 13 يونيو 1940 ليحدد اختصاصات هذا المكتب على الوجه التالي :

- مراقبة البيوت والمحال التي تدار للدعارة غير العلنية واتخاذ الإجراءات القانونية نحوها ، وتطبيق نصوص قانون العقوبات ولائحة العاهرات عليها .
- ضبط المحرضين على الفسق رجالا ونساء ، وتطبيق القانون عليهم .
- حماية القصر ذكورا وإناثا الذين يضبطون في محال الدعارة ، والاتصال بالجمعيات الخيرية والملاجئ لإيوائهم .
- منع تجارة الرقيق الأبيض تطبيقا للأمر العالي الصادر في 21 يناير 1896 .

- ضبط الصور والكتب وغيرها من المطبوعات المخلة بالآداب .
- ضبط البلطجية الذين يعيشون من كسب البغايا ، وكذا القوادين وتطبيق القانون عليهم .
- مراقبة محال القمار والمراهنات ، ومكاتب التخديم ، والصالات والبارات والبنسيونات والفنادق.
- حماية الطفولة المشردة ، وتطبيق قانون التسول والحداث والقوانين الخاصة بالتسول وجمع أعقاب السجائر وفضلات التمباك (1).

وطبقا لهذا القرار أنشئ مكتبين فرعيين للآداب فى القاهرة والإسكندرية ، بينما كلف رجال المباحث فى المديرية بالقيام بأعمال مكتب حماية الآداب علاوة على أعمالهم العادية ، وكان مدير الأمن العام يطالب فى تقاريره دائما بإنشاء مكاتب من هذا النوع فى المديرية والمحافظات ، نظرا لنجاح هذا المكتب فى مكافحة الدعارة السرية وما يرتبط بها من بلطجة وقوادة ، وغير ذلك . والجدول التالى يبين لنا مدى الدور الذى لعبته مكاتب حماية الآداب فى المحافظات والمديرية خلال الفترة من 1941 - 1944 :

البيان		1941 (2)	1942 (3)	1943 (4)	1944 (5)
المنازل السرية	عدد القضايا	321	192	155	180
	عدد النساء المضبوطات	1147	945	316	319
نساء يحرضن على الفسق		2320	2083	2709	5515
المضبوطات المصنات بالأمراض السرية		1301	1330	1390	2111
ذكور يحرضون على الفسق		123	33	62	72
قصر صار حمايتهم	ذكور	65	8	3	29
	إناث	150	117	169	500

- (1) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1941 ، ص 116 - 117 .
- (2) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتى 1941 - 1942 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1943 ، ص 154-155 .
- (3) نفس لمصدر السابق ، ص 156 - 157 .
- (4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1945 ، ص 152 - 153 .
- (5) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1946 ، ص 108 - 109 .



75	45	59	40	قضايا الصور المخلة بالأدب
209	111	61	183	البلطجية
696	228	256	510	القوادون
20	15	17	54	قضايا مكاتب التّخديم
160	301	868	155	قضايا الفنادق والبنسيونات
2	10	20	12	قضايا السينما والملاهي
39	47	79	77	قضايا الباربات

وينبغي أن ننوه إلى أن أكثر من ثلثي هذه الأرقام الواردة بالجدول خاصة بمدينتي القاهرة والإسكندرية ، تليها مدن القتال (بور سعيد والإسماعيلية ) ثم بقية المديرية والمحافظات ، وذلك كما هو واضح بتفصيلات الجداول الواردة في تلك التقارير التي اختصرناها في هذه الجدول الشامل .

كما نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة البغايا السريات قياسا على عدد البغايا الرسميات ، وقياسا على عدد المضبوطات منهن ، وكذلك ارتفاع نسبة المصابات بالأمراض السرية بين البغايا المضبوطات إلى النصف تقريبا .

وخلاصة القول أن البغاء في مصر كان حرفة من لا حرفة لها، وأن علاقة البغايا برجال الحكومة - ممثلة في الشرطة وإدارة الصحة ، أو وزارة الصحة فيما بعد - كانت علاقة متوترة، تشوبها العداء وعدم الثقة ، وكان رجال البوليس يعاملون البغايا باحتقار وازدراء ، ويكفي للتدليل على ذلك ما ذكره أحد شهود العيان عند مكتب الكشف حيث يقول : "لاحظت عند مروري بالسيارة أن يوم الكشف على العاهرات يوم عصيب ، نعم هو يوم الحساب ، رأيت العاهرات مصطفة على جانبي الطريق ، ورأيت عسكري البوليس يسيطر على الطريق ... وشعرت أن هذا العسكري هو الحاكم بأمر الله في هذه البقعة ، يأمر هذه ويستبد بتلك ، ويهدد هذه ويتوعد تلك " (1). لقد كان رجال البوليس يعاملونهن كأنهن مخلوقات كتب عليها الشقاء والتعاسة .

(1) د. فخرى ميخائيل فرج : المرجع السابق ص 52 - 53 .

ولم يكن الحال يختلف عند رجال الصحة ، ليس فقط فى المعاملة ولكن أيضا فى العلاج فلم يكونوا يبذلون أي مجهود فى علاج الأمراض السرية بين البغايا أو حتى بين عامة الناس ، وكان الكشف الطبى الذى يجرى على البغايا وهم كبير لم يحقق الهدف المرجو منه ، ولذلك كانت البغايا تعتقد أن الكشف ليس إلا وسيلة لتحكم رجال السلطة فيهن ، ولذلك كن يسعين إلى التخلص والتهرب منه بأية وسيلة.

ولا يمكننا الزعم بأن انتشار هذه الأمراض راجع فقط إلى فشل البغاء الرسمى فى تأمين السلامة الصحية للعاهرات ، وإنما يرجع ذلك أيضا إلى انتشار البغاء السرى الذى انتشر بشكل كبير خلال تلك الفترة ، ويرجع انتشار البغاء السرى إلى عدة عوامل منها: أن قبضة البوليس لم تكن قوية بدرجة كافية لمراقبة البغايا السريات ، وكذلك القصور التشريعى فى مواجهة البغاء السرى ، فلم تكن أقصى عقوبة يمكن أن توقع على البغايا السريات ، كافية بأى حال لردعها .

## الفصل السادس

### الحركة الشعبية المناهضة للبغاء الرسمى في مصر

أولاً : مناهضة البغاء فى ظل السيطرة البريطانية

(1882 - 1922)

ثانياً : حركة الشيخ أبو العيون

ثالثاً : رأى وزراء حكومة عدلى يكن

رابعاً : موقف المجالس البلدية فى الأقاليم

خامساً : موقف حزب الأحرار الدستوريين

سادساً : مرد الفعل الشعبى

سابعاً : لجنة 1932

ثامناً : إلغاء البغاء الرسمى

## أولاً: الحركة المناهضة للبغاء في ظل السيطرة البريطانية

كانت جذور هذه الحرفة ممتدة ومتشعبة في مدن وأقاليم مصر ، حتى أن كل محاولات سلاطين المماليك ، وكذلك ولاية العصر العثماني للقضاء عليها ذهبت سدى . وحتى محمد علي ، الذي وجه لهذه الحرفة ضربات قاصمة ، لم يستطع أن يمحها من الوجود ، فلم تلبث أن عادت رويدا رويدا ، حتى حصلت على الاعتراف الرسمي من الحكومة .

ولكن هذا الاعتراف كان بداية لحركة نشطة لمقاومة البغاء في مصر ، قادها رجال مصلحون وصحفيون ورجال دين .

كان أول هؤلاء ، عبد الله النديم الذي حمل على البغاء الرسمي حملة شعواء في جريدة "الأستاذ" ، موضحاً أن ذلك لا يوافق تقاليد أهل الشرق ولا ديانتهم ، وهاجم قاتون الكشف على البغايا بمعرفة أطباء الحكومة ، وإعطائهم شهادات بأنهم صالحات للزنا ، فهتكوا حرمة القرآن والإنجيل والتوراة . كما اتهم رجال الحكومة بأنهم على علم ببيوت البغاء السرية ، وأنهم يتسترّون عليهم<sup>(1)</sup>.

ثم اتهم الأوربيون بأنهم السبب في إخال هذه المفاصد بدعوى الحرية ، وهو وإن كان من أنصار الحرية إلا أنه يرى أن هناك حرية ينفر منها البهيم وهي حرية أغراض النساء ، فبأنها لا توافق عوائد أهل الشرق ولا أديانهم ، فقد اتفق المسلمون والنصارى والمجوس على الغيرة على النساء وصيانتهم ، وأجمعوا على تحريم الزنا وقبحه ، فإطلاق الحرية في هذا الباب مضمومة لا تحمد الحكومة عليها ، وأقبح من إطلاقها الكشف على البغايا بمعرفة أطباء الحكومة ليصلحن للزنا ، وما سمعنا بمثل هذا في الجاهلية الأولى فإنه توسع محذور وانتهاك لحرمت تجب على الحكومة لمحافظة عليها<sup>(2)</sup>.

وهو رغم أنه يحمل الحكومة شطراً كبيراً من المسؤولية إلا أنه يصر على أن الغرب هو المصدر الرئيسي لهذه المفاصد ، موضحاً أن بلاد الشرق قبل اتصالها

(1) انظر الدراسة التي أعدها الدكتور عبد المنعم الجميلى عن عبد الله النديم في مقدمة كتاب : الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ج 1 ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ، ص 13 - 14 .  
(2) الأستاذ ، ج 2 ، عدد يوم الثلاثاء 16 مايو 1893 ، ص 912 .

بالغرب، وخضوع بعضها لسلطاته كانت على حالة مختلفة تماما من حيث الآداب العامة، مبينا أن الأديان الثلاثة تحرم الزنا ، ورغم انه يعترف بوجود البغاء فى مصر قبل الاحتلال البريطانى ؛ إلا أنه يذكر أن ذلك كان على استحياء ، وأن المرأة التى لعب الهوى بعقلها وتحترف هذه الحرفة ، كانت تغادر بلدها وإقليمها ، وتدعى النسبة لغير أهلها سترا عليهم وخوفا من عثورها بهم . ويشير إلى أنه بعد الاتصال بالأوروبيين "بالتجارة والتغلب ، أفسدوا أخلاق الرجال والنساء بما أدخلوه من مسمى مدنيتهم التى هى الرجوع إلى البهيمية حيث دخل الشرق الكثير من نساءهم ، وفتحت المحلات جهارا وتعرضن للشبان والكهول فى الطرقات" ، وبعد أن يقارن بين حالة البغاء فى مصر ، وفى تونس تحت الحماية الفرنسية يوضح أن الحالة فى مصر لم تصل إلى الدرك الأدنى كما فى تونس ، وينقل عن جريدة "الزهرة التونسية" قولها عن الحكومة الفرنسية : "وليس لها من ماثرة حميدة تذكر أو صنع جميل يشكر سوى تكاثر الفواحش والفساد والإضرار بالعباد ، فمنذ تغيرت الهيئة البلدية السابقة ، عظم مصاب المومسات الأوربيات وتفاقم خطب انتشارهن بين الحرائر فى معظم الشوارع ... وكثرت أسواق الفجور ... وكيف يرجى الإصلاح من إدارة مهملة مستبدة معتدية على القوانين لا دأب لها إلا استخلاص الفرنكين ونصف معلوم الاختبار الطبى من ساكنات الحوانيت " ثم ينبه النديم إلى أن مصر ليست تحت حماية الإنجليز ، مثل تونس التى هى تحت حماية فرنسا. وبعد ذلك يتساءل "ماذا يمنعنا من المحافظة على الآداب والقوانين الشرعية ، فيما يختص بالعرض وصيانتها ، ونبعد المومسات والبيوت السرية عن مساكن الأحرار " ويتساءل أيضا "ومن يرى مانعا من ذلك والأوروبيون عند اختلاطهم بنا لم يشترطوا علينا التخلّى عن بعض أحوال ديننا والتنازل عن عوائدنا وشرف بيوتنا (1).

والحقيقة أن النديم مس نقطة مهمة فى موضوع البغاء فى مصر ، وهى أن الحكومة كانت تعمل حساب كبيرا للاحتلال البريطانى ، ومدى معارضته ، ورغم أنه لا يوجد ما يشير إلى أن سلطات الاحتلال قد قدمت توصيات بتنظيم البغاء ، أو ضرورة الكشف على العاهرات ؛ ورغم أن الحكومة لم تصرح بذلك ، إلا أن الظاهر أن الحكومة كانت تعمل حساب الاحتلال وجنود ، وكان هناك تفاهما تاما فى هذه النقطة بدون أن

(1) الأعداد الكاملة لمجلة الأسناذ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ، ج 2 ، عدد يوم الثلاثاء 11 إبريل 1893 ، ص 779 - 785 ، مقال بعنوان "العدوى الأوربية للبلاد الشرقية" .



يكون هناك كلام أو ضغوط ، وليس أدل على ذلك من أن إلغاء البغاء لم يتم إلا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية ، رغم المعارضة الشعبية الجارفة المبكرة التي سترصدها فيما يلي .

ويوجه النديم حديثه إلى الحكومة راجيا إياها أن تتخذ من الإجراءات ما يمنع هذا العبث الذي يعود بالناس إلى البهيمية ، بمزج الأنساب بطريق العبث والإفساد ، ثم يستحث غيرة الخديوى عباس حلمي الثاني ، على الحرمات والآداب ، ويستحث كذلك رئيس الوزراء رياض باشا على اتخاذ إجراء حيال هذا البلاء (1) .

وقد كان لهذه الحركة التي قادها النديم صدى في الدوائر الحكومية ، فحاولت تهدئة الوضع فأصدرت الحكومة قرارات في يوليو 1894 بإبطال الرقص في القهاوى والمحلات العمومية مراعاة للآداب العمومية ، وكان نتيجة ذلك أن امتنع الرقص من كل المحلات ما عدا محل واحد لأن الراقصة كانت متزوجة برجل جزائري تابع لفرنسا ، فأصبحت بقية الراقصات متزوجات بمغاربة ممن لا خلق لهم . ويعلق محمد فريد على ذلك بقوله "وبذلك عاد الرقص إلى ما كان عليه وزيادة ، بوساطة قنصل فرنسا الذي كانه لم يوجد بمصر إلا لحماية الفسق والفجور" (2) .

وعلى المستوى الشعبي يشير محمد فريد إلى اجتماع كثير من العلماء في 28 يناير 1895 وقرروا إبطال كثير من البدع الفاسدة ، ومن بينها منع النساء المسلمات من الرقص في القهاوى والغناء في المحلات العمومية ، وعدم السير في الشوارع بصورة مغايرة للآداب (3) . ولكن لا ندرى إن كانت هذه القرارات قد وجدت فعلا من ينفذها أم لا

وإذا كانت هذه القرارات ، سواء الحكومية أو الأهلية ، لم تمس البغاء بشكل مباشر إلا أنها كانت تمس أحد الأعمدة الرئيسية للبغاء وهي الرقص والخمر ، كما أنها كانت البداية لتحفيز الهمم لمكافحة البغاء نفسه . وفي مطلع القرن العشرين يظهر الطبيب اليوناني بورتقاليس بك الذي كان متخصصا في علاج الأمراض الزهرية ، ويتبنى الدعوة لإبطال البغاء الرسمي ، وفي سبيل ذلك ألف كتابا بين فيه خطورة البغاء الرسمي ، وأثره على انتشار الأمراض السرية ، ولكن الكتاب لم يلق من الاهتمام ما هو

(1) الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ، ج 2 ، عدد يوم الثلاثاء 11 إبريل 1893 ، ص 779 - 785 ، مقال بعنوان "العدوى الأوروبية للبلاد الشرقية" .

(2) محمد فريد : المرجع السابق ، ص 210 .

(3) نفس المرجع السابق ، ص 228 .

جدير به ، ولم تعلق عليه الصحف ، مما حدا بالأساتذ داود بركات - الصحفي بجريدة الأهرام - إلى العمل على ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، ونشره على نفقته فى سنة 1907 ، وقد ذكر فى مقدمة الترجمة أن هدفه من عملية الترجمة هو تنبيه الناس إلى ما يحيط بهم من أخطار ، كما دعا الكتاب والعلماء والأطباء إلى الوقوف فى وجه البغاء الذى طمّ وعم (1) .

وقد بدأت الحركة المناهضة للbgاء يسمع لها صوتا فى الأقاليم ، وكانت مديرية المنوفية هى البادئة ، فقام مدير المنوفية بتقديم طلب إلى الداخلية فى عام 1908 ، مطالباً بـالbgاء نقطة بـمدينة شـبين الكوم لقلّة عدد المومسات بها الذى كان لا يتجاوز العشرة ، وقد وافقت الداخلية على ذلك الطلب ، وكانت النتيجة انتشار بيوت البغاء السري فى المدينة ، وبعد ثلاث سنوات لاحظ مدير المديرية أن الأمراض السرية قد انتشرت بالمدينة ، وأن عدد الذين تم علاجهم من مرض الزهري بمستشفى شـبين هو 773 شخص خلال الفترة من 1909 - 1912 وهذا غير من عالجوا أنفسهم لدى أطباء فى الخارج أو من لم يهتموا بالعلاج بالمرة ، ورفع بعض الأهلى أصواتهم إلى المدير مطالبين بـعودة نقطة البغاء من جديد ، فرفع المدير تقريراً مفصلاً إلى الداخلية يطالب فيه بـعودة البغاء إلى المدينة . وكانت تلك التجربة هى الحجة التى احتجت بها الداخلية فى مواقف مشابهة فيما بعد (2) . فكانت النتيجة أن خفتت أصوات المطالبين بـالbgاء ولكن هذه الأرقام التى تبدو كبيرة لا نستطيع الحكم عليها إلا إذا عرفنا عدد الذين عالجتهم مستشفى شـبين خلال فترة وجود البغاء الرسمى حتى تصبح المقارنة على أساس سليم .

وعلى أثر انتشار تجارة الرقيق الأبيض ، ورواج سوق البغاء فى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ؛ قام بعض الشعراء والكتاب بنظم القصائد وتبليج المقالات التى تدور حول استنكار هذه التجارة وتدعو إلى محاربة الرذيلة ونصرة الفضيلة ، فقل شحاتة عطا الله عبيد تحت عنوان 'بنت الهوى' (3) :

(1) بورنغليس بك : المرجع السابق ، من مقدمة المترجم ، ص 7 - 8 .

(2) الأهرام فى 10 سبتمبر 1926 ، من تقرير مدير الأمن العام حول مسألة البغاء ، ص 5 .

(3) محمد سيد كبلاتى : السلطان حسين ... مرجع سابق ، ص 298 - 299 .

وقفت على طنّف بجسم عار      هلا ترى من فعلها من عار  
لا لا فقد نزع الفجور حياءها      فغدت تسابق غيرها وتجارى  
ورأت بياض الجسم سلعة تاجر      فبست لتعرضه على النظار  
أجسم بات عرضة طالب      ولما وجه فى الخلاعة جارى

## ثانياً : حركة الشيخ أبو العيون

وفى أعقاب ثورة 1919 شهدت البلاد ثورة جديدة ، اجتماعية فى طبيعتها ، قادها  
مصلح اجتماعى ورجل دين وقور هو الشيخ محمود أبو العيون<sup>(1)</sup> ، الذى أعلن حرباً

<sup>(1)</sup> ولد الشيخ محمود أبو العيون فى عام 1882 فى عزبة الشيخ أبى العيون مركز ديروط التابعة لمديرية أسيوط  
من أسرة شريفة تنسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ، ورأسها هو السيد إبراهيم أبو العيون  
الشرىف المغربى الذى نزح إلى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر . وقد درس الشيخ أبو العيون فى  
الأزهر ونال درجة العالمية سنة 1908 ، وعين مدرساً بالأزهر ، ولما اندلعت ثورة 1919 كان الشيخ هو  
خطيب الثورة المفوه ، وارتبط اسمه بالسماء الذين اعتلوا منبر الأزهر يحرضون على الثورة مثل القايسى  
والزنگلوتى والقمص سرجيوس . وكانت النتيجة اعتقاله فى 12 مايو 1919 بتهمة المشاركة فى تشكيل  
جمعية سرية برئاسة عبد الحليم الببلى المحامى تعرف باسم 'جمعية اليد السوداء' كان هدفها تهديد وقتل  
كل مصرى يعود إلى عمله أثناء الاضرابات ، وتم ترحيله إلى رفح مع بعض المعتقلين من أمثال محمد بك  
أبو شادى والشيخ محمد اللبان والقمص سرجيوس ، وأُقلبوا هناك فى معسكر الأسرى الألمان والأتراك  
لمدة ثلاثة شهور ، ثم أخرج عنهم فى سبتمبر 1919 عند مجئ لجنة ملتر ، ولكن أبى العيون كان فى طليعة  
المحرضين على مقاطعة اللجنة ، فاعتقل مرة ثانية وأُعيد إلى رفح ، وقُتل هناك حتى أول فبراير 1920  
حيث مرض الشيخ بعينيه وكاد يفلد بصره ، فأُعيد إلى القاهرة وأُجريت له عملية جراحية فى عينيه ،  
ولكنه ظل معتقلاً حتى 13 نوفمبر 1920 ، حيث استكتبه الإنجليز تعهداً بعدم الاشتراك فى المظاهرات أو  
التحريض على الثورة ، وأُفرجوا عنه .

ولكن الشيخ لم يستطع السكوت فألف كتاباً أسماه 'الصحيفة السوداء' بين فيه أبداً الإنجليز السوداء  
على مصر ، وما أصاب البلاد من المضار والمهلك من ورالهم . وبعد أن هدأت الثورة بصور تصريح  
28 فبراير 1922 لم يجد الشيخ بغيته فى الصراع الحزبى الذى نشأ فى أعقاب دستور 1923 ، فأتجه إلى  
الإصلاح الاجتماعى ، فقاد حركة اجتماعية ناجحة ضد البغاء ، ثم أتجه إلى محاربة الخمور والحفلات  
الماجنة ، وكان له دور ناجح فى مكافحة موجة القنرى على الشواطئ المصرية عندما عين شيخاً لمعهد  
الإسكندرية الأزهرى سنة 1938 ، حتى جعل الحكومة تخصص شواطئ للنساء . وقد عين الشيخ بعد ذلك  
سكرتيراً للأزهر ، وقُتل فى هذا المنصب حتى توفى فى 20 نوفمبر 1951 . لمزيد من التفاصيل حول  
ترجمة الشيخ أبى العيون وأعماله أنظر ترجمة له فى الكتب التالية : د. محمد رجب البيومى : النهضة  
الإسلامية فى سير أعلامها المعاصرين ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة 1980 ، ج 1 ، ص 270 - 285 ،  
ومحمود تيمور : ملاحم وغصون ، المطبعة النموذجية ، القاهرة ، 1950 ، ص 127 - 140 ، وأنور الجندي :  
أعلام وأصحاب أقلام ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، د.ت ، ص .. وأنظر ترجمة له فى مجلة  
الأزهر كتبها ابنه السفير جمال الدين محمود أبو العيون فى العددين جمادى الأولى 1407 هـ - ص 632 - 640 ،  
مقال بعنوان 'أبى الشيخ محمود أبو العيون' ، وبقيّة المقال فى عدد جمادى الآخرة 1407 هـ ، ص . ص

778 - 784 ، 833 .

شعواء على البغاء بدأت رحاها تدور على صفحات الجرائد منذ أواخر عام 1923 ، ولم تضع هذه الحرب أوزارها إلا بانتهاء البغاء الرسمي سنة 1949 .

ويذكر محمود تيمور أن السبب في إعلان أبي العيون الحرب على البغاء ، هو أنه قرأ في بعض الصحف ، بعد هدوء ثورة 1919 ، عن قس أوربي قام بمناهضة البغاء في بلده ، فانتفض الشيخ انتفاضة صارخة ، إذ هاله أن يسبقه قس إلى محاربة منكر لا يعترف به دين ، وجمع عزيمته للقيام بدور القس الأوربي<sup>(1)</sup> . ويؤكد هذا الرأي أيضا السفير جمال الدين محمود أبو العيون في ترجمته لأبيه بمجلة الأزهر<sup>(2)</sup> .

ولكن الدكتور محمد رجب البيومي يرى أن أبا العيون لم يكن في حاجة إلى أن ينبهه قس أوربي إلى واجب ديني يؤمن به عن يقين ، فقد كان الشيخ منذ نشأته ينكر لائحة 1896 ، التي أباحت البغاء في عهد كرومر ، ويراهما سبة شنعاء ، وفضيحة يندى لها الجبين ، ثم اشتعلت ثورته الغاضبة حين قرأ بعض ما ذكرته اللجنة الدولية التابعة لعصبة الأمم المتحدة في تقريرها الخاص بتجارة الرقيق ، وقد جاء فيه "وقد أصبحت مصر ميدانا محبوبا ومركزا هاما من المراكز الدولية التي ينفذ إليها حماة البغايا يجلبون من سائر الأقطار ، ويمكن في مصر ريثما يؤهلن ، ثم تبقى بها من تمارس البغاء إذا رضيت بالإقامة في مصر ، فإذا زاد العدد ذهبت البقية إلى مختلف الجهات" . ولا أدل على تصوير نفسية أبي العيون من قوله تعقيا على ذلك : "استر وجهك يا صاح فحسبك من شر سماعه ، فلعمري لا يسمع ذلك القول كريم إلا استغشى ثوبه وغطى وجهه وتمنى لو انفرجت الأرض تحت قدميه فابتلعه ، أو مادت به فأهلكته ، وارحمناه ، لقد فقدنا كثيرا من معاني الحياة أحوج ما نكون إليها في مركزنا المضطرب ، والتي لا غنى لأمة ناهضة عنها : فقدنا استقلالنا السياسي أو هو على الأكثر في الميزان ، فقدنا استقلالنا الاقتصادي ، فقدنا استقلالنا الخلقي ، وحتى الشرف في المزاد !! فماذا بقي لنا؟" (3) .

ورغم وجاهة الأسباب التي يقدمها كل منهم ، إلا أننا لا نستطيع الأخذ بأي منها كسبب مباشر لتلك الحرب التي أعلنها أبو العيون على البغاء ؛ ويرجع ذلك لسببين :

(1) محمود تيمور : المرجع السابق ، ص 132 .

(2) مجلة الأزهر ، عدد جمادى الأولى 1407 هـ ، ص 638 .

(3) د. محمد رجب البيومي : المرجع السابق ، ج 1 ، ص 271 - 273 .



الأول أن أبا العيون نفسه قد صرح بأنه أعلن الحرب على البغاء بعد أن قرأ في الصحف عن فضيحة إبراهيم الغربى التى ظهرت في أوائل عام 1923 ، فكان لها ضجة هائلة ، ونعى الناس الشرف المضاع والكرامة المفقودة والأعراض المذبوحة ، فيقول "ولقد جزعت حين قرأت ذلك في الصحف أى جزع وطارت نفسى شعاعا فكتبت أول مقالة فى صحيفة الأهرام تحت عنوان مذابح الأعراض كان لها وقع شديد فى نفوس ذوى الغيرة والأبناء ، وتلقيت رسائل شكر وإعجاب بهذه المقالة ، فأردفتها بأخرى كشفت فيها عن أسرار تلك القضية التاريخية ، وأزحت الستار عن فضائح اقشعرت لها نفوس القراء"<sup>(1)</sup>.

والسبب الثانى هو أننا لو أخذنا بتسلسل الأحداث لوجدنا كلام أبى العيون صحيحا مع اختلاف بسيط ، فمطالعة صحف تلك الفترة توضح لنا أن قضية إبراهيم الغربى قد شغلت مساحة كبيرة من اهتمام الرأى العام ، وتناولتها الصحف خلال الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر 1923 ، ولا شك أن لهذه القضية أثر كبير فى تحريك تلك الثورة على البغاء ، ولكن أبا العيون قد أعلن ثورته على البغاء فى 20 نوفمبر 1923 ، وذلك بنشر المقال الأول من سلسلة مقالاته التى حملت اسم "مذابح الأعراض" . ومع ذلك فإن المتصفح لجريدة الأهرام سيجد أنه قد نشرت فى الأهرام يوم 19 نوفمبر رسالة من قارئة بعنوان "من أجل قبلة" ، والرسالة موجهة إلى الأستاذ فكرى أباطة ، وتقول للقارئة - واسمها فوقيّة كامل من شبرا - أن الأهرام قد نشر منذ أيام خبرا عن أحد تجار نيويورك اختلس قبلة من امرأة ؛ فحكم عليه بغرامة قدرها 5000 دولار، بينما أظهر التحقيق فى قضية إبراهيم الغربى أنه انتهك حرمة 400 فتاة دون سن البلوغ، ومع ذلك فلم يتحرك أحد من قادة الأفكار فى مصر ، لكى يصفوا للأمة الدواء الناجع ، ويضعوا الطريقة المثلى لاستئصال شائفة هذا الداء ، ثم تنهى رسالتها موجهة للحديث للأستاذ فكرى أباطة قائلة: "إبنى أستحلفك بالله أن تدلى إلينا برأيك بصراحتك المعهودة ، كما عودتنا إياها فإتاما الأمم الأخلاق"<sup>(2)</sup> .

ولكن دعوة القارئة فوقيّة كامل لم تجد أننا صاغية لدى فكرى أباطة ، الذى كان له موقفا مخالفا تماما كما سوف نرى ، بينما وجدت هذه الدعوة استجابة فورية من الشيخ أبى العيون ، الذى كتب أولى مقالاته عن البغاء فى اليوم التالى ، ومع ذلك فهو

(1) محمود أبو العيون : البغاء الرسمى مرجع سابق ، ص 28 .

(2) الأهرام فى 19 نوفمبر 1923 ، ص 3 ، مقال بعنوان "من أجل قبلة" .



لم يوضح إن كان ذلك استجابة لدعوة هذه القارئة ، أم أنه كان يجهز لهذه الحملة من قبل نشر رسالتها.

كانت المقالة الأولى قد نشرها في الأهرام بتاريخ 20 نوفمبر 1923 ، بعنوان "مذابح الأعراض على مرأى من الحكومة ومسمع" هاجم فيها الحكومة هجوما شديدا وحملها مسئولية تلك السوق - سوق الفجور - التي تقام ثم تنفض على مرأى ومسمع من الحكومة (1). ثم كتب المقالة الثانية بعد أسبوع من الأولى ، وفيها استمر في مهاجمة الحكومة متخذا من حادثة الغربى ذريعة له ، فقد كانت القضية وقتها لا تزال رهن التحقيق ، ولكنه استنكر ذلك التعتيم من الحكومة على ما وصل إليه التحقيق ، وقارن بين حادثة الجندي الإنجليزي الذي سرق ، حيث تصدر الحكومة كل يوم تصريحاً تبين فيه آخر ما وصل إليه التحقيق ، بينما تتكتم أخبار قضية الغربى (2). ولم يأت الرد من الحكومة ، بل جاءه من شيخ هرم أرسل إلى الأهرام يشجع أبا العيون في مسعاه ، ويزوده بمعلومات شاهدها بعينه عن إبراهيم الغربى وإمبراطوريته ، ثم يعلن تأييده للشيخ أبي العيون ويطلبه باستمرار الكتابة في هذا الموضوع "حتى تتفتح له الآذان الصماء من ذوى الحل والعقد" (3). وتوالت عليه رسائل التأييد والإعجاب مما شجعه على كتابة مقالات أخرى في سلسلة "مذابح الأعراض" ، ونلاحظ أن نبرة خطابه قد أصبحت أكثر حدة ، فيتهم الحكومة بأنها كانت على علم بما يفعله الغربى وأعواته ، وأن رجال البوليس كانوا على علم بكل صغيرة وكبيرة من هذه الجرائم ، ثم يقول للحكومة إذا كنت تجهلين أمر تلك الجرائم فاسألني رئيس الشرطة الذي يعرف تلك المواخير بيتاً بيتاً ، ثم يعلن أنها ليست مسألة جهل بل تجاهل بدليل أن الحكومة تجاهلت شكاوى العديد من الناس الذين شاء حفظهم أن تسكن بجوارهم بغى ويذكر مجموعة من الرسائل التي أرسلها إليه بعض القراء يعلنون أنهم اشتكوا للحكومة مراراً من وجود بيوت بغاء سرية في أحيائهم ولم يتحرك أحد (4).

وتتوالى مقالات مذابح الأعراض ، وتتوالى الرسائل على الأهرام تؤيد الشيخ وتطالب الحكومة باتخاذ قرار بالغاء البغاء ، ويعلن الأهرام أنه سوف يوالى نشر هذه

(1) الأهرام في 20 نوفمبر 1923 ، ص 1 .

(2) الأهرام في 27 نوفمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض هل من مجيب" .

(3) الأهرام في 28 نوفمبر 1923 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 3 - كتاب من شيخ هرم" .

(4) الأهرام في أول ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذابح الأعراض 4 - إنك إن لا تعرفين" .

المقالات تباعاً<sup>(1)</sup>، ويقوم فعلاً في نفس العدد بنشر مقال لقارئ أرسل يصف بيوت البغاء وما فيها من جرائم ترتكب في حق البغايا ، ويطالب بتوقيع الكشف الطبى على الرجال الذين يزورون الكرخانات ، ويتبنى الشيخ أبو العيون هذا الرأي قائلاً إننا لو ضمننا أن البغى خالية من الأمراض بالكشف عليها فلا نعلم أن يزورها رجل مريض فينشر المرض من خلالها خلال المدة بين الكشفين التى تصل إلى عشرين يوماً فى بعض الأحيان<sup>(2)</sup>.

وفى الأسبوع القالى ينشر الأهرام رسالة لقارئ أراد أن يضع الحكومة أمام الأمور الواقع، فإذا كانت الحكومة تدعى أنها تجهل أماكن بيوت البغاء السرية ، فقد قام هذا القارئ بجولة فى أحياء القاهرة وتحرى بنفسه وبعض زملائه عن تلك البيوت وأعد قائمة بأماكنها وحدد أسماء الشوارع والحارات التى توجد بها تلك البيوت . ويعلق أبو العيون على تلك القائمة بقوله وكيف تخفى تلك البيوت عليهم ولا تخفى عليهم حلى حرم مأمور كفر الزيات التى سرقت منها فى محطة مصر ، فأعلاها البوليس بعد 16 ساعة<sup>(3)</sup>. وتوالى الأهرام نشر رسائل القراء الذين يؤيدون الشيخ أبى العيون فى مطالبه<sup>(4)</sup>.

ولم تكن الاستجابة على مستوى القراء والمنقذين فقط ، بل استجاب فريق من الأطباء لهذه الحملة التى تقودها الأهرام ، فيقوم أحد أطباء الأمراض التناسلية بكتابة تقرير عن البغاء، بهدف رفعه إلى الملك فؤاد وحكومته ، لإطلاعهم على مساوئ وعيوب نظام البغاء الرسمى موضحاً أن البغاء الرسمى لا يمنع انتشار الأمراض السوية كما هو معتقد<sup>(5)</sup>. وقد اطلع أبو العيون على هذا التقرير أثناء طباعته ، واستفاد منه فى نشر بعض ما ورد به من إحصائيات فى الأهرام ، وأشار إلى أن التقرير سيطبع خلال أسبوعين<sup>(6)</sup> . وقد طبع الكتاب فعلاً خلال شهر يناير 1924 ، وقد لصق المؤلف

(1) الأهرام فى 15 ديسمبر 1923 ، ص 5 مقال بعنوان "مذبح الأعراض " .

(2) الأهرام فى 15 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذبح الأعراض 9 - المراحض العمومية".

(3) الأهرام فى 17 ديسمبر 1932 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذبح الأعراض 10 - بعد 16 ساعة" .

(4) د. محمد رجب البيومى : النهضة الإسلامية فى سير أعلامها المعاصرين ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة 1980 ، ج 1 ، ص 271 - 273 .

(5) د. فخرى ميخائيل فرج : تقرير عن انتشار البغاء والأمراض التناسلية بالقطر المصرى وبعض الطرق الممكن اتباعها لمحاربته ، المطبعة العصرية 1924 .

(6) الأهرام فى 22 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مذبح الأعراض 11 - 820200 مصاب" .

ورقة فى صدر الكتاب أشار فيها إلى أنه قد بعث فعلا بنسخ من التقرير إلى : الملك والأمراء والعلماء ورؤساء الأديان والوزراء والمحافظين والمديرين والحكماء والقضاة ورؤساء نقابات المحامين الأهلية والشرعية والمختلطة ، ونقابة الأطباء ونظار المدارس العالية والثانوية والجرائد والمجلات .

ونتيجة لهذه الثورة التى أشعلها أبو العيون تحركت الحكومة فى محاولة لتهدئة الأمور، بعد طال سكوتها أكثر من شهرين وقفت خلالها موقف المتفرج . وجاء التحرك فى 27 ديسمبر 1923 ، من جانب النائب العمومى محمد باشا إبراهيم الذى حاول تهدئة رأى العام من خلال نشر تقرير مفصل عن قضية إبراهيم الغربى التى اشتهرت باسم "الرفيق الأبيض" ، ووعده بإنهاء التحقيق قبل نهاية شهر ديسمبر (1). ولكن هذا التصريح ما كان ليشفى غليل الشيخ الذى كان هدفه اجتثاث البغاء من جذوره ، لذلك استمر الشيخ فى حملته .

مع انعقاد أول برلمان مصرى فى مطلع عام 1924 ، أرسل أبو العيون برقية إلى رئيس مجلسى النواب والشيوخ ، يقترح عليهما العمل على إلغاء البغاء الرسمى ، وطبع كتابا وزعه على أعضاء البرلمان جميعا ، ويذكر أبو العيون أن هذا الموضوع قد أخذ دورا مهما فى جلسات البرلمان (2). وعلى أية حال فلم يظهر لهذه المناقشات نتيجة، وطال انتظار الشيخ طوال عامى 1924 ، 1925 ، ولم يصدر البرلمان أية قوانين أو لوائح بخصوص البغاء.

فيعود أبو العيون إلى الكتابة من جديد ، ويعلم ثورته الثانية التى أشرس وأعنف من الأولى ، وذلك لأن الحرب فى هذه المرة لم تكن موجهة ضد الحكومة فقط بل ضد كثير من أنصار البغاء الذين هاجموا الشيخ هجوما عنيفا حتى تحول الأمر إلى معركة حامية على صفحات الجرائد .

على أية حال فقد نشر الشيخ مقاله الأول فى 12 أبريل 1926 ، هاجم فيه البغاء الرسمى (3) ، ثم أردفه بمقال آخر فى اليوم التالى معلقا على رأى قسم اللوائح والرخص

(1) الأهرام فى 27 ديسمبر 1923 ، ص 1 ، مقال بعنوان 'مذابح الأعراض' 13 - حديث لمعالى النائب العمومى عن قضية الرفيق الأبيض" .

(2) محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمى . مرجع سابق ، ص 29 .

(3) الأهرام فى 12 أبريل 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "البغاء الرسمى" .

بوزارة الداخلية ، الذي أعلن أنه لا يرى مسوغاً لبقاء البغاء الرسمي بالقطر المصنوع ، ويشير بإلغاء لائحة العاهرات واتخاذ النظم والاحتياطات التي تتخذها البلدان التي ألغيت البغاء الرسمي كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، والنرويج وغيرها ، وقد استند قسم اللوائح والرخص في رأيه ذلك إلى عدم جدوى البغاء الرسمي لقلّة الأطباء الأخصائيين وعدم وجود مستشفيات ، وقلّة الأموال التي تعتمد عليها الحكومة لمقاومة الأمراض السرية ، وإن دين الدولة يحرم البغاء ، وإن الامتيازات الأجنبية تعتبر عقبة في سبيل تنفيذ لائحة العاهرات . وقد هل الشيخابو العيون لهذا الاقتراح الذي قدمه قسم اللوائح والرخص بوزارة الداخلية ، ولكن الأهرام يعلق على مقال الشيخ بأن الأجرس بالبحث الآن ليس هو إلغاء البغاء ، بل تعديل لائحة العاهرات لتتلافى ما فيها من عيوب<sup>(1)</sup> . ولكن الشيخ لا يتبنى رأى الأهرام ، بل يدعو إلى إلغاء البغاء كلية ويكتب في الأهرام معدداً مساوئ البغاء الرسمي وهي المساوئ التي نكرها تقرير قسم اللوائح والرخص وهي أن البغاء الرسمي : مفسد للأخلاق ، مسبب للأمراض ، موجد لجريمة الاسترقاق ، مروج لتجارة الرقيق الأبيض ، ثم يضيف الشيخ إليها : أنه مخالف للدين<sup>(2)</sup> .

ولما لم تستجب الحكومة لاقتراح قسم اللوائح والرخص ، يكتب الشيخ في الأهرام تحت عنوان "بماذا نعلل موقف الحكومة" يبدى تعجبه الشديد من موقف الحكومة إزاء البغاء الرسمي ، ويقدم أربعة أسباب هي وحدها كافية من وجهة نظره لاتخاذ هذا القرار الذي تحجم الحكومة عنه وهذه الأسباب هي :

1 - أن الدستور ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام والإسلام يجرم الزنا وتشريعه وتنظيمه .

2 - أن قسم اللوائح والرخص بوزارة الداخلية بحث الأمر من جميع نواحيه وانتهى إلى أنه من المتعذر تنفيذ قوانين وأنظمة البغاء .

3 - أن مصلحة الصحة العمومية وقد هالها ما رأت من صرعى الأمراض الجلدية والتاسلية أعلنت أنها توافق على إلغاء البغاء .

4 - أن الامتيازات الأجنبية لا تقف حجر عثرة في سبيل الإلغاء كما يعتقد البعض ،

(1) الأهرام في 13 أبريل 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان تعديل لائحة العاهرات .

(2) الأهرام في 20 أبريل 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان كرامة الأمة في خطر .



فأمر الإلغاء لا يمس أي حق من الحقوق المكتسبة للأجانب ، لأن لائحة بيوت العاهرات صدرت بقرار من وزير الداخلية فهي من عمل الإدارة ، والإدارة كما ملكت المنح تملك المنع (1).

وفي محاولة لحثه على التحرك ، قام أبو العيون بزيارة شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية لشئون الصحة في مكتبه ، فصرح له قائلا : "إن من أكبر العار على مصر كدولة إسلامية لها كرامة وتاريخ أن يكون العهر فيها رسميا " ثم أوضح له أن إلغاء الرسمى نظام فاشل ، لأن الأمم الراقية بإمكاناتها الكبيرة لم تستطع مراقبة الأمراض التناسلية من خلاله ، ونحن ليس لدينا سوى مستوصفين للأمراض التناسلية ، ووعد ببناء أربعة مستشفيات جديدة في هذا العام 1926 ، ثم سلم شاهين باشا إلى أبي العيون نسخة من التقرير الذي أرسله إلى الداخلية يعلن فيه أنه يوافق على اقتراح قسم اللوائح والرخص 'خصوصا وأن الكشف الطبى الرسمى لا يضمن سلامة العاهرات من الأمراض ما يبين فترات الكشف وبالتالي لا يضمن عدم انتشار الأمراض الزهرية" وتاريخ التقرير هو 11 رمضان 1344هـ / 25 مارس 1926 (2).

ثم انتهز فرصة تولى وزارة جديدة للحكم برئاسة على يكن باشا ، فأرسل إليه برقية في 14 يونيو 1926 ، يسأله "بحرمة الدين والوطن" أن يعمل على إلغاء البغاء الرسمى أسوة بالدول المتمدينة كأمريكا وإنجلترا وألمانيا . ثم أتبع الشيخ هذه البرقية بتقرير مفصل ، رفعه إلى رئيس الوزراء ، بين فيه الأسباب التى تدعوه إلى المطالبة بإلغاء البغاء الرسمى (3).

بيد أن رئيس الوزراء تجاهله - على ما يبدو - ولكن الشيخ لم ييأس وقوى عزمه على استكمال حملته ، فيقرر أنه إذا كان لا يستطيع إجبار الحكومة الجديدة على إلغاء البغاء ، فإنه يستطيع إحراج الوزراء منفردين ، واستصدار تصريحات منهم تكين البغاء ثم نشر تلك التصريحات فى الأهرام لتكون شاهدا عليهم (4).

(1) الأهرام فى 27 أبريل 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "لننا الرسمى: بهذا نعلل موقف الحكومة".

(2) الأهرام فى 12 مايو 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "هذه أقوالكم فلين أقوالكم".

(3) الأهرام فى 20 يونيو 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "محاربة البغاء" وقد نشر فى هذا المقال نص التقرير الذى رفعه إلى رئيس الوزراء .

(4) محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 29 .



## ثالثاً : رأى وزراء حكومة علي يكن فى مسألة البغاء الرسمى

بدأ أبو العيون بأخذ رأى وزير الزراعة فتح الله بركات باشا الذى قال " أنا رجل من المحافظين على التقاليد الدينية ... ولذلك فأتى أنفر النفور كله من البغاء ومن اسمه أنكره بمقتضى المنطق والدين معا ... وأعدك بأننى سأبحث الأمر لا على أنه نافع أو ضار ... بل البحث فى أنه هل هناك قوانين تقف أمام الإلغاء فنحتاج لتذليلها أو أن هناك عوامل سياسية تمنع من تنفيذ هذه الرغبة الشريفة فنأخذ فى معالجتها " ، فرد عليه أبو العيون بقوله "إن لائحة العاهرات صدرت بقرار من وزارة الداخلية ، فهى ليست بقاتون بل قرار ، ولا يحتاج إلغاؤها إلا لقرار وزارى مثله " ، فإرد فتح الله بركات قائلاً : ساعد نفسى سعيداً موففاً إذا كنت من العاملين على إزالة هذا المنكر الفظيع (1) .

ثم أخذ رأى وزير الأوقاف نجيب الغرابلى باشا ، الذى وعده بالعمل على خدمة المصلحة العامة " بالمحافظة على الأعراض وصحة الشعب وثروة أفرادهم ورفع مستوى الأخلاق " . وكذلك أعلن وزير المالية مرقص حنا باشا أن " البغاء شر كله ، أصله وتشريع ، وأية أمة لها قسط من المدنية الصحيحة تحارب ذلك الداء الوبيل ، وتطارده بصنوف الأسلحة الماضية " ، ويعتن أن ما يعطل إلغاء البغاء هو البحث فيما ستكون عليه حال البلاد بعد الإلغاء ، من الوجهة الاجتماعية والخلفية والصحية (2) .

وجاء الدور على محمد محمود باشا وزير المواصلات ، الذى بإداره الشيخ محمود أبو العيون قائلاً له " إنكم من بيت كريم لا يزال أهله محافظين على الأخلاق القويمة ... فهل ترضى معاليكم وأنتم فى وزارة دستورية عن تلك الحياة العاهرة " فإرد الوزير قائلاً : " حياة البغاء تؤنن بالاحتلال ثم الانقراض ، وصحة البلاد من أهم ما تحافظ عليه الدولة ... وليس بالمنكور أن البغاء قضى أو كاد على تلك الصحة الغالية ونحن على أتم ما يكون من الاستعداد للعمل على محوه وتطهير البلاد من آثامه " . أما وزير الأشغال عثمان محرم بك فقد أعلن أنه سيحارب البغاء بطريقته الخاصة قائلاً " إننى سأجرف تلك المنازل القذرة حول البطرخانة بعمل شارع كبير تقطنه الأسر

(1) الأهرام فى 18 أغسطس 1926 ، ص 1 .

(2) الأهرام فى 21 أغسطس 1926 ، ص 1 .

الشريفة ... وسأوسع شارع الخليج إلى أربعين مترا لتطهير ذلك الشارع من السمعة التي اشتهر بها ... وكذلك ساذيل كل المنازل المجاورة للجامع الأزهر الشريف فيصبح حرمة واسعا تغرس فيه الأشجار الجميلة ... وقد وضعت لكل ذلك مشروعا كبيرا أقدمته للبرلمان وسأخذ في العمل بعد الموافقة - (1)

وصرح على الشمسى بك بأنه " ليس جديرا بأمة متمدينة كمصر أن تشرع الزنا وتنظمه وتعترف به وإننى ساعمل جهدى على محاربته " وكان اللقاء في أثناء اجتماع احدى اللجان بالوزارة فانتهاز الشيخ أبو العيون هذه الفرصة وقال لأعضاء اللجنة " أنتم شهود على معالى الوزير " فضحكوا وضحك الوزير الذى رد قائلا " بل أنا شاهد على نفسى " ، أما أحمد محمد خشبة بك وزير الحربية والبحرية فقد صرح بأن البغاء " مرض شؤم يجب أن نخلص البلاد من شره وسأشترك مع زملائى فى وضع الخطة الحازمة للقضاء عليه " (2)

أما وزير العدل ذكى أبو السعود باشا فقد صرح بأنه " ما كان لحكومة رشيدة أن تضع فى الوقت الحاضر تنظيما للبغاء ، أما والتنظيم قديم فليست تجد مبررا لبقائه ، فهو تنظيم مقضى عليه من الوجهة الدينية والأخلاقية ، بل ومن الوجهة الصحية أيضا " . وعندما يطالبه أبو العيون بالعمل ، يرد بأن الأمر يحتاج إلى بحث ما يترتب على إلغاء البغاء لمنع انتشار الفوضى الخلقية والصحية ، مما يحتمل ترتبها على إلغاء نظام فاسد متغلغل فى البلاد زمانا طويلا (3).

واستمرت المعركة على صفحات الجرائد ، وأرسل بعض أنصار البغاء إلى الأهرام يعلن أن إلغاء البغاء سيؤدى إلى انتشار البغايا فى كل مكان ، ويبين أنه يجب مكافحة البغاء عن طريق مساعدة النساء الفقيرات ، حتى لا يجبن فى البغاء مصدرا وحيدا لرزقهن ، وكذلك عن طريق الاهتمام بالتعليم ، ورفع المستوى العلمى ، لمكافحة الاحتطاط فى الأخلاق (4). ورغم وجاهة هذه الحلول التى قدمها الرجل إلا أن أبا العيون

(1) الأهرام ، فى 26 أغسطس 1926 ، ص 1

(2) الأهرام فى 29 أغسطس 1926 ، ص 1 .

(3) الأهرام فى 4 سبتمبر 1926 ، ص 1 . وقد قام الشيخ محمود أبو العيون بعد ذلك بتجميع أقوال هؤلاء الوزراء ، وأعاد نشرها فى كتاب بعنوان : صفحة ذهبية آراء وزراء الدولة فى البغاء ، ونشرة بمطبعة المعارف بمصر . القاهرة ، 1928 .

(4) الأهرام فى 4 سبتمبر 1926 ، ص 2 ، مقال لمنير أ . بعنوان " البغاء الرسمى " .

اندفع في حملته ، معتقدا أن الإصلاح الحقيقي هو إلغاء البغاء ، ويحاول تدعيم موقفه بأخذ رأى بعض أعيان الأمة وعلى رأسهم الأمير عمر طوسون الذي صرح بأن " واجب الحكومات يقضى عليها بمنع المحرمات ومكافحة كل ما يشين سمعة الأمة ويمس شرفها "(1).

## رابعاً : موقف المجالس البلدية في الأقاليم

ووصل صدى هذه التصريحات المتعدد إلى أروقة المجالس المحلية في المديرية ، فبدأت تناقش المسألة ، وكان مجلس محلي بنها أول من قرر إلغاء البغاء في عام 1925 ، وكانت المفاجأة أن الداخلية رفضت التصديق على هذا القرار (2). ولكن ذلك لم يمنع بقية المجالس المحلية من اتخاذ قرارات مشابهة ، وصلت قمتها في شهرى أغسطس وسبتمبر 1926م ، وكان أولها مجلس ميت غمر ، ثم في أواخر أغسطس 1926 قرر مجلس محلي السنبلالوين إلغاء البغاء من البندر ، وفي نفس التاريخ قرر مجلس طهطا إلغاء البغاء ، وتلاه مجلس فاقوس ، كذلك أرسل مراسل الأهرام في دسوق ، يعلن أن محمود بك الحنطور عضو مجلس دسوق قد تقدم بطلب إلى المجلس ، يقترح فيه إلغاء البغاء الرسمي في دسوق ، ويقرر المراسل بأن الأمل عظيم في أن يوافق المجلس على هذا الاقتراح (3). وتلا ذلك قيام مجلس دمياط بإلغاء البغاء من المدينة في أول سبتمبر 1926 (4)، وكذلك قرر مجلس ملوى إلغاء نقطة البغاء الموجودة هناك في مدخل المدينة (5) وفي 5 سبتمبر اجتمعت اللجنة المستبينة للمجلس المحلي لمدينة الجيزة برئاسة محمد بك صادق خلوصي وقررت إلغاء نقطة المونسات بالمدينة (6).

بيد أن موجة الإلغاء هذه تحطمت على صخرة وزارة الداخلية التي تقرر عدم التصديق على هذه القرارات ؛ لمخالفتها شروط لائحة العاهرات ، وبرت الوزارة ذلك

(1) الأهرام في 19 سبتمبر 1926 ، ص 1 .  
(2) الأهرام في 10 سبتمبر 1926 ، من تقرير مدير الأمن العام حول مسألة البغاء ، ص 5 .  
(3) الأهرام في 1 سبتمبر 1926 ، ص 3 .  
(4) الأهرام في 5 سبتمبر 1926 ، ص 4 .  
(5) (السياسة) في 6 سبتمبر 1926 ، ص 4 خبر بعنوان "مسألة إلغاء البغاء وإدارة الأمن العام" .  
(6) الأهرام في 8 سبتمبر 1926 ، ص 4 .

الرفض بقولها " إن إلغائها يترتب عليه عدم تطبيق لائحة البغاء ، ولا يجوز للبوليس في هذه الحالة أن يتخذ إجراءات قانونية ضد العاهرات اللاتي قد يمكن بجوار منازل الأحرار " كما أشارت الدوائر الرسمية إلى تجربة مدينة شبين الكوم التي حدثت في عام 1908 والتي نتج عنها انتشار الأمراض الزهرية (1) .

ومع استمرار الحملة على البغاء الرسمي ؛ أظهر محمود باشا فهمى القيسى - مدير الأمن العام - اهتمامه بمسألة البغاء في أوروبا ، والأنظمة المتبعة في شأنها ، وعهد إلى محمد شعير بك الذى انتدب لحضور مؤتمر البوليس في برلين بالعناية ببحث المسألة بحثا وافيا(2) . كما اضطر مدير الأمن العام إلى الكتابة للأهram مبررا هذه القرارات بعد أن فوجئ برد الفعل الشعبى ، فيقول فى تقرير مطول أرسله إلى أبى العيون : إن النتيجة المحزنة المؤلمة التى وصل إليها الحال فى مدينة شبين الكوم بعد إلغاء نقطة البغاء بها ، لم تشجعنا على قبول طلب إلغاء نقطة بنها الذى عرض علينا فى سنة 1925 ، ولا على قبول طلب إلغائها فى ميت غمر، ثم على قرار مجلس ملوى أخيرا (3) .

ولم يمنع موقف الداخلية مجلس أسوان من نظر المسألة ، وخشى أعضاؤه من اتخاذ قرار الإلغاء ثم ترفضه الداخلية ؛ فلجأوا إلى حيلة طريفة لن تعترض عليها الداخلية وهى تقوم على إصدار قرار من ثلاثة بنود تنص على :

- 1 - عدم التصريح برخص جديدة لبيوت العاهرات .
- 2 - عدم تجديد رخصة أي منزل النى سواء كان الإلغاء بسبب النقل أو الوفاة أو لأسباب قانونية .
- 3 - الرخص الحالية تبقى كما هى تحت حكم الشرطين السابقين حتى بذلك تتلاشى البيوت المذكورة شيئا فشيئا (4) .

وإذا كان مجلس أسوان قد سلك حلا وسطا فإن مجلس منفوط قد أبى إلا أن يلغى البغاء من بندر منفوط نهائيا ، بعد قرار مجلس أسوان بحوالى أسبوع ، ويشيد أبو العيون بهذا القرار (5) .

(1) السياسة فى 6 سبتمبر 1926 ، ص 4 ، والأهram فى 8 سبتمبر 1926 ، ص 4 .  
(2) الأهram فى 8 سبتمبر 1926 ، ص 4 . وكذلك العدد الصادر فى 10 سبتمبر 1926 ، ص 5 .  
(3) الأهram فى 10 سبتمبر 1926 ، من تقرير مدير الأمن العام حول مسألة البغاء ، ص 5 .  
(4) الأهram فى 12 أكتوبر 1926 ، ص 1 ، خبر بعنوان "إلغاء البغاء بمدينة أسوان" .  
(5) الأهram فى 22 سبتمبر 1926 ص 4 .



## خامساً : موقف حزب الأحرار الدستوريين

فى ذلك الوقت، كان أبو العيون هو نجم الحلبة الأول بلا منافس، وهذا أمر قد ضايق الأحزاب كثيرا، إذ وجدت أبا العيون قد سحب البساط من تحت أقدامها، وكان أشدها تضايقا حزب الأحرار الدستوريين، فشنت صحيفته "السياسة" - ورئيس تحريرها المسئول هو محمد حسين هريكل - حملة شعواء على الشيخ أبى العيون . وقد بدأت "السياسة" تفصح عن رأيها فى مسألة البغاء الرسمى 7 سبتمبر 1926 موضحة أن لائحة العاهرات تعطى البوليس حق مراقبة محال الدعارة مراقبة إدارية وصحية ، فإذا ألغيت نقطة من نقط البغاء شلت يد البوليس بالنسبة للمحال التى ترتكب فيها الفحشاء وتكون النتيجة الطبيعية هى انتشار الأمراض السرية ، ولذلك يرى محرر السياسة أن إدارة الأمن العام قد أحسنت صنعا إذ قررت وقف تنفيذ قرارات المجالس المحلية<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن "السياسة" كانت تتوقع أن تتوقف حملة الشيخ أبى العيون عند اصطدامها بهذه العقبة ، ولكن الشيخ استمر فى حملته غير عابئ ، مما أغضب "السياسة" كثيرا ، وبدأت فى 9 سبتمبر 1926 ، فى الهجوم على الشيخ أبى العيون هجوما غير مباشر ، بدون أن تصرح باسمه ، وإن كان الواضح أن الشيخ هو المقصود بالهجوم . فقال المحرر فى افتتاحية العدد : كثيرون من شيوخ الدين يحشرون أنفسهم فى موضوعات ليس لعلمهم الدينى إلى تحصيلها من سبيل ... رجال الدين إذا بحثوا فى موضوع لم يرضهم أن يشاطروهم البحث إيمان ، يحتكرون العلم كله ، والدين كله ، فكل معارض لهم جاهل ، وكل مناقش لهم كافر" وبعد ذلك يبين محرر "السياسة" أن الشيخ يريد أن يكون إلغاء البغاء مقدمة للإصلاح الاجتماعى ، بينما نحن نرى أن إلغاء البغاء يجب أن يكون نتيجة لهذا الإصلاح لا سببا له ، فلا يصح أن نقول أن المريض يجب أن يشفى أولا ثم بعد ذلك يأخذ الدواء . ويختم المحرر حديثه قائلا : إن الإسلام حرم الزنا ، ولكنه لم يترك الناس فريسة للطبيعة البشرية ، بل وضع لهم الزواج مثلى وثلاث ورباع أو ما ملكت الأيمان ، ولكن الوضع الآن مختلف فمن العسير على الرجل أن يتزوج بأكثر من واحدة ، والقوانين حرمت الرق ، وهكذا ضغطت وسائل المقاومة لأسباب البغاء ، وأصبح البغاء شر لابد منه<sup>(2)</sup> .

(1) السياسة فى 7 سبتمبر 1926 ، ص 4 ، مقال بعنوان "حول إلغاء البغاء" .

(2) السياسة فى 9 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "إلغاء البغاء الرسمى مسألة اجتماعية خطيرة يجب الحذر فى معالجتها" .



ويرد الشيخ قائلا : إن رجال الحكومة قد قالوا كلمتهم ، وهى وزارة دستورية منتخبة ، وإن جميع الوزراء قد أعلنوا رغبتهم وعزمهم العمل على إلغاء البغاء . ثم يقول : إن مصير المومسات تعرفه الحكومة التى أرضت الله ورسوله بالموافقة على ذلك ، والحكومة لا تعجز عن تقرير المصير ، "أما أنا فواجبى كعالم دينى وغيور على كرامة البلاد أن أصبح وأن أملا الأقطار صباحا إن تشريع البغاء وتنظيمه وحمايته فى بلاد إسلامية متمدينة كمصر يتنافى مع دينها ويحط من سمعتها ويضر بصحة أهلها ويقضى على مستقبلها"<sup>(1)</sup>.

وتدخل البغايا أنفسهن فى المعركة وترسل بغى إلى الأهرام تعلن أن حرب الشيخ أبو العيون على البغاء ليست إلا نوع من التماذى فى الخيال والتوغل فى الأوهام ، وتعلن البغى أنها - وقد ألقت بها إلى هوة البغاء ظروف خاصة - ترجو من الشيخ أن يفكر قليلا فى مستقبل النسوة اللواتى يمتهن تلك المهنة وماذا يكون من أمرهن إذا ما نفذ ذلك المشروع ، وتطالبه "بالتأمل فى الأسباب التى ألجأتهم إلى الانضمام إلى تلك الزمرة البائسة" <sup>(2)</sup>.

ويستفز خطاب تلك البغى وهجوم "السياسة" أحد القراء ، فيرسل مقالا تنشره "الأهرام" ردا على "السياسة" وعلى "العاهرة" يقول فيه "ليست عاهرة تلك التى تقف موقف الكتاب بلغة لم تعهد فى المومسات ... أعاهرة من أجل لقمة تلك التى لها قدرة على الكتابة والتفكير والانتقاد بينما آلاف مؤلفة من المصريين يتمنون لو يفكون الخط ليتمكنوا من تحصيل عيشهم ؟ كلا ليست هذه عاهرة ، ولكنه عاهر لا يحيا إلا بالعاهرة كالجرثومة القنطرة لا تعيش إلا فى القذارة " ، وهو يستنتج أن كاتب هذا المقال ليس عاهرة وإنما هو أحد أنصار الإبقاء على البغاء وقد وقع به يامضاء عاهرة ، فى تلميح إلى أحد أتباع "السياسة" . وفى نهاية مقاله يقترح عدة اقتراحات حلا للمشكلة منها : جباية الزكاة وصرفها فى الأعمال الخيرية كمنع التسول والتشرد ، فرض ضريبة على العزاب ، إبطال الخمر وإلغاء الخمارات ، محاربة المخدرات ، منع المهاجرين غير

(1) الأهرام فى 10 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "صفحة ذهبية : آراء وزراء الدولة فى مسألة البغاء نظرة فيها" .

(2) الأهرام فى 11 سبتمبر 1926 ، ص 3 . مقال يامضاء "عاهرة" تحت عنوان "لملا سقطت" .

القادرين على الكسب من دخول مصر ومنع كل ذى صحيفة غير نقية ، تعميم التعليم الإجبارى مجانيا ، مطالبة الأغنياء وأولى الراى بالقيام بواجباتهم نحو هذه القضية<sup>(1)</sup>.

وفى الأسبوع التالى خصص محرر "السياسة" المقال الافتتاحى - فى مساحة شملت نصف الصفحة الأولى - للرد على مزاعم الشيخ بأن مصر ليست أقل من الدول الأوربية التى ألغت البغاء ، فأوضح المحرر أن هناك فروقا كبيرة بين مصر والدول الأوربية فى العادات والأخلاق ، وفى النظافة وغير ذلك ، وتمنى لو أن الذين يريدون أن يعقدوا مقارنة بين مصر وأى بلد أن يختاروا بلدا تشابهها فى ظروفها وفى العادات والأخلاق ، ولذلك فقد عقد مقارنة بين مصر وإنجلترا قائلا إنهم فى إنجلترا لا يصرحون بالبغاء الرسمى لأنه موجود ومنتشر بشكل كبير فليس هناك حرج على أى فتى أو فتاة أن يتخذ بعضهم بعضا خليلا ، والمنتزهات العامة هناك مجامع للعشاق الذين لا يقفون فى غرامهم عند حد . ثم تساءل عن سبب عدم انتشار الأمراض السرية فى إنجلترا رغم انتشار البغاء بهذا الشكل ، مع عدم الكشف على البغايا أو حتى العشاق ، وأوضح أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن هناك فارقا كبيرا بين مصر وإنجلترا فى عناية الإنسان بصحته لأن نسبة المتعلمين هناك أكبر من مصر ، فإذا ما أصيب رجل أو امرأة بأحد الأمراض السرية أسرع إلى الطبيب دون أن يستحى من ذلك ، أما هنا فى مصر إذا أصيبت امرأة أو رجل بأحد الأمراض السرية ظل يغالط نفسه بأنه ليس مصاب ، فإذا تأكد من الإصابة ماظل فى العلاج لعله يشفى من تلقاء نفسه ، فإذا اشتدت به الحال لجأ إلى الطبيب مترددا خجلا ، وما بين إصابته وذهابه يكون قد نشر الإصابة بين عدد كبير من الأصحاء ، وإذا وصف له الطبيب العلاج وبدأت حالته تتحسن لا يستكمل العلاج .

ثم يضرب المحرر فارقا آخر بين مصر وإنجلترا يقول أنه سمعه من أحد الأطباء الذين مارسوا الطب فى إنجلترا وهو أن رجل ذهب إليه فكشف الطبيب عليه فوجده مريض بالسيلان ، فتعجب الرجل وقال إنه لم يأت بأمر يؤدى إلى مثل هذه الإصابة ، ثم أردف قائلا لعل المرض انتقل إليه من زوجته ، ثم أتم حديثه ببرود قائلا سوف آتى بها إليك فى الغد لتعالجها ، ويعلق المحرر بأن الرجل لم يفكر فى مصدر عدوى زوجته بل فكر فقط فى علاجها ثم تساءل هل لمثل هذه الأخلاق وجود فى مصر حتى تلغى البغاء

(1) الأهرام فى 19 سبتمبر 1926 ، ص 3 .

الرسمى . ثم أضاف فارقا آخر وهو أن بعض النساء اللاتي يصبين بمرض سرى يفضين على الذى تسبب فى إصابتهم ثم يعمدن إلى الانتقام ولكن كيف ، عن طريق نقل السداء إلى اكبر عدد يصلن إليه من الرجال . ثم تساعل فهل مع هذه النفسية المجرمة يطالب الأستاذ أبو العيون أو غيره بإلغاء البغاء الرسمى (1).

ولكن هذا المقال الذى نشرته "السياسة" استفز أحد الأطباء للرد على ما فيه من مغالطات ، فكتب إليهم قائلا على الرغم من وجود فوارق فى التعليم والنظافة وغير ذلك ، إلا أن هذا لا يعنى أن إنجلترا خالية من الأمراض السرية ، ثم ذكر إحصائيات عن مصادر بريطانية ملخصها أن 10 % من سكان بريطانيا مصابون بالزهري ، وأن 20 % من السكان مصابون بالميلان ، وبمعنى آخر فإن 30 % من سكان بريطانيا مصابون بالأمراض السرية . ويعلق المحرر على ذلك متسائلا هذا هو الحال فى بريطانيا فماذا تكون الحال فى مصر لو ألغينا البغاء الرسمى رغم عدم عنايتنا بالنظافة والصحة ؟ (2). ولكن ربما يكون من الأفضل أن يكون التساؤل : إذا كانت الأمراض السرية منتشرة فى إنجلترا لماذا لم تعترف بالبغاء الرسمى ؟

ورغم أن الشيخ أبو العيون لم يرد على "السياسة" ، إلا أن "السياسة" قد فتحت النار على الشيخ فجأة وبدون سابق إنذار ، فاستمرار الشيخ فى نشر أحاديثه مع الوزراء ، ثم حديثه مع الأمير عمر طوسون وتجاهله "السياسة" ورأيها جعلها توجه هجوما صريحا على الشيخ ، وتصرح باسمه فى هذا الهجوم فتقول فى افتتاحيتها إنه "إنسان يعرف منه الرياء فى القول والنفاق فى الغيرة على الدين" ، وتعلن أن الشيخ يعلم مقدما أن حملته غير مثمرة ، وأن ليس من حكومة رشيدة يمكنها أن ترفع الرقابة الصحية عن هؤلاء التعيسات ، كما تتهمه بأنه "لم يقصد باللف على مكاتب الوزراء ... إلا شيئا واحدا هو الإعلان عن نفسه فقد تعود أبو العيون منذ خمس سنين أن يخلق فى كل سنة موضوعا يثير حوله ضجة على صفحات الجرائد ويتخذة ذريعة للتقرب من الوزراء والعظماء ... أما الغيرة على الدين والبكاء على الفضيلة فكلمات جوفاء لم يقصد بها الشيخ لأكثر من خداع الجمهور وجره وراءه مصفقا مهللا" ، ولا يكتفى

(1) جريدة السياسة ، فى 15 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "إلغاء البغاء الرسمى : الفرق بين مصر والبلاد الأوربية".

(2) السياسة فى 19 سبتمبر 1926 ، ص 2 ، مقال بعنوان "حول مسألة البغاء" بقلم د. على عطية نجم .



المحرر بالهجوم على الشيخ من هذه الزاوية بل يهاجمه من زاوية أخرى قائلا له "أنت مفتش في المعاهد الدينية لك وظيفة رسمية تأخذ عليها من الحكومة أجرا ، وليس من وظائفك أن تقطع نهارك - وقت عملك - في اللف على الوزارات ودور العظام ، مهملا عملك الحكومي..."<sup>(1)</sup>.

وهنا يضطر الشيخ إلى الرد على الهجوم بمثله ، قائلا عن محرري السياسة أنهم "رأوا المسألة وضعت في المكتبة اللاحقة بها على غير ما كانوا يحسبون ... وإن فرصة الإغارة على الآداب والأخلاق كانت نفوتهم فجعلوا يهاجمون المسألة من جميع نواحيها ويقولون : إن البغاء شر لا بد منه ، ثم رموا بهنات ليست من الآداب في شيء فجاملناهم في القول والخطاب فتمادوا في الحمق .. أولئك هم أنصار صحيفة السياسة وزعمائها المغلوكون. تعتمد أولئك النوى أن نقف منهم موقف المناهضة والمهاترة ، فيخرجونا عن موقفنا في ذلك الجهاد المحمود ... ولكن فليعلموا أننا نربأ بأنفسنا عن مجاراتهم في اللغو والهنر " ثم يعلن الشيخ أن مهمته قد انتهت ، وأنه لن يبحث بعد الآن في أن البغاء شر كله أو شر لا بد من إزالته ، موضحا أن الحكومة برجالها قد وعدوه بالعمل على اجتثاث شجرة البغاء الخبيثة ، كما أن مدير الأمن العام قد أخبره بأنه سيؤلف لجنة في القريب العاجل لتتظر في المسألة باطنها وظاهرها <sup>(2)</sup>. ومع ذلك فقد انتظر الشيخ طويلا حتى ظهرت هذه اللجنة إلى الوجود .

ورغم أن الشيخ قد أعلن عن وقف حملته ، إلا أن "السياسة" لم يعجبها رد الشيخ، فقامت بإشعال نار الحرب ، ولم تكف بالقول أن عمله هذا ليس خالصا لوجه الله بل هو رياء ونفاق ، وليس من أجل الفضيلة أو الدين ، بل أعلن محررها أمام هجوم الشيخ عليه ، أنه مضطر إلى هتك الستر الذي يسعى الشيخ إلى إخفائه وهو أنه مجرد "إصبع ماجورة" تعمل لحساب مؤجريها ، "إنما هو عبد أجبر يؤمر بالسكوت فيسكت ، ثم يؤمر بالكلام فينطق ، ولقد خرس أياما على أثر الصفعة التي أصابته من مقالنا الماضي ثم أمر أن يعود ويتكلم فعاد وتكلم" ثم يحكى محرر "السياسة" الأهداف الخفية - في زعمه - وراء حملة أبي العيون على البغاء فيقول : في العام الماضي قامت في بعض الرؤوس فكرة عقد مؤتمر للخلافة في مصر وسنخر أصحاب هذه الفكرة

(1) السياسة في 27 سبتمبر 1926 ، ص 1 ، مقال بعنوان "مسألة البغاء الرسمي" .

(2) الأهرام في 3 أكتوبر 1926 ، ص 4 ، مقال بعنوان "مسألة إلغاء البغاء" .

رجال الدين في تحقيقها ، فنظمت الدعوة وصرفت في سبيلها آلاف عديدة من الأموال ، ولكن حدث أن بعض زعماء المسلمين من الهند الذين مروا بمصر ، أبدوا فيما أبدوا من اعتراض ، أن مصر لا يجوز أن تعقد فيها خلافة لأن حكومتها تبيح البغاء ... وانتهى المؤتمر وفشلت مهمته وتلاشت فكرة الخلافة من الرؤوس ولكن الماجورين الذين زاروا حلوة الكسب من وراء الدعوة لمؤتمر الخلافة ... توهموا أن فكرة الخلافة قد نبئت من جديد فأروا أن يزيحوا ما تخيلوا وجوده من عقيبات .

ثم اتهمت "السياسة" الشيخ بأنه كان مدرسا في الأزهر براتب 14 جنيه ، فرقاه حسن نشأت باشا إلى مفتش في الأزهر براتب 25 جنيه ، وهو لم يفعل ذلك طلبا لبركة الشيخ بل اشتراه بهذه المنة وسخره فيما يرمى إليه من أغراض . ثم ببالح محرر السياسة في الهجوم بالسباب والشتائم ، فيصف الرجل بأنه " الشيخ الباغى البذئ ... الأحمق ... الشيخ الدجال ... " (1).

ورغم أن الشيخ لم يرد على هذا الهجوم ، إلا أن ذلك لا يعنى أنه كان كذلك فعلا ، فالحقيقة أن الشيخ قد بدأ حملته على البغاء قبل أن تظهر فكرة مؤتمر الخلافة ، كما أن فشل المؤتمر كان حاسما بحيث لم يترك فرصة لإعادة الكرة كما تزعم "السياسة" ، ثم إن ترقية الشيخ من الممكن أن تكون نتيجة طبيعية لمدة خدمته أو شئ من هذا القبيل ، وليس من الصواب أن نفسر كل ترقية على أنها رشوة .

وتتسع دائرة الهجوم على الشيخ في كثير من الصحف التى تدور فى فلك "السياسة" ، وتحولت كثير من الصحف اليومية والأسبوعية إلى مهاجمة ، واتهموه بالادعاء وحب الظهور، بل وصل الأمر إلى حد قيام بعض المجلات برسم صور كاريكاتورية لأبى العيون مع بعض البغايا فى مواقف خليعة . ولو كان حركة المعارضة لأبى العيون قد شنها كتاب أو صحفيون من المنافقين للحكومة أو الاحتلال ، أو حتى للقوادين والبغايا لهان الأمر ، ولكنهم كانوا من أعلام الألب والصحافة والفكر فى ذلك الوقت (2) .

(1) السياسة فى 4 أكتوبر 1926 ، ص 1 ، مقال يخطى مساحة نصف الصفحة الأولى بعنوان "اصبح ماجورة لا للفضيلة ولا للدين" .

(2) د. محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ص 274 - 275 .



## سادسا : رد الفعل الشعبى

كان للقرارات التى اتخذتها المجالس البلدية رد فعل شعبى واسع فأرسل كثيرون من أهالى دمنهور إلى الأهرام في 9 سبتمبر 1926 يطالبون بعدم رفض قرارات المجالس المحلية الخاصة بإلغاء نقط البغاء ، وكذلك اجتمع أهالى مدينة الإسماعيلية ووقعوا على شكوى يطالبون فيها وزارة الداخلية بإلغاء البغاء الرسمى من الإسماعيلية<sup>(1)</sup>. كما كان اجتماع مجلس أسوان لدراسة مسألة البغاء قد تم بناء على تقرير قدمه أهالى المدينة إلى المجلس<sup>(2)</sup>.

وقد أرسل عمد ومشايخ وأهالى ناحية ميت رهينة بمركز العياط يعلنون تأييدهم للشيخ أبى العيون فى رسالة نصها : نؤيد فضيلة الأستاذ محمود أبو العيون فى مطلبه العادل ومقصده الشريف ، ونلتمس من حكومتنا الموقرة الإسراع بإجابة هذا الطلب ، وهو إلغاء البغاء حفظا للإجسادية وخدمة للدين ، وصونا للعفاف والشرف<sup>(3)</sup>.

كما أدلى الأطباء بدلوهم فى المسألة ، وأرسل الدكتور فؤاد شوكت إلى المقطم رسالة يدعو فيها إلى تأليف لجنة من رجال الحكم والأطباء والدين والأعيان وغيرهم ، لبحث مسألة البغاء الرسمى وقد تبنى أبو العيون هذا الاقتراح<sup>(4)</sup>.

وكعادة المصريين عندما يأخذون الأمر على طريق المزاح ، فقد أرسل أحد القراء بيتين من الشعر يداعب بهما الشيخ يقول فيهما :

صوت الرشاد "أبا العيون"      إن العيون هى الفتون

من لى بمن صرع البغاء      يجير من سحر العيون<sup>(5)</sup>

وقد كان هذا رأى الشعبى فى حاجة إلى التكتف والتجميع ، ولذلك ظهرت الجمعيات الأهلية المناهضة لتجارة الرقيق الأبيض ، وتشير الأهرام فى يونيو 1926 ،

(1) الأهرام فى 9 سبتمبر 1926 ، ص 5 .

(2) الأهرام فى 12 أكتوبر 1926 ، ص 1 ، خبر بعنوان "إلغاء البغاء بمدينة أسوان" .

(3) الأهرام فى 3 أكتوبر 1926 ، ص 2 .

(4) الأهرام فى 26 سبتمبر 1926 ، ص 1 .

(5) الأهرام فى 1 سبتمبر 1926 ، ص 3 .

إلى أن مصر كان بها جمعيتين لمحاربة تلك التجارة ، إحداهما قديمة ومقرها بإسكندرية ، والأخرى حديثة في القاهرة ، ولكن حركة هاتين الجمعيتين لم تكن محسوسة حتى عام 1926 ، ومع الضجة التي أحدثها الشيخ أبو العيون ؛ سرت الحماسة إلى الجمعيتين ، فوحدتا جهودهما وعقدتا اجتماعا مشتركا في الإسكندرية وقد أسفر هذا الاجتماع عن تشكيل لجنة من 15 عضوا لتقوم بالعمل على :

□ مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات القانونية للاشتراك في المعاهدة الدولية التي عقدت سنة 1906 لمحاربة تجارة الرقيق الأبيض ، ووضع قانون لهذا الغرض يطبق في مصر .

□ مفاوضة قناصل الدول في أمر الفتيات اللاتي ينتمين إلى دولهم ، وغنشاء ملجا خاص لأمثالهن<sup>(1)</sup>.

ولكن هذا الرأي الشعبى الجارف لم يعدم أن يظهر من بين صفوفه من يناصر البغاء ، فقد أرسل أحد الشباب إلى الأهرام يهاجم الشيخ ويقول : إذا ألغى البغاء الرسمى ، فكيف نلبى نداء الطبيعة ونحن ما بين الرابعة عشرة سنة والثلاثين ، وكيف يتهاى لنا أن نتزوج واهلونا ينفقون علينا وهم عاجزون عن النفقة على أنفسهم " ثم يتحدث عن عصر الإباحية واستقلال المرأة وحققها في اختيار أحسن الرجال الذين يحومون حولها ، ويشير إلى أن الأمر لا يختلف كثيرا عن زواج المتعة والتسرى بالجوارى . وقد وجد الشيخ أن المشكلة لدى أمثال هؤلاء الشباب تتمثل في عدم الوعي الدينى ، أو الفهم الخاطئ للدين ، وقد كانت هذه الرسالة سببا في حملة أخرى قادها الشيخ على وزارة المعارف التي لا تدرس الدين في مدارسها كمادة أساسية مثل الرسم والخط<sup>(2)</sup> ، ولكنه على أية حال لم يوفق في هذه المعركة ، كما هو معروف واستمر الحال بالنسبة لتدريس الدين كما هو عليه إلى اليوم .

ولو كانت المشكلة كلها في مثل هذا الشاب لهان الأمر ، ولكن المشكلة أن أنصار البغاء كانوا من كبار المثقفين والكتاب ، بل وأصحاب الأقلام وقادة الفكر ، وكما تكفل أبو العيون بالرد على مثل هذا الشاب ، فقد تكفل أيضا بالرد ، على كثير من الكتاب وأصحاب الأقلام الذين هاجموه أو عارضوه ، ومنهم على سبيل المثال :

(1) الأهرام في 5 يونيو 1926 ، ص 4 ، غير بعنوان مقاومة الرقيق الأبيض ، تجديد المساعي في الإسكندرية والقاهرة .

(2) الأهرام في 26 سبتمبر 1926 ، ص 1 .

الأستاذ الصحفي والأديب ونائب البرلمان فكرى أباطة ، الذى ندد بالشيخ أبى العيون وصرح بأن "إلغاء البغاء جريمة" فيرد الشيخ قائلا "بك تغرى الحكومة على أن نقف منا موقف الخصومة بعد أن أجمع وزراؤها العظماء الدستوريون على رأينا ، والأخذ فى العمل على تحقيق نظريتنا ، نغربهم وتقول لهم إن إلغاء البغاء جريمة ، جريمة فى نظر الأستاذ العظيم فكرى أباطة ، واضيعة الدين والشرف ، أيقول ذلك وهو من أسرة طيبة طاهرة تغار على الأصحاب والأنساب ... وكيف للأستاذ الصديق أن يدفع دفعا فرعيا بعدم الاختصاص ، ونحن من أهل الاختصاص ، من ذا الذى يرشد الناس إلى الإقلاع عن الضلالة والهوى واقتراف الذنوب سوى علماء الدين " ثم يشير أبو العيون إلى اقتراح الدكتور فؤاد شوكت الخاص بتأليف لجنة لبحث مسألة البغاء الرسمى ، ويعطى مساندته لهذا الاقتراح ، ويشير إلى أنه قد تحدث مع مدير إدارة الأمن العام فى هذا الشأن ، وقد صرح مدير الأمن العام بأنه على وشك تشكيل اللجنة فعلا<sup>(1)</sup>.

وإذا كان هذا رأى فكرى أباطة ؛ فالحق أنه لم يكن رأى العائلة الأباضية التى كان لأحد أقطابها رأى آخر ، فقد أرسل إبراهيم بسوقى أباطة إلى أبى العيون يؤيده فى مسعاه ويعطى أنه "من العار أن يبقى البغاء رسميا فى مصر ... وخلقى بالعلماء العاملين أمثالكم أن يقاوموا المنكرات ويحاربوا الدعارة ... ولا يهولنكم ما تصادفه فى طريقكم من عقبات ومصاعب فذلك شأن المصلحين المرشدين الداعين للهدى فى كل أمة" (2).

والعقاد العظيم يندفع لمهاجمة الشيخ فى "البلاغ" ، وكذلك تهاجم مجلة "روز اليوسف" الرجل ، وسلامة موسى يهاجم فكرة إلغاء البغاء بتمحلات زائفة . وكل ما قيل يدور فى فلك جريدة السياسة ويمط فى عباراتها ، إذ هى صاحبة المعول الكبير<sup>(3)</sup>.

ولكن هذه الهجمات وتلك المعارضة الكبيرة ، ما كانت لتنتى الشيخ عن عزمه ، فأعلن صيحته الشهيرة التى افتتح بها كتابه "صفحة ذهبية" الذى أصدره فى عام 1928 وقال فيها "يمينا لا تنقبض تلك اليد بعد أن بسطانها ولو صافحتها السيوف البواتر ، لقد التزمنا أن ندافع عن أعراض هذه الأمة المسكينة ، وأن نزود عن عفافها ذيادة حقا

(1) الأهرام فى 26 سبتمبر 1926 ، ص 1 .

(2) الأهرام فى 12 أكتوبر 1926 ، ص 1 .

(3) محمد رجب البيومى : المرجع السابق ، ص 274 - 275 .

مستهدفين فى ذلك لكل خطر حتى جدع الأنف وبقى العنق<sup>(1)</sup>. ويحكى السفير جمال الدين نجل الشيخ محمود أبو العيون ، أنه قابل يوما أحد أصدقاء والده فصافحه الرجل قائلا : "يمينا لا تتقبض تلك اليد بعد أن بسطناها ولو صافحتها السيوف البوتر ...". ويقول له الرجل أن هذه العبارة حفظناها عن والدك المرحوم الشيخ محمود أبو العيون ، وكنا كثيرا ما نريدها فى أحاديثنا<sup>(2)</sup>.

## سابعاً : لجنة بحث مسألة البغاء سنة 1932

ومع مرور الوقت لم يظهر للجنة المقترحة خبر ، وتستمر الموجة عالية رغم تجاهل الحكومة ، ولكن إلى متى ستظل الحكومة تصم أذنانها عن هذا الصوت المرتفع وقد حامت الشبهات حول رجالها ، وأساء الناس فهم موقفهم الغامض هذا على الرغم من الوعود التى قطعوها على أنفسهم والتصريحات التى ملنوا بها صفحات الجرائد . ولا نرى أى صدى لهذه الحركة المناهضة للبغاء إلا فى عام 1932 ، حيث قام عدد من مديري المديرية بالبغاء البغاء فى مديرياتهم<sup>(3)</sup>، ويجتمع مجلس الوزراء وقد وجد أنه قد أصبح فى موقف حرج ، ويقرر فى 12 إبريل 1932 ، تشكيل لجنة لبحث موضوع البغاء الرسمى ، وتشكلت هذه اللجنة برئاسة الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية - وأول وزير صحة مصرى فيما بعد - وبدأت اللجنة عملها فى 8 يونيو 1932<sup>(4)</sup> ، حيث قررت اللجنة الاتصال بمختلف هيئات الشعب لاستطلاع رأيهم ، وذلك عن طريق مجموعة أسئلة متنوعة ، كبطاقة استبيان ، وزعت على العديد من أعيان الشعب والمستثمرين والعلماء ، وأفراد الهيئات المختلفة ، من كل الطبقات ، من وطنيين وأجانب . وعندما أرسلت اللجنة تستطلع رأى الشيخ محمود أبو العيون ، قرر الرد عليهم من خلال كتاب ألفه فى هذا الموضوع تحت عنوان " مشكلة البغاء الرسمى " وقد صدر هذا الكتاب فى عام 1933 عن دار الهلال ، بعد أيام قليلة من قرار اللجنة إلغاء البغاء.

(1) محمود أبو العيون : صفحة ذهبية لراء وزراء الدولة فى البغاء ، مطبعة المصروف بمصر ، القاهرة ، 1928 ، ص 3-4 .

(2) مجلة الأزهر ، عدد جمادى الآخرة 1407 هـ ، ص 783 .

(3) محمود أبو العيون : المرجع السابق ، ص 29 .

(4) محمد فريد جويدى : البغاء ... مرجع سابق ، ص 65 .



وقد شهد ذلك العلم صدور عدة كتب تهاجم البغاء الرسمي ، منها كتاب للدكتور  
فخرى ، الذى زوده بالإحصائيات والمعلومات الطبية المهمة ، ثم كتاب آخر لمؤلف شاب ،  
اهتم بالموضوعات الاجتماعية ، وصدرت له كتب عديدة فى مجال علاج مشكلات  
الزواج ، والبغاء ، والطلاق ، والبطالة وغير ذلك ، رغم أنه من خريجي كلية التجارة ،  
هذا المؤلف هو محمد فريد جنى وعنوان كتابه هو "البغاء بحث علمى عملى" ،  
وبالإضافة إلى ما فى هذا الكتاب من معلومات قيمة عن البغاء ، وما به من إحصاءات  
وبيانات ، فقد تجرأ هذا الشاب وصرح بأنه قام بزيارة العديد من البغايا فى بيوتهن ،  
بالحق لا طلب متعة ، واستمع إليهن وعرف حكاياتهن ، وروى لنا كثير من تلك القصص  
التي لا تختلف كثيرا عما صورناه فى فصول سابقة ، وكذلك عما صورته السينما فى  
منتصف القرن العشرين .

كما حاولت مجلة "المصور" لتتخير على اللجنة قبل أن تصدر قرارها بنشر مقال  
فى أربع صفحات تحت عنوان "طهروا قلب العاصمة من البغاء" وتعلن المجلة أنه لا  
يعنيها أن تقرر اللجنة إلغاء البغاء أو الإبقاء عليه ، ولكن الذى يعنيها هو عدم جواز  
ترك منطقة الأريكة بوزة لبغاء الرسمي وهى المنطقة التى تعيش قلب العاصمة ويكثر  
بها السباح ، ولا يلقى بكرامة مصر أن تكون منطقة البغاء أول ما يراه السائح ، خاصة  
أن مؤتمر السياحة الدولى سيعقد فى القاهرة فى فبراير 1933<sup>(1)</sup> .

واستمرت اللجنة فى جمع البيانات ، واستطلاع الآراء وعقد الاجتماعات ، بينما  
كانت لمجلس المدينة تصدر القرارات بإلغاء البغاء الرسمي بها ، فقد اجتمع مجلس  
محلى أسيوط يوم 6 مايو 1933 ، وقرر إلغاء البغاء<sup>(2)</sup> ، كما كان لهذه القرارات صدى فى  
المنصورة ، حيث تذكر "المقطم" أن فريقا من أهل المدينة قد رفعوا تظرفا إلى نيسى  
باشا المشير ، يطلبون منه إلغاء البغاء الرسمي من المنصورة<sup>(3)</sup> .

والحقيقة أن "المقطم" كانت من الصحف التى تبنت الدعوة لإلغاء البغاء . مسندة  
الأهرام فى ذلك ، ونشرت نسخة لأصحاب الأقاليم لعرض قرائحتهم وكان أهم هذه  
المقترحات هو ما قدمه الدكتور أحمد أحمد شفيق الذى وضع فى مقاله أنه يصل ضييب

(1) المصور فر 5 أغسطس 1932 . ص 18 - 22 . مقال بعنوان طهروا قلب العاصمة من البغاء .

(2) المقطم فر 9 مايو 1933 . ص 6 . خبر بعنوان إلغاء البغاء الرسمي فى أسيوط .

(3) المقطم فر 11 مايو 1933 . ص 6 . خبر بعنوان إلغاء البغاء الرسمي وطلب لقوة فى المنصورة .



في مكتب التفتيش على العاهرات ، وأن قريه من هذه الفئة قد كشف له كثير من الحقائق من بينها أن هؤلاء النسوة يتسلط عليهن عدد من الرجال لا عمل لهم سوى أخذ ما تكسبه البغايا ، ولذلك فهن فقيرات دائما حتى أن بعضهن يضطرون للعمل وهن في سن الشيخوخة ، ولذلك يقترح إنشاء جمعية نسائية يكون هدفها إنشاء ملجأ يعمل فيه أولئك النسوة أشغالا يدوية ، ويدعو الناس للتبرع لهذا المشروع <sup>(1)</sup> . وتتبنى "المقطم" هذا الاقتراح وتدعو له قبل أن يصدر قرار اللجنة بالإلغاء ، بدلا من إزالة اليفطة عن باب المخزن مع بقاء المخزن على حاله ببضائعه وزبائنه <sup>(2)</sup> .

في تلك الوقت كفت اللجنة قد انتهت من عملها ، فجاءت نسبة الراغبين في إبطاله 71.45 % ، ثم قررت اللجنة بعد دراسة كافة جوانب المشكلة ، إلغاء البغاء الرسمي نهائيا <sup>(3)</sup> . وجاء في حثيثات القرار أن الخوف من انتشار البغاء المرئ ليس مبررا لاستمرار البغاء العتيق ، حيث نلت الإحصاءات على أن البغي يزورها في المتوسط 8 - 16 شخص في اليوم ، أما البغي السرية فيزورها شخصين في المتوسط يوميا ، وبذلك تكون فرصة نشرها للأمراض السرية قليلة ، هذا علاوة على أن البغاء المرئ ليس محظا بضمن الكشف الطبي الموهوم بل على العكس يلزمه على الدول عمل الخوف من الإصابة بالمرض <sup>(4)</sup> . ومع ذلك فإن قرار اللجنة لم ينفذ ، ولم تعره الحكومة لفتى اهتمام ولا تعرف سببا لذلك فلم تهتم الحكومة بتبرير إعمالها لقرارات اللجنة.

وتكشف جريدة "الطنف المصورة" عن فضيحة جديدة وهي أن كثيرا من دور البغاء فصلها أوقفا خيرية إسلامية تابعة لوزارة الأوقاف المصرية ، وكذلك أوقفا خيرية مسيحية تابعة للبطريركيسة القبطية ، بل وأيضا أوقفا تابعة لخطم اليهودي . وتشير الجريدة إلى أنه قد صدر مؤخرا قرار لوزير الأوقاف بإخلاء المعتزل المؤجرة تبغيا وأن لا توزر في المعتزل لتكون ملخور فجور وفق وثوبقت خلية . وتأمل الجريدة أن لا يكون مصير هذا القرار رف المهملات كسابق القرارات . ويستنهز المحرر الفرصة ليطلب من رؤساء الأقبيل الثلاثة أن يصدروا فتوى شرعية بتحريم البغاء .

<sup>(1)</sup> المقطع في 24 يونيو 1933 . ص 1 . مثل بعنوان "البغاء الرسمي يعاقب والاحتياط له" .

<sup>(2)</sup> المقطع في 25 يونيو 1933 . ص 2 .

<sup>(3)</sup> مصود أبو العيون : المرجع السابق . ص 7 ، 30 .

<sup>(4)</sup> نفس المرجع . ص 13 ، 30 .

فهي كافية للقضاء على البغاء وإخراج الحكومة التي تتبناه (1) ، ولكن هذه الفتوى لم تصدر على أية حال ، فلم يكن رؤساء الديان إلا موظفين في سلك الحكومة .

ویدخل أساتذة علم الاجتماع إلى ميدان الصحافة ، ويكتبون رأيهم فيعلن البروفيسور هو كارت - أستاذ الاجتماع بالجامعة المصرية - أن التصريح بالبغاء يعد ضربا من المهازل ، لأنه لا يحقق الهدف الذي وضع من أجله فلا هو قضى على البغاء السري ولا الأمراض الزهرية ويضرب مثلا بأوربا قائلا إن فرنسا التي تصرح بالبغاء تنتشر فيها الأمراض السرية أكثر من إنجلترا التي تحرمه ، ويخلص من ذلك إلى أن " منع الأمراض التناسلية لا يكون من ناحية الترخيص الرسمي بل من ناحية أخرى هي الرقى العام للشعب وحسن فهمه ووزنه للأمور " (2) . كما يكتب أحد الأجانب الذي يبدو أنه يوناني - اسمه أفرام كوستى أفراميدس - معنا أن البغاء شر لابد منه ، وهو موجود في كل زمان ومكان ، ولكن البغاء الرسمي عار على الأمة ، معنا أن الترخيص بالبغاء هو بمثابة اعتراف من ولاية الأمور باستحسانهم له ، ولذلك فهو يطالب بإلغاء البغاء الرسمي وتشديد الرقابة على البغاء السري في نفس الوقت (3) .

ومع ذلك فما زال للبغاء أنصاره ، ويكتب أحدهم مرددا للشعار القديم الذي سبق وأعلنته "السياسة" بأن البغاء العننى المكشوف " شر لا بد منه " طالما أن الحال هو الحال والناس هم هؤلاء الناس والنظام الاجتماعى هو الذى تراه أمامك من حانات للخمر وملاعب الميسر ومراتع التمثيل والسينما والمراقص ، وقد أفلتت الفتاة مما كانت منه في حصن منيع من عواصم الحياء والاحتشام . ثم يطالب بإعلان الحرب على البغاء السري الذى هو في نظره الأحق بالمحاربة (4) .

وفي خلال شهر فبراير 1937م ، انعقد في إندونيسيا مؤتمر دولى لمكافحة تجارة الرقيق الأبيض ، وقرر المؤتمر الذى استمر عشرة أيام ، أن الترخيص بالبغاء هو السبب الرئيسى فى انتشار تجارة الرقيق الأبيض فى العالم ، ولذلك كانت محاربة البغاء من أهم قرارات المؤتمر .

(1) اللطائف المصورة فى 15 إبريل 1935 ، ص 5 ، 8 . مقال بعنوان " مشكلة منارل البغاء فى القاهرة بين وزير الأوقاف وشيخ الأزهر والبطريرك والحاخام والحكومة " .

(2) المقطم فى 23 مايو 1935 ، ص 4 ، مقال بعنوان " البغاء رسمى ورأى أستاذ علم الاجتماع بالجامعة المصرية " .

(3) المقطم فى 8 يونيو 1935 ، ص 10 ، مقال لأفرام كوستى أفراميدس بعنوان " البغاء شر لابد منه ولكن البغاء الرسمي عار على الأمة " .

(4) المقطم فى 27 أغسطس 1935 ، ص 10 ، مقال لأحمد أبو الفخر منسى بعنوان " البغاء المكشوف لا يمكن إلغاؤه " .

وتستمر الحملة ، ويكتب محرر مجلة الكاشف في ديسمبر 1937 ، مقالا مفصلا ، شغل صفحتين كاملتين ، يندد فيه بالبغاء ويناقش فيه كل القضايا المتعلقة بهذا الموضوع ، فيبدأ ببحث أسباب التصريح بالبغاء ، وهي منع انتشار الأمراض السرية ومنع البغاء السري ، ثم يوضح فشل العلاج لأن الأمراض لم تمتنع وكذلك البغاء السري لم يختف ، ثم يعرض لمساوئ نظام تسجيل العاهرات وما نتج عنه من انتشار تجارة الرقيق الأبيض ، ثم يعرض لأسباب انتشار البغاء ومنها الفقر ووجود بعض القوادين الذين يحترفون تربية اللقطاء لاستغلالهن في البغاء ، ثم يناقش وسائل محاربة البغاء الرسمي كنشر التعليم وإنشاء الملاجئ وغير ذلك<sup>(1)</sup>.

وفي 26 مارس 1938 أصدر وزير الصحة قرارا بعدم قبول موسسات جديدات ، وعدم الترخيص بفتح بيوت جديدة غير الموجودة فعلا<sup>(2)</sup>. وفي عام 1939 تشكلت لجنة جديدة لبحث موضوع البغاء ، وكانت هذه اللجنة برئاسة وزير الصحة ، الدكتور حامد محمود باشا ، وعضوية بعض من كبار رجال الدولة ، وعدد من السيدات ، وقد استعانت هذه اللجنة بالتقرير الذي أعدته اللجنة السابقة ، وبدأت في دراسة الأمر . وفي نفس قررت وزارة الصحة عدم صرف رخص جديدة للبغايا ، لحين انتهاء اللجنة من عملها . وعقدت اللجنة عدة اجتماعات ، وانتهت إلى النتائج التالية :

- 1 - إن البغاء الرسمي غير مرغوب فيه ويجب إلغاؤه في أقرب فرصة.
- 2 - إن البغاء السري منتشر في الوقت الحاضر على الرغم من وجود البغاء الرسمي.
- 3 - إن من المرغوب فيه محاربة البغاء السري والاستناد في ذلك إلى قوانين رادعة
- 4 - إن خشية انتشار البغاء السري يجب ألا تكون عتبة أمام إلغاء البغاء الرسمي .

وقد رأت اللجنة ضرورة تشديد العقوبة على جرائم : إفساد الأخلاق ، والتحريض على الفسق ، والتكسب من وراء استخدام النساء في الدعارة ، وإدارة المنازل السرية ، وطالبت برفع حد عقوبتها القصوى من الحبس أسبوعا إلى السجن لمدة 15 سنة ، كما طالبت بفرض عقوبة الجلد على مرتكبي هذه الجرائم ، وأشارت إلى أن هذه العقوبة

(1) مجلة الكاشف ، عدد 124 ، في 20 ديسمبر 1937 ، ص 2 - 3 ، مقال تحت عنوان "وصمة القرن العشرين".

(2) تقرير عن حالة الأمن العام في قسم الأربكية سنة 1940 ، مصدر سبق ذكره ، ص 24 .



تطبق في إنجلترا على المحرضين على الفسق أو المفتصبين للقاصرات ، كما أنها معروفة في مصر حيث تطبق في الجيش ، والبلطجي الذي يعيش من كسب البغايا هو أولى بالجلد من العسكري الذي خالف بعض التعليمات .

وقد بحثت اللجنة موضوع هام وشائك ، كان عقبة أمام كل من تصدى لهذه القضية من قبل ، وهو مصير البغايا بعد إلغاء البغاء ، وقررت اللجنة إنشاء أربعة ملاجئ أو مشاغل في القاهرة وإسكندرية وطنطا وأسيوط ، لإيواء أولئك النسوة وتعليمهن صناعات نافعة . وأشار التقرير إلى أن عدد البغايا المسجلات اللاتي تترأوح أعمارهن بين 20 - 40 سنة هو 1851 بغى، فهؤلاء يوضعن في المشاغل ليتعلمن الأشغال اليدوية ، ولا يسمح لهن بالخروج أو الزواج إلا بعد عام كامل ، وبعد مرور العام فمن يثبت للمشرفين أنه قد تم برؤها نفسيا وجسمانيا يصرح لها بالزواج . أما النسوة اللواتي تجاوزن سن الأربعين فعددهن حوالي 400، وقد رأت اللجنة أن يستخدمن في ترميض وخدمة المسنات اللاتي زاد سنهن عن المستين سنة واللاتي سيحجزن في الملاجئ لإيوائهن ، وقد صاغت اللجنة هذه المقترحات في مشروع قانون قدمته للجهات المختصة لدراسته وعرضه على البرلمان <sup>(1)</sup> . ولا ندرى إن كان هذا المشروع قد عرض على البرلمان أم لا ، والواضح أنه لم يعرض . ويشير مامور قسم الأربكية فى تقريره عن عام 1940 إلى أنه يبدو أن الحكومة قد اكتفت بقرار وزير الصحة الخاص بعدم قيد عاهرات جديدات <sup>(2)</sup> .

## ثامناً : إلغاء البغاء الرسمى

واستمر البغاء الرسمى في مصر حتى عام 1949 ، عندما أصدر إبراهيم عبد الهادى باشا - رئيس وزراء مصر والحاكم العسكري فى ذلك فى ظل قانون الطوارئ -

(1) مجلة الكشاف ، عدد 204 ، فى 3 يولايو 1939 ، ص 3 .

(2) تقرير عن حالة الأمن العام فى قسم الأربكية سنة 1940 ، مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

الأمر العسكري رقم 76 لسنة 1949 ، والذي ينص <sup>(1)</sup> على إغلاق بيوت العاهرات ، وعدم الترخيص بفتح بيوت جديدة للعاهرات ، وفرض عقوبات على كل من يخالف نص القرار بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات <sup>(2)</sup> . هكذا بدون تمهيد ولا إعداد ، ولا دراسة لما سوف يكون عليه حال البغايا بعد الإلغاء .

وفي سنة 1950 صدر القانون رقم 50 لسنة 1950 برفع الأحكام العرفية من جميع أنحاء المملكة المصرية ، فيما عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر ، ولذلك كان لابد من صدور قانون جديد يحل محل الأمر العسكري الذي ألغى البغاء الرسمي .

وعلى ذلك فقد أصدرت وزارة مصطفى النحاس باشا ، القانون رقم 68 لسنة 1951 ، الخاص بمكافحة الدعارة ، وقد تكون هذا القانون من خمسة عشر مادة <sup>(3)</sup> ، تحرم الدعارة بكافة أشكالها ، وتضع العقوبات على البغايا والقوانين ولكنها في مجملها عقوبات لا تزيد عن الحبس 3 شهور أو الغرامة 300 جنيه . ولكن العقوبة كانت مشددة بالنسبة لحالات تحريض الغلمان والفتيات القاصرات على الفسق ، وكذلك تجارة الرقيق الأبيض ، حيث وصلت العقوبة في حدها الأقصى إلى السجن خمس سنوات ، وقد نصت المادة الرابعة عشرة من هذا القانون على إلغاء المواد 270 ، 271 ، 272 من قانون العقوبات ، وهي المواد التي كانت خاصة بالعاهرات من قبل ، كما نصت هذه المادة على إلغاء لائحة بيوت العاهرات الصادرة في 16 نوفمبر 1905 ، والأمر العسكري رقم 76 لسنة 1949 بشأن إغلاق بيوت العاهرات . <sup>(4)</sup>

وفي سنة 1953 ، أضيفت المادة رقم 10 مكرر إلى هذا القانون لتحديد إجراءات ضبط وقائع الدعارة ، ثم أضيفت المادة رقم 269 مكرر إلى قانون العقوبات ، بمقتضى القانون رقم 568 لسنة 1955 بمعاقبة المحرضين على الفسق بالحبس مدة لا تزيد على

(1) انظر نص الأمر في الملحق رقم (5) .

(2) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : المرجع السابق ، ص 141 .

(3) انظر نص القانون في الملحق رقم (6) .

(4) محمد موسى (المحامي) : مكافحة الدعارة ، شرح القانون رقم 68 لسنة 1951 بشأن مكافحة الدعارة ، مطبعة استنورد ، القاهرة ، 1951 ، من المقدمة ص ى - م ، وصفحات أخرى مختلفة ، تناول فيها شرح القانون .



سبعة أيام (1) . وهو نفس القانون الذى ما زال ساريا إلى اليوم . جدير بالذكر أن المادة 273 من قانون العقوبات المصرى الحالى لا تجيز معاقبة الزانية إلا بناء على دعوى من زوجها (2).

ولا يوجد ما يشير إلى الظروف التى تم إلغاء البغاء بسببها ، وهل كان ذلك بناء على مطلب جماهيرى ، أم هو قرار سياسى أو غير ذلك من الدوافع . ولكن الواضح أن هناك علاقة قوية بين تاريخ إلغاء البغاء وتاريخ إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر رغم ما يشير إليه البعض من أن الأمر العسكرى القاضى بإغلاق بيوت العاهرات قد صدر لتدعيم موقف عبد الهادى باشا فى صراعه مع جماعة الإخوان المسلمين ، الذين أعلنوا حربا شعواء على الحكومة التى تبيح البغاء ولا تحظر الربا ، ولا تمنع شرب الخمر ولا تحارب الميسر على حد قول الشيخ حسن البنا المرشد العام للجماعة (3).

وعلى أية حال فقد أصبح هناك قانون لأول مرة فى مصر يعتبر البغاء جريمة وتحاكم البغى بمقتضاه ، وهو ما زال ساريا إلى اليوم فى مصر .

(1) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المرجع السابق ، ص 145 - 146 .

(2) قانون العقوبات ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 1966 ، ص 162 .

(3) فريد عبد الخالق : الإخوان المسلمون فى ميزان الحق ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ، 1987 ، ص 196 - 198 .

## الخاتمة

وخلص الأمر أن البغاء ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية ، ولكن هذه الظاهرة في حقيقتها مرض اجتماعي ينتشر في عصور كالوباء ، وينحسر في عصور أخرى ، ويتميز بوجود أسباب وأعراض ونتائج ، ولكن علاجه ليس مستحيلا إذا ما خلصت النوايا وتضافرت العوامل والعلاجات ، فقد كان الرق في مصر منتشرا بشكل أوحى إلى الكثيرين أنه من المستحيل القضاء عليه ، ولكنه أصبح في خلال عقدين أثرا بعد عين .

وكذلك كان للبغاء في مصر صولات وجولات ، وتاريخ عريق ، نعمت البغايا خلاله بقدر من الحرية ، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تمثل حقا خصبا لانتشار تلك الحرفة ، وكانت البغايا من جنسيات ونوعيات مختلفة ، وقد ساعدت عوامل عديدة على هذا التنوع ، كما ساعدت على تركيز بؤر البغاء في أماكن دون غيرها.

ولم تكن حرفة البغاء هي المصدر الوحيد لدخل البغايا خلال القرن التاسع عشر ، وإن كان الواضح أن البغاء خلال القرن العشرين هو المصدر الأساسي لدخلهن ، وكانت القاعدة أن الرقص هو العمل الظاهري لمعظم البغايا السريات وبعض الرسميات .

كما أن علاقة البغايا بالسلطة كانت متذبذبة بين صفاء وعداء ، ولكن البغايا الأجنبات هن الوحيدات اللاتي تمتعن بقدر أكبر من الحرية في جميع الأوقات .

ولم يكن اعتراف الحكومة بالبغاء يمثل رأيا شعبيا ، بل على العكس فرضت الحكومة رأيها على الشعب ، واستمرت تعترف به وتؤيده لأسباب غير معلنة ، وإن كان الواضح أن ذلك التأييد مرتبط بشكل وثيق بالاحتلال والامتيازات.

كما أن البغاء رغم وجوده في مصر على مر العصور إلا أنه لم يخضع للتفتين ، ولم تصدر له لوائح تنظمه إلا في فترتين اثنتين كانت مصر خلالها تترزح تحت وطأة الاحتلال الأجنبي ، الفترة الأولى هي الاحتلال الفرنسي 1798 - 1801 ، والثانية هي الاحتلال البريطاني من 1882 حتى إبعاده في عام 1949.

ورغم أن أنصار البغاء قد تذرعوا بالحجج المختلفة ، التي أهمها الخوف من انتشار الأمراض ، وأن الأمر يحتاج إلى احتياطات كبيرة واستعدادات كثيرة تفوق إمكانيات الدولة المصرية ، إلا أن البغاء انتهى على غير المتوقع بدون إعداد ولا تجهيز ، ولا احتياطات طبية أو رقابية على البغايا السريات ، أو الرسميات اللاتي تحولن إلى سرديات بعد إلغاء البغاء ، وهنا والحق يقال أن الشيخ أبا العيون كان محقا حينما قال نلغى البغاء أولا ثم نبحث ما يتبع مع البغايا ثانيا ، فقد ألغته حكومته عبد الهادي باشا ولم تكلف نفسها مشقة بحث مصير البغايا ، ومع ذلك لم تنتشر الأمراض السرية .

الملاحق

لائحة مكتب الكشف على النسوة العاهرات

صادرة بقرار من نظارة الداخلية في أول يوليو سنة 1885م

ناظر الداخلية :

بناء على ما عرضه علينا مدير مصالح الصحة العمومية ، وموافقة مجلس النظار قرر ما يأتي:

المادة الأولى : يؤلف مكتب التفتيش على النسوة العاهرات بمصر وسكندرية من : حكيم أو حكيم ثاني، وحكيمة، وكاتب يكون له دراية باللغة العربية ولغة أجنبية، ومن منسوب من البوليس زمره عدد كاف من لورديات.

المادة الثانية : تأدية أشغال مكتب الكشف على النسوة العاهرات في المديرية والأساكن البحرية، يكون بمعرفة حكيم الاسبتالية وبمساعدة الحكيم.

المادة الثالثة : كل امرأة عاهرة - سواء كانت من الأهالي أو من الأجانب - موجودة بالأماكن المعلومه، أو بإمكان خصوصية ، ينبغي أن تغد اسمها بواسطة البوليس في مكتب الكشف ، الذي يعطى لها شهريا تذكرة ، واضحا بها الكشوفات الطبية التي صار إجراؤها عليها ، والمحفوظات اللازمة . وهذه التذكرة تكون بنمر متسلسلة يوضح بها : اسم وتبعية وسن ومحل سكن هذه العاهرة ، مع وصف علاماتها ، واسم العايقة التي تكون مقيمة معها بالمنزل.

المادة الرابعة : الرقاصات من الأهالي ، الموجودات بوجهي قبلي وبحري ، اللواتي يتعاطين صناعة الفواحش خفية ، يجرى الكشف عليهن كالنسوة العاهرات.

المادة الخامسة : الكشوفات يصير إجراؤها يوميا ، من الساعة ثمانية أفرنكي صباحا ، لغاية الساعة واحدة بعد الظهر من زمن الصيف ، ومن الساعة عشرة أفرنكي صباحا لغاية الساعة اثنين بعد الظهر في زمن الشتاء . وعلى كل امرأة عاهرة أن تحضر للكشف في الأسبوع مرة على الأقل.

المادة السادسة : النساء العاهرات التي توجد مصابة بالداء الزهري ، أو سيالات معدية : ترسل حالا للإسبتالية ، ولا يبرحن منها إلا بعد الشفاء ، ويبدن شهادة تدل على شفائهن.

المادة السابعة : العاهرات التي توجد مصابة بالداء الزهري ، أو سيالات معدية ويغث إلى الإسبتالية، يجب على الحكيم إجراء الكشف عليهن في يوم إرسالهن.

المادة الثامنة : الشهادة التي تعطى للنساء العاهرات ، عند خروجهن من الإسبتاليات بمصر وسكندرية ، يجب أن تكون مؤرخة وممضاة من الحكيم ، واضحا بها شفاؤهن ، والمدة التي مكثن في الإسبتالية.

المادة التاسعة : يجب على النسوة العاهرات ، عند خروجهن من إسبتاليات مصر والإسكندرية ، أن يتوجهن حالا إلى مكتب التفتيش للكشف عليهن ، ويتحرر لهن تذكرة جديدة . وأما في المديرية والمحافظات الغير الموجودة بها مكتب تفتيش خصوصي لأجل الكشف على النسوة العاهرات ؛ فعند خروجهن من الإسبتالية ، يصير الكشف عليهن بمعرفة حكيم الاسبتالية ، بوجود الحكيمباشي الذي يمضي التذكرة بنفسه.

المادة العاشرة : كل امرأة عاهرة مصابة بمرض عادي ، يجب عليها في يوم ميعاد كشفها إرسال شهادة من حكيم معلوم إلى مكتب الكشف ، واضحا بها أن حالتها تمنعها عن الحضور للمكتب للكشف عليها ، ويصير تجديد هذه الشهادة كل ثمانية أيام ، لحين تمام شفائها.

(1) القرارات والمنشورات الصادرة سنة 1885 ، ص 153 - 157 ، إدارة عموم الصحة : دكرينات ولوائح صحية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، 1895 ، ص 54 - 56 . مع ملاحظة وجود اختلافات بسيطة بين النصين في الصياغة .



المادة الحادية عشرة : لا يسوغ لحكام مكتب الكشف معالجة النسوة العاهرات المصابات بأمراض عادية أو زهرية بمنزلهن.

المادة الثانية عشرة : العاقيات ، يكشف عليهن كالنساء العاهرات ، ويستثنى منهن اللواتى يبلغن من العمر خمسين سنة.

المادة الثالثة عشرة : يجب على كل امرأة عاهرة ترغب الزوج أو التوبة ، أن تقدم ضامنين ، وتعرض لإدارة مصالح الصحة العمومية ، لأجل التصريح لمكتب الكشف بشطب اسمها من سجل النسوة العاهرات.

المادة الرابعة عشرة : جميع النساء العاهرات اللواتى يتنععن عن الحضور للكشف ، واللواتى لم يوجد ببيدهن شهادة تدل على الكشف عليهن فى كل أسبوع ، يترتب عليهن الجزاء أول دفعة خمسين قرشاً ، وثانى دفعة مائة قرش ، أو تحبس من يومين إلى ستة أيام ، وينبغى أن توجد عندهن التذكرة ، وعند الطلب يكن ملزومات بإبرازها وإلا يترتب عليهن الجزاء المذكور آنفاً.

المادة الخامسة عشرة : النساء اللواتى يوجد عندهن تذاكر كشف خاصة بغيرهن ، يترتب عليهن الجزاء الموضح فى المادة السالفة.

المادة السادسة عشرة : كل من رغب من الأورباويين ، أو من العرب ، فتح كرخانة ؛ يجب عليه أولاً أخذ رخصة بذلك من الإدارة المحلية ، وهذه الرخصة تكون دائماً قابلة للإبطال ، ويعطى مدة ثلاثة شهور للأشخاص الذين لهم كرخانات الآن ، لأجل حصولهم على هذه الرخصة.

المادة السابعة عشرة : الكرخانات التى بعد مضى ثلاثة شهور لا تستحصل على الرخصة الموضحة والتى تفتح بدون رخصة .. قفلها.

المادة الثامنة عشرة : يجب على أصحاب منازل الفواحش ، أن يبلغوا بالضبط الضبطية ومكتب التفتيش ، عن عدد النسوة العاهرات اللواتى يطرفهم ، وأسمائهن وأعمارهن وتبعايتهن ، وعن كل بنت عاهرة تخرج أو تستجد أو تتوفى فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، ويكون بطرفهم دفتر خصوصى ، يجرى تقديمه لمدوبى الكشف عند كل طلب.

المادة التاسعة عشرة : يجب على المدوبين المذكورين إجراء الكشف على كل امرأة عاهرة مرة على الأقل فى كل أسبوع ، وكل امرأة لا يجرى الكشف عليها ، تدفع غرامة مائة قرش ، والمصلحة أن تأسر بقفل الكرخانة وقتها أو دائماً ، بدون أن يكون لصاحبها أدنى حق فى أى تعويض كان فى مقابلة ذلك.

المادة العشرون : على البوليس إخبار مكتب التفتيش بالأماكن المعلومه ، وعدد النساء الموجودة فيها ، والمساعدة منه فى إجراء الكشوفات الطبية عليهن ، ثم على المكتب إخبار البوليس عن أسماء النسوة العاهرات اللاتى يتأخرن عن الكشف ، وعن يتضح منهن بحالة مخالفة.

المادة الحادية والعشرون : يجب على مكتب التفتيش إعمال دفتر خصوصى ، يبين به أسماء جميع النسوة العاهرات ، وسنهن ، ومحل سكنهن وما أشبه ذلك ، مع ذكر كافة التغييرات التى تحصل . ويعمل أيضاً جميع ما يلزم من الدفاتر الأخر.

المادة الثانية والعشرون : حكيم المكتب يكون مسئولاً عن إدارة أشغال مكتب التفتيش ، وعن النقدية المتحصلة ، التى يجب عليه توريدها فى صباح ثانى يوم ، بموجب كشف يقدم لإدارة مصالح الصحة العمومية ، وذلك عن مصر . وأما باقى المديرىات والمحافظات فيقدم بها.

المادة الثالثة والعشرون : على المحافظين ، والمديرين ، وإدارة مصالح الصحة العمومية ، وأمورى البوليس ، تنفيذ هذه اللائحة كل منهم فيما يخصه.

تحريراً فى سنة 1885

## ملحق رقم (2) (2)

منشور من نظارة الداخلية بشأن من يتبن من العاهرات وبهتفين الزواج

حيث أنه بعد أن صار النشر من هنا ، بتاريخ 9 ذى سنة 302 للجهات ، عما تجر به فى حق النسوة العاهرات ، اللاتى يرغبن التوبة والتزوج ، من لزوم تقديم ضامين ، والعرض منهن كتابة لبوليس جهة إقامتهن عن ذلك ، كى يطلب هو من المديرية أو المحافظة ، إشعار إدارة الصحة بالأمر ليتصرح منها لمكتب الكشف بشطب اسم طالبة التوبة ، اتباعا لمنطوق المادة 13 من لائحة العاهرات .

لقد تراءى بالداخلية ، تسهلا لمن يرذن التوبة منهن ، أنه من الآن فصاعد ، عندما يتحقق لآى جهة من المديرية أو المحافظات ، ثبوت توبة إحدى العاهرات ، وأنها قدمت ضامين على حسب اللائحة ، يصير إعلان مكتب الصحة بجهتها عنها حالا ، لأجل عدم طلبها فى المدة التى تمضى من تاريخ الإعلان إلى صدور التصريح من إدارة الصحة العمومية بشطب اسمها . وقد حصلت الموافقة على ذلك من تلك الإدارة . فبناء عليه لزم النشر للجهات عما ذكر وهذا لحضرتكم للعمل بمقتضاه .

تحريرا فى صفر سنة 1303 هـ / نوفمبر 1885م

## ملحق رقم (3) (3)

منشور من الداخلية بمنع الفواحش من الممكن وسط الأحرار

كثيرا ما تشكى للداخلية أهالى بعض المدن والبنادر والبلدان ، من إقامة النساء الفواحش بمحلات كائنة بين مساكن العائلات والأحرار ، لما فى ذلك من مغارة الألب ، وإفلاق راحة الأهلى والمساكن . هذا وقد شوهد أن بعض المومسات تعودن المسير فى الطرق والشوارع متستهكات ، بلا توكير ولا احتشام ، وحيث أن كلا هذين الأمرين مغل بالأداب العمومية ، فضلا عما استتوبه من كثرة الضرر والشكوى ، ومن الاقتضا تلافى ذلك ، احتراما للأداب ، ورعاية لمستلزمات نظام الراحة العامة ، فلى التفات المحافظة لما يوجد من قبل ذلك بجهات ذلك الطرف ، والمبادرة بإجرى ما يلزم إداريا لمنع الفواحش عن السكنى بين الأحرار ، وتخصيص موقع منفرد لإقامتهن فيه ، بعيدا عن مساكن المساكن ، مع التأكيد بمنعهم عن الخروج فى الطرق العمومية ، بحفا مغلفة للأدب . وقد نشر لكافة الجهات فى تاريخه...

## ملحق رقم (4) (4)

لائحة بيوت العاهرات القرار الصادر من نظارة الداخلية

(فى 4 صفر سنة 1314 - 15 يوليه سنة 1896)

والتعديلات والتعظيمات اللاحقة عليها

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ 9 يولية سنة 1896 .

(2) القرارات والمنشورات الصادرة فى سنة 1885 ، ص 233 .

(3) سجلات محافظة العرش ، سجل ورد مستديم رقم 111 ، ص 21 ، وثيقة رقم 90 ، مودة بتاريخ 2 ربيع الأول 1311 هـ / 12 أكتوبر 1893م ، وتاريخ المنشور فى 2 أكتوبر 1893م .

(4) نظارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنالية ، الجزء الرابع القوانين الخصوصية ، الباب الثالث الفواحش العمومية فى مسود المسالمة ، ص 430 - 435 .

مادة 1 : كل محل يجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفاحشة بعد بيننا للعاهرات .  
والجهات الإدارية أن تقرر ما إذا كان ينبغي اعتبار البيت من ضمن بيوت العاهرات ، بما إذا كان  
أصحاب البيت أو المشتركون في إدارته تابعين لدولة أجنبية ، فلا يجوز تقرير ما ذكر إلا بعد  
موافقة القناصل التابعين إليهم . ويصدر إعلان أصحاب البيوت إداريا بذلك ، ويقرأ المجلس  
من القنصلات والموافقة ، مع تكليفهم بإخطار البيت أو بإيد أسمائهم عند الاقتضا في ظرف خمسة  
عشر يوما .

تعليمات : أولا - المقصود بهذه المادة ، المحلات الجارية ارتكاب الفاحشة فيها علانية أي المشهورة  
بأنها معدة لهذا الأمر وبأنها مأوى للنساء الفواحش وليس البيوت المعبر عنها بسرية التي  
يتردد عليها بعض النساء خفية .

وحيث أن أغلب هذه البيوت يزول أمرها للظهور بحالتها الحقيقية ، وتصبح موضوعا لشكوى  
السكان المجاورين لها ، فينبغي على جهة الإدارة في مثل هذه الحالة ، أن تجمع كل ما يلزم من  
الاستعلامات عن حقيقة حالة مثل هذه البيوت لتثبت من أنها معدة حقيقة لإقامة نساء  
مخصصات أنفسهن للفاحشة ، ومتى ظهر لها ذلك جليا في حق بيت منها بتعطيل جريسه  
المحافظ أو المدير بنفسه أو تحت مباشرته ، يعتبر ذلك البيت بيت عاهرات ، ويصدر عليه  
مفعول هذه اللائحة بمقتضى قرار من المحافظ أو المدير ، يحرر طبقا للاستمارة المخصصة  
لذلك ، ويعلن لصاحب الشأن مباشرة .

ثانيا : إذا كان أرباب تلك المحلات من التبعة الأجانب يتعين على جهة الإدارة مخاطبة  
القونسلات عنهم ، وتقديم ما يلزم لإقناعها بأن المحل معد للفاحشة ، والاتفاق معها للحصول  
على قرار باعتبار ذلك المحل أو أي محل آخر من المحلات التي اشتهر أمرها بالفاحشة من  
بيوت العاهرات ، وإذا كان البيت متعلقا بأكثر من واحد ، وتعدت التبعة وجب مخاطبة قونسلات  
كل دولة من المنتمى إليها . (منشور نظارة الداخلية نمرة 99 الرقيم 22 نوفمبر سنة 1896)

مادة 2 : لا يجوز فتح بيوت للعاهرات إلا في الأخطاط التي تعين لذلك خاصة بأمر يصدر من المحافظ أو المدير .  
ويجب أن يكون بكل منها باب صومى واحد فقط ولا يجوز مواصلة بينها وبين مسكن آخرى أو  
دكاكين أو محلات صومية .

ويجب قفل بيوت العاهرات التي توجد في غير الأخطاط المذكورة في ظرف المدة التي يعينها  
المحافظ أو المدير ولا يجوز أن تكون هذه المدة أقل من شهر يكون الحكم بالقفل عند الاقتضاء  
بمعرفة القاضي الذي يحكم في المخالفة .

تعليمات : تنفذ هذه اللائحة بمعرفة المحافظين أو المديرين لا يكون إلا بعد إخطار نظارة الداخلية وذلك  
بعرض أقرانهم عليها فيما يختص بالمدين والجهات التي يلزم تنفيذها ولكن متى تقرر العمل  
بها يجب دقة الالتفات إلى انتخاب الأخطاط منعا لتشيكيات أرباب العقارات .

وتعين الأخطاط يكون بمقتضى قرار مخصوص يطق على باب المحافظة أو المديرية .  
والمحافظ أو المدير التنبيه بأخلاق بيوت العاهرات التي توجد خارجا عن النقط المقررة وإذا  
مضى ميعاد التنبيه ولم يذعن صاحب أو أصحاب البيت لإغلاقه يحرر بذلك معضرة مخالفة ويقدم  
لجهة القضاء . (منشور نمرة 99)

مادة 3 : يجب على كل من أراد فتح بيت للعاهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك كتابة قبل  
الشروع بخمسة عشر يوما فإذا ادارا البيت أكثر من شخص واحد يجب على كل من المشتركين  
أن يوقع على الإخطار ويكون مسئولا كذلك في حالة وقوع مخالفة .  
ويكون الإخطار المذكور على ورقة نمطة من فئة 30 مليما ويرافق بشهادة سوابق وبين موقع  
البيت وعدد الغرف التي يشتمل عليها .

تعليمات : لا تعطى رخص عن بيوت العاهرات ، بل متى تقدم الإخطار عن البيوت المستعدة بالصفة  
المبينة بهذه المادة ، وتعلق عدم وجود أي مانع من الموانع المنصوص عليها في المادة



السادسة ، تعطى لمقدم الإخطار شهادة قيد على الأورنيك نمرة 131 (وهو الإعلان بوصول إخطار عن فتح محل عمومي) بعد أن يشطب منه (محل عمومي) ويكتب به (بيست عاهرات) وتستبدل منه مواد لائحة المحلات العمومية بمواد لائحة بيوت العاهرات .

وتقيد بيوت العاهرات جميعها في دفتر يخص لها من أورنيك نمرة 129 المستعمل لقيد المحلات العمومية ، مع إجراء التعديل المنصوص عليه بالفقرة السابقة . (منشور نظارة الداخلية نمرة 14 الرقيم 19 يناير سنة 1898)

مادة 4 : يجوز فتح البيت في اليوم السادس عشر من يوم الإخطار إلا إذا أعلنت الحكومة المحلية إداريا في بحر هذه المدة عن معارضتها في ذلك ، بحيث تكون هذه المعارضة مبنوية على أحكام المادتين الثانية والسادسة من هذه اللائحة .

تعليمات : ينبغي الاعتناء في استيفاء التحريات اللازمة عن المحل المقدم عنه الطلب في ظرف خمسة عشر يوما ، حتى يمكن استعمال الحق الممنوح للحكومة في منع فتحه متى كانت البيت في غير الأخطاط المعينة ، أو وجد في صاحب الطلب الموانع المنوه عنها في المادة السادسة .

وإعلان المعارضة يكون على حسب الاستمارة المخصصة لذلك قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب (منشور نمرة 99) .

مادة 5 : يجب على أصحاب بيوت العاهرات التي توجد وقت صدور هذه اللائحة في الأخطاط التي تعين بالصفة المذكورة في المادة الثانية ، أن يخطرأ عنها المحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثين يوما تمضي من يوم صدور هذه اللائحة ، فإذا مضت المدة المذكورة بدون أن يخطر عن البيوت الموجودة فيصير قفلها بأمر يصدر من الجهة القضائية التي تحكم في المخالفة . ويكون الأمر كذلك فيما يختص بالبيوت التي تفتح فيما بعد بدون أن يخطر عنها مقدما .

تعليمات : إغلاق البيوت المنصوص عليها في المادة يكون بناء على محضر مخالفة يحرر بمعرفة الإدارة ويقدم لجهة بإفادة يطلب فيها من النيابة استصدار الحكم بالإغلاق (منشور نمرة 99) .

وكل إخطار يقدم عن بيت عاهرات من البيوت الموجودة بهذه الصفة وقت تنفيذ اللائحة كنص هذه المادة تعطى عنه شهادة (مثل الشهادة المنصوص عليها تحت المادة الثالثة) ويتوضح فيها أن البيت موجود وقت تنفيذ اللائحة والشهادات (المذكورة هنا وتحت المادة الثالثة) يكون إعطاؤها مجانيا بلا ثمن (منشور نمرة 14) .

مادة 6 : الأشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات .

أولا : القصر غير بالغى الرشد والمحجوز عليهم

ثانيا : المحكوم عليهم بسبب ارتكاب جنائية عادية (غير سياسية)

ثالثا : المحكوم عليهم لارتكاب سرقة ، أو إخفاء أشياء مسروقة ، أو نصب ، أو نشل ، أو خيانة بعد النعمان ، أو إخفاء أشقياء ، أو مجاهرة بهتك حرمة الآداب ، أو تحريض قاصر على الفسق . وذلك إذا كان قد مضى على الحكم الصادر عليهم أقل من خمس سنين ، أو يكون قد صدر عليهم في خلال الخمس سنين التالية لصدور الحكم ، حكم بالحبس في مواد الجنح .

مادة 7 : إذا صدرت الأحكام المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على أحد أصحاب بيوت العاهرات المفيدة يترتب عليها حتما منعه من الاستمرار على تشغيل محله في المدة الموضح عنها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة اعتبارا من يوم صيرورة الأحكام المذكورة نهائية .

مادة 8 : يجب على من يفتح بيتا للعاهرات أن يقدم للمحافظة أو المديرية في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفا ببيان أسماء وألقاب ومن وتبعية العاهرات والخادمين وسائر الأشخاص التابعين للبيت أو الذين لهم تداخل ما فيه .

ويتعهد كتابة بأن يخطر البوليس في ظرف 24 ساعة عن جميع التغييرات ، وأن يحافظ على صحة العاهرات ، وأن يجري عليهن الكشف الطبى .

ويجب على جميع المومسات اللاتي يوجدن في بيوت العاهرات ، أو اللاتي يدخلن فيها فيما بعد ، أن يكن حائزات لتذكرة بحسب الاورنيك بهذه اللاحة ، ويكون الاستحصال على التذكرة المذكورة من البوليس ويجب تجديدها كل سنة .

تعليمات : الكشف المتوهم في هذه المادة يرفق مع الإخطار المتوهم عنه في المادة الثالثة ويؤخذ التعهد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة على نفس الإخطار المذكور ، ويصير وضع هذا وذاك في دوسيه مخصوص يوضع فيه أيضا كل كشف يقدم عن كل تغيير يحدث في النساء الموجودات في المحل ، وكذلك الشهادات الطبية الاسبوعية وتفيد جميع بيوت العاهرات في دفتر بعد لذلك (اورنيك نمرة 129 منشور نمرة 99) .

والتذكرة المنصوص عليها بهذه المادة (وهي تذكرة العاهرات أورنيك نمرة 11) تحفظ بأقلام الضبط ويكون صرفها مجانا بلا ثمن .

ولا يتصرح للمومسات بإجازات للانتقال من دائرة المدينة أو الجهة المقيمت فيها إلى جهة أخرى للإقامة فيها مؤقتا أو قطعا إلا بعد الكشف عليهن بمعرفة الطبيب للتحقق من سلامتهن من الأمراض المعدية أو عدما (منشور نمرة 14) .

مادة 9 : أما فيما يختص بالبيوت السابق وجوها على هذه اللاحة فيجب استيفاء الاجراءات المذكورة في المادة السابقة بشأنها في ظرف 48 ساعة تمضي من وقت الإخطار المتوهم عنه في المادة الخامسة .

مادة 10 : المومسات اللاتي يوجدن ببيوت العاهرات يجب الكشف عليهن مرة في كل أسبوع ، وعلى أصحاب بيوت العاهرات أن يقدموا في كل أسبوع للبوليس شهادة دالة على أنه صار الكشف على جميع النساء الموجودات في البيت . ويستحصل على هذه الشهادة من مكتب الكشف إذا وجد مكتب في المدينة فإن لم يوجدن في طبيب مقرر لذلك .

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تترأى له منه على التذكرة المنصوص عليها في المادة الثامنة التي تبرزها له كل مومسة .

ويجب كذلك اجراء الكشف على صاحبات بيوت العاهرات ودرجهن في شهادة الطبيب ولكن يجوز أن يستثنى منهن من يزيد سنهن عن خمسين سنة

تعليمات : الشهادة المتوهم عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة تحرر على الاورنيك الخاص بذلك ويصير التوقيع عليها من الطبيب المعين للكشف في كل الأحوال ، وعلى الطبيب أن يذكر في التذكرة الخاصة بكل امرأة حالة الصحة وحالة المرض الزهري (منشور نمرة 99) وشهادة الكشف الأسبوعي المنصوص عليها بهذه المادة (وهي الشهادة الطبية أورنيك نمرة 12) ؛ تحفظ أيضا بأقلام الضبط ، ويسلم لمكتب الكشف أو للطبيب المتوط بذلك كل ما يلزم تحرير من هذه الاورنيك أولا فاولا .

ويجب على مأموري الضبط أن يتحققوا بأنفسهم من اجراء الكشف الطبي على المومسات في المواعيد المقررة ولهم أن يستعينوا على ذلك بمراجعة دقاتر الكشف حينما بعد آخر بدون انتظار الإخطار من الطبيب عن يتأخرن عن الكشف ومع ذلك للطبيب المعين للكشف أن يخبر البوليس عن النساء اللاتي يتأخرن عن إجرائه (منشور نمرة 14) .

وبناء على ما عرضته مصلحة الصحة العمومية قد تقرر أن جميع مكاتب الكشف الموجودة الآن في القطر والتي تستجد فيه فيما بعد لا يكون مركزها في مستشفيات أو أجزايات الحكومة أو في مكاتب الصحة ولا بجانب أحد هذه الأماكن ، بل تكون في ذات الجهة المقيم بها معظم مومسات المدينة أو البلدة فعلى المديريات والمحافظات الاتحاد مع مفتشى الصحة لاتخاذ الطرق اللازمة في جميع الجهات الجارى الكشف على مومساتها الآن في المستشفيات أو الاجزايات الأميرية أو في المكاتب الصحية لانتخاب محل موافق لذلك ، في ذات النقطة أو الحارة التي تقيم بها المومسات ، وفي المدن الموجود بها قومسيونات محلية يمكن احتساب أجرة هذا المحل إما من الاعتماد المخصص للأعمال الصحية في ميزانية هذه القومسيونات ، أو تؤخذ من العائقات



أو المومسات أنفسهن المعين لهن مكاتب للكشف ، والغرض المفصود هو أن تكون الأجرة المذكورة من طرف العائلات أو المومسات متى أمكن ذلك وعليه ينبغي من ميزانية مصلحة الصحة نظير إيجارات لمكاتب الكشف (منشور نظارة الداخلية الصادر في 9 ديسمبر سنة 1897)

مادة 11 : المومسات وصاحبات بيوت العاهرات اللاتي يتضح للطبيب أنهن مصابات بأمراض زهرية ، يرسلن إلى المستشفى ولا يخرجن منه إلا بعد تمام شفائهن .

فإذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات إلى مستشفى أقرب مدينة وعلى البوليس إجراء نقلهن

ومن تكن من المصابات من المومسات وصاحبات بيوت العاهرات تابعة لدولة أجنبية تخرج من بيت العاهرات ويخطر عنها القونسلاو التابعة لها .

تعليمات : النساء الوطنيات أو التابعات للحكومة المحلية يرسلن للاستبالية مع شهادة الحكيم ، وأما النساء الأجنبية فترسل الشهادة المختصة بهن إلى المحافظة أو المديرية لإرسالها على الفور للتقسيلاو التابعة لها . وعلى البوليس مراقبة عدم بقاء النساء المريضات في المحلات المعدة للفاحشة ومتى وجدن فيها بدون أن يثبت شفاؤهن بعد ذلك يحضر محضر مخالفة فسي حقن كنص المادة 15 من هذه اللائحة (منشور نمرة 99)

مادة 12 : لا يجوز للمومسات المقيمت ببيوت العاهرات أن يوجدن بأبواب المنازل ولا بالنوافذ

مادة 13 : لا يجوز كذلك لعب القمار في بيوت العاهرات ومن يخالف ذلك يعاقب بمقتضى أحكام المادتين السابعة عشر والعشرين من لائحة المحلات العمومية الصادرة في 21 نوفمبر سنة 1891

مادة 14 : يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة

ويجوز للضباط والعساكر الدخول فيها ليلا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أي أمر آخر يخل بالأمن العام ، أو لأجل ضبط من يكون من الجانبين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم.

ولا يجوز للبوليس في غير الأحوال المنصوص عليها في اللوائح الجارية العمل بها فيما يختص بالأجانب أن يضبط أي شخص أجنبي يوجد عادة أو عرضا في بيت من بيوت العاهرات.

تعليمات : جميع محاضر المخالفات التي تقع بشأن نصوص هذه اللائحة يجب أن يكون تحريرها بمباشرة مأموري الضبط وبمعرفتهم بالطريقة المعتادة (منشور نمرة 14)

مادة 15 : كل من فتح بيتا للعاهرات بدون الإخطار المتتو عنه في المادة الثالثة يحكم عليه بغرامة من خمسين إلى مائة قرش - وبالحبس من ثلاثة أيام إلى أسبوع ، وذلك لا يمنع من قفل البيت بأمر من الجهة القضائية .

ويحكم بهذه العقوبة أيضا على المقيمت ببيوت العاهرات من المومسات اللاتي يداومن علي المكث في تلك البيوت أو يقمن في بيوت أخرى للعاهرات بعد تحقق إصابتهم بأمراض زهرية بواسطة الكشف.

ويجوز دواما الحكم بأقصى العقوبة في حالة العود لارتكاب المخالفة.

ويكون الحكم في سائر المخالفات التي تقع بشأن أحكام هذه اللائحة بالغرامة من 25 إلى 50 قرشا ، ويجوز للقاضي عند الحكم بالعقوبة أن يأمر بقفل بيت العاهرات الذي يديره المتهم .

مادة 16 : يبث في العمل بهذه اللائحة في الجهات التي يرى لزوم لتنفيذها فيها بقرار يصدر من المحافظ أو المدير بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الأمر العسكري رقم (76) لسنة 1949

الخاص بإغلاق بيوت العاهرات

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في 13 مايو سنة 1948 بإعلان الأحكام العرفية، وعلى اللائحة الصادرة في 16 نوفمبر سنة 1905 بشأن بيوت العاهرات، وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في 30 ديسمبر سنة 1948، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

نقرر ما هو آت

مادة 1 : تغلق بيوت العاهرات في جميع العاهرات في أنحاء بيوت المملكة المصرية بعد شهرين من تاريخ نشر هذا الأمر، ولا يجوز من هذا التاريخ فتح بيوت جديدة للعاهرات.

ويعتبر في تطبيق هذا الأمر بيتاً للعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبقاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة.

مادة 2 : كل من فتح أو أدار بيتاً للعاهرات أو ساهم أو عاون في إدارته بالمخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب بالحبس مع الشغل من سنة إلى ثلاث سنوات.

وإذا كان مرتكب الجريمة زوجاً لمن تتعاطى الفحشاء في بيت للعاهرات أو من أصولها أو من المقتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز أربع سنوات وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات.

ولا يجوز لأى سبب من الأسباب أن تنزل العقوبة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في هذه المادة.

وفي حالة العود بعد سبق الحكم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر يجب ألا تقل العقوبة على العائد على مثلى الحد الأدنى المقرر للجريمة ولا يجوز في جميع الأحوال الحكم بإيقاف التنفيذ.

مادة 3 : استثناء من أحكام قانون تحقيق الجنايات، يخول المحافظون والمديرون ومفتش المكتب الرئيسي لحماية الآداب وأماور والمراكز والأقسام والبقادر أو من يتدربونهم من رجال الضبطية القضائية دخول وتفتيش كل بيت تكون قد دلت التحريات على أنه يدار للعاهرات.

وللمحافظ أو المدير أن يصدر بعد اطلاعه على محضر ضبط الواقعة أمراً إدارياً بإغلاق البيت.

مادة 4 : يعاقب بالحبس كل شخص من رجال الضبطية القضائية دخل بسوء نية وبحجة إثبات مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا الأمر، بيتاً يعلم أنه لا يدر للعاهرات، ونكس مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية.

مادة 5 : كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية تضبط في بيت من بيوت العاهرات التي تدار بالمخالفة لأحكام هذا الأمر تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز مائة جنية.

(5) لمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : المرجع السابق ، ص 141 - 142 .

## ملحق رقم (6) (6)

القانون رقم (68) لسنة 1951

الخاص بمكافحة الدعارة

نحن فاروق الأول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة 1 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من 100 إلى 300 جنيه كل من حرّض شخصا ذكراً أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة.

فإذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة لم تبلغ الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة كانت العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 100 جنيه ولا تتجاوز 500 جنيه.

مادة 2 : يعاقب بالعقوبة المقررة فى الفقرة الأخيرة من المادة السابقة :

(أ) كل من استخدم أو استدرج أو أغوى شخصاً ذكراً كان أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو التهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه.

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكراً كان أو أنثى بغير رغبة فى محل للفجور أو الدعارة.

مادة 3 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من 100 جنيه إلى 500 جنيه كل من حرّض ذكراً لم تبلغ سنة الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة أو أنثى أياً كان سنّها على مغادرة المملكة المصرية أو سهل له ذلك أو استخدام أو اصطحابه معه خارجها للاستغلال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به.

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها فى الفقرة الأولى من المادة الثانية.

مادة 4 : فى الأحوال المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة أو إذا كان الجانى من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم.

مادة 5 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من 100 إلى 500 جنيه كل من أدخل المملكة المصرية شخصاً أو سهل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة.

مادة 6 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر :

(6) محمد موسى (المحامى) : مكافحة الدعارة ، شرح القانون رقم 68 لسنة 1951 بشأن مكافحة الدعارة ، مطبعة استاندرد ، القاهرة ، 1951 ، ص ى - ن .

(أ) كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإغراق عليها.

(ب) كل من استغل بآية وسيلة كانت بغاء شخص أو فجوره.

وتكون العقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من هذا القانون.

مادة 7 : يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة.

مادة 8 : كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بآية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 100 جنية ولا تزيد على 300 جنية وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع أية عقوبة أخرى أشد ينص عليها القانون. ويحكم بإغلاق المحل وبمصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه. ويعتبر محلا للدعارة أو الفجور كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصا واحدا.

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات.

مادة 9 : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن 25 جنيها ولا تزيد على 300 جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين :

1 - كل من أجر أو قدم بآية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لمسكني شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك.

2 - كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو لمصلحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة.

3 - كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة.

وعند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله للكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه.

وبجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء عقوبته في مؤسسة تخصص لهذا الغرض إلى أن تأمر جهة الإدارة بإخراجه ويكون ذلك واجبا في حالة العود. ولا يجوز بقاءه في الإصلاحية أكثر من ثلاث سنوات. وفي الأحوال المنصوص عليها في البندين 1 و 2 يحكم بإغلاق المحل. مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وينفذ القانون دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ ويجوز الحكم بمصادرة الأثاث والأمتعة الموجودة في المحل كلها أو بعضها حسب الأحوال.

مادة 10 : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على 200 جنية كل مستغل أو مدير لمحل عمومي أو أي محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويح محله.

وتكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن أربع سنوات والغرامة من 2000 جنية إلى 400 جنية إذا كان المتهم من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة. ويحكم بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويكون الإغلاق نهائيا في حالة العود.



مادة 11 : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل شخص يشغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك.

مادة 12 : يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على 100 جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعلن بإحدى الطرق المبينة في المادة 171 من قانون العقوبات دعوة تتضمن إغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك بإحدى الطرق المتقدمة وتطبق في هذه الحالة بأحكام المواد من 195 إلى 200 من قانون العقوبات.

مادة 13 : يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك مدة الإخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين.

مادة 14 : تلغى المواد 270-271-272 من قانون العقوبات وكذلك تلغى لائحة بيوت العاهرات الصادرة في 16 نوفمبر سنة 1905 والأمر العسكري رقم 76 لسنة 1949 بشأن إغلاق بيوت العاهرات الذي استمر العمل به بمقتضى القانون رقم 50 لسنة 1950 برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية فيما عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر وعدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وبإحالة الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية وبأحكام أخرى.

مادة 15 : على وزراء الداخلية والعدل والشنون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في 20 رجب سنة 1370 هـ / 26 أبريل 1951 م



## المصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة

أ - سجلات ديوان مجلس الأحكام :

□ دفتر مجموع أمور جنائية ، سجل بدون رقم .

□ المكاتبات الصادرة من مجلس الأحكام إلى الدواوين والأقاليم :

س 1/1/7 - س 2/1/7 - س 30/4/7 - س 31/4/7

□ المضابط الصادرة من مجلس الأحكام :

س 1/10/7 - س 2/10/7 - س 3/10/7 - س 19/10/7 - س 20/10/7

س 50/10/7 - س 51/10/7 - س 60/10/7 - س 71/10/7 - س 75/10/7

ب - ديوان الخديو :

□ صادر مكاتبات تركي : س 9/30/2 - س 23/40/2

ج - مجلس جمعية محافظة مصر :

□ سجل قيد المضابط الصادرة بمجلس جمعية محافظة مصر رقم : ل 8/20/1

د - سجلات ضبطية مصر :

□ دفاتر قيد النتائج بضبطية مصر أرقام :

ل 1/6/2 - ل 2/6/2 - ل 3/6/2 - ل 4/6/2 - ل 5/6/2 - ل 6/6/2

هـ - سجلات ضبطية إسكندرية :

□ دفاتر قيد النتائج بضبطية إسكندرية أرقام :

ل 3/18/4 - ل 4/18/4 - ل 10/18/4

و - المعية السنية عربى :

□ الأوامر الصادرة إلى الدواوين والأقاليم : سجل رقم : س 13/1/1

ز - ديوان جمعية الحفائية :

□ سجلات الصادر عربى : س 1/1/6

ح - محافظة العريش :

□ سجل وارد مستليم رقم : 111

ط - سجلات تعداد النفوس بمديرية الشرقية :

□ دفتر تعداد نواحى مديرية الشرقية لعام 1264 ، رقم 9750 .

ي - محافظ الوقائع المصرية :

□ محافظ أرقام : 11 ، 12

ك - محافظ المعية السنية تركي :

□ محافظة رقم : 29 .

ل - محافظ ملخصات أوامر :

□ محافظة رقم : 4

م - محافظ الأبحاث :

□ محافظة رقم : 139 .

- ن - محكمة دمياط الشرعية :  
 □ سجلات أرقام : 29 ، 30 ، 51 .  
 م - محكمة إسكندرية الشرعية :  
 □ سجلات أرقام : 2 ، 35 .  
 ع - محكمة الباب العالي :  
 □ سجل رقم : 15 .  
 ف - ديوان جمعية الحقانية :  
 □ سجل الصادر عربى رقم : س 6 / 1 / 1 .

## ثانيا : الوثائق المنشورة

- (1) تقرير عن الإدارة والمالية والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام 1913 ، مرفوع من الفيكونت كتشنر ، إلى السير إدوارد جراى ، ترجمة إدارة المقطم ، مطبعة المقطم ، القاهرة ، 1914 .
- (2) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1938 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1939 .
- (3) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1939 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1940 .
- (4) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1940 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1941 .
- (5) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية خلال سنتى 1941 - 1942 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1943 .
- (6) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1943 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1940 .
- (7) وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عام 1944 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1946 ، ص 27 .
- (8) وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1935 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1936 .
- (9) وزارة الداخلية : تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة 1936 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1937 .
- (10) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1923 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1926 .
- (11) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1924 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1927 .
- (12) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1925 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1928 .
- (13) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1926 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1928 .
- (14) تقرير عن مكافحة الأمراض الزهرية بالقطر المصرى ، بقلم الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية ، المطابع الأميرية ببولاق ، القاهرة 1933 .
- (15) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1927 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1929 .

- (16) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى عن أعمال تفتيش صحة مدينة القاهرة لسنة 1928 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1931 .
- (17) مصلحة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام عن عام 1933 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1935 .
- (18) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام عن عام 1939 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1947 .
- (19) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام لسنة 1947 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1953 .
- (20) وزارة الصحة العمومية : التقرير السنوى العام لسنة 1949 ، مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ، 1954 .
- (21) نظارة الداخلية ، إدارة عموم الصحة : ذكريات ولوائح صحية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1895م .
- (22) نظارة الداخلية ، إدارة عموم الصحة : تقرير عن مكافحة الأمراض المزهرية بالقطر المصرى بقلم الدكتور محمد شاهين بلشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1933م .
- (23) القرارات والمنشورات الصادرة فى سنة 1885 ، المطبعة الأميرية ببولاق 1886م .
- (24) وزارة الداخلية : القوانين الإدارية والجنائية ، الجزء الرابع (القوانين الخصوصية) ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ،
- (25) قانون العقوبات ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 1966 .
- (26) المكتب الدولى لمنع الاتجار بالنساء والأطفال : بحث فى منع الدعاره المرخص بها من الحكومة ، مطبعة الشجر ، 1931 .
- (27) تقرير عن حالة الأمن العام بقسم الأزيكية سنة 1940 ، مرفوع من الصاغ مكاولى شرف الدين مأمور قسم الأزيكية ، إلى حضرة صاحب العزة القائمقام عثمان بك محمد مصطفى مساعد الحكمدار بفرقة (أ) ، مطبعة المعارف بمصر ، 1941 .

### ثالثا : المخطوطات

- (1) الأوامر والبيورلديات الصادرة من محمد على ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، جـ 1
- (2) ابن عباس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى : نزهة الأمم فى العجائب والحكم ، مخطوط بجامعة القاهرة ، تحت رقم 22963 .

### رابعا : المراجع

- (1) ابن حجر العسقلانى ، الحافظ أحمد بن على بن حجر : إنباء الضر باتباء العمر ، تحقيق د. حسن حبشى ، ج 1 ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1998 .
- (2) ابن ماجه : السنن ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ج 2 ، دار الحديث ، د. ت .
- (3) أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعبير المصرية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1953 .
- (4) أحمد الدمرداش كتبخدا عزبان : الدرة المصانة فى أخبار الكنفة ، تحقيق د. عبد الوهاب بكر ، ودانيال كريسلوس ، الزهراء للنشر ، القاهرة ، 1992 .
- (5) أحمد شلبى بن عبد الفتى : أوضح الإشارات فىمن تولى مصر للقاهرة من الوزراء والباشا الملقب بالتاريخ العنى ، تحقيق د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الختجى ، القاهرة ، 1978 .
- (6) د. أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، سلسلة تاريخ المصريين (146)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999 .

- (7) أحمد عيسى بك : المحكم فى أصول الكلمات العلمية .
- (8) إدوارد ولیم لین : المصريون المحنثون ، عداوتهم وشملتهم ، ترجمة على طاهر نور ، القاهرة ، 1974 .
- (9) أكاديمية البحث العلمى : تاريخ الحركة العلمية فى مصر الحديثة ، العلوم الطبية لأطباء والصحة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، 1995 .
- (10) د. إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة والقاصص الفرنسيين فى القرن الثامن عشر ، سلسلة تاريخ المصريين (52) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1992 .
- (11) إلهام محمد على ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، سلسلة مصر النهضة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1995 .
- (12) أنور الجندى : أعلام وأصحاب الآلام ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، د.ت .
- (13) أوليا شليبي : رحلة أوليا شليبي إلى مصر ، نسخة مترجمة بواسطة د. محمد حرب ، تحت الطبع .
- (14) إليس زلفورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم لكبير الرجال بمصر ، جـ 2 ، القاهرة ، 1916 .
- (15) يورتنقليس بك : البقاء أو خطر العهدة فى القطر المصرى ، ترجمة داود بركات ، مطبعة هندية ، القاهرة ، 1907 .
- (16) د. البيومى إسماعيل : النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين (118) ، القاهرة ، 1998 .
- (17) جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من المثل الشعبية فى عهد محمد على ، ترجمة د. إبراهيم شعلان ، الألف كتاب الفنى 73 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1989 .
- (18) دى شابرول : المصريون المحنثون ، الجزء الأول من وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، دار الشايب للنشر ، ط3 ، القاهرة ، 1992 .
- (19) د. زينب عصمت راشد : المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صورته الجبرتى ، بحث منشور ضمن كتاب : عبد الرحمن الجبرتى ، دراسات وبحوث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 .
- (20) د. سليم حسن : مصر القديمة ، جـ 6 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2000 .
- (21) سمير عمر إبراهيم : مجتمع القاهرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير من أقاب عين شمس ، 1984 .
- (22) د. صلاح العقاد : الجبرتى والفرنسيين ، بحث منشور ضمن كتاب "عبد الرحمن الجبرتى دراسات وبحوث" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 .
- (23) فريد عبد الخالق : الإخوان المسلمين فى ميزان الحق ، القاهرة ، 1987 .
- (24) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، الأجزاء 3 ، 4 ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1297 هـ .
- (25) عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التكديس بذهاب دولة الفرنسيين ، تحقيق عبد أحمد هلال وعبد الرزاق عيسى جزآن ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 .
- (26) عبد الرحمن الرفاعى : عصر محمد على ، دار المعارف ، ط4 القاهرة ، 1982 .
- (27) د. عبد المنعم السوفى الجيمى : دراسة تحليلية لمجلة الأستاذ ، نشرت كمقدمة للكتاب الذى أصدره مركز تاريخ مصر المعاصر بعنوان الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، جـ 1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1994 .



- (28) د. عبد المنعم السموقي الجميلى : عبد الله القديم وولده فى الحركة السياسية والاجتماعية . دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، 1980 .
- (29) د. عبد الوهاب بكر : البوالمس المصرى 1922 - 1952 ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، 1987 .
- (30) د. عبد الوهاب المسورى : موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، دار الشروق القاهرة ، 1999
- (31) على مبروك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومنها وبلادها القيمة والشهرة ، ج 1 . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980 .
- (32) عبد أحمد هلال شمس الدين : الرقى فى مصر فى القرن التاسع عشر ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 .
- (33) د. لطفى موطبول فرج : تقرير عن قتل البغاء والأوراش القتلية بالقاهرة المصرى وبعض الطرق الممكن اتباعها لمحاربتها ، مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك وحكومته الجلالة ، مطبعةصرية ، 1924 .
- (34) فيليب جاك : قاموس القضاء والإدارة ، مطبعة بنى لاغوندى ، ج 3 ، إسكندرية ، 1906 .
- (35) كريستوفر هيروك : بونابرت فى مصر ، ترجمة فؤاد كبروس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1998 .
- (36) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تكريب محمود مسعود ، مطبعة أبى الهول ، دت .
- (37) د. لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984 .
- (38) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المأثومة فى أخبار المعروسة ، تحقيق عبد الرزاق عيسى ، مكتبة الثقافة الدولية ، القاهرة ، 1996 .
- (39) د. محمد جبريل : مصر فى قصص كتابها المعاصرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1972 .
- (40) محمد جلال كشك : دخلت الخيل الأزهر ، دار المعارف ، دت .
- (41) محمد سيد كيلانى : فى ربوع الأريكة ، دار العرب للبستقى ، القاهرة ، 1958 .
- (42) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، فترة مظلمة من تاريخ مصر 1914-1917 ، دار القومية العربية للطباعة ، 1963 .
- (43) محمد شفيق غريال : مصر عند ملحق الطرق 1798 - 1801 ، ترتيب النيل المصرى فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين آتدى لحد القديرة الروزنامة فى عهد الصلة الفرنسية .
- (44) د. محمد رجب البيومى : النهضة الإسلامية فى سير أعلامها المعاصرين ، ج 1 ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة ، 1980 .
- (45) محمد عطية الجداوى : مشاكل العصر الحديث فى مصر والألم الشرقية ، مطبعة الصلوى ، القاهرة ، دت .
- (46) محمد فريد : منكرات محمد فريد ، القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء سنة 1891 مسبوحة ، تحقيق د. روف عيسى حامد ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1975 .
- (47) محمد فريد جنودى : البغاء ، بحث علمى عملى ، مطبعة النصر ، القاهرة ، 1934 .
- (48) محمد فريد جنودى : أزمة الزواج فى مصر أسبابها ونتائجها وعلاجها ، مطبعة حجازى ، القاهرة ، 1933 .
- (49) محمد فريد جنودى : الطلاق مشكلاتنا الجنسية ، بحث طبي اجتماعى ، مكتبة مصر ، 1945 .
- (50) د. محمد فؤاد شكرى ، وآخرون : بناء دولة 'مصر محمد على' ، السلسلة الدخنية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 1984 .
- (51) محمد موسى : مكافحة الدعارة ، شرح القانون رقم 68 لسنة 1951 بشأن مكافحة الدعارة ، مطبعة استنورد ، القاهرة ، 1951 .



- 52) محمد نيلزى حتاتة : جرائم البغاء ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، 1961 .
- 53) محمد نيلزى حتاتة : ظاهرة البغاء فى مدينة القاهرة ، بحث منشور فى مجلة الأمن العام ، العدد الصادر فى 6 يوليو 1959 .
- 54) محمود أبو العيون : مشكلة البغاء الرسمى ، مطبعة الهلال ، القاهرة ، 1933 .
- 55) محمود أبو العيون : صفحة ذهبية ، آراء وزراء الدولة فى البغاء ، مطبعة المعارف بمصر ، القاهرة ، 1928 .
- 56) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : البغاء ، مسح اجتماعى ودراسة إكلينيكية ، القاهرة ، 1961 .
- 57) المقرئى ، تقى الدين أحمد بن على : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ط 2 ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 1987 .
- 58) د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الخلفية التاريخية ، دار الهلال ، القاهرة ، 1994 .
- خامسا : الموسوعات والمعاجم**

- 1) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، د.ت
- 2) الفيروزبى : القاموس المحيط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ت
- 3) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، طبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، 1995
- 4) وزارة الأوقاف والفتاوى الإسلامية بالكويت : الموسوعة الفقهية ، ج 24 ، ط 2 ، دار الصفوة ، القاهرة ، 1992 .
- 5) Britannica Encyclopedia , Vol. 18 , Encyclopedia Britannica Inc. 1966 .

#### سادسا : الدوريات

- الأعداد الكاملة لمجلة الأستاذ ، جزآن ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1994 .
- الأخبار سنة 1915 .
- الأهرام ، سنوات 1923 ، 1926 ،
- المصور ، سنة 1932 .
- مجلة المباحث القضائية ، سنة 1936 .
- مجلة المدنية ، سنة 1930 .
- مجلة اللطائف المصورة ، سنة 1935 .
- الكاشف ، سنة 1937 ، 1939 .
- الوقائع المصرية ، سنوات 1924 ، 1925 ، 1926 .
- المصرى ، سنوات 1937 ، 1939 .
- الملحق العربى الشهرى لجريدة أريف الأرمنية ، سنة 1999 .
- المقطم ، سنوات 1933 ، 1934 ، 1935 .
- الوطن ، سنة 1916 .
- الأزهر ، سنة 1407 هـ
- السياسة ، سنة 1926 .
- مجلة الفنون ، سنة 1935 .
- مجلة المعرفة ، سنة 1931 .
- مجلة الأمن العام ، سنة 1959 .
- الوقائع المصرية 1924 ، 1926 .

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	إهداء .....
4	المقدمة .....
42 - 15	الفصل الأول ... لمحة تاريخية
16	أولاً : تحديد المفاهيم .....
20	ثانياً : الجذور التاريخية للبغاء .....
22	ثالثاً : البغاء فى العصر المملوكى .....
25	رابعاً : البغاء فى العصر العثمانى .....
33	خامساً : البغاء فى ظل الحملة الفرنسية .....
39	سادساً : البغاء فى عصر محمد على حتى تحريمه عام 1834 .....
76 - 43	الفصل الثانى ... الأصول الاجتماعية للبغايا
44	أولاً : العجر (البرامكة) .....
52	ثانياً : المصريات .....
67	ثالثاً : الجوارى .....
70	رابعاً : الأجنيبات .....
102 - 77	الفصل الثالث ... جغرافية البغاء فى مصر
97 - 78	أولاً : بؤر البغاء فى مصر .....
78	أ - القاهرة .....
88	ب - المدن الساحلية .....
91	ج - الأقاليم .....
98	ثانياً : التعداد العام للبغايا .....
154 - 103	الفصل الرابع ... مجتمع البغايا
104	أولاً : الكرخانات .....
110	ثانياً : العايقة (البدرونة) .....
117	ثالثاً : تجار الرقيق الأبيض .....

127	رابعاً : حياة البغى (المقطورة) .....
131	خامساً : أطفال البغايا .....
137	سادساً : مصادر دخل البغايا .....
146	سابعاً : ثروات البغايا .....
148	ثامناً : الزبائن .....
198-155	<b>الفصل الخامس ... البغايا والسلطة</b>
156	أولاً : موقف حكومة محمد على من البغاء .....
160	ثانياً : البغايا والسلطة فى فترة التحريم (1834-1882) .....
164	ثالثاً : اعتراف الحكومة بالبغاء (البغاء الرسمى) .....
168	رابعاً : دور مصلحة الصحة فى مراقبة البغاء الرسمى .....
177	خامساً : دور البوليس فى مراقبة البغاء الرسمى .....
182	سادساً : السلطة والبغاء السرى .....
232-199	<b>الفصل السادس ... الحركة الشعبية المناهضة للبغاء الرسمى فى مصر</b>
200	أولاً : الحركة المناهضة للبغاء الرسمى فى ظل السيطرة البريطانية .....
204	ثانياً : حركة الشيخ أبوالعيون .....
212	ثالثاً : رأى وزراء حكومة عدلى يكن فى مسألة البغاء الرسمى .....
214	رابعاً : موقف المجالس البلدية فى الأقاليم .....
216	خامساً : موقف حزب الأحرار الدستوريين .....
222	سادساً : رد الفعل الشعبى .....
225	سابعاً : لجنة بحث مسألة البغاء سنة 1932 .....
230	ثامناً : إلغاء البغاء الرسمى .....
234-233	<b>الخاتمة</b>
246-235	<b>الملاحق</b>
252-247	<b>المصادر</b>

رقم الإيداع

٢٠٠٠ / ١٥٩٦٥

I.S.B.N.

977-319-027-7

مطبعة المكدني  
الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٨٨



الغربي  
للنشر والتوزيع

٦٠ شارع قصر العيني (١١٤٥١) القاهرة

تليفون: ٧٩٥٤٥٢٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس: ٧٩٤٧٥٦٦

٤٢ ميدان البصرة شارع دجلة من شهاب - المهندسين

تليفون: ٧٤٩٢١٤٥ فاكس: ٧٦١٨٣٨١

E-Mail: alarabi5@intouch.com